
النظام السياسي العراقي بعد الاحتلال:
المدخل إلى الخراب والهوان
حامد العطية
2024م

النظام السياسي العراقي بعد الاحتلال:
المدخل إلى الخراب والهوان

حامد العطية

2024م

المحتويات

مقدمة

بعد حكم دكتاتوري تعسفي وحربين مهلكتين وحصار جائر جاء الاحتلال الأمريكي ليعمق الهاوية التي سقط فيها العراق، ولتضمن أمريكا بقاء العراق في تلك الهاوية سنت له نظاماً سياسياً طائفياً اثنياً تحاصصياً وفاسداً، أيقظ الانقسامات الطائفية والعشائرية بين صفوفهم، وأثار الحقائد والأضغان في صدورهم، ووضع السلطتين التشريعية والتنفيذية بأيدي جهلة انتهازيين، وكاد هؤلاء الفاسدون الذين أنتجهم النظام السياسي إيقاع البلد في أتون حرب أهلية طائفية واثنية، وفشلوا في حماية مواطنيهم من الإرهاب والسرقات والقتل والمخدرات، واصطفوا الأتباع المخلصين لملأ المناصب الإدارية والعسكرية العليا والدنيا، وأهملوا مصالح البلاد والعباد وانصرفوا لجني الثروات بالطرق المحرمة فاختلسوا وشركائهم الأموال العامة، وقبضوا الرشى، واستعملوا نفوذهم لتوزيع المنافع عليهم، حتى افتقر أكثر من ثلث العراقيين، وتضخمت أعداد العاطلين عن العمل، وبارت الأراضي الزراعية وأغلقت المصانع. باختصار كل ما في النظام السياسي ومؤسساته وأزلامه رديء وهدام، لذلك كتبت وعلى مدى سنين قبل أن أيأس العشرات من المقالات التي أهدرت فيها الأشهر من عمري دعوت فيها إلى إصلاح هذا النظام بل الأجدر إلغاءه واحلال نظام صالح بدله فذهبت دعواتي أدراج الرياح، ولتوثيق مواقفي المبدئية من هذا النظام السياسي الخبيث جمعت بعض هذه المقالات وهذبتها وأدرجتها في هذا الكتاب.

نظرة ناقدة على مسودة الدستور: غبن للأكثرية وقص ولصق وإسهاب

لم أطلع على مسودة الدستور إلا بالأمس، لذا فإن ملاحظاتي أولية، ولو كان في الوقت فسحة لكتبت المزيد، لذا فالآراء المبينة هنا هي على سبيل المثال لا الحصر، ولو اقتصرت على أمور صياغية أو حتى قضايا ثانوية لما أجهدت نفسي بكتابة هذا المقال، ولكن المسائل رئيسة والتحفظات جذرية ولا يمكن السكوت عليها، أبدأ بسرد الملاحظات على مواد الدستور تسلسلياً حسب ورودها في النص ثم أخلص إلى الاستنتاجات:

الملاحظات التفصيلية

الباب الأول

المادة (2)-اولاً: قد يفهم من عبارة (الإسلام مصدر أساسي للتشريع) وجود مصادر أخرى، أساسية او فرعية للتشريع، .

المادة (2)- ثانياً: (لا يجور سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية ولا مع الحقوق..)

الملاحظة: بعد النص على المباديء الديمقراطية والحقوق في المادة السابقة لا توجد حاجة لهذه المادة لأن من البديهي عدم جواز تشريع قوانين تتعارض مع مواد الدستور.

المادة (2)- ثالثاً: كيف سيتم ضمان الحقوق الدينية لجميع الأفراد إذا حدث تعارض بينها؟ فلو ارتد مسلم عن دينه واعتنق الديانة المسيحية، فهل سيقام عليه حد المرتد؟ وهل ستؤول أملاكه إلى ورثته المسلمين فور ارتداده تنفيذاً للحكم الشرعي؟ بدون النص على هيمنة الشرع الإسلامي سيصعب التوفيق بين أولاً وثالثاً.

المادة (3): من المرجح وجود تعارض بينها وبين المادة الثانية لأنه وفقاً للمنظور الإسلامي هنالك أمة إسلامية واحدة اما العرب فشعوب وقبائل.

المادة (4): تؤسس هذه المادة تعددية اللغات الرسمية في العراق، وتذكرني بقصة برج بابل في التوراة، فقد لعن الله البابليين الذي سعوا إلى تشييد برج ليصعدوا عليه إلى السموات بأن بلبل ألسنتهم، أي جعلهم يتكلمون بلغات مختلفة، وهذه المادة أشبه بتلك اللعنة والعياذ بالله.

المادة (5): إن عبارة (الجمهورية العراقية جزء مؤسس للجامعة العربية) حقيقة تاريخية معروفة، ولا تحتاج للنص عليها في الدستور، وبخصوص كون العراق (جزء من الأمة الإسلامية) فلم يشر إلى انه جزء لا يتجزأ منها كما هو الحال في نعت انتمائه إلى الأمة العربية.

المادة (5): تتضمن تسمية الكيان العراقي بالجمهورية العراقية فيما اكتفي في المواد السابقة

(2و3) بتسمية العراق.

المادة(6): تتضمن موضوعين هما سيادة القانون وكون الشعب مصدراً للسلطات وينبغي فصلهما في مادتين مستقلتين.

المادة (7): مبدأ التداول السلمي للسلطة تحصيل حاصل لا داعي للنص عليه.

المادة (9): تعديل المادة بحيث يضاف إلى قائمة الكيانات المحظورة تلك التي تتبنى العنف.

المادة (11): لا توضع الالتزامات بخصوص الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية في الدستور.

المادة (12): المرجعية الدينية ليست مجرد(رمز ديني رفيع) بل هي سلطة روحية تأمر وتنهي فما هو موقف الدولة لو أمرت أو نهت خلافاً للدستور والقرارات الرسمية، وهل تتمتع بالحصانة المطلقة؟ وهل السيد مقتدى الصدر مثلاً مرجع من مراجع الدين؟

المادة (15): عودة لاستعمال مصطلح العراق بدلاً من الجمهورية لعراقية.

المادة (16): ينبغي أن يكون حظر إقامة قواعد عسكرية أو اتخاذ العراق ممراً أو مقراً لقوات مسلحة أجنبية مطلقاً بدون استثناء وبالتالي إلغاء الفقرة (ثالثاً) واضافة فقرة أخرى تحظر انضمام العراق إلى أحلاف سياسية أو عسكرية.

الباب الثاني

المادة (5): العراقي هو كل من ولد لأب عراقي أو لأم عراقية لكن اشغال المناصب السياسية العليا يشترط أن يكون الأبوان عراقيين فهل هنالك درجات من المواطنة؟

الباب الثالث

المادة (1): هل العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس؟ وماذا عن القاعدة الشرعية بخصوص شهادة المرأة أمام القضاء؟

المادة (2): الحق في الأمن مطلق ولا يجوز الحرمان منه قانوناً، وحتى السجين في زنزانته له الحق في ذلك.

المادة (3): المتعارف عليه أن تكافؤ الفرص مبدأ توظيفي، أي عدم التمييز في التوظيف واعطاء الجميع فرصة متساوية، أما تكافؤ الفرص بشكل مطلق فأمر شبه طوباوي وغير مقدور عليه.

المادة (4): حق الخصوصية الشخصية: هل للقصر العراقيين حق الخصوصية الشخصية؟ وهل يجوز لقاصر الادعاء على أبيه لو قرأ رسائله؟

المادة (11): حرية انتقال الأيدي العاملة داخل العراق لا تتطلب نصاً دستوريا بل هي حق مكتسب من المواطنة.

المادة (12): لا توضح المادة طبيعة النظام الاقتصادي، إن كان هو اقتصاد سوق أم مختلطاً؟

المادتان (18و19): تعد المادتان بتكوين مجتمع الرفاهية، وهذا التزام مبالغ فيه، والأجدر إعادة النظر فيهما.

المادة (22): يجب ألا تقتصر إلزامية التعليم على المرحلة الابتدائية بل تشمل أيضاً المتوسطة والثانوية.

المادة (23): عبارة (ولا يجوز الاحتجاز على هذا الأساس) تحصيل حاصل وسبق (حظر الحجز) في المادة (6).

المادة (30): الفقرة الثانية الخاصة بالعشائر تكرس النكوص بالمجتمع العراقي إلى عصر الجاهلية، وكل انحرافات ومصائب وقبائح صدام ونظامه البائد جذورها عشائرية.

الفصل الأول: السلطة التشريعية

المادة (3): يرد في الفقرة الأولى نص(ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب فيها-أي الجمعية الوطنية) يفتقر إلى الدقة وبالتالي مدخل للاختلاف.

إن اشتراط كون المرشح من أبوين عراقيين يؤسس لطبقية في الجنسية العراقية ويتعارض مع المواد التي تصف العراق بأنه جزء من الأمتين العربية والإسلامية.

المادة (4): لم ترد في القسم إشارة إلى الحفاظ على الدستور ولا لتمثيل أراء ومصالح الناخبين الذين أوصلوه إلى الجمعية.

المواد الخاصة بصلاحيات رئيس الجمهورية تجعل للسلطة التنفيذية رأسان، وهذا أمر محذور.

المواد الخاصة بمجلس الإتحاد: لا يوجد مبرر عقلاني لإنشاء هذا المجلس، أو ليست الجمعية الوطنية ممثلة للعراق بأقاليمه ومحافظاته؟

ثانياً: تستهل الفقرة بعبارة (تمثل الأقاليم والمحافظات على النحو التالي) لكن البنود اللاحقة لا تشير إلى الأقاليم.

إن نسب تمثيل المناطق غير عادلة وفيها غبن شديد لأكثرية السكان، فالمحافظة التي لا يتجاوز عدد سكانها مليون نسمة تمثل بـ(3) أعضاء، بينما المحافظة التي عدد سكانها (4) ملايين، أي أربعة أضعاف سكان المحافظة الأولى، نصيبها (6) أعضاء فقط، أي ضعفان لا غير مقارنة بالمحافظة الأولى، وهذه النسب تحابي وتتحيز للمحافظات ذات الكثافة السكانية القليلة، على حساب المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية.

رابعاً: هل المقصود وجوب اتفاق ممثلي المحافظة على موقف واحد، هذا غير عقلاني، وكيف سيحسم الأمر لو اختلفوا وهو الاحتمال الأرجح؟ والبديل الأخر هو ممثل واحد عن كل محافظة مع تباين في الأوزان، وكلا البديلان مرفوضان.

المادة (37): صلاحية (اصدار المراسيم الجمهورية) تثير الرعب في النفوس، فما هي مجالات هذه المراسيم؟

المواد الخاصة بشروط الترشيح لرئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء تنص على أن يكون رئيس الوزراء جامعياً مع جواز أن يكون رئيس الجمهورية و(رمز العراق) أمياً.

المادة (57) يستدل من هذه المادة بأن من الممكن حدوث نزاع بين الحكومة الإتحادية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية مما يعني بأن هذه التقسيمات ليست تابعة للحكومة المركزية، وهذا وضع في غاية الخطورة وسيؤدي إلى فوضى عارمة.

المدة (65): البنك المركزي العراقي جهاز اقتصادي من أجهزة السلطة التنفيذية وتبعيته لها وليس للسلطة التشريعية.

اختصاصات السلطة الإتحادية

المادة (4): الاختصاصات المشتركة: ينبغي تحديد جهة واحدة مسئولة عن الاختصاصات مع الإشارة إلى ضرورة التنسيق بشأنها مع الجهات الأخرى

المعنية، أما النص على اختصاصات مشتركة بهذه الطريقة فهي دعوة للتنازع والفوضى.

المادة (6): ما الحاجة لدستور للإقليم إلا إذا كان ذلك تمهيداً للانفصال؟

المادة (19): ما المقصود بحرس الإقليم، أهو جيش خاص به؟

الباب السادس: لا يجوز السكوت حول تشكيل المجلس الدستوري نظراً لدوره الهام.

الأحكام الانتقالية: لا توضع في الدساتير أحكاماً انتقالية.

المادة (12): تضفي هذه المادة الشرعية على قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، وهذا أمر مرفوض.

الاستنتاجات

1. يغبن الدستور المحافظات لجنوبية مما يتناقض مع مبادئ العدل والمساواة الواردة فيه.
2. للسلطة التنفيذية رأسان: رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، ومن المحتمل أن ينجم عن ذلك صراع كما حصل ويحصل في لبنان.
3. تعدد اللغات الرسمية بدعة غير قابلة التطبيق.

4. يوجد تعارض بين بعض مواد وفقرات الدستور.
5. من الواضح بأن الدستور قد أعد بطريقة (القص واللصق)، أو من كل دستور مادة، بدون أن يكون له منهج واح

والله الهادي إلى سواء السبيل.

لو طبقنا النظام السياسي العراقي على أمريكا

قبل أيام نشر لي موقع الميدل إيست اون لاين مقالاً باللغة الإنجليزية بنفس العنوان وعلى الرابط التالي:

http://www.middle-east-online.com/english/?id=67406

وفيما يلي ترجمة للمقال.

تفاءل معظم أفراد الشعب العراقي بسقوط النظام الصدامي الطاغوتي، وتوقعوا من الاحتلال الأمريكي تحقيق كل أمانيهم بالحرية والديمقراطية والتنمية والرفاهية، واليوم وبعد أكثر من عشرة أعوام على سقوط النظام البائد ومرور ثلاث سنوات على رحيل القوات الأمريكية نجد العراق في اسوء أحواله، إذ يسيطر الإرهابيون السنة على ثلث أراضيه ونظامه الديمقراطي مشلول ومسيرته التنموية معطلة ويتهدد كيانه التقسيم.

يضع العراقيون المسؤولية عن تردي أحوالهم على قادتهم الفاسدين ونظامهم السياسي التقسيمي وجيرانهم المتطفلين والحكومة الأمريكية، فالجيش العراقي الذي أسسه الاحتلال الأمريكي ودربه وجهزه بالأسلحة اختار الانسحاب من قواعده في الشمال والغرب أمام هجوم الإرهابيين السنة، وذهبت أسلحته وأعتدته الأمريكية غنيمة سهلة، ومن قبل ذلك أخلت الحكومة الأمريكية بتعهداتها للعراق بحماية حدوده من الإرهابيين فلم تستجب لطلب الحكومة العراقية المتكرر لضرب الإرهابيين عند الحدود مع سورية والإسراع في تزويده بالأسلحة المتعاقد عليها وبالذات الطائرات المقاتلة، واكتفت الحكومة الأمريكية بإرسال 300 مستشار عسكري وحملت الحكومة العراقية مسؤولية التسبب بالتمرد والإرهاب بسياساتها الإقصائية تجاه السنة العرب والأكراد.

في ضوء الأحداث الأخيرة في سورية والعراق يميل الكثير من العراقيين اليوم إلى تصديق الفرضية القائلة بأن هدف الأمريكيين من فرض نظام سياسي طائفي تقسيمي وبالتعاون مع بعض القادة السياسيين العراقيين هو إضعاف الكيان العراقي والتمهيد لتفكيكه، من أجل اختبار صحة هذه الفرضية سنجري تمريناً يحاكي تطبيق نسخة من النظام السياسي على الولايات المتحدة الأمريكية.

في البدء ينبغي تغيير النظام السياسي الأمريكي من نظام رئاسي علماني مبني على حكم أكثرية المصوتين إلى نظام برلماني يعتمد توزيع المناصب السياسية على أساس طائفي وأثني، وكما هو الحال في العراق يجب تمثيل الكيانات الطائفية والأثنية في الحكومة ومجلس النواب، وبالتالي فسيكون للمكون الاثني الرئيسي الثاني في أمريكا أي ما يعرف بالهسبانيين اللاتينيين أي الناطقين باللغة الإسبانية إقليمهم الخاص شبه المستقل، وإقليم هسبانستان هو صنو كردستان العراقية ويضم الولايات التي تسكن فيها أكثرية من الناطقين بالإسبانية وهي كاليفورنيا ونيومكسيكو وتكساس وأجزاء من نيفادا وأريزونا، وكما هو الحال في كردستان ستحظى هسبانستان بحكومتها الخاصة ودستورها وبرلمانها وجيشها وعلمها، واسوة بكردستان تشتكي هسبانستان من تهميش الحكومة المركزية في واشنطن وهي غير راضية عن حصتها الكبيرة من إيرادات الدولة وتطالب بالسيطرة الكاملة على الموارد النفطية وغيرها المتوفرة في منطقتها.

تحرص حكومة أمريكا على سمعتها من تهم التهميش والإقصاء لذلك تبنت الوصفة العراقية بخصوص المحاصصة الطائفية والأثنية فبادرت إلى توزيع المناصب السياسية والإدارية العليا والدبلوماسية على المكونات الأثنية والطائفية الرئيسية، وبالنتيجة يكون منصب رئاسة الوزراء في النظام السياسي الأمريكي الجديد من نصيب البروتستانت البيض، وهم أكبر مكون اثني وطائفي، وخصصت رئاسة الجمهورية ذات الصلاحيات المحدودة للناطقين باللغة الإسبانية (الهسبان)، وأنيطت رئاسة البرلمان بالكاثوليك البيض، وهم ثاني أكبر طائفة دينية، وتوزعت مقاعد البرلمان بين المكونات

الأثنية والطائفية حسب نسبتها العددية بين السكان بما في ذلك السود والبوذيين واليهود والمسلمين.

يكلف الحزب أو التكتل السياسي البروتستانتي الأبيض الحاصل على أكبر عدد من المقاعد النيابية بتشكيل الحكومة، والواجب على رئيس الوزراء المكلف تكوين حكومة وفاق ووحدة وطنية، تمثل فيها جميع الطوائف والإثنيات، وفي الواقع هي حكومة وحدة وطنية بالاسم فقط لأن الوزراء فيها غالباً ما ينفذون أوامر قادتهم الحزبيين لا رئيس الوزراء.

جعلت الخلافات بين الأحزاب والجماعات الاثنية والطائفية التوصل إلى اتفاق حول القضايا الهامة أمراً صعباً وبطيئاً، وتسبب التأخير في اصدار التشريعات والقرارات التنفيذية في إضعاف الاقتصاد وتقليل الخدمات العامة، مما زاد في التذمر الشعبي.

وضع النظام السياسي على المحك عندما عبرت مجموعة إرهابية كبيرة الحدود وبمساعدة أعوانها في الداخل واحتلت عدداً من الولايات والمناطق، وعجز الجيش المنخور بالولاءات الطائفية والاثنية والفساد عن التصدي للإرهابيين، فيما سارع الناطقون باللغة الإسبانية إلى إعلان تفردهم بالسيطرة على موارد تكساس ونيو مكسيكو من النفط، ولنفترض أن حكومة أمريكا استنجدت بحليفتها، وهي دولة عظمى، ألا وهي العراق، فردت عليها بإرسال 300 مستشار واتهام رئيس وزرائها باتباع سياسات إقصائية.

في مثل هذه الظروف إلى متى ستستطيع الحكومة الأمريكية الحفاظ على وحدة بلادها؟

لو أخذنا في الاعتبار نتائج هذه المحاكاة الافتراضية وحقيقة أن الدعم المقدم للإرهابيين السنة يأتي من حلفاء أمريكا في السعودية وقطر وتركيا والأردن فهل يلام العراقيون على شكوكهم بنوايا الحكومة الأمريكية تجاه وحدة واستقلال بلادهم؟ وهاهم اليوم يشاهدون تهافت الحكومات الغربية على مساعدة القوات الكردية فيما تضطر الحكومة العراقية لشراء طيارات

روسية الصنع بدلاً من الطائرات المقاتلة التي يبدو بأن أمريكا تلكأت في توفيرها عمداً وقصداً.

(للإسلام غايتان عظمتان هما الإحياء والإصلاح ووسيلة كبرى هي التعلم)

22 اب 2014م

هاكم هرفي الفدرالية أما افليها فالخراب التام

يتغنى بعض ساسة العراق وأتباعهم بالفدرالية، ويدافعون عنها في كل حين وكأنها النظام السياسي الأمثل، بل البلسم الكفيل بحل كافة مشاكل العراق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعندما يتحمس فرد أو مجموعة لمبدأ ما يتوقع الآخرون منه تقديم الحجج والأدلة المقنعة على صحة اعتقاده، وترتبط شدة الحماس طردياً بقوة الاعتقاد، ولكننا لا نجد لدى المدافعين عن فدرالية العراق سوى دليل واحد واه وغير مقنع، ويتلخص في أن النظم السياسية المركزية التي تعاقبت على حكم العراق حتى الاحتلال الأمريكي تعسفت في تعاملها مع سكان المناطق، لأسباب إثنية أو طائفية أو سياسية، مما أدى إلى تعرضهم للاضطهاد والحرمان من الحقوق والمنافع، وهذا منطق أفلج، ويخلط ما بين مفهومين وممارستين إذ يساوي بين الدكتاتورية والمركزية من ناحية والديمقراطية أو العدالة والفدرالية، فلا المركزية (أي نقيض الفدرالية) تؤدي بالضرورة إلى الدكتاتورية ولا الفدرالية ضمان كاف لتحقيق العدالة.

تقسيم العراق هاجس حاضر مقيم في أذهان العراقيين، أو معظمهم على الأقل، ومنذ قرار الكونجرس الأمريكي الداعي إلى تقسيم العراق إلى أقاليم شبه مستقلة ضمن نظام فدرالي مهلهل كثر الجدل حول الموضوع، فقد رأى فيه البعض مثل المجلس الأعلى الإسلامي العراقي وحلفائه الأكراد تطابقاً مع الفدرالية التي حرصوا على تضمينها الدستور العراقي، فيما رفضه آخرون لأنه يمهد تحت غلالة الفدرالية لتقسيم فعلي للعراق، وتخوف منه بعض العرب لما سيجره من نتائج سلبية على أوضاع المنطقة، ويبدو بأن مناصري الفدرالية أو التقسيم هم الأقوى بفضل دعم الاحتلال الأمريكي ومطامع القادة الأكراد وبعض قادة الشيعة.

التقسيم حلم الحزبين الكرديين الذين يريدان استقلالاً فعلياً وعملياً ضمن كيان فدرالي ضعيف، بانتظار توفر الظروف العالمية والاقليمية المؤاتية للاستقلال الكامل لكردستان العراق، وفي الواقع فإن حكومة إقليم كردستان طبقت هذا النوع من الفدرالية قبل المصادقة عليه في الدستور، ولم يبق للحكومة المركزية من سيطرة على إقليم كردستان إلا بالاسم، فهل يجرأ أحد على الاعتراض على جيش أو مليشيا البيشمركة أو يوقف عقود حكومة الإقليم مع شركات النفط أو يسائلها حول علاقاتها الخارجية أو ينهاها عما تثيره بدعمها للجماعات الكردية الأجنبية من توترات خطيرة مع الجارتين الإيرانية والتركية؟ وهذا النوع من الاستقلال هو بالضبط ما يسعى لبلوغه المجلس الأعلى الشيعي في وسط وجنوب العراق، ولا يزال المجلس يروج لهذا المشروع باعتباره الضمانة الوحيدة لمنع القتل الجماعي لسكان الجنوب على أيدي الجماعات الإرهابية، وإذا كانت قيادة المجلس حكر موروث على عائلة آل الحكيم، وهم عاكفون على التمهيد لانتقال رئاسته من السيد عبد العزيز لنجله عمار نستطيع الاستنتاج بأن هذا الإقليم سيكون إمارة خاصة بهم.

يريد أنصار الفدرالية في العراق النكوص بالتاريخ إلى الوراء، بل هم يدعون لشطب قرن كامل من تاريخ العراق الحديث، والذي تميز بجهود حثيثة للنظم السياسية الحاكمة في العراق للمحافظة على وحدة التراب العراقي وتغليب الهوية العراقية الوطنية ومحاربة النزعات الانفصالية لإثنيات وطوائف دينية وقمع التمردات العشائرية التي هددت تماسك الكيان العراقي، ولعل أنجحها في بلوغ هذا الهدف النظام الملكي، الذي استعمل مزيجاً متوازناً من الأساليب السياسية والعنف إن تطلب الأمر لإفشال الحركات الانفصالية وقمع التمردات العشائرية، وتبددت كل إنجازات العهد الملكي التوحيدية نتيجة التعسف المركزي الذي مارسه النظام البعثي الطاغوتي، مما أدى إلى اضعاف المشاعر الوطنية وتقوية النزعات الانفصالية لدى مكونات رئيسة في المجتمع العراقي، وقد أوصلت جرائم وحماقات النظام البعثي البائد الكيان العراقي إلى حافة الهاوية، ومن

المفارقات المفجعة أن يعمل معارضو النظام السابق في الحكومة الحالية لإكمال ما بدأه البعثيون بدفع العراق في هاوية التقسيم، وفي زمن نشوء الكيانات السياسية والاقتصادية المتجاوزة أو العابرة للحواجز الحدودية واللغوية والثقافية والقومية فإن التحول من النظام المركزي إلى الفدرالية إرضاءً لطموحات متسلطين هو منتهى التفريط بالمصالح الوطنية.

ما الفدرالية التي يدعون لها في العراق سوى تفخيم للإقطاعية العشائرية المقنعة بواجهات عرقية وطائفية متخلفة، وهي أشبه ما تكون باليهودية العنصرية التي أنتجت المسخ الصهيوني في فلسطين المحتلة، ولو أدرك العراقيون الأغراض الحقيقية للقادة الإثنيين والطائفيين من وراء نصرتهم للفدرالية لصوتوا برفض الدستور العراقي، فمن غير المعقول أن تصوت أكثرية العراقيين بقبول اقتسام، أو بالأحرى تقسيم، أرضهم، فأرض العراق كلها ملك للعراقيين كلهم، وللعربي الجنوبي حق باستيطان كركوك وأربيل والسليمانية والاستفادة من خيراتها كما يحق للكردي أو الكلداني السكن والتملك في البصرة أو العمارة أو كربلاء والانتفاع من ثرواتها، وعندما تستند القيادات الكردية في ادعائها بملكية كردستان على أساس حق متوارث وواقع استيطاني يؤكدون مبدأ انفراد الأكراد بملكية الأرض التي يقطنوها من العراق، وبأنها كانت وستبقى حكراً متوارثاً عليهم، وهم بذلك ينقضون حقاً أساسياً لكل مواطن عراقي، سواءً كان عربياً أم كردياً أو تركمانياً أو كلدانياً، في استيطان أي بقعة من أرض العراق، مع احترام حقوق الغير التي كفلها الدستور، ولا يمتلك البرلمان أو الحكومة العراقية سلطة نزع هذا الحق من العراقيين، وبالتالي فليس من الجائز هنا التحول من النظام السياسي المركزي والموحد إلى النظام الفدرالي التقسيمي.

ولو احتكمنا إلى التاريخ، لتأكد لنا بأن اعتماد النظام الفدرالي في العراق استثناء على القاعدة وشذوذ على الحالة الطبيعية، إذ من المعتاد تبني النظام الفدرالي عند اتفاق أقاليم متفرقة أو دول مستقلة على الاتحاد في كيان سياسي واحد، وهذا ما حدث عند تكوين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والنمسا واستراليا وألمانيا وسويسرا والهند والمكسيك، وكما يستدل

من اسمها فالولايات المتحدة الأمريكية هي كيان فدرالي ناتج عن الدخول الطوعي لهذه الولايات ضمن الفدرالية، وعندما حاولت الولايات الجنوبية الانفصال عنها شنت عليها الحكومة الفدرالية حرباً ضروساً، خلفت مئات الآلاف من القتلى من الطرفين، وأجبرتها قسراً على الرضوخ لسلطتها، ودولة كندا هي الأخرى كيان وليد من اتفاق عدد من المستعمرات على تكوينها، ولم تفلح المحاولات المتكررة لمقاطعة كوبيك ذات الثقافة الفرنسية في الانفصال من الدولة، إذ تهدد الحكومة المركزية باستخدام كل الوسائل المتاحة لها، بما في ذلك الضغوط السياسية والحصار الاقتصادي وحتى القوة العسكرية في إجهاض أي محاولة لانفصال مقاطعة كوبيك، والنمسا كذلك دولة فدرالية لأنها ورثت التنوع العرقي لإمبراطورية الهابسبورج، ولدى حكومتها المركزية سلطات واسعة تمكنها من الهيمنة على الأقاليم، وتأسست فدرالية أستراليا من اتحاد ست مستعمرات، وتكونت ألمانيا الإتحادية من اتحاد 25 دويلة في 1871م، وسويسرا هي الأخرى فدرالية تكونت في البدء من اتحاد ثلاث كانتونات، ثم انضمت إليها مقاطعات أخرى، ومن اللافت للانتباه تحول سويسرا من كونفدرالية إلى فدرالية، أي باتجاه تقوية المركز على حساب الكانتونات، ولو تحرينا تاريخ الهند لتبين لنا بأنها تألفت من اتحاد 600 إمارة بالإضافة للأقاليم التي حكمتها بريطانيا مباشرة، ولا يوجد في دستور 1949م أي ذكر لمصطلح الفدرالية، بل يؤكد الدستور بأنها "اتحاد بين دول"، ونظامها السياسي أقرب ما يكون للحكم المركزي، والمكسيك دولة فدرالية مكونة من ولايات، وقد تسببت الفدرالية فيها كما في جارتها الشمالية، بحروب أهلية مدمرة، وكلفتها الفدرالية الضعيفة، كما هو الحال في العراق اليوم، خسارة ولاية تكساس، والتي كانت جزءاً من المكسيك، ثم انفصلت عنها لتنضم لأمريكا، ولولا ذلك لكانت المكسيك دولة ثرية.

الفدرالية في العراق شذوذ فاحش على التجربة الإنسانية في الفدرالية، لأن في بقية الدول اختارت دول أو دويلات مستقلة الإتحاد الفدرالي بدلاً من الحفاظ على استقلالها، فالفدرالية في تاريخ هذه الدول هي تحرك نحو التوحد

والمركزية، أو درجة عالية نسبياً من المركزية، أما في العراق، فالمشروع الفدرالي هو حراك بعكس اتجاه التاريخ، أي من المركزية نحو التفكك.

ذكرتني الفدرالية ببذور القمح المسمومة التي وزعتها وزارة الزراعة آبان الفترة الأولى من عهد البعث الطاغوتي على الفلاحين في جنوب العراق، ولم نستبعد آنذاك أن تكون عملية قتل جماعي مقصودة، لأن القاصي قبل الداني في الجنوب يعلم علم اليقين بأن الفلاح العراقي يضطره العوز لبيع أو استهلاك بعض البذور، وأدى تناول الخبز من طحين البذور الى التسمم الزئبقي لطائفة كبيرة من الفلاحين وغيرهم من سكان الجنوب، فتوفي البعض منهم، فيما فقد آخرون البصر، وأصيب عدد بالشلل.

منذ سقوط النظام البعثي الطاغوتي وقادة الأكراد ينثرون السم في ارض العراق، هم أول الداعين والمتحمسين للمحاصصة الطائفية والإثنية، قبلوا بالمشاركة في العملية السياسية بشروطهم التعسفية، وأصروا على تضمين الدستور كافة مطالبهم غير المنصفة، وتعاونوا مع الاحتلال الأمريكي والقوى الغربية الأخرى لضمان مصالحهم الإثنية وعلى حساب المصالح العراقية الوطنية، وهم وقفوا متفرجين على العنف السني الطائفي، لكنهم تخوفوا من نتائجه على موازين القوى وإضراره بمصالحهم فتفاوضوا مع البعثيين والإرهابيين السنة، ونجحوا في إقناع المحتلين الأمريكان بالتفاهم مع الإرهابيين المحليين مقابل تحولهم إلى صحوات موالية للأمريكان، وكان ثمن مشاركة السنة بالعملية السياسية باهظاً، شمل تنازلات جسيمة عن حقوق الأكثرية، وقبول المصالحة مع الطائفيين وإلغاء قانون اجتثاث البعثيين والعفو العام عن الإرهابيين والتضحية بالصدريين، ويريد قادة الأكراد من حلفائهم الشيعة في الحكومة المصادقة على الاتفاقية الأمنية مع أمريكا لكي يصون النفوذ الأمريكي والقوات الأمريكية المكاسب التي جنوها على حساب العراق.

الأكراد هم أكبر الرابحين من العملية السياسية، فهم لم يكتفوا بالرئاسة الأولى وسلطة النقض، بل فرضوا على قادة الشيعة التنازل عن حقوق طائفتهم والقبول بما يعرف بـ"القيادة الجماعية"، ولم يقنعوا بما تكفله لهم

الديمقراطية التعددية من تمثيل لأصواتهم ومطالبهم فأرغموا حلفائهم من قادة الشيعة على تبني بدعة "الديمقراطية التوافقية، والأكراد الذين كانوا قبل الاحتلال الأمريكي قانعون بحكم ذاتي يطالبون اليوم بثلث مساحة العراق المسكونة (أي 33.3 %) في حين لا تتجاوز نسبتهم إلى مجموع سكان العراق 17%، أي أنهم يريدون ضعف استحقاقهم من مساحة العراق، وقد شجعتهم سياسات الفئات الشيعية الممثلة في الحكومة على التمادي، فقد تبنت هذه الفئات المفرطة بحقوق طائفتهم الفدرالية أيضاً، لتحقيق مصالح حزبية، أو بالأحرى الطموحات التسلطية لنخبها، وكما هو متوقع يطالب قادة الأكراد بضم محافظة كركوك الغنية بالنفط لإقليم كردستان، ومتى ما نجحوا بذلك يكونوا قد حققوا كل المتطلبات المحلية لإعلان استقلالهم، والمتبقي هو قبول القوى الإقليمية بذلك، وهم يعتمدون على حليفتهم أمريكا في الحصول على ذلك بالترغيب أو الترهيب.

يحصد العراقيون اليوم الثمار المرة لبذور الفدرالية المسممة، وهو الحصاد الهرفي كما يسميه الجنوبيون، والهرفي كلمة فصحى معناها المبكر، فقد أوهنت الفدرالية - وتؤامها السيامي المحاصصة الطائفية- الحكومة المركزية، وقيدت أيديها في مواجهة النزعات الانفصالية والحركات الطائفية، وشجعت الإرهاب، ومهدت للحرب الطائفية الأهلية، وشوهت العملية السياسية، ومنعت الأكثرية من ممارسة حقوقها، وبررت استمرار الاحتلال الأمريكي، وما ينتظر العراق من نتائج كارثية للفدرالية أعظم بكثير، فالعراق أمام مفترق طرق مصيري، فأما التوحد من جديد حول نظام ديمقراطي مركزي مع ضمان حقوق الجميع أو الانحدار السريع نحو التفكك واضمحلال الكيان العراقي، وأرجح اختيار أكثرية العراقيين لبقاء كيانهم الموحد واستبدال الحكومة الحالية بحكومة قوية مصممة على بسط سيطرتها على كافة أرجاء العراق، وسيفرض إصرار قادة الكرد على مواصلة نهجهم التحريضي والابتزازي والتهديد بضم كركوك بالقوة والانفصال وإعلان الاستقلال على الحكومة المركزية التصدي بكل الوسائل للنزعة الاستقلالية للقادة الأكراد، مما سيرجح حدوث نزاع مسلح واسع بين الحكومة والأكراد المسلحين، وبذلك

يحصد العراقيون أفلي الفدرالية من الدماء المسفوحة والخراب وهدر الثروات، والمطلوب من كل العراقيين المخلصين التحرك الآن ومن دون تأخير للقضاء على الثالوث الشيطاني، الذي أحرق حاضرهم ويهدد بتدمير مستقبلهم، وهو: الفدرالية والطائفية والعشائرية السياسية.

5 آب 2008م

المدلولات الدينية للمادة الدستورية بشأن مصدر التشريع : الرسالة الخامسة

لا يزال الجدال دائراً حول المادة الدستورية الخاصة بشأن الإسلام كمصدر للتشريع، فهل يكون الإسلام المصدر الوحيد للتشريع أم مصدراً أساسياً أم أحد مصادر التشريع أو إهمال الإشارة للإسلام، والأخير يعني فصل الدولة عن الدين، وحتى يتخذ أفراد الشعب العراقي القرار المناسب بخصوص هذه المادة عندما يصوتون على الدستور يجب أن يتبينوا المدلولات الدينية لكل من هذه البدائل.

يقتضي التحليل الموضوعي البدء بالتساؤل عن سبب أو أسباب نزول الرسالة الآلهية، والمتمثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية، هل خلق الله عز وجل الناس ليعبدوه؟ إذا كان المقصود بالعبادة أداء الطقوس العبادية من سجود وركوع ودعاء كغاية في ذاتها، أي أن الله يأمر بها كإقرار بألوهيته وعظمته فحسب، فالجواب هو بالنفي لأن الله غني عن العالمين ولا يزيد في ألوهيته وعظمته لو عبده كل الناس عبادة خالصة مثالية كما لا ينقص من ألوهيته وعظمته وجلاله لو كفر الناس جميعاً، والمتفق عليه هو أن الهدف الأساسي والغاية القصوى لنزول الرسالات الآلهية هو هدي الناس إلى الفكر والسلوك الصائب، وما القواعد والعبادات إلا وسائل مثلى لاستيعاب وتنظيم وتطبيق الفكر والسلوك القويم، وحتى عقيدة التوحيد، وعلى خلاف ما يرى السلفيون، هي غاية ووسيلة في نفس الوقت، فهي غاية لأنها وسيلة ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، ووظيفتها هي تأسيس وحدانية الله كمصدر للتشريع، فالإيمان بوحدانية الله يفرض الاعتقاد بالله كمصدر أعلى وأوحد للتشريع، فيما اختص به التشريع الآلهي في القرآن الكريم وما بينه الرسول الأعظم (ص) من قواعد عامة - ولا يشمل هذا ما سكت عنه المشرع الكريم

أو ما نقله رواة الحديث واستنبطه الفقهاء واختلفوا عليه، فمثلاً إقامة الصلاة أمر رباني لا جدال فيه لكن هل يجمع المسلم بين الصلوات أم يؤديها متفرقة قاعدة فقهية مختلف عليها ولا يمكن المساواة بين الحكم الفقهي الخاص بها والأمر الآلهي بالصلاة في القوة والإلزام التشريعي والتطبيقي.

يقودنا هذا التحليل إلى إدراك العلاقة الجذرية بين التشريع الالهي والغاية القصوى منه وبين الهوية الإسلامية، والتسلسل العقلاني-العقائدي للمسألة هو كالتالي:

- منتهى غايات الرسالات السماوية والتشريع الآلهي هي صلاح ومنفعة البشرية.
- التشريع الالهي هو الأمثل.
- الإيمان بالله ووحدانيته يقتضي الإيمان بمثالية شرعه.

لذا فلزاماً على المسلم الاعتقاد بما شرع الله، ومخالفة ذلك إفراغ لإيمانه من المعنى والمحتوى وصيرورته نفاقاً، إذ ما الفائدة من الإيمان بالله وعلمه الواسع وعدالته إذا لم يقترن ذلك بالإيمان بهيمنة شرعه، ونستنتج من هذا المبدأ ما يلي:

- رفض الشرع الإلهي كفر صريح.
- الاعتقاد بوجود شرع يفوق التشريع الإلهي في صحته وعدالته كفر أيضاً.
- الاعتقاد بوجود مصادر أخرى للتشريع، مثل القانون النابوليوني، تساوي التشريع الإلهي في الصواب والعدالة والقبول بها كمصادر للتشريع بالإضافة للشرع الاسلامي هو شرك بالله.
- الإيمان بهيمنة التشريع الإسلامي على كل الشرائع الأخرى توحيد لله.

وهكذا يتضح وجوب نص الدستور على أن الاسلام هو مصدر التشريع، وهو المصدر الوحيد الذي لا يساويه مصدر آخر، وهو ليس مصدر أساسي فحسب مما قد يفهم من ذلك وجود مصادر فرعية أو ثانوية مقبولة، وكل ما لم يرد فيه نص شرعي فلا مناص من التأكد من توافقه مع المباديء

الإسلامية العليا مثل العدالة والمساواة والأخوة وحفظ الحقوق قبل إقراره، مع التذكير بأن نقل وفهم التشريع الإسلامي ليس حكراً على فقيه أو مجموعة من الفقهاء، سواء كانوا أحياءً أم أموات، بل الأمة مندوبة بأكملها لهذه المهمة.

في العراق ثلاث فدراليات لا واحدة

لو تحرينا تاريخ كل الفدراليات في العالم، مثل أمريكا وكندا والهند، لوجدنا بأنها كلها تقريباً خطوة نحو الوحدة لا التقسيم، لأن الدول الفدرالية كانت ما قبل ذلك دويلات أو ولايات اختارت التوحد تحت مظلة دولة فدرالية موحدة، والشذوذ الصارخ على ذلك هو العراق، فقد كان موحداً، وأصبح فدرالياً، وهو الآن يخطو بخطى حثيثة نحو التقسيم.

في كل الدول الفدرالية توجد فدرالية واحدة إلا في العراق حيث استحدثت ثلاث فدراليات هي كما يلي:

فدرالية الإثنيات العرقية

فدرالية المذاهب الدينية

وفدرالية المناطق الجغرافية

تتمثل فدرالية الإثنيات في إقليم كردستان، وبالتالي تكون المناطق العراقية من غير كردستان بالنتيجة إقليماً ثانياً – وإن لم يكن ذلك قائماً بالفعل - هو للعرب وبقية الفئات السكانية من غير الأكراد، والجماعتان العرقيتان ممثلتان في الحكومة الفدرالية بمناصب محددة وفي البرلمان بمقاعد خاصة لكل منهما.

الدليل على وجود فدرالية الطوائف المذهبية قاعدة المحاصصة الطائفية، والتي أقرت توزيعاً للمناصب بين السنة والشيعة العرب، بحيث يكون للشيعة رئاسة الوزراء وللسنة رئاسة مجلس النواب ولكل منهما نائب من الطائفة الأخرى، كما اصبح تقليداً ثابتاً تخصيص عدد من المناصب الوزارية لكل من الطائفتين، فلا مجال لاستثناء أي منهما من التشكيلة الوزارية، كما

أن من المحتم توزع المناصب الحكومية المدنية والعسكرية وفقاً لتوزيع إثني وطائفي يراعي فدرالية الإثنيات والطوائف.

فدرالية المناطق الجغرافية مطلب لجمهرة من العراقيين، البعض منهم يدعوا لإقليم للوسط والجنوب، وهنالك من ينادي بإقليم لمحافظة البصرة فقط، لتمكين سكانها من الاستفادة من مواردها وموقعها الجغرافي، وبالأمس القريب قرأنا عن مشاريع لإنشاء إقليم في محافظة صلاح الدين واخر في الأنبار وثالث في ديالى، واصحاب هذه الدعوات والمطالب يؤمنون بشرعيتها وتطابقها مع أحكام الدستور، لذا فإن فدرالية المناطق الجغرافية موجودة، وإن كانت على الورق وفي عقول الناس، وليس من المستبعد أن نشهد ولادتها في القريب العاجل.

فدرالية واحدة كافية لقصم ظهر العراق فما بالك بثلاث، والفضل في ذلك للاحتلال الأمريكي والعراقيين الذين يناصرون الفدرالية.

21 كانون الأول 2011م

دولة كردستان وإقليم العراق

أتحاشى التردد على دكانه، إلا عند الضرورة، الرجل فضولي، معلوماته السياسية قليلة، مثل كل الناس ما عدانا نحن العراقيين، وعرب ما قبل دندنا وروتانا، في آخر لقاء بيننا سألني عن أحوال العراق، قلت له الأمريكان احتلوا العراق ليسيطروا على العالم، ظنها أحجية، ابتسم حتى توارت عيناه، فالرجل صيني، ثم شرحت له وجهة نظري، في العراق ثاني أكبر مخزون نفطي، أو لعله الأكبر، لكنهم يخفون عنا هذه الحقيقة، لئلا نطالبهم بكسرتي خبز بدلاً من كسرة واحدة، ويريد الأمريكان جعل أرض الرافدين قاعدة لقواتهم ووكراً لاستخباراتهم مما سيمكنهم من السيطرة على دول ونفط وثروات الشرق الأوسط برمتها، ولا تظنن يا صديقي الصيني بأن بلادكم بمأمن من المكر الأمريكي، فعندما يحكم الأمريكان قبضتهم على المنطقة سيتحكمون بشريان النفط الحيوي للصناعات الصينية والهندية والأوروبية، ستكون الماكنة عندكم لكن وقودها بأيدي الأمريكان، فهل ستكون الصين مستقلة تماماً بعد ذلك؟ أزعجه تحليلي واستنتاجاتي لكنه وافقني الرأي.

اليوم وبعد أحداث كركوك المفجعة، ومن قبلها التصويت على قانون انتخابات مجالس المحافظات وموقف الأحزاب الكردية والشيعية منه تساءلت مع نفسي: هل العراق الدولة وكردستان الإقليم أم العكس هو الواقع والحقيقة؟ وتخيلت حواراً مع الصيني الفضولي حول هذا الموضوع، وأجزم بأنه لا يعرف إن كانت كردستان إقليماً في العراق أم جهازاً لتسمير البشرة، ولكنه ذكي بما فيه الكفاية لحسم الموضوع.

بادرته بالسؤال: العراق وكردستان، أيهما الدولة وأيهما الإقليم؟

أجابني بابتسامة صفراء ثم قال: أحجية آخرى؟ انتم العرب تحبون الأحاجي. الحياة بسيطة، والحقائق ناصعة، فلم تعقدونها بالأحاجي؟

أجبته: لعلنا نخاف مما ستكشفه الحقائق من خفايا نفوسنا.

قال: زودني بالحقائق وانا أبين لك الدولة من الإقليم.

قلت: لكل من العراق وكردستان رئيس وحكومة وبرلمان وعلاقات خارجية وقوات مسلحة.

قال: هذا يرجح أن العراق وكردستان دولتان مستقلتان.

قلت: كلا، إحداهما دولة والأخرى إقليم، وأزيدك علماً بأن رئيس الدولة كردي وكذلك رئيس الإقليم.

قال متعجباً: إنها أحجية بالفعل! وكنت أظنك مازحاً.

قلت: إنها أحجية محيرة ومزحة سمجاء وكارثة عظمى أودت بحياة المئات من الآلاف.

قال: وماهي هوية هؤلاء الضحايا؟ لعلني أهتدي منها لحل الأحجية.

أجبته: الغالبية العظمى منهم عرب.

قال: هذا يرجح أن تكون كردستان الدولة والعراق الإقليم، لأن الأكراد نجحوا في حماية أنفسهم فيما فشل العرب سكان العراق لأنهم أقلية.

قلت: لكن الواقع هو أن العرب هم الأكثرية.

قال: أكثرية ويقتلون! ماذا عن الأوضاع الاقتصادية؟

قلت: تنتشر البطالة والفقر والأمراض بين العرب، بينما يعيش الأكراد وضعاً اقتصادياً ومعيشياً أحسن بكثير.

قال: ومن يمتلك السلطة والقوة؟

قلت: البرلمان لكن لرئيس الجمهورية الكردي حق النقض.

قال: هذا يؤكد استنتاجي الأولي بأن كردستان هي الدولة، وماذا فعل الرئيس الكردي في الآونة الأخيرة؟

أجبته: نقض قانون انتخاب المجالس المحلية وصافح عدواً تاريخياً للعرب.

قال: كفى! لا تضيع وقتي ووقتك بهذا الموضوع السخيف! سيان أيهما الدولة والإقليم، بريطانيا جزيرة صغيرة وكانت شبه القارة الهندية خاضعة لها، من الواضح أن الأكراد هم أصحاب الكلمة الأخيرة، والعرب وإن كانوا أكثرية كغثاء السيل. والآن دورك لتجيب على السؤال؟ ما كلمة سيد في كردستان؟

قلت: كاكه.

ضحك حتى اختفت عيناه، ثم قال: أنصحك بأن تسمي نفسك من الآن فصاعداً كاكه عطية.

28 تموز 2008م

عندما رشح بعض العراقيين السير برسي كوكس ملكاً للعراق

هي حقيقة، وإن كانت أغرب من الخيال، وصحيحة وإن رفضها العقل، وليست من قبيل المزاح، وإن كانت تبعث على السخرية.

الزمن هو بداية العقد الثاني من القرن الماضي، ولمن لا يتذكر دروس التاريخ برسي كوكس هو المندوب السامي في العراق، وممثل العرش البريطاني، أي حاكم العراق الفعلي آنذاك.

بعد ثورة العشرين عدلت الحكومة البريطانية عن فكرة ادارة العراق بصورة مباشرة او إلحاقها بإدارة مستعمراتها في الهند وسلمت بإنشاء حكومة محلية تحت الانتداب البريطاني، وكانت الخطوة الأولى اختيار ملك للعراق.

تضمنت قائمة المرشحين الرسمية لعرش العراق فيصل بن الحسين وخزعل شيخ المحمرة واثنان من عائلة النقيب وحتى عبد العزيز بن سعود وآخرين، ولم يكن من بينهم السير برسي كوكس.

ينقل يعقوب يوسف كورية في كتابه (إنجليز في حياة فيصل الأول) نصاً مقتبساً من كتاب الحقائق الناصعة لعلي البازركان وكالتالي: (إن في بغداد كمن في غيرها من المدن العراقية من كان يود أن يبقى الانكليز في العراق وان يكون السير برسي ملكا متوجا عليه ولا زلت اذكر يوم ذهابي إلى جانب الكرخ وشاهدني السيد قاسم الخضيري [وهو من عائلة عراقية معروفة] في رأس الجسر من جانب الكرخ وهو يصيح بأعلى صوته من يريد الحرية فليوقع هنا ويشير إلى ورقة كانت في يده وقلت له: ما هذا يا أبا جميل واخذت الورقة من يده وإذا فيها (نحن أهالي بغداد نريد السير برسي كوكس ملكاً علينا وان يكون استقلالنا تحت حماية بريطانيا) ولما سألته باستغراب عن عمله هذا [أجابني:] أما تشوف كيف عاملني الاتراك وأنت الذي عجلت بإطلاق سراحي من السجن قلت له أن الاتراك قد ذهبوا وان عملك هذا [عبارة مبهمة] نحن

العراقيين ثم انصرفت وكان يستغل جهل العامة للقراءة والكتابة فيأخذ تواقيعهم) [ص 147]

برسي كوكس بريطاني، ورئيس إدارة الاحتلال البريطاني للعراق، ولم يبدي اهتماماً بعرش العراق، والخضيري عراقي مسلم، ومن أهل السنة، ومع ذلك دعا العراقيين البسطاء لاختيار كوكس ملكاً للعراق، كرهاً بحكام العراق السابقين من الأتراك، وبدعوى أن ذلك سيحقق لهم الحرية.

حظي فيصل بن الحسين بالعرش لكن برسي كوكس احتفظ بالسلطة، فكان يعين رؤساء الوزارات والوزراء.

حتى اليوم لم يطالبوا بتنصيب بريمر لرئاسة الجمهورية أو الوزراء، أسوة ببرسي كوكس، ولم يقيموا تمثالاً للجنرال بترايوس، كما فعلوا للجنرال مود قائد قوات الاحتلال البريطاني صاحب البيان المعروف الذي استهله "جئنا محررين لا فاتحين..." وهو أيضاً حظي بتكريم ثان إذ اطلقوا اسمه على جسر من جسور بغداد، وبالتأكيد ليس لدى الأمريكان صنو "الخاتون" المس جرترود بيل التي اختارت فيصل الأول لعرش العراق لتستحق تمثالاً في المتحف العراقي.

الأمريكيون مختلفون عن الإنجليز، يغفلون التاريخ، لأن أسلافهم رعاة البقر أبادوا سكان شمال أمريكا الأصليين، وهم تركوا المتحف العراقي لينهب وتحطم محتوياته، لذلك لا تهمهم التماثيل والنصب، وتكفيهم الاتفاقية الاستراتيجية والسفارة الضخمة، التي وصفها أحد الكتاب الغربيين بأنها أشبه بقلعة صليبية، فهما دليلان على أنهم مروا من هنا* وباقون.

26 كانون الأول 2011م

---

* مكتوب على جدران بابل الخربة (لن يمر الأعداء من هنا)!

الحكومة والبرلمان العراقي: إحنا صف الأول أحسن الصفوف

يقبع قادة العراق المعاصرون من رئيس وأعضاء الحكومة في مكاتبهم الوثيرة والمكيفة والمضيئة والمزودة بالماء البارد والحار، وهم منهمكون في صرف المليارات من الدولارات على مشاريع ورقية، ولا يكاد ينقضي يوم من دون إنجازهم عدد من البيانات والتصريحات الواعدة بتحسن الوضع الأمني وتوفير الخدمات وتوظيف العاطلين عن العمل إضافة إلى استنكار العمليات الإرهابية، فيما يستلقي أعضاء البرلمان العراقي على أرائك أفخم من عرش الهاشميين البائد، أعداءً لا أخواناً ولا متقابلين، ولم ينزع الغل من قلوبهم التي امتلأت قيحاً على بعضهم البعض، حتى وصل الأمر بينهم إلى الشتم والصفع والاختطاف والقتل أحياناً، ولو افترض أحد بأن هؤلاء الحكام من أعضاء الحكومة والبرلمان عينة إحصائية ممثلة لشعب العراق لحق له الاستنتاج علمياً وموضوعياً بأن العراقيين أسوء أمة أُخرجت للناس.

عندما يتجرأ أحد العراقيين على انتقاد الحكومة أو البرلمان يأتيه جواب من أحدهم بأننا مبتدئون في السياسة، أي صف أول سياسة، لذا عليكم ان تصبروا علينا حتى نتعلم فنون الصنعة ونكتسب المهارات اللازمة لأداء مهامنا على أحسن وجه، وللبرهان بأنهم صف أول من الطلاب النجباء وظفوا أعداداً هائلة من المستشارين ليتعلموا منهم إدارة دفة الحكم العراقي، ولو افترضنا صدق ادعائهم هذا فهل صحيح أيضاً بأنهم أحسن الصفوف؟ حتى نصدقهم تماماً سنزورهم لنرى بأم أعيننا الصف الأول سياسة في الحكومة والبرلمان.

وجدنا صف الحكومة مداوماً، يتصدره رئيس الحكومة المالكي، وهو معلم متمرس، ولكن المالكي حزين، لأن ستة أو سبعة من مقاعد الدراسة في صفه فارغة بعد انسحاب شاغليها، إقراراً منهم بعدم جدارتهم بهذه المقاعد، وأحد

الطلاب متغيب أو هارب بعد ورود شكوى حول مسؤوليته عن جرائم إرهابية، وبقية الطلاب أقرب إلى اللعب من الجد، فلو قيمنا مدى تعلمهم خلال فترة الدراسة على مقياس الإنجازات لتوصلنا إلى نتيجة بأنهم ازدادوا جهلاً فوق جهل، فالأمن متدهور، والخدمات متناقصة، والغلاء أفحش، والبطالة متصاعدة، والهجرة والتهجير في ازدياد، ولا موعد منظور لانسحاب قوات الاحتلال، **لذا** يحق لنا أن نقول بأن الحكومة ليست صف أول سياسة وهي بالتأكيد ليست أول الصفوف.

عرجنا بعد ذلك على البرلمان العراقي، وهو أقرب من حيث عدد أعضائه إلى مدرسة منه إلى صف، وقياساً على القاعدة الإحصائية القائلة بأنه كلما ازداد حجم العينة كانت أكثر تمثيلاً للمجتمع توقعنا وجود نوعية أفضل من طلاب السياسة، ولكن توقعاتنا تبددت بعد رؤيتنا العدد الكبير من المقاعد الشاغرة بسبب انقطاع أصحابها عن الحضور احتجاجاً، أو لانشغالهم بأمورهم الخاصة، وأصبنا بالإحباط التام بعد حضورنا جانب من إحدى الجلسات أو الدروس، فالمعلم الأول الذي يتصدر القاعة أقرب في سلوكه للمهرج منه إلى المربي الفاضل والقدوة الحسنة، وفي الماضي كان بعض الملوك والقادة يصطفون مهرجين لإضحاكهم وادخال السرور على أنفسهم، وليس مستغرباً أن يتفوه هؤلاء المهرجون بالسخف واحياناً بالبذيء من الكلام في سبيل تسلية أسيادهم، ولكننا وجدنا في البرلمان انقلاباً في الأدوار، فقد أصبح المهرج رئيساً، فلا تنقضي جلسة بدون ارتجاله لفصل كوميدي، ويبدوا بأن هذا المهرج متخصص بالكوميديا السوداء، التي يصفها علماء النفس بأنها نزعة عدائية مستترة، ويا ليته يمتلك ذرات من حكمة وإخلاص المهرج في مسرحية شكسبير العظيمة الملك لير، وقد استاء الكثيرون من فصول رئيس البرلمان الهزلية والمؤذية إلى درجة المطالبة بإقالته واستبداله، والظاهر بأنه إذا كان رب البرلمان مهرجاً فشيمة أعضاءه الضحك على ذقون الناخبين، فقد انقضت الأشهر والأيام واقتربت العطلة الصيفية، وهم لم يتعلموا سوى كيفية زيادة مخصصاتهم من اليومية و"العيدية"، وأفضل ما يستطيعون القيام به التظاهر بالجد كلما سمعوا تهديداً من المفتش الأشقر

الآت من وراء البحار لاستكمال ما بدأه سلفه الطاغوتي العبثي، لذا نقول لهم كما قلنا للحكومة لقد اختبركم الناخبون، وبما إنكم لا تستحقون التكريم فأنتم بالتأكيد فاشلون.

يا حكومة وبرلمان العراق أنتم صف أول من دون شك، في البدائية لا الابتدائية، وأنتم أسوء الصفوف، بل أنتم مشاغبون لا تحسنون حتى الاصطفاف، وتلح على عقلي بعض التشبيهات والأمثال الشعبية المهينة، لكني سأترفع عن ذكرها احتراماً للشعب العراقي الذي أكرمكم بانتخابكم ممثلين وحاكمين، فقابلتم تلك المنة العظمى والثقة الغالية ليس بتقبيل أصابع الناخبين البنفسجية ووضعها فوق رؤوسكم بل بغرس أنياب جشعكم وأنانيتكم وفسادكم وجهلكم وتعاليكم فيها.

22 تموز 2007م

دحض دفاع الشيخ همام حمودي عن النظام السياسي العراقي الفاسد

للشيخ همام حمودي مقال منشور في أحد المواقع العراقية عنوانه "الأزمة في العراق من وجهة نظر معاكسة" http://www.burathanews.com/news_article_166025.html

يدافع فيه عن النظام السياسي في العراق، منطلقاً من افتراض ايجابية الأزمات السياسية، التي في تقديره لا تهدد بقاء واستمرارية النظام السياسي، ولا تعرقل بلوغ الأهداف أو تؤخر تحقيق الانجازات.

يشغل الشيخ همام حمودي منصباً رفيعاً في النظام السياسي، لذا هو يعبر عن الفكر السياسي السائد بين الساسة العراقيين، أو عدد غير قليل منهم على الأقل، مما يستدعي وقفة تحليلية وتقييمية لموقفه وحججه.

يستشهد الكاتب في مستهل مقاله بالنتيجة التي توصل إليها من يسميهم "أرباب التاريخ والاجتماع" بان "الأزمات والتحديات كما تصنع الرجال تصنع الأمم" ويعززه بالحكمة التراثية: "إن الضرب الذي لا يؤذي يقوي"، ولأن الكاتب لم يأت على ذكر هؤلاء "الأرباب" فلا مجال لتقصي قواعد بياناتهم التي قادتهم إلى هذا الاستنتاج، وتؤكد المصادر التاريخية بأن امبراطوريات بادت وأمم كادت أن تنقرض بسبب أزمات داخلية وتحديات خارجية، وعلى سبيل المثال وضع وصول الأوربيين المحتلين والاستيطانيين السكان الأصليين للقارتين الأمريكيتين امام تحد كبير، وكان لفشلهم في التصدي له نتائج وخيمة على دولهم وحضاراتهم، لذلك فمن المؤكد بأن هذا التحدي لم يصنع الأمة كما يرى الكاتب وإنما أدى إلى انهيارها التام حتى شارف سكانها على الانقراض.

وخلافاً لحكمة الأجداد التي يذكرها الكاتب فإن كل الضرب مؤذي، بدنياً ونفسياً، وإن لم يكن عدواناً فهو عقوبة الهدف منها التأديب والردع.

بعد استعانة الكاتب غير الموفقة برأي "أرباب التاريخ والاجتماع" وحكمة الأجداد يلتفت إلى علماء السياسة الذين يقرون حسب ادعاءه بأن "الأزمات السياسية في الأنظمة البرلمانية لا تشكل خطراً على النظام"، ومن دون سند منهجي فهو مجرد تعميم غير مقبول أو رأي شخصي، كما يتنافى مع حقائق التاريخ حول تطور النظم البرلمانية، إذ وجدت البرلمانات بدءً في ظل الحكام أو الملوك المطلقين، ثم تدريجياً نمت السلطة البرلمانية لتنتج ملكيات دستورية، والملوك اليوم مجرد رموز لا يمتلكون أي سلطة مستقلة إلا في الدول العربية المتخلفة مثل دول الخليج والأردن والمغرب، ولم نصل بعد لنهاية التاريخ لنتأكد من أن النظام البرلماني هو آخر وأفضل النظم، لذا ليس كافياً تصنيف النظام السياسي العراقي ضمن النظم البرلمانية فلا بد من تحديد موقعه على سلم تطور هذه النظم وتقييم مدى فاعليته وكفاءته في التعامل مع الأزمات وتحقيق الأهداف والبقاء والاستمرارية.

يستنتج الكاتب بناءً على هذه الأدلة الثلاث بأن " الازمة السياسية التي يمر بها العراق لا تشكل خطرا وإن طالت وتعقدت وامتد بها الزمن، حيث برزت من بعد انتخابات اذار 2010 الى يومنا هذا وقد تمتد الى نهاية الدورة النيابية الحالية"، وهو استنتاج غير صحيح لاستناده إلى أدلة واهية وغير مقبولة، كما لم يوفق تماماً في اختيار المثالين وهما لبنان وبلجيكا الذين ساقهما للتدليل على صحة استنتاجه، فالأزمة السياسية في بلجيكا كادت أن تؤدي إلى تقسيم الدولة على الرغم من عراقة التجربة الديمقراطية فيها والاتجاه التوحدي السائد في أوروبا، أما لبنان فهو البرهان الأكيد على عقم وفشل النظم البرلمانية المؤسسة على التحاصص الطائفي كما هو حال النظام السياسي العراقي، فقد استنزفت الحروب والصراعات الأهلية والأزمات السياسية طاقاته البشرية والمالية وزعزعت كيانه وهددت وحدته، وهو ومنذ انشاءه يعيش ازمات متتالية، أما تفضي إلى حرب أهلية مدمرة أو بتوافق مرحلي يتحقق في عاصمة غير بيروت وتحت وصاية دول أخرى، وفي خطاب سماحة

السيد حسن نصر الله زعيم المقاومة في لبنان في حفل الافطار المركزي للهيئة النسائية لدعم المقاومة في رمضان المنصرم تسائل: هل كان هناك دولة قبل وجود المقاومة؟" واجاب على سؤاله: "لم يكن هناك دولة قبل التسعين"، وذكر سببين لغياب الدولة: الطائفية والفساد، وبين سماحته:" نحن في لبنان طوائف وعندما نريد اقامة نظام على قاعدة المحاصصة الطائفية والصراعات الطائفية لا يركب نظام ودولة، اذا اردنا اقامة دولة وطنية عصرية على قاعدة المحاصصة والتجاذب الطائفي لن تركب دولة حقيقية"، وفي تقديره الفساد والطائفية مشكلتان مترابطتان: "اغلب القوى السياسية التي تنجح في الانتخابات هي جزء من الفساد وتحميه وأحيانا اذا اردت محاربة الفساد تُهدد بحرب طائفية وأهلية"، وينطبق توصيف قائد حزب الله للنظام اللبناني العاجز عن تشكيل الدولة تماماً على النظام السياسي العراقي، وبالنتيجة فإن النظام السياسي العراقي واستناده إلى الطائفية والفساد المتولد منه، وفي ضوء تقييم أقوى فصيل إسلامي في لبنان، هو أيضاً عقبة كأداء أمام ظهور الدولة العراقية الموحدة والقوية بل هو من عوامل تآكل الدولة واضمحلالها.

وعندما يعدد الكاتب محاسن النظام اللبناني المفترضة يذكر ما يلي: "استطاع هذا النظام ان يواجه تحدي الاحتلال الاسرائيلي وعدوانه، والانتصار في كل معاركه رغم ضعفه ومحدودية قدرته"، وهذا تجني فادح بحق المقاومة اللبنانية، سواءً عن قصد أو جهل، فالمعروف لدى القاصي والداني والصديق والعدو بأن نشوء المقاومة الوطنية والاسلامية في لبنان جاء نتيجة غياب الدولة القادرة على حماية حدودها وضبط أوضاعها، بل أن الدولة اللبنانية كانت وما زالت عنصر اضعاف للمقاومة، فالعديد من مسؤوليها الكبار وساستها متحالفون مع الجبهة المعادية للمقاومة وللبعض منهم صلات تاريخية مع الصهاينة.

ويمضي الكاتب في دفاعه عن النظام السياسي العراقي مؤكداً" ان العراق ضرب مثلا رائعا في قدرة الانظمة البرلمانية على الانجاز"، وحتى أشد المتحمسين للنظام العراقي يختلفون مع هذا التقييم، الذي يتجاوز المبالغة

إلى التغافل عن الحقائق الماثلة للعيان، وقائمة الانجازات التي يعددها غير مقنعة، إذ تشمل جلاء القوات الأجنبية المحتلة (أورد صفة المحتلة بين قوسين) وعقد مؤتمر الجامعة العربية في بغداد واستضافة جلسة للمفاوضات حول الملف النووي الإيراني والمبادرة بشأن الأزمة السورية، والمعروف بأن سحب القوات الأمريكية من العراق قرار أمريكي صرف، تضمنه وعد انتخابي من للرئيس الأمريكي أوباما، الذي ذكر ناخبيه في خطابه امام مؤتمر الحزب الديمقراطي قبل أيام بأنه وعدهم بسحب القوات من العراق فوفى بوعده، ولكن يحسب على النظام السياسي العراقي خطيئة اهداءه المحتلين نصراً استراتيجياً من دون مقابل وهو ابرام المعاهدة الاستراتيجية التي ربطت العراق بالسياسات الأمريكية التخريبية في المنطقة، كما لم تحترم الإدارة الأمريكية وعدها بمساعدة العراق في الخروج من تحت طائلة عقوبات البند السابع، أما اعتبار مؤتمر القمة العربي الهزيل في مستوى الحضور والقرارات انجازاً فهو أمر محزن جداً، ولا يبدو بأن أحداً يكترث لمبادرات العراق حول الوضع السوري، واللافت خلو المقال من أي ذكر لإخفاقات النظام الكثيرة والفادحة مثل الأمن المفقود والخدمات المتدنية والتنمية المعطلة والفقر والبطالة والأمية والفساد، ولو وضعنا الايجابيات والمساوئ في كفتي ميزان لهوت كفة المساوئ بثقلها إلى ما تحت سطح الأرض.

يرى الشيخ حمودي بأن التلاسن والتراشق بين ساسة العراق من محاسن النظام السياسي في العراق، لأنه "يذهب هيبة السلطة عن السياسيين" ولا أدري أي هيبة يقصدها الشيخ السياسي، وهل هي هيبة شبيهة بتلك التي تقمصها الطاغية التكريتي وزبانيته؟ فالمفترض في النظم البرلمانية الديمقراطية ألا تكون هنالك ما يسميه بالهيبة، لأن أعضاء البرلمان ومنهم الشيخ حمودي هم ممثلو الشعب الذي انتخبهم لينفذوا مشيئته ويخدموا مصالحه، ولا يجرؤ أحد منهم على توخي هيبة ومكانة فوق الناخبين إلا إذا اقتنع بأن النظام السياسي مجرد واجهة مصطنعة وبأنه حصل على مقعده

ونفوذه بحكم انتماءاته وتحالفاته، لذا فإن وجود الهيبة مخل تماماً بطبيعة النظم البرلمانية.

يبرر الكاتب انتفاء الحاجة لتحديد مدة رئاسة الوزراء بدورتين لأن رئيس الحكومة "بين حانة ومانة" على حد تعبيره، وكنت أتمنى أن يكون الشيخ حمودي أكثر حرصاً في انتقاء أمثاله، ولست بصدد مناقشته في موضوع رئاسة الوزراء وضمان تداولها لأن المطلوب هو تغيير شامل للدستور والنظام السياسي والغاء الطائفية والمحاصصة والأقاليم واعتماد مبدأ حكومة الأكثرية لا التوافق، وقد تأكد من ادارة الساسة للأزمة الحالية حول رئاسة وتشكيل الوزارة استخفافهم بمطالب ومصالح العراقيين.

يفترض الشيخ حمودي بأن للأزمات السياسية دور "في ايجاد ثقافة سياسية واسعة وعامة، لكل طبقات وفئات الشعب، وبطريقة مثيرة وجذابة وعملية وحماسية "، وذلك نتيجة اثارة المواضيع السياسية والجدال الدائر حولها، ولا توجد أدلة على صحة هذا الافتراض، ومهما كانت الفائدة المتحققة من ذلك فهي لن تبرر الكلفة العالية للأزمات السياسية، اما بخصوص استفادة الساسة مما يطلق عليه الكاتب "الملحمة والمباراة الجدلية" وعلى أساس مبدأ التعلم بـ"رؤوس اليتامى أبناء الشعب" على حد وصفه فلو حدث ذلك بالفعل لتوصلوا إلى حلول سريعة وفعالة للأزمات التي يثيرونها، ولكني أتفق معه في أن أبناء الشعب العراقي اليوم وبفعل النظام السياسي والساسة يتامى بالفعل، فهل المطلوب أب قائد جديد لينقذهم من اليتم؟

وآخر ايجابيات الأزمات السياسية التي تعصف بالنظام السياسي العراقي من وجهة نظر الشيخ حمودي هي" انها فرصة للإعلامين ليتحركوا بساحة واسعة، في اقتناص التصريح والموقف وطريقة اثارة المتحدث، وكسب المستمع وملء هذه الفضائيات العديدة ببرامج سهلة الكلفة واكثرها جذبا واثارة"، ولا حاجة للتعليق على هذا الرأي.

ينصح ماكيافلي في كتابه الأمير الحكام بالحفاظ على مناصبهم بكل الوسائل بما في ذلك القهر لأن الغاية تبرر الوسيلة، ولكن بعض المحللين

يشككون في جدية هذا الكتاب، ويرجحون بأن ماكيافلي دونه بهدف السخرية والتهكم بصورة مبطنة وغير مباشرة من الحكام المستبدين، وكان بودي أن يكون هذا التحليل منطبقاً على مقال الشيخ حمودي لكن المصيبة هو أنه جاد كل الجد في تقييمه، واستعارةً للتشبيه الذي استعمله الكاتب ينبغي التحذير من أن النظام السياسي الحالي هو بالفعل فأس حادة ستسقط حتماً في رأس العراق إن لم يبادر العراقيون لإعادة النظر فيه جذرياً.

10 أيلول 2012م

حكومة التوافق أم الكوارث

كنا نظن بأن العبث قد انتهى بزوال البعث حتى ابتدع لنا الأمريكان - وبنية التخريب - ما يسمى بحكومة توافق وطني أو شراكة، فكانت الوبال على العراق وأهله.

ولدت حكومات التوافق والمشاركة منذ الاحتلال الأمريكي كوارث، من أسوئها ما يلي:

- عرقلة وابطاء تشكيل الحكومات.
- تعطيل عمليات صنع القرار السياسي.
- استعمال الإرهاب وسيلة رئيسية للابتزاز السياسي.
- مقتل مئات الألاف من المدنيين نتيجة العمليات الإرهابية الابتزازية.
- هجرة ملايين العراقيين خوفاً على حياتهم والتهجير الداخلي لأعداد غفيرة منهم.
- التمسك بأذيال الاحتلال الأمريكي والسعي لديمومته.
- التدخل الأمريكي السافر في العملية السياسية.
- استقواء بعض الأطراف الداخلية بالدول الأجنبية.
- افساح المجال للدول التي تريد شراً بالعراق وأهله مثل السعودية ودول الخليج والأردن ومصر وتركيا للتدخل في شؤون العراق الداخلية.
- اضعاف المشاعر الوطنية وتقوية الانتماءات الطائفية والاثنية واعادة احياء الولاءات القبلية والمناطقية الضيقة.
- تشجيع النزعات التقسيمية والانفصالية بين كافة الطوائف والأعراق.
- عودة البعثيين إلى العملية السياسية والمناصب الإدارية.
- تهرب السياسيين من أعضاء البرلمان والحكومة من تحمل المسئوليات الجسام الملقاة على عواتقهم.
- تغليب الأنانية المفرطة في التعامل بين العراقيين.
- انتشار الفساد السلطوي والمالي والإداري وتفشي ظاهرة الرشوة.
- تردي الأوضاع الخدمية إلى أدنى مستوياتها.

- تعثر عمليات اعادة الإعمار وانعاش الاقتصاد العراقي.

هذه بعض المآسي التي جرتها حكومات ما يسمى بالتوافق أو الشراكة على العراق والعراقيين، وآن الأوان لنقول لممثلي الأكثرية في البرلمان كفى، وأن ندعوهم للالتزام بالوعود التي قطعوها لناخبيهم بعدم التفريط بحقوقهم، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك الموافقة على المشاركة بالسلطة من خلال تكوين مجلس أعلى للقضايا الاستراتيجية، وأن يبادروا وبجرأة وشجاعة لتشكيل الحكومة من دون توافق هذه المرة.

ولو تشكلت حكومة أكثرية فلن يحدث ما تخشاه الأقليات من استفراد الأكثرية بالسلطة، وستختفي أو تضمحل سراعآ كل الكوارث التي أنتجتها حكومات التوافق والشراكة من قبل.

10 تشرين الثاني 2010م

إذن القرار النهائي بيد الهاشمي!

لم يكن نقض طارق الهاشمي لقانون الانتخابات مفاجئاً، فهو أحد نائبي رئيس الجمهورية، ومن صلاحياته نقض التشريعات المرسلة من البرلمان، وبغض النظر عن مبررات النقض، وسيان إن كنت اتفق أم أختلف مع الهاشمي، فهو يستحق منا الشكر، لأنه كشف بعض عورات النظام السياسي، الذي أطرها الدستور، ورسختها الممارسات، وهتك ستر العورات حرام، إلا في السياسة، فهو الحلال بعينه، بل هو من صنف خير العمل، الذي لا تنقضي الحاجة له، مهما تقدم بنا الزمن، وتقدمنا به إلى الأمام.

قبل أن نبين العورات التي كشفها الهاشمي نلفت الانتباه إلى أن ما نقضه هو مشروع قانون لا قانون، فما دام لأي من أعضاء هيئة الرئاسة هذا الحق، فلا تصح تسميتها بالقوانين، بل هي مشاريع قوانين.

وأول عورات النظام السياسي التي فضحها قرار الهاشمي الافتراض القائل بأن شيعة العراق، وبحكم كونهم أكثرية السكان، واشغالهم معظم مقاعد البرلمان، اصبحوا حكاماً للعراق، وهو افتراض استغله الطائفيون لتبرير شن حرب طائفية على الشيعة، وساعدتهم في ذلك أنظمة الدول الخليجية وبعض الدول العربية، فها هو السني طارق الهاشمي ينقض بجرة قلم مشروع القانون الذي أقره البرلمان ذي الغالبية الشيعية، ويثبت للجميع وبما لا يقبل الشك بأن افتراض تحكم الشيعة بالقرار السياسي مجرد وهم.

ولو كان النظام السياسي طائفياً بحتاً، يعطي الطائفة الأكبر، أي الشيعة، السلطة النهائية، لما كان للهاشمي أو رئيسه الطالباني صلاحية النقض، لذا فهذا النظام يمنح الشيعة الأكثرية البرلمانية، وربما رئاسة الحكومة- لو اختار معظم أعضاء البرلمان ذلك- ولكنه يفوض للأقليات الطائفية حق النقض، ويبدو بأن مصممي النظام السياسي، أي المحتلين الأمريكان، وضعوا الشيعة متعمدين في الواجهة، وهي واجهة خادعة، ولكنهم ضمنوا للأقلية السنية،

بشقيها الكردي والعربي، السلطة النهائية، ولقد دفع الشيعة ثمن هذه الخدعة باهضاً.

العورة الثانية للنظام السياسي، والتي هتك سترها قرار الهاشمي، فرضية ديمقراطية النظام السياسي في العراق، التي تكون السلطات فيه مستمدة من التخويل الجماهيري نتيجة التصويت في الانتخابات، فالقوانين والقرارات لا تصدر عن البرلمان إلا بموافقة أغلبية اعضاءه، لأنهم ينوبون، ولو افتراضاً، عن غالبية المصوتين، والذين يمثلون كل العراقيين، ولا بد أن نذكر هنا بأن أعضاء هيئة الرئاسة لا يمثلون أحزابهم فيها، وهذه الأحزاب قد أتيحت لها الفرصة كاملة للتصويت على القرار في قاعة البرلمان، لذا نتساءل هل من الديمقراطية أن ينقض نائب لرئيس الجمهورية أو حتى مجلس الرئاسة برمته وهم لا يمثلون سوى مئات الألاف من العراقيين الذين أوصلوهم لكراسي البرلمان، قانوناً صوت عليه بالموافقة غالبية أعضاء البرلمان الذين ينوبون عن العراقيين جمعاء؟ وبالمقارنة فإن الرئيس الأمريكي له حق النقض لأنه منتخب بالاقتراع المباشر من قبل غالبية الناخبين الأمريكيين.

وهنالك عورة ثالثة للنظام السياسي مزق حجابها قرار الهاشمي، وهي وجود سلطة تنفيذية واحدة ضمن نظام تعدد السلطات، وهي قضية قديمة متجددة، سبق لي الكتابة حولها، فالصراع لا يزال محتدماً بين مجلس الرئاسة من جهة ورئاسة الوزراء من جهة أخرى حول الصلاحيات، مما يدل على أن السلطة التنفيذية غير موحدة ومتعددة الرؤوس، خلافاً للقاعدة التنظيمية الثابتة، والممارسة في كل مكان وزمان، وهي أن لكل تنظيم رأس واحد، وما زاد عن ذلك فهو وحش خرافي أو مسخ، وهي الحجة البالغة التي استعملها الخالق المعبود سبحانه وتعالى في دحض الشرك به:(لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا) [سورة الأنبياء:2] و(ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذن لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عما يصفون) [سورة المؤمنين:90] لذا فالسلطة التنفيذية، ونتيجة تعدد مراكز القرار فيها وعدم تمركزها في رئاسة الوزراء، مدخل لفساد النظام السياسي، وتحوله إلى مسخ عاجز عن اتخاذ القرارات الفعالة من دون تأخير.

هذه هي العورات الثلاث الكبيرة التي فضحها، وهتك سترها نقض الهاشمي لمشروع قانون الانتخابات، والأجدر بالوطنيين الغيورين على مصالح وطنهم معالجتها، لا بخصف ورق الشجر عليها، بل من خلال إصلاح النظام السياسي قبل أن يتسبب في المزيد من الخراب.

19 تشرين الثاني 2009م

خلل فادح في قانون الانتخابات أغفله الهاشمي

يحذر المثل الإنكليزي من الشيطان في التفاصيل، ويقصد بها تلك الأمور التي يظن بأنها ثانوية، ثم يتبين بعد فوات الأوان بأنها مكمن التعقيد والمتاعب، لذا يحرصون في الغرب على قراءة الشروط المكتوبة بالحروف الصغيرة، في هوامش الاتفاقيات والعقود والقرارات، فقد يكون الشيطان خاتلاً فيها.

وعلى الرغم من أن تعديل قانون الانتخاب، الذي أقره مجلس النواب العراقي، ونقضه نائب رئيس الجمهورية الهاشمي جاء موجزاً، لكنه احتوى بعض التفاصيل، التي تشم منها رائحة نار وكبريت ودخان، لذا وجب التحذير من الكامن فيها.

ينص البند الأول من المادة الثالثة من التعديل على ما يلي:

(يكون الترشيح بطريقة القائمة المفتوحة ولا يقل عدد المرشحين فيها عن ثلاثة ولا يزيد على ضعف المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية ويحق للناخب التصويت على القائمة أو أحد المرشحين الوارد فيها ويجوز الترشيح الفردي).

وبموجب هذه المادة استبدلت القائمة المغلقة سيئة الصيت بالقائمة المفتوحة، التي طالبت بها أطراف متنفذة عديدة، وصورها البعض بأنها انتصار ساحق للمطالب الجماهيرية، أو على الأقل تنازل كبير من الكتل والأحزاب الكبيرة المهيمنة على مجلس النواب.

يتضح لنا القصور الفادح في النظام الانتخابي، الذي لم يعالجه التعديل الأخير، واغفله الهاشمي وغيره من النواب، أما عمداً او جهلاً، في إخلاله بمبدأ المساواة بين العراقيين، الذي اعتمده الدستور العراقي الحالي، واستوحى منه المشرعون المادة الثالثة من قانون انتخابات مجالس المحافظات

والأقضية والنواحي لعام 2008م: (يهدف هذا القانون إلى ما يلي:...ثانياً: المساواة في المشاركة الانتخابية) والتفسير الظاهري لهذه المادة، وما تأسست عليه، هو أن أصوات العراقيين المشاركين في الانتخابات متساوية، فلا فرق بين قوة صوت عراقي في الموصل عن مثيله في بغداد أو البصرة أو السليمانية، ولكن هل هذا المبدأ مطبق ومعمول به في تعديل قانون الانتخاب قيد الجدل؟

لتحري هذا الموضوع ينبغي التذكير أولاً بأن القانون الحالي يعتمد الدوائر الانتخابية المتعددة على أساس دائرة انتخابية لكل محافظة، ومن هذا المنطلق وزعت المقاعد البرلمانية على الدوائر الانتخابية أو المحافظات وفقاً لعدد سكانها، فبينما خصص لمحافظة بغداد، على سبيل المثال، 68 مقعداً، اقتصرت حصة محافظة القادسية على أحد عشر مقعداً.

في يوم الانتخابات لنفترض ان أحد مناصري القائمة (س) في بغداد سيتوجه للإدلاء بصوته لها، ولنتصور أيضاً بأن مناصراً اخر لنفس القائمة في محافظة القادسية يروم التصويت لصالح هذه القائمة حصراً، فماذا سيفعل كل منهما مع افتراض أن قادة هذه القائمة قد اختاروا ترشيح أكبر عدد متاح قانوناً من المرشحين في المحافظتين؟ الناخب في بغداد وفي تصويته على القائمة (س) بالجملة سيمنح صوته لـ 136 مرشحاً، أي ضعف عدد المقاعد المخصصة لمحافظة بغداد، وفقاً للمادة الثالثة من التعديل، أما الناخب في محافظة القادسية فسيعطي صوته لـ 22 مرشحاً فقط، وهم المدرجون على القائمة (س) بالحد الأعلى، نستنتج من ذلك أن قوة صوت الناخب في بغداد تعادل في هذه الحالة ما يزيد على ستة أضعاف قوة الناخب في القادسية، فأين المساواة والعدل بين الناخبين العراقيين، كما نص على ذلك الدستور والقوانين المبنية عليه؟ كما أن من الغبن الفادح منح القوائم الانتخابية الحق في تقديم مرشحين لكل مقعد مقارنة بوضع المرشح الفردي، مما سيعطي هذه القوائم أصواتاً اكثر مقابل المرشحين الفرديين، عند تحديد الفائزين بما يعرف بـ"المقاعد الشاغرة"، وفقاً لما حدده البند الرابع من المادة الثالثة من التعديل: "تمنح المقاعد الشاغرة للقوائم الفائزة التي حصلت على عدد من

المقاعد بحسب نسبة ما حصلت عليه من الأصوات"(مع ملاحظة رداءة صياغة المادة)، هذا هو الخلل الأعظم في قانون الانتخابات وتعديله، والذي أغفله ساسة العراق، جهلاً أو لغاية في أنفسهم.

معالجة هذا الخلل ممكنة، وفي ضوء الظروف الراهنة، بما في ذلك عامل الزمن، من خلال تطبيق ما يلي:

أولاً: اعتماد القضاء دائرة انتخابية واحدة مرحلياً، حتى يتم تعداد السكان، وتحديد الدوائر الانتخابية، على أساس مرشح واحد لكل دائرة واختيار واحد لكل ناخب.

ثانياً: لكل كيان سياسي تقديم مرشح واحد فقط عن كل دائرة انتخابية.

ثالثاً: يجوز الترشيح الفردي، ولكل من توفرت فيه شروط الترشيح أن يرشح نفسه في دائرة انتخابية واحدة فقط.

رابعاً: للناخب صوت واحد يدلي به لمرشح واحد في دائرة انتخابية واحدة.

خامساً: يفوز بالمقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية المرشحون الحائزون على أكبر عدد من الأصوات.

بهذه الطريقة تستنقذ العملية الانتخابية من هيمنة الكيانات والتحالفات السياسية، التي تريد احتكار العمل السياسي، كما لو طبق هذا المقترح فسيتجه المرشحون لتركيز جهودهم على كسب أصوات الناخبين، لا إرضاء القادة السياسيين فقط، وبالتالي سيتوجب عليهم تقديم برامج انتخابية جادة، تلبي طلبات واحتياجات ناخبيهم، والحرص على الالتزام بها والسعي الحثيث لتطبيقها، لكي يفوزوا في الانتخابات اللاحقة.

23 تشرين الثاني 2009م

كلنا فداء للعملية السياسية!

في ذكرى الأربعين سقط أربعون، ومن قبلها عشرون أو أكثر، وبالأمس غير البعيد أربعون أو يزيد، وقد تضاربت الاحصاءات من قبل حول ضحايا العراقيين من الإرهاب الطائفي والاحتلال الأمريكي والابتزاز البعثي، وحتى حفارو القبور لا يعرفونها إلا تخميناً، فما أكثر الضحايا التي غيبها النهران، أو واراها السفاحون في قبور جماعية، والمؤكد بأننا ما زلنا ندفع ثمن خطايا الماضي والحاضر بالأشلاء وسيول الدم.

ولكنها كلها تهون، بل لقد نسيناها، أو تناسيناها، ومن قبلها مئات الألاف أو أكثر من احبتنا، فما دامت العملية السياسية مصونة والمنطقة الخضراء آمنة، والقادة والساسة سالمين فنحن جميعاً مطمئنون، وكلنا فداء للعملية السياسية.

سواء تحركت بها ألسنتنا أو أسرتها نفوسنا، نحن فداء العملية السياسية، وإن لم تخلصنا من الاحتلال الأمريكي البغيض، ولم ترجع لبلدنا سيادته المنقوصة، بل أضفت على الاحتلال مشروعية كان افتقدها دولياً، ومهدت لبقائه، بصورة علنية ومستترة، بإبرامها الاتفاقية الأمنية المشؤومة، وأي استقلال وسيادة بقيت ونائب الرئيس الأمريكي يأتي متى ما شاء ليصدر الأوامر للحكومة العراقية ومجلس النواب، وكم أتعس العراقيين سعادة السفير الأمريكي بتدخلاته الوقحة والسافرة بشؤون العراق، ولكن بالرغم من كل ذلك نحن وفي الواقع فداء للعملية السياسية.

المقابر، المفردة منها والجماعية، وبرادات الموتى في المستشفيات، وسرادق العزاء، والملابس السوداء، وثراء حفاري القبور دلائل أكيدة على أننا فداء للعملية السياسية، على الرغم من فشلها الذريع في القضاء على الإرهاب الطائفي، الذي استدعاه الاحتلال الأمريكي، وبالتعاون مع مخابرات أنظمته العميلة في السعودية والأردن ودول الخليج، فهل سمعتم من

الأمريكان استنكاراً لما ردده العريفي وغيره من أقطاب التكفير السعودي؟ وهل استنفرت العملية السياسية قواها لمحاربة الإرهاب السعودي في المحافل الدولية والإقليمية؟ ولكننا لا نملك إلا الرجاء والأمل بالفرج القريب، وفي هذه الأثناء، شئنا أم أبينا نبقى فداء للعملية السياسية.

ما فات المحتلون الأمريكيون أو الإرهابيون الطائفيون من دمائنا كان بقايا القتلة البعثيين لها بالمرصاد، وهاهم ينسلون من كل حدب وصوب، مستعينين بالمحتلين ودول الجوار ليستعيدوا دولتهم البائدة التي شيدوها بالجماجم والدم، ويرومون إعادة بنائها بالطريقة نفسها، فماذا فعلت العملية السياسية لردعهم؟ بدلاً من اجتثاثهم كما تجتث النبتة الطفيلية أو بترهم كما يبتر العضو المتفسخ أصدرت لمعظمهم صكوك الغفران، فأدخلتهم البرلمان والحكومة من الأبواب الأمامية، وإعادتهم إلى وظائفهم المدنية والعسكرية والأمنية، ودفعنا نحن الثمن مزيداً من الضحايا، حتى أدركنا بأننا جميعاً وبدون استثناء لسنا سوى اكباش فداء للعملية السياسية.

كانت الطائفية نائمة أو متناومة فأيقظها الاحتلال الأمريكي، الذي استدعى الإرهابيون ليؤججوا سعيرها، ثم فرضوها على العملية السياسية، فكانت المحاصصة الطائفية والإثنية صفتها الغالبة، واستحوذ الفكر الطائفي على فكر واهتمام القادة السياسيين، وصار همهم الأول والاخير ليس مصلحة العراق بل مصالح الطائفة التي ينتمون إليها ويتكلمون باسمها، ومن أجل ذلك تجرأ البعض على مناشدة دول الجوار مد العون لهم ضد أبناء وطنهم من الطوائف الاخرى، وكانت الطائفية ولا تزال السكاكين التي ذبحت الأبرياء العزل من الرجال والنساء والاطفال، وما دامت العملية السياسية محاصصة طائفية فلا خيار أمانا سوى مد أعناقنا للسكاكين، لأننا قرابين لصنم العملية السياسية الطائفية.

مئة عام مضت على ما يسمى الحكم الوطني، والأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكمنا كلها فاشلة، من دون استثناء، وان تفاوتت في الدرجة، ولعل أقلها فشلاً في الحفاظ على وحدة العراق كان النظام الملكي الذي تصدى لكل حركات الانفصال، ومهما كان مصدرها، وتعامل معها بالحكمة

والموعظة الحسنة أولاً ثم بالعنف عندما لم يجد بديلاً سواه، فورثت عنه النظم الجمهورية الأكثر فشلاً وسوءاً عراقاً موحداً بعربه وأكراده وطوائفه الأخرى، ولكن ما أن استلم الجمهوريون الحكم عنوة حتى بدأ عقد العراق بالانفراط التدريجي، فلولا عبد الكريم قاسم لما عاد البرزانيون، ولولا البعثيون لما كان الحكم الذاتي، ولولا الاحتلال والعملية السياسية لما بدأ العد التنازلي لتقسيم العراق إلى دويلات إثنية وطائفية، تقرّبها عيون الأمريكان المحتلين والصهاينة الغاصبين والخليجيين المعادين، وعلى مر العقود الخمسة الماضية حصدت الحملات العسكرية على الحركات الانفصالية مئات الألاف من الضحايا العسكريين والمدنيين، وهم السابقون ونحن اللاحقون فداء للعملية السياسية.

الحرية حق آلهي، هبة الله للبشر، لا يمنعها إلا عدو الله، ومع ذلك نقرّ للعملية السياسية بفضلها في توفير الحرية، ومعها الديمقراطية والتعددية، خير على خير، لولا أن ديمقراطية العملية السياسية توافقية، وهي بذلك كمن نكثت غزلها بعد قوة، ولم تكتفي بذلك فعمدت إلى نثره على الشوك والشجر بالتعددية المشوهة، حيث تعددت رؤوس السلطة التنفيذية، فضاعت تجاذباً بين رئاسة الوزراء الأحق بها ورئاسة الجمهورية المتطاولة عليها، وبدلاً من أن تكون ديمقراطية العملية السياسية منهجاً فعالاً لوضع القرار أصبحت ساحة لتأجيج الانقسام والصراع، الفائز فيها من يعطل القرار أطول مدة ممكنة، وكلنا نتذكر طالباني وامتناعه عن توقيع أحكام الاعدام بأقاربه من السفاحين التكارته والهاشمي وتعطيله لقانون الانتخابات، ومع ذلك يتوقعون منا ونحن نجود بأنفاسنا الأخيرة أن نلهج بالحمد للعملية السياسية على الحرية والديمقراطية التوافقية وتعددية مراكز القرار، وكلنا فداء للعملية السياسية.

ليس مهماً أن يحل بساحتنا البلاء، وتسوء الأنواء، ويشح ماء دجلة والفرات، وينهكنا الغلاء، وتندر الوظائف، ويزداد عدد العاطلين، فقد ابتلينا من قبل وصبرنا وما زلنا، وما دامت العملية السياسية بخير، فلا ضير ولو ذهبنا كلنا فداء لها.

لا تتهموا العملية السياسية بأنها المسؤولة الوحيدة عن الفساد والمحسوبية والرشوة وسرقة المال العام، فهي علل فينا نحن، وعندما يتسترون على وزير مختلس فاسد، أو يتغاضون عن مسئول كبير ذي شهادة مزورة، فإنما يعملون بقاعدة الستر، وماذا لو كانت رواتب الوزراء وأعضاء البرلمان والمديرين الكبار ملاييناً من الدولارات- لا الدينارات بالتأكيد؟ وهم بحاجة لجيوش من الحراس، فهم إن ذهبوا ذهبت العملية السياسية، أو هكذا يرددون، لذا يلبقون ونذهب نحن فداء لهم وللعملية السياسية.

لو قلت بأن القبلية وليدة العملية السياسية، أكون مفترياً ومتجنياً عليها، فقد كانت هنا قبل بدء العملية السياسية، بل حتى قبل الاسلام، وكانت وما زالت عدوة الإيمان، وحليفة الطغيان، التي استقوى بها اللعين صدام، وها هي تتمدد وتتنامى وتزداد قوة بفضل العملية السياسية، فأصبح لرئيس القبيلة مقام رفيع وصوت مسموع لدى السياسيين المتهافتين على أصوات قبيلته، وغدا العرف القبلي اساساً لحل الخلافات والنزاعات وفرض الجزاءات بدلاً من الشرع الاسلامي أو القانون، فما أشبه اليوم بالبارحة، فبالأمس كنا ضحايا العصبية القبلية واليوم فداء للعملية السياسية.

العملية السياسية ضرورة، يحتمها التطبع البشري – لا الفطرة - على التنافس والصراع، لكننا لا نريدها كما فرضها المحتلون، أو أن يتلاعب بها المبتزون، أو أن تكون جسراً للانفصاليين، أو واجهة للتستر على الإرهابيين، أو مدخلاً خلفياً لعودة البعثيين، لذا فلا بد من اصلاح العملية السياسية من خلال التالي:

- المطالبة بخروج قوات الاحتلال بصورة نهائية من الأراضي العراقي وتقليص حجم التمثيل الدبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية إلى حجم الممثليات الأخرى بالمعدل.
- استبدال الفدرالية التقسيمية بنظام اللامركزية الإدارية.
- إلغاء المحاصصة الطائفية والاثنية.

- إلغاء الديمقراطية التوافقية وتمكين الغالبية النيابية من تولي صلاحياتها التامة الممنوحة لها بالتفويض الشعبي من خلال صناديق الاقتراع وغالبيتها البرلمانية.
- تكون رئاسة الوزراء رأس السلطة التنفيذية الوحيد غير المنازع.
- فرض الحظر التام على نشاط البعثيين واعتبار الترويج لفكر البعث ومنهجه وقادته جريمة يحاسب عليها القانون.
- حظر تطبيق العرف العشائري بقوة القانون والمبادرة إلى اصلاح النظام القبلي وتطويره
ليكون متجانساً مع متطلبات العصر والتنمية الشاملة.

- اعتبار الفساد الإداري جريمة كبرى واصدار التشريعات المناسبة لتطبيق العقوبات الرادعة على المخالفين.

- إعادة النظر بكافة القرارات الخاصة برواتب ومخصصات السياسيين والبرلمانيين وكبار
الإداريين.

ولو تحققت كل هذه المطالب المخلصة والمشروعة فلن نموت لتحيا العملية السياسية، بل ستكون العملية السياسية إحياءً لنا جميعاً.

8 شباط 2010م

لنستمد من خراب باكستان على أيدي الأمريكان والوهابية دروساً للعراق

ما أكثر خبراء السياسة، في الباكستان والعراق وغيرهما، وبإمكان أي فرد أن يصبح خبيراً بالسياسة هذه الأيام، أو هكذا الانطباع العام، فالشهادة غير ضرورية، والممارسة غير مطلوبة، بالأمس كانت حكراً على المتعلمين قراء الصحف، أما اليوم وبفضل وسائل الإعلام الفضائية حتى الأميين أصبحوا خبراء في السياسة، وبعد أن جربنا حكم المتعلمين والنخب قرابة المائة عام في العراق وحصدنا القتل والتهجير والخراب لعلنا نجد لدى الناس العاديين وصفة تنتشلنا من هاوية الخراب، لذا سنلجأ هذه المرة لمجرب بدلاً من "الحكماء "الأكاديميين، لنسأله إن كانت الباكستان خربة مثل بلادنا وأسباب خرابها إن وجد؟ يهمنا الإجابة على هذا السؤال لنستفيد منها نحن العراقيون في المقارنة بين تجربتنا وتجربتهم في الخراب، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المنهج الاستقرائي للمجرب العراقي غير الاكاديمي، وبالتحديد الجنوبي، يعتمد على الشواهد، فإذا أراد تحليل وضع ما استحضر شواهد من حالة أو حالات مماثلة في الماضي، انتهت إلى نتائج معروفة، ليستنتج حول الوضع الراهن بناءً على شواهد الماضي، وعادة ما يستهل استنتاجاته بقوله: " وشاهدنا"، حيث يبين السبب أو الهدف من استقراء حالات سابقة، وهذه المنهجية أشبه بطريقة المقارنة المستعملة في الدراسات الاجتماعية الرصينة، وهي متفوقة بمراحل على أسلوب "الخبير" الأكاديمي الذي تضج القنوات الفضائية وصفحات مواقع الانترنت بتحليلاته الجوفاء وحلوله العقيمة، والذي غالباً ما يلجأ إلى رأيه وتقييمه الشخصي من دون إجراء مقارنات.

ليس هنالك من هم أكثر تجربة ودراية بالخراب من العراقيين المعاصرين، ولن يتردد العراقي المنكوب بالخراب طويلاً قبل أن يؤكد لك بأن

نعم الباكستان خرب، والأدلة كثيرة بعضها حديث مثل اغتيال السيدة بنظير بوتو والإرهاب، والبعض الأخر قديم متجدد وشبه مزمن، ويكفيك وجود عسكري على رأس حكومة انقلاب في الحكم لتجزم بأن باكستان متخلفة وخربة سياسياً، ولا يغير في الأمر شيئاً امتلاكهم القنبلة الذرية ولا حصول باكستاني على جائزة نوبل، والذي يفضح خراب باكستان هي الهند، أو بالأحرى المقارنة مع الهند، ومنذ استقلال الباكستان وانفصالها عن الهند ونظامها الديمقراطي هزيل ومتداعي وبلا جذور اجتماعية وفكرية، فيما يشهد الجميع بنجاح النظام الديمقراطي في الهند، وإذا أخذنا في الاعتبار التجانس الكبير في الأصل الإثني والانتماء الديني واللغة في الباكستان مقارنة بتعدد الإثنيات واللغات والديانات والمذاهب وضخامة عدد السكان والمساحة الجغرافية في الهند لاستنتجنا بأن النظام السياسي الباكستاني فاشل تماماً، ولا يحتاج العراقي المجرب لأكثر من هذه المعلومة للاستنتاج بأن باكستان خربة، لأنها أشبه بالسمكة فإذا كان رأسها فاسد فلتعلم بأن بقيتها فاسدة وخربة.

لا توجد وصفة واحدة لتحقيق التنمية المستدامة، كما تتعدد أسباب التخلف أو الخراب، ولكن ذلك لا ينفي وجود عوامل مشتركة بين التجارب الإنسانية، والتي ازدادت مؤخراً نتيجة ازدياد الاتصال والروابط والتفاعلات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بين الأمم، أو ما يعرف بالعولمة، لذا تبقى الدراسات المقارنة وسيلة مفيدة في فهم تجارب الدول المختلفة في التنمية والخراب على حد سواء، ولو طبقنا هذه المنهجية على تجربتي الباكستان والعراق في الخراب لتعرفنا على عوامل مشتركة كامنة وراء هذا الخراب، ومن أبرزها التركيبة العشائرية لقطاع كبير من المجتمع في كل منهما، والتباعد والتباغض بين الفئات الإثنية والطائفية وقهر الأقليات، وظاهرة الانقلابات العسكرية وتدخل الجيش في أمور السياسة، والجنوح للمغامرات العسكرية خارج الحدود، ومن المعروف بأن العشائرية حاجز منيع أمام نضوج الدولة والمواطنة والوحدة الوطنية مفهوماً وممارسة، وليس من المستغرب أن تكون منطقة القبائل على حدود الباكستان مع إيران وأفغانستان خارجة على

سيطرة الدولة ووكراً للإرهاب والتمرد وبؤرة للأعمال اللاقانونية، ومنذ انسلاخ العراق من الإمبراطورية العثمانية لم تنجح الدولة في إذابة الروابط والانتماءات القبلية الضيقة بدرجة كافية لتحل محلها الهوية الوطنية الموحدة، بل عمدت النظم التي حكمت العراق إلى تشجيع الانتماء العشائري وإضفاء شرعية رسمية عليه، مما ساهم في تعميق الفجوات الاجتماعية بين فئات المجتمع العراقي، نتيجة انتقال عدوى الاتجاهات والسلوكيات الناتجة عن التعصب القبلي إلى كافة مناحي الحياة للفرد والجماعة، وبالتالي فقد أصبح التعصب المفرط السمة الغالبة على الفرقاء السياسيين والاجتماعيين، مما أضعف الاتصال والحوار بينهم، وبقدر تقليله لفرص التوفيق بين المواقف الحادة زاد من احتمال اللجوء إلى العنف الديني والطائفي والسياسي.

لا يسود الوئام بين الفئات العرقية والطائفية في الباكستان، وقد ساهمت عوامل خارجية مثل الفكر الوهابي وداخلية كسياسات التمييز العرقي الحكومية في تصاعد حدة الاستقطاب الطائفي والإثني، فلا يكاد يمر وقت طويل من دون حصول مواجهات طائفية، كما تشتكي الأقليات الإثنية من الاضطهاد المنهجي وتدني الأنشطة الحكومية الخدمية والتنموية في مناطقها كماً ونوعاً، وحتى الوقت الحاضر لم تنجح الباكستان في الحد من التوتر بين سكانها الأصليين والمهاجرين الذين انتقلوا إليها بعد الانفصال من الهن

بالمقارنة لم تكن الحكومات العراقية المتعاقبة متوازنة وعادلة في تمثيلها لفئات الشعب الطائفية والإثنية، وحتى الأمس كانت الأكثرية الشيعية مستاءة من استئثار السنة بالقيادة السياسية والمناصب الإدارية العليا، وحمل الأكراد الذين يشكلون أكبر أقلية إثنية السلاح ضد الحكومات العراقية الملكية والجمهورية للتعبير عن سخطهم على سياساتها المجحفة بحقوقهم، ورسخ الاضطهاد والقهر الحكومي المزمن المشاعر السلبية وعدم الثقة بين الفئات الطائفية والعرقية.

أرخت الانقلابات العسكرية بظلالها القاتمة على مختلف جوانب الحياة في الباكستان والعراق، وسواء كانت الانقلابات نتيجة لفشل العملية السياسية الديمقراطية أم لا فقد تسببت من دون شك في تعميق تخلفهما السياسي مقارنة بدول حديثة العهد بالديمقراطية، وبدلاً من أن تأتي هذه الانقلابات بالاستقرار والأمن كما وعد منفذوها فقد أدت إلى مزيد من الاضطراب والتسلط والاضطهاد، وكان لتأثير العسكر في البلدين دوراً كبيراً في دفعهما إلى مغامرات عسكرية فاشلة، فقد أخفقت الحملات العسكرية الباكستانية في الحفاظ على وحدة الباكستان، فانفصلت عنها باكستان الشرقية (بنجلادش)، ولم تنجح الحرب الحدودية مع الهند في تسوية وضع ولاية كشمير التي بقيت مقسمة ين البلدين، ولا يزال البلدان الجاران منهمكين في سباق محموم للتسلح، تجاوز في مراحله الأخيرة القنابل الذرية والصواريخ البالستية، مما أرهق ميزانية الباكستان الضعيفة أصلاً.

كان للانقلابات العسكرية الأربعة الناجحة في العراق نتائج وخيمة على العملية السياسية، ومنذ أول انقلاب في 1958م وحتى وقت قريب لم يكن للعراق دستور دائم ولا انتخابات برلمانية ديمقراطية ولا حريات سياسية، كما هيمن ضباط على الحكم حتى أواخر السبعينات حين استولى على السلطة الطاغية صدام حسين، والذي كان عهده أحلك الفترات في تاريخ العراق الحديث نتيجة مغامراته العسكرية الفاشلة واستعماله للقوة العسكرية والأمنية المفرطة في قمع معارضيه.

يستدل من نتائج المقارنة بين تجربتي الباكستان والعراق وجود عاملين آخرين للخراب فيهما، هذان العاملان مستوطنان في الباكستان منذ زمن ومستحدثان في العراق، وهما الوهابية السلفية والنفوذ أو الاحتلال الأمريكي، فمن المعروف بأن الباكستان هو البلد الثاني بعد السعودية موطن الوهابية الذي شهد انتشاراً واسعاً لهذا المذهب التخريبي بين سكانه ودوائره السياسية، ولولا أموال المخابرات السعودية ودعم ومباركة المخابرات المركزية الأمريكية لما نبتت للإرهاب السلفي جذور في الباكستان لتثمر في أفغانستان تنظيم القاعدة الإرهابي وحركة طالبان، ولأن الوهابية

أشبه بأفعى سامة غادرة فقد كان لزاماً انقلاب المكر الأمريكي –الباكستاني-السعودي على أصحابه، فكانت ضربة الحادي عشر من سبتمبر 2001م في أمريكا وتوطن الإرهاب في الباكستان وتمرد القاعدة على المخابرات السعودية، وعلى الرغم من الضربة الموجعة والمذلة التي سددها الإرهاب السلفي الوهابي لأمريكا لم تتخلى أمريكا عن حلفائها الوهابيين في السعودية ليقينها بأن هذا المذهب المنحرف يستهدف بالدرجة الأولى وحدة المسلمين، وهو خير وسيلة لتفريق المسلمين وبث العداء والتقاتل بينهم، لذا فإن فوائده للأمريكان أكثر بكثير من مضاره، ومن المؤكد بأن الأمريكان قد أيدوا وشجعوا انتشار الوهابية في الباكستان، كما نجزم بأنه لولا الاحتلال الأمريكي ودعوة الرئيس بوش للإرهابيين لمنازلة الأمريكان في العراق لما أصبح العراق الحلبة الرئيسة للصراع بين القوات الأمريكية وجناح القاعدة المنشق على وهابية أمريكا.

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق نشرت المقالات تلو المقالات محذراً من خطر الاحتلال الأمريكي والوهابية علينا حاضراً ومستقبلاً، وهذه تجربة الباكستان دليل آخر مقنع على صحة مقولتي، وعندما يتفق العراقيون، أو معظمهم على الأقل، مع هذه الأطروحة السياسية، ويعملوا بما تقتضيه من طرد للأمريكان وللوهابية من أرضهم فستبدأ مرحلة تعافي العراق.

24 كانون الثاني 2008م

300 عسكري أمريكي للعراق وتاريخ الصراع بين اليونان وفارس

أرسلت الحكومة الأمريكية 300 عسكري لمساعدة الحكومة العراقية في التصدي لهجمة الإرهابيين من تنظيم داعش.

أول ما يرد إلى الذهن سؤال: لم 300 بالضبط؟ احتل الإرهابيون ثلث مساحة العراق، وبات خمس سكانها تحت سيطرتهم، وتكتفي الحكومة الأمريكية بإرسال 300 عسكري فقط، في الوقت الذي تعلن فيه عن تأجيل تزويد العراق بطائرة مقاتلة وحيدة، وهي بالأصل صفقة مؤجلة، من طرف الأمريكيين، وخلافاً للاتفاق الأمني الاستراتيجي بين الحكومتين العراقية والأمريكية.

لدى الغربيين صورة مشوهة عن العرب، بما فيهم العراقيون، هم لا يصدقون كلام العرب، يتهمونهم بالكذب، وعندما فشل الأمريكيون في العثور على أسلحة دمار شاملة في العراق اتهموا أحد حلفائهم من المعارضين العراقيين بتضليلهم، ولكن الهجمة الإرهابية على العراق حقيقة ماثلة للعيان، فلا مبرر لكي يتعذر الأمريكيون بأنهم أرسلوا الثلاثمائة للتحقق من صحة ادعاءات الحكومة العراقية.

هنالك من يقول أيضاً بأن مهمة هؤلاء الثلاثمائة جمع المعلومات عن أوضاع الجيش العراقي، وتحديد مواطن القوة والضعف فيه، بهدف تحديد احتياجات هذا الجيش والدعم المطلوب من القوات الأمريكية لمساعدته في دحر الإرهابيين، ولا يصمد هذا التحليل أمام حقيقة أن الجيش العراقي صناعة أمريكية بالكامل، فهم ألغوا جيش النظام السابق، وأسسوا ودربوا وسلحوا الجيش الحالي، ويحتفظون بالمئات من الخبراء العسكريين والأمنيين في سفارتهم ببغداد، وللتذكير هي أكبر سفارة في العالم، لذلك نجزم بأن أمريكا

لم ترسل هؤلاء العسكريين الإضافيين لجمع المعلومات، لأنها أعرف بأوضاع الجيش العراقي من القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي نفسه.

حتى اليوم ما يزال ثلث العراق المأهول تحت سيطرة إرهابيي داعش، وهم ماضون في بسط سيطرتهم على مناطق أخرى، ويتهددون باجتياح العاصمة بغداد، ويقتلون ويشردون مخالفيهم في العقيدة من المسيحيين والشيعة، لذا لابد من تفسير ما للغز الثلاثمائة عسكري أمريكي، وإذا كانت التفسيرات المبدئية التي يقترحها المنطق وتحليلات المختصين بالسياسة غير مقنعة فلا مناص من البحث في العمق وراء المنطق الاعتيادي، مما يوصلنا إلى هوليوود.

في تلك المدينة الأمريكية المشهورة نجد شبح تفسير لهذا اللغز، وبالتحديد فيلم سينمائي عنوانه (300) منتج في عام 2007م، وفيلم لاحق في العام الحالي بعنوان (300: نهوض إمبراطوريه)، ويمجد الفيلمان مقاومة اليونانيين القدماء لهجوم الجيش الفارسي على موطنهم قبل 2500 عام، ويسلطا الاهتمام على دور 300 من المقاتلين السبارطيين في عرقلة تقدم الجيش الفارسي، مما ساعد في منع الفرس من احتلال اليونان بالكامل.

لأفلام هوليوود أهمية كبرى في المجتمع الأمريكي، وهي مكون رئيسي في الثقافة الأمريكية الضحلة، فلا يستبعد وجود ارتباط بين قرار سياسي أمريكي وموضوع فيلم سينمائي، ويبدو أن الساسة الأمريكيين أرادوا من إرسال 300 عسكري التلميح للفيلم السينمائي، الذي يعكس مدى عمق الحقد الأمريكي على الإيرانيين، ولا يفوتنا التذكير هنا بأن الغربيين يعتبرون اليونان موطن ولادة الحضارة الغربية، وبالفعل فقد نجحت هذه الخطوة الرمزية في التذكير بأن العراق متحالف استراتيجياً مع أمريكا لا إيران، وفهمت طهران الرسالة غير المشفرة، فاكتفت بالتصريح باستعدادها لمساعدة العراقيين لو استلمت طلباً منهم، ومن المؤكد بأن الحكومة العراقية لن تقدم على هذه الخطوة إلا بعد فوات الأوان.

أرسل الأمريكيون 300 عسكرياً، لا قدموا ولا أخروا في مسار الصراع المصيري للعراق مع الإرهابيين، ولكن هذه الخطوة الرمزية والساخرة كانت كافية لمنع وصول مساعدات الإيرانيين إلى العراق، وبإذعان كامل من الحكومة العراقية، التي اضطرها خذلان أمريكا لها للبحث عن أسلحة وعتاد لجيشها المتقهقر من هنا وهناك، والواضح أن هذه الحكومة الغبية والفاشلة تضع مصالحها الحزبية وتحالفها مع أمريكا فوق المصالح الاستراتيجية للعراق.

(للإسلام غايتان عظمتان هما الإحياء والإصلاح ووسيلة كبرى هي التعلم)

25 تموز 2014م

الفروق الجوهرية بين السياسي العراقي وحلاق الرصيف

تعتبر المقارنة من أفضل أنواع أساليب التحليل في العلوم الاجتماعية، إذ تبين الأنماط المتكررة والمتشابهة في التراكيب والسلوكيات، وتوضح الفروقات فيما بينها، وتمكن من وضع الفرضيات واستقراء النظريات والنماذج الفكرية، التي بها يهتدي المختصون في بحوثهم، وبواسطتها ينظمون ويختزلون المعرفة، فيسهل تدريسها وحفظها ونشرها وتطويرها.

المقارنة بين حلاق الرصيف والسياسي العراقي مقارنة بين أضداد لا بين أشباه، وهو أمر واضح للعيان، لا يختلف عليه اثنان، فشتان ما بينهما، فالسياسي العراقي يتربع على قمة الهرم الاجتماعي بينما يقبع حلاق الرصيف في القعر، والتباين فيما بينهما لا يقتصر على المكانة الاجتماعية، بل يتعداها إلى كل المجالات، في السلطة والقوة والنفوذ والثروة.

لا أحد يكترث لحلاق الرصيف، باستثناء اهله، وربما ينأى البعض منهم عنه، بسبب مهنته المتواضعة، ولو مات فلن يبكيه ويشيعه إلا القليل، أما السياسي فهو محط الاهتمام، وقبلة الأنظار، تلتقط وسائل الإعلام اقواله، وتتابع عدسات المصورين تحركاته، جدول مواعيده مملوء، ومجلسه مكتظ، وزواره من علية القوم، من المواطنين والأجانب، ولو مات أو قتل، لانقلبت الدنيا رأساً على عقب، ولربما نكست الأعلام حداداً، واقيمت مجالس العزاء، وارتدى الكثيرون السوا

يتقن حلاق الرصيف فن خدمة العملاء، على الرغم من كونه لا يحمل شهادة جامعية، أصلية أو مزورة، ولم يحضر دورة تدريبية، حقيقية أم وهمية، لو قصدته لوجدت ابتسامته حاضرة، يهش ويبش لك، وكأنك ابن عائد، من سفر طويل، أو صديق عزيز، شغلته عنك هموم الحياة، ينهض عن مقعده الصفيحي، لتجلس أنت، ولا حرج حتى لو كان يكبرك سناً، وقبل أن تستقر في مكانك يخيرك بين الشراب البارد أم الحار، ويلح حتى يخجلك بإصراره، وقد تقبل على مضض، فيهرع لإحضار ما طلبت، مؤكداً لك بأنه لن يتأخر، وبعد

تأدية واجب الضيافة يسألك عن المطلوب، وإن كان لديه اقتراح يطرحه بتواضع ومن دون إلحاف، ثم يبدأ باسم الله والتوكل عليه، ولا تصدقوا ما يشاع بأنه ثرثار، فهو عادة ما يجس النبض، فلا يطيل الحديث إلا إذا لقي تجاوباً، وإن صمت الزبون فسيسكت، وعادة ما يحسن الاستماع، ويعطيك إذناً صاغية، ويكتم الأسرار، حتى تظنه طبيباً نفسانياً، يبذل كل مهاراته في عمله، وبعد الانتهاء ينثر عليك عطره، ويدعو لك بالنعيم، ولو سالته عن أجرته لترك تقديرها لكرمك، وسواء زدته أم لم تزده، ستجده من الشاكرين، والداعين لك بطول العمر والرزق الوفير، وسيلثم نقودك، الورقية أو المعدنية، ويضعها على جبينه حمداً وشكراً، قبل أن يدسها في جيبه.

أما السياسي العراقي فهو لا محترف كالحلاق، وليس بهاو أيضاً، فلا مهارات ولا خبرات، ولا يريد تعلم الصنعة، لذا فان اخفاقاته بالعشرات، ونجاحاته بالآحاد، ولا ندري أهو الجهل أم اللااكتراث وراء قبوله بالفدرالية الانشطارية والمحاصصة الطائفية والديمقراطية التوافقية والاتفاقية الأمنية وتعدد مراكز القرار؟ لا يحسن عملاً، إلا الكلام والمكر، وسواء قل كلامه ودل أم أطنب واطال، فهو على الغالب غير مفيد، يكثر من الوعود، ولا يفي إلا بالقليل منها، خبير بالتنصل من المسئولية، ورميها في ساحة الآخرين، لا يحاسب نفسه، فهو في نظره كالمعصوم، فهل اعتذر سياسي عراقي عن تقصير أو سوء استعمال للسلطة؟ أو استقال بسبب انتقادات وجهت له؟ ليس له عدو إلا منافسه، ولا صديق له سوى حليفه، لا يتقن التعامل مع ناخبيه، فهو من النخبة، وهم العامة الدهماء، وعلى عكس حلاق الرصيف لن يقوم لتجلس، بل تظل واقفاً عند البوابة الرئيسية حتى يسمح لك حاجبه بالدخول، ثم يدعي زوراً بانه خادم الشعب.

أسوء ما ينالك من شر حلاق رصيف أن ترتجف يده فتنز قطرة من دمك، أما السياسيون فيحملون وزر معظم الدماء العراقية المسفوحة.

لو تنافس حلاق رصيف وسياسي في الانتخابات سأصوت لحلاق الرصيف.

25 شباط 2010

جواباً على سؤال: لو اخلص بعض الإسلاميين الحاكمين في العراق للفكر والمنهج لما فشلوا

طرح أخ الفاضل سؤالاً ضمن تعليقه على مقالتي الأخيرة، التي أعربت فيها عن ثقتي بتمسك الشعب العراقي بالخيار الإسلامي، واقتناعي الراسخ بتصميم هذا الشعب المؤمن على السير بوعي وخطى ثابتة، نحو انشاء نظام سياسي إسلامي، مبني على قيم الدين الخالدة في الحرية والعدالة والمساواة. وكان نص السؤال كما يلي :" هل دعاة السلطة وشيعة السلطة وعشاق دنيا هارون الرشيد الذين سقطوا في الفتنة هم الذين يمثلون الإسلام ؟" سؤال جدير بالاهتمام، وسأجتهد ما استطعت في الرد عليه، وبالإيجاز الممكن.

من الممكن الاكتفاء بالجواب المتضمن في السؤال نفسه، فمن الواضح بأن الموصوفين بالسؤال، أي دعاة السلطة وعشاق هارون الرشيد والساقطين في الفتنة، بعيدون عن الإسلام، وهم لا يمثلونه، على صعيد التطبيق والسلوك حتماً، ولربما بالفكر أيضاً، وللأنصاف ينبغي تحري إن كان ذلك منهم سوءاً في الاختيار والتدبير، ووهناً في المناعة ضد إغراءات السلطة والمنصب، أم هو انحراف جذري عن الغايات وفي الوسائل، يستدعي التساؤل حول مدى إخلاصهم لمبادئهم المعلنة.

أفهم من السؤال بأن المقصود بدعاة السلطة هم قادة بعض الحركات الإسلامية، التي اعتلت مواقع السلطة بعد الاحتلال الأمريكي، بالتعيين من سلطة الاحتلال في البدء، ومن ثم بأصوات الناخبين في الانتخابات النيابية، أما شيعة السلطة فهم انصار دعاة السلطة، والثابتون على تأييدهم ابتغاءً لمصالح ذاتية، أو انطلاقاً من تعصب طائفي ضيق بحت.

ارتضى دعاة السلطة الاحتلال الأجنبي، ويعد ذلك اعترافاً بضعفهم وعجزهم عن اسقاط النظام البعثي الجائر، وقد يستدل من ذلك على قلة ثقتهم بالله ووعده بنصرة المؤمنين المجاهدين الصابرين، وهم ساهموا في توفير الغطاء الشرعي لوجود واستمرار الاحتلال، من خلال تلميع صورته في أذهان الناس من احتلال ذي أهداف وغايات استكبارية إلى تحرير مزعوم للمستضعفين العراقيين، ومن المؤكد بأن الخلاص من ذلك النظام الطاغوتي كان حلم كل المظلومين والمحرومين في العراق، وهو غاية إسلامية، ولكن لم يخطر ببال أحد منهم يوماً الاستعانة بغير الله والاعتماد على غير المؤمنين المجاهدين في تحقيقه.

وقالوا أيضاً بأنه انتهاز لفرصة، حتى لا يتكرر ما حدث بعد الاحتلال البريطاني عندما أفتى علماء الدين بحرمة المشاركة في نظام سياسي تحت الاحتلال، وهذه حجة غير مقبولة، لأن أساس مشاركتهم غير مشروع، يبرر الوسيلة بالغاية، وهنا الغاية والوسيلة باطلتان، ولنتذكر بأن المشاركة في العملية السياسية ليست هدفاً بحد ذاته، بل هي في الحقيقة وسيلة لغاية أعلى، وهي تحقيق مصالح الأمة، وكما بين لنا الإمام علي عليه السلام في تمييزه بين الإمارة الغاية والإمارة الوسيلة، في تفضيله بين خصف النعل والإمارة، وقوله: (والله لهي [أي خصف النعل] أحب إلى من إمرتكم، إلا أن أقيم حقاً أو أدفع باطلاً) وقد استشكل معنى هذا الحديث على أحدهم فتسائل كيف يفضل إمامكم خصف النعل على الإمامة، والإمامة في مذهبكم أصلاً من اصول الدين؟ وهو تساؤل ينم عن معلومات ناقصة وفهم مضطرب، فلو تمعن قليلاً في حديث الإمام لتبين له إشارة إلى ثلاث حالات، إمامة شاملة للسلطتين الدينية والسياسية، وإمامة مقتصرة على السلطة الدينية، وإمارة سياسية بحتة، وتتحقق الحالة الأمثل والمصلحة الأعلى للمجتمع الإسلامي عندما يحكم الإمام، فتجتمع له السلطتان الدينية والسياسية، أما الإمارة بحد ذاتها فهي متغيرة، وتتراوح قيمتها صعوداً ونزولاً بمدى اقامتها للحق ودفعها للباطل، أي التزامها بالضوابط والقيم والأخلاق الإسلامية، وتكون الإمارة مذمومة وغير ذات قيمة إن كانت غاية بحد ذاتها، وبهدف التسلط على رقاب

الخلق، وهي غاية معاوية بن ابي سفيان التي بينها في خطبته بأهل الكوفة: (قاتلتكم لأتأمر عليكم وعلى رقابكم).

ولقد رضى قادة بعض الحركات الإسلامية في العراق بالاحتلال في سبيل الحصول على مكان في السلطة، أي على حصة في الإمارة، من دون أي ضمان بإقامة الحق ودفع الباطل، لأن القرارات كلها بيد المحتلين، كما اقر أحدهم بذلك ، ولم ينتج من مشاركتهم سوى شرعنة الاحتلال، وترسيخ تسلطه على العراق، وتسخير شعبه ومقدراته لمصالحه واغراضه المناوئة للإسلام، والمخالفة لمصالح العراق وأهله.

تحتم الشريعة الإسلامية مشروعية الغايات والوسائل، وكما لا يجوز ابتغاء غاية غير شرعية، كذلك لا بد من اتباع الوسائل المشروعة في الوصول للغايات المشروعة، ويبين لنا الأمام علي عليه السلام ذلك في قوله: (والله ما معاوية بأدهى مني ولكنه يغدر ويفجر)، وكذلك في استنكاره "طلب النصر بالجور"، ومن المؤكد بأن نصر الإمام مطلب مشروع، بل هو قمة المطالب، لما ينطوي عليه من مصالح جمة، ولكنه لا يبرر اللجوء للجور في تحقيقه، ولو أخذت هذه الحركات والجماعات السياسية بهذا المبدأ لامتنعت عن نصرة الاحتلال، والموقف الصحيح قبل الاحتلال هو معارضة الاحتلال والنظام الجائر في الوقت نفسه، وبعد سقوط النظام معارضة الاحتلال.

غلبت حسن الظن بهذه الحركات الإسلامية، وتوقعت منهم الانقلاب على الاحتلال، بعد ازاحته لحكم الطاغوت البعثي، ومطالبته بالانسحاب الفوري، بعد ان تحققت أهدافه، ليختار العراقيون نظامهم السياسي بأنفسهم، أو حتى بمساعدة من قوات تحمل علم الامم المتحدة، ومن دول غير المشاركة بالاحتلال، وغير معروفة بمساندتها لنظام الطاغية أيضاً، ولكانت الوسائل السلمية كافية لطرد المحتلين، وبالاعتماد على الله والمؤمنين، لكنهم خيبوا الظن الحسن بهم، ورضوا ببقاء المحتلين، رافضين حتى تسميتهم بالمحتلين، وداعين إلى اعتبارهم قوات تحرير متحالفة، ومتغافلين عن تحويل المحتلين لأرض العراق إلى ساحة صراع مع الإرهابيين، ووقعوا مع الاحتلال معاهدة استراتيجية، تمهد لاستمرار نفوذهم حتى بعد انسحابهم.

بعد أن اقترفوا خطيئة القبول بالاحتلال اجترحوا خطيئة تبني النظام الطائفي التحاصصي، وحاولوا اقناع الشيعة بأنه الضمانة الأفضل لتمثيلهم في السلطة وعدم تهميشهم في المستقبل، وأي طالب مبتدئ في حقل السياسة مدرك تماماً لمساوئ هذا النظام، الذي ابتلي به اللبنانيون أكثر من نصف قرن، ودفعوا ثمنه حروباً أهلية وتمزقاً طائفياً وخراباً عاماً، وكان أكثر الناس معاناة من النظام السياسي الطائفي في العراق هم المستضعفين، الذين استهدفهم الإرهابيون لكونهم اهدافاً سهلة بالقتل والاغتصاب والتشريد، ولم يوفر لهم المحتلون حماية من هجمات الإرهابيين، بل منعوهم من حماية أنفسهم بوسائلهم المتاحة، ويتحمل النظام الطائفي التحاصصي المسئولية مع الاحتلال عن كل الكوارث والمصائب التي حلت بالعراق بعد سقوط النظام، بما في ذلك قدوم الإرهابيين، واقتراب العراق من شفير حرب أهلية، وعودة البعثيين، وتفشي الفساد، وسوء الإدارة، وتعثر عمليات تشكيل الوزارات وصنع القرار، وارتفاع نسب الفقر والبطالة، وتخلف الخدمات وغيرها من مظاهر التدهور الشامل في الوضع العراقي.

النظام الطائفي غير مقبول، لتعارضه مع العقيدة الدينية، ولتدني فاعليته، كما ثبت من تجارب بعض الدول، لذا اجتهد دعاة السلطة من الحركات الإسلامية الشيعية في تبريره من خلال التأكيد على كونه البديل الوحيد لتجنب الفرقة بين مكونات الشعب العراقي، ولضمان حصول الشيعة على حقوقهم واستحقاقاتهم أيضاً، وهو ما كذبته كل الحقائق المتراكمة حول الواقع العراقي في ظل هذا النظام، منذ تأسيسه وحتى اليوم، فقد ترسخ التقسيم الطائفي والإثني، وضعف الانتماء الوطني، واقترب العراق اليوم أكثر من أي وقت مضى من الانقسام والتمزق، وكان الشيعة هم أكبر الخاسرين، خاصة بعد الأخذ بمبدأ الشراكة الوطنية، التي ترجم على الواقع بتنازل قادة الشيعة عن بعض استحقاقات طائفتهم ضمن التركيبة الطائفية، إرضاءً لبقية الأطراف، وبالنتيجة توزعت وتشتت السلطات بين المركز والإقليم، وبين المركز والمحافظات، وبين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء

والوزراء حسب انتماءاتهم الطائفية والعرقية والسياسية، حتى أصيبت العمليات السياسية والإدارية بما يشبه الشلل.

لا بد من الاحتكام للعقيدة في اصدار الحكم النهائي على دعاة السلطة والراضين بالاحتلال، وتبين لنا الآية الكريمة التالية خصائص الحاكم أو نظام الحكم الإسلامي المشروع: {الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ} [الحج: 41]، ولا تتوفر في النظام السياسي التحاصصي أي من هذه الخصائص الأساسية، وما يتفرع منها من خصائص ثانوية، وهو ما يتناقض تماماً مع الأهداف والبرامج المعلنة لدعاة السلطة من الحركات الإسلامية الشيعية، والشيء الوحيد المؤكد الذي نجحوا نجاحاً باهراً في تحقيقه هو تشويه سمعة الإسلام السياسي الشيعي في العراق، وتنفير بعض العراقيين من فكرة إنشاء نظام إسلامي سياسي، وحتى تعكير صورة التشيع لدى بقية المسلمين، ولا يمكن عزو كل هذه الإخفاقات الذريعة لأخطاء في القرارات أو الحسابات التفصيلية الخاصة بالوسائل، بل يبدو بأن المشكلة أعمق بكثير، وهي تدل على أن قادة هذه الحركات، ولاعتبارات مصلحية آنية بحتة، قد جنحوا بحركاتهم وبزاوية كبيرة بعيداً عن مبادئها واهدافها وبرامجها، وبالتالي فلم يتركوا للجماهير المؤمنة من بديل سوى تخطيهم، وأخذ زمام المبادرة بأيديهم، لبلوغ هدفهم الأسمى في انشاء نظام إسلامي فعال، يتسامى فوق الفروق الطائفية والإثنية، ويمكن الجميع من المشاركة الحقيقية في العملية السياسية على أسس وقواعد الحرية والعدالة والمساواة.

22 شباط 2011م

أيها الناخب العراقي صوتك رصاصة

اعتقد القدماء بوجود حجر الفلاسفة، مادة تحول المعادن الرخيصة إلى ذهب، وصارت الهم الشاغل للكيميائيين، جابر بن حيان وغيره، في منظور العلم الحديث هي مجرد وهم أو خرافة، لكنها تكشف طمع البشر وولع نفوسهم بالقناطير المقنطرة من الذهب والفضة وغيرها من مصادر القوة والسيطرة.

صوت الناخب أشبه بحجر الفلاسفة، إذ بواسطته يتحول المرشح في الانتخابات إلى عضو في البرلمان، وربما من بعد ذلك إلى وزير أو حتى رئيس للوزراء، وهو من قبل الانتخابات لا سلطة له على أحد إلا ربما أهل بيته، ولكن صوت الناخب وعلى عكس الحجر الخرافي لا يحدث تغييراً جوهرياً في نفس المرشح، فالناس كما وصفهم الرسول الأعظم معادن، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام، والمرشح الطالح قبل الانتخاب لن يصبح صالحاً بعد ذلك، والعجيب أن الناخبين العراقيين اختاروا وسيختارون بعد أسابيع قليلة مرشحين بانت وتأكدت رداءة معدنهم الصدئ لكل ذي عقل.

من خرافات الإغريق أيضاً صندوق باندورا، فتحته أول امرأة في الخلق فخرجت منه كل الشرور، لا تصدقوا الخرافة لكن صدقوا أن هنالك بالفعل صندوقاً ظاهره الرحمة وباطنه العذاب، هو صندوق الانتخاب في العراق وما يخبئه للعراقيين من شرور مستطيره.

عندما يضع ناخب عراقي ورقة الانتخاب في صندوق الاقتراع عليه أن ينصت جيداً فلو سمع صوت ارتطام جسم معدني داخل الصندوق فليعلم بأنه أدلى برصاصة.

عندما تدلي بصوتك لمرشح قضى في عهده عشرات الألاف من العراقيين، وثبت اخفاقه سنة بعد أخرى في حفظ الأمن وحماية أرواح العراقيين فإنك بذلك ستضمن استمراره في نفس النهج الفاشل، ويتسبب صوتك وبطريقة

مباشرة في مقتل وجرح وتشريد آلاف أخرى من العراقيين، وقد تكون أنت وأهلك في عدادهم.

لو اخترت مرشحاً أعاد البعثيين إلى وظائفهم، ومنحهم صك غفران عن جرائهم، فستكون قد وضعت في بنادق البعثيين الإرهابيين رصاصات، ليقتلوا بها المزيد من العراقيين.

وما بال هذا السياسي يخرج على الملأ بين حين وآخر ليتهم دولاً وأطرافاً بدعم الإرهابيين والتسبب بخراب العراق، لكنه يكتفي بالتشكي فلا قطع علاقاته الدبلوماسية معهم، ولا اوقف استيراد بضاعتهم، ولا حظر عمل شركاتهم، ولا قدم شكوى ضدهم في المحافل الدولية، فهو بلسانه يهاجمهم وبيده وبمال العراقيين يساندهم، فهل تريد أن تكون شريكاً لهذا المستهتر بدماء العراقيين بالتصويت له؟

لا تنسى بأن ذلك المرشح الذي يطمح إلى أكثر بكثير من مقعد في مجلس النواب صرح بأن لديه ملفات تفضح ارتباط شخصيات سياسية بالإرهاب، لكنه أخفاها لسنين عدة، وهو قد أدان نفسه بالتستر على الإرهاب، فهل تريد أن تكون متواطئاً معه؟

وإن أعطيت صوتك لمرشح لا يخفي تعاطفه مع الإرهابيين التكفيريين، ويجد لهم العذر والتبرير، ويعارض أي عملية تستهدفهم، فهو في الواقع حليف للإرهاب أو متستر عليه، واختيارك له يجعلك شريكاً كاملاً للإرهاب، وعندما تمتد يد إرهابي بعد ذلك لتحز عنق عراقي فلا تنسى غسل يديك جيداً من دماءه.

تذكروا توقيع هؤلاء الساسة على الاتفاقية الأمنية مع حكومة أمريكا، وهم اليوم يشتكون من خذلانها للعراق في حربه على الإرهاب، ويتذمرون علناً من تزويد حليفهم الأمريكي للإرهابيين في سورية بالسلاح المتطور ومنعه عن القوات العراقية، فلا هو نفذ صفقات السلاح مع العراق ولا سمح لحكومته باستيراده من دول أخرى، فلا تستغربوا أن سمعتم أن للإقليم الكردي قوة أعظم من الحكومة المركزية، وعندما تصوتون لهؤلاء الساسة الذين تقاعسوا

في تزويد القوات العراقية بأفضل أنواع السلاح تساهمون في مقتل المزيد منهم.

لن يتردد البعض في التصويت لمرشحين يجاهرون بدعوتهم لتقسيم العراق، والكل يعلم بأن ذلك لن يمر بسلام، وستسفك دماء بريئة بسبب ذلك، فإن حدث التقسيم عليهم تقاسم المسؤولية عن الدماء معهم أيضاً.

الساكت عن الحق شيطان أخرس، وما أكثر الحقوق المسكوت عليها من ساسة المنطقة الخضراء وأتباعهم الذين يطمحون إلى مقاعد في البرلمان، والعديد منهم صاموا عن الكلام في جلساته إن حضروها، لكنهم لم يتخلفوا عن التصويت على منح أنفسهم الرواتب والمخصصات الفاحشة، وهؤلاء والمتاجرون بالدين التكفيريون والفاسدون والمرتشون ومزورو الشهادات وسارقو المال العام كلهم قتلة، وهم وكل من يصوت لهم أو للمتسترين عليهم قتلوا ذلك الشاب العاطل عن العمل الذي انتحر، والمريض الفقير الذي لفظ أنفاسه عند مدخل مستشفى، والعجوز التي ماتت من سوء التغذية والسكن في العراء، والطفل المتسول الذي دهسته سيارة.

من منكم يريد أن يكون قاتلاً فليدلي بصوته لهؤلاء المرشحين.

(للإسلام غايتان عظمتان هما الإحياء والاصلاح، ووسيلة كبرى وهي التعلم)

17 نيسان 2014م

الرجاء عدم التصويت باليد!

الرجاء عدم التصويت باليد، لأنها انفعالية وعفوية، فهي وسيلة الطيش، وأداة البطش، ولولا اليد ما سبق السيف العذل قطاً.

لا تصوتوا بالعين أيضاً فهي حاسدة، لا تغض من دون زجر، تفتتن بالنظرة الأولى، وتنخدع بالمظاهر.

وليست الأذن بأفضل من العين، فهي وعاء النميمة والكذب والغيبة، ويعاب على المرء بأنه أذن، أي مصدق لكل ما يسمعه من دون تمييز وتمحيص، وأين نحن من ذي الأذن الواعية؟ ولو كان فيها بدلاً من الطبلة منخل للكلام لرضينا بحكمها.

لا تنقادوا وراء قلوبكم، فهي متقلبة، ولا يغررك تقلبهم في البلاد، فقد تكون على قلوبهم أقفالها، ولأنها لا تعمى الأبصار بل تعمى القلوب التي في الصدور، إلا إذا كنت ممن سيأتي الله بقلب سليم فسأقول لك صوت بقلبك.

وحتى العقل وحده لا يكفي، فغالباً ما تغلبه الأهواء، وتسيطر عليه الرغبات، وتسيره النزعات، وينقاد للطواغيت، ولم يكن فرعون أول من استخف قومه فأطاعوه، ولن يكون آخرهم صدام حسين ولا جورج بوش، وأين غاب العقل الغربي "المتفوق" عندما تقاتل الأوروبيون في القرن العشرين فقتلوا مئة مليون نسمة؟ والكل يشهد للعراقيين بالذكاء لكن أحوالهم خلال مئة عام مضت- وحتى اليوم - لا تشهد على ذلك.

لو عزمتم أن تنتخبوا فالرجاء تحكيم إيمانكم الصادق، لتضمنوا أن يكون اختياركم على أساس العقل الرشيد، والقلب السليم، والبصر الثاقب، والاذن الواعية، آنذاك ستكون يد الله فوق أيديكم إن شاء تعالى.

5 اذار 2010م

يوم الانتخاب ويوم الحساب

يوم الانتخاب هو اليوم الذي سيحاسب الشعب العراقي فيه الكيانات السياسية وممثليها في مجلس النواب، ويصدر عليها حكمه من خلال أوراق الاقتراع، والفائزون فيها هم الأجدر بتولي مهام ومسئوليات تسيير أمور البلاد في نظر الناخبين، وحتى موعد الانتخابات التالية. للتذكير الاقتراع هو في جوهره عملية اتخاذ قرار أو اختيار، وكل الاختيارات البشرية ذات عقلانية محدودة، فقد يحسن الناخب الاختيار إذا اعتمد على بيانات كافية عن المرشحين، وغلب الموضوعية على الأهواء، ولكن من المحتمل أيضاً أن يكون اختياره سيئاً، فيما لو كان عشوائياً، أو مبنياً على بيانات غير دقيقة أو تحليل سطحي أو اعتبارات شخصية أو غيرها من التحيزات اللاموضوعية.

هذه ليست المرة الأولى التي يتوجه فيها الناخبون العراقيون للإدلاء بأصواتهم، كما أن معظم الكيانات السياسية المتنافسة مشاركة في العملية السياسية، وبالتالي يستطيع الناخب مراجعة أداءها خلال الفترة الماضية، وتقييمها بموضوعية عالية، مما سيسهل عليه الاختيار، ولن يكون مقبولاً أن يتذرع البعض، كما فعل الكثيرون في الفترة الماضية، بأنهم انخدعوا بالشعارات البراقة والوعود العريضة لبعض الكيانات في الانتخابات السابقة، مما يرتب على الناخبين مسئولية أكبر في منح أصواتهم.

الأهم من محاسبة الناخبين للكيانات السياسية في يوم الانتخاب محاسبة الله للناخبين يوم القيامة، ومن المؤكد بان هذا الأمر يهم بدرجة كبيرة كل المؤمنين بالآخرة والحساب الرباني يوم القيامة، فهل سيكون التصويت في الانتخابات ضمن الأمور التي سنحاسب عليها في يوم القيامة؟

الجواب هو بالإيجاب وبالتأكيد ومن دون أدنى شك، لأن كتاب أعمال المرء، الذي سيراه في يوم القيامة، ويقال له اقرأ كتابك اليوم كفى بنفسك عليك حسيباً، هذا الكتاب لا يغادر صغيرة أو كبيرة إلا أحصاها، ولا أظن بان

الانتخابات من الأمور الصغيرة لأن نتائجها مصيرية، وحتى لو كانت من الصغائر في أهميتها عند الخالق العادل فهي أيضاً ستكون مدونة في صفائح أعمالنا.

في أوائل الثمانينات اجرى النظام البعثي التسلطي انتخابات رئاسية كان المرشح الوحيد فيها هو الطاغية صدام حسين، سألني الأهل والاصدقاء عن موقفي، فقلت لهم لن انتخب، حذروني من مغبة ذلك، إذ قيل أن كل من لن ينتخب سيسجل اسمه، في سجل اسود بالطبع، لدى مديرية الأمن العراقية، فلم اكترث، عادوا وبحسن نية ليهمسوا في اذني بأن كل الممتنعين عن انتخاب الطاغية مصيرهم السجن ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة، فقلت لهم لا ابالي، وكانت آخر حججهم بأنها مجرد انتخابات صورية فماذا يضيرك لو انتخبت والطاغية فائز فيها مقدماً وبأكثر من 99 بالمئة من الأصوات، أجبتهم باني اخاف الله رب العالمين، فإذا كانت جرة قلم لحاكم مستبد حرام فما بالك بالتصويت له: أتريدون مني ان أشاركه المسؤولية في كل جرائمه؟ ولم انتخب، وبعدها بشهور حزمت حقائبي، وغادرت العراق مرغماً.

من المؤكد بأنه لا يوجد مثيل للصنم صدام بين المرشحين للانتخابات، وإن كنت أرى في بعضهم الكثير من صفات المتسلطين والمتكبرين، وعلى الرغم من ذلك فالتصويت مسؤولية كبرى ينبغي قبل ممارستها أن نعي ما يترتب على ذلك من تبعات وحساب يوم القيامة، شئت أم أبيت أنت شريك لمن تنتخب - إن نجح في الانتخابات - في كل قراراته وأعماله، التي يقترفها أثناء ممارسته لمهام سلطته أو ما ينبثق منها، فإذا كانت هذه القرارات والأفعال حسنة ونتج عنها خير للناس أو فئات كبيرة منهم لك نصيب من حسناتها، ولكن إن تصرف الذين انتخبتهم بما يضر العراقيين فأنت أيضاً تشاركهم في أوزارهم ، لذا عليك وقبل أن تدلي بصوتك تقصي كل المعلومات المتوفرة عن المرشحين وتقييم سجل أعمالهم وسلوكهم وتصريحاتهم، حتى تستطيع اختيار أولئك المرشحين المستحقين للفوز بمقاعد في البرلمان، فلا يكفي أن تختار من تراهم أفضل المرشحين، بل ينبغي أن يكون كل واحد منهم جديراً

بذلك كل الجدارة، من دون مفاضلة بينه وبين بقية المرشحين، فلا يكون معيار اختيارك كون المرشح أفضل الموجود أو أقلهم سلبية، لإنك لست مسؤولاً عن فشل العملية السياسية من تمكينك من اختيار عدد كاف من المرشحين الجديرين بصوتك، وهذا الفشل لا يحتم عليك أن تختار أفضل الموجود، ولو لم أجد بين المرشحين مستحقاً لثقتي وصوتي فسأذهب يوم الانتخاب وأكتب على استمارة التصويت بأني امتنع عن التصويت لأي منهم بسبب عدم امتلاكهم الجدارة الكافية .

خلاصة القول: في يوم الانتخاب وقبل أن تدلي بصوتك تذكر يوم الحساب.

3 اذار 2010م

صيد السمك واصطياد اصوات الناخبين العراقيين

نحن جيران النهر أدرى بأطواره، وأعلم بمواسمه، وأعرف بأسماكه، وأبرع بصيده، ولصيد السمك أساليب متنوعه، يختص ببعضها أهلنا الريفيون، وأخرى يمارسها أهل المدن، أصعبها الصيد باليدين، تسمع به ولا تراه، لا يقدر عليه إلا الصبور، القوي، النشيط، ثاقب البصر، سريع المبادرة، مرن الحركة.

يليه في الصعوبة الصيد بالفالة، وحذار من إغاظة صياد سمك يحمل فالته، فقد رأيت يوماً ريفي اخترقت عظام رجله فالة، تحت الركبة بقليل، كان يجأر بالشكوى، ويتلوى متألماً، وضعوه على عربة يجرها حمار، ونقلوه إلى المستوصف، والصيد بالفالة ليس كالأكل بالشوكة، وان تشابهت الوسيلتان، ويتطلب قوة بدنية، وقدرات خاصة، ومهارات عالية،، لا تكتسب بالهين، بل بالممارسة الطويلة، والتصميم والعزم والأناة، وتحمل خيبات الأمل، فقد تخيب المحاولة، مرات بعد مرات، ثم تصيب مرة، ثم لا تصيب، ولكن الصياد يعود غداً، أو بعد غد، حاملاً فالته، ليحاول من جدي

الصيد بالشص للهواة والصبيان، مجرد خدعة بسيطة، نصل مموه بطعم، يغرون به السمك البليد، فما أن يتغدى بالطعم، حتى يصير عشاءاً للصياد

الصيد بالشباك نوعان: شباك صغير وآخر كبير، يقذف الصياد الشباك الدائري من جرف النهر، فيهبط في الماء، ليصطاد ما يقع عليه من أسماك، ويتطلب قذف الشباك مهارة خاصة، وقوة بدنية كبيرة، لضمان رمي الشبكة بعيداً عن الشاطئ، ولكي تسقط على أوسع مساحة ممكنة من سطح الماء.

أما الصيد بالشباك الكبير فهي الطريقة التجارية، الأوفر محصولاً، وفيها يتعاون عدد من الصيادين على مد شباكهم داخل النهر مستعينين بقوارب، ليحاصروا جانباً من النهر، وما فيه من الأسماك، ومن ثم يجمعون الشباك وما بداخلها من الصيد، ولا تتطلب هذه الطريقة مهارات عالية أو قدرات بدنية.

كلما اقتربنا من المدن انتشر استخدام السموم والمتفجرات، في صيد الأسماك، وهما طريقتان مذمومتان، ومحرمتان، بل هما قتل جماعي وعشوائي، أشبه بالعمليات الإرهابية، يطال كل الأحياء المائية، بما فيها الأسماك الكبيرة والصغيرة، المحللة والمحرمة، المستساغة وغير المستساغة، فيجمع الصياد، إن صحت تسميته بذلك، القليل منها على عجل قبل افتضاح أمره.

هنالك أوجه تشابه بين صيد السمك واصطياد اصوات الناخبين العراقيين، فكما تتنوع طرق صيد السمك وتتفاوت في صعوبتها، تتباين طرق ووسائل الساسة في اصطياد اصوات الناخبين، وفي المقارنة بين العمليتين مدخل لتقييم خطط الساسة للفوز في الانتخابات القادمة.

لو كانت الأصوات اسماكاً فأي الطرق يستخدمها الساسة لجمع أكبر عدد منها؟ باليدين مستحيل، بالفالة أبداً، ولا حتى بالشص أو الشباك الفردي الصغير، لآنها كلها تتطلب مجهوداً كبيراً وتركيزاً فائقاً على كل سمكة، عفواً صوت انتخابي، بما في ذلك مخاطبة أفراد أو مجموعات صغيرة منهم يصوره مباشرة، والتواصل معهم ، بطريقة أو أخرى، والاستماع لمطالبهم، واستطلاع أرائهم، واستقصاء همومهم، وتحري مشاكلهم، ومحاولة اقناعهم بأن برنامج المرشح الانتخابي يلبي احتياجاتهم ومطالبهم الفردية والجماعية، كما يستجيب للمتطلبات الوطنية، وهذه أمور يستنكف منها الساسة العراقيون، لأنهم أساساً مبتدئون، بمستوى صف الحضانة في السياسة، وهم خاملون، لا يريدون ارهاق أنفسهم، كما أن الكثيرين منهم استعلائيون، نخبنيون، يتكلمون ولا ينصتون، يوجهون ولا يستجيبون، يسألون ولا يسائلون.

بالله عليكم تصوروا معي سياسياً عراقياً يركض لاهثاً وراء أصوات الناخبين ليقتنصها، بجدارة واستحقاق، حتى الخيال لا يجمح بنا لهذه الدرجة، وإذا كان صياد السمك الذي تزدريه أعين الساسة يمتلك معلومات مفيدة عن النهر وأحياءه ومهارات كبيرة في استخدام يديه والفالة والشباك فليس للسياسي العراقي من مهارات سوى استعراض قدراته اللغوية والخطابية، وهو سخي جداً، لا بوقته وجهده، بل بالتصريحات الفارغة والاستنكارات الزائفة، وهو

الأبرع في التلاعب بعواطف الناخبين، فلا يكل ولا يمل من استدرار تعاطفهم من خلال الإشادة بسجله النضالي المزعوم، وإن لم يجد ما يستثير حماسهم به لجأ لتهييج نزعاتهم وأهوائهم، من خلال استثارة نعراتهم العنصرية أو الطائفية أو القبلية المقيتة، وإن وعدهم ومناهم، فما يعدهم ويمنيهم إلا بهتاناً وغرورا.

أصل المشكلة في طبيعة التنظيمات السياسية العراقية، الجديدة والمخضرمة والبائدة، العلنية والسرية، الدينية والعلمانية، كلها وان اختلفت كيانات مصطنعة، وليدة الأمس، تحكمها الشعارات الرنانة والعموميات الجوفاء والأفكار السطحية، برامج عملها انشائية، يؤلفها كتاب محترفون مرتزقة، من النوع الذي يستعين به طلاب الجامعات في اعداد تقاريرهم واطروحاتهم، مقابل مبالغ يسيرة من المال. قادة وأعضاء الكيانات السياسية فاقدون للمهارات السياسية والإدارية، لذا تراهم يتخبطون في اقوالهم وأفعالهم، وهم يقولون ما لا يفعلون، والمثال على ذلك معارضتهم الظاهرية للاحتلال الأمريكي، لكنهم باستثناء قلة قليلة سارعوا للتمديد لبقائه، واقروا اتفاقية أمنية استراتيجية مع المحتلين، وبالأمس اعتمدوا اجتثاث البعث المقيت، ثم عادوا واستبدلوه بقانون العدالة والمسائلة، وعندما تسمع تصريحاتهم عن محاربة الإرهاب التكفيري والبعثي تعجب بها وتثني عليهم، ثم تقرأ عن تسليمهم الإرهابيين للسعودية وسعيهم للتصالح مع البعثيين فتتعجب منها وتسخط عليهم، وقد برهنوا بالشواهد والأرقام عجزهم عن الإمساك بدفة الحكم والإدارة، فلا أمن استتب، ولا خدمات تحسنت، ولا تنمية نشطت، لكنهم أثبتوا براعتهم في استقطاب المرتزقة، وفي تعيين الأقارب والمحاسيب، وفي التستر على الفاسدين والمختلسين.

من الواضح بأن معظم الكيانات الحزبية المشاركة في العملية السياسية قد افلست، سياسياً وأمنياً واقتصادياً وجماهيرياً، وقد باءت بغضب الجماهير الواسعة، التي صبرت عليها طويلاً حتى فاض بها، وصدقت وعودها حتى تبين لها زيفها، وصوتت لها حتى تيقنت بأنها لا تستحق اصواتها، وقد تنبهت هذه الكيانات السياسية المتهالكة لاحتمال فشلها في الانتخابات النيابية

القادمة، أو على الأقل عدم حصولها على عدد كاف من المقاعد النيابية، وقد أرعبتها نتائج الانتخابات المحلية لإقليم كردستان التي أنهت احتكار الحزبين الرئيسين المتحالفين، لذا سارعت إلى وضع وتنفيذ خطة للالتفاف على اصوات الناخبين، من خلال تكوين أوسع التحالفات والائتلافات، متناسين خلافاتها الاستراتيجية وحملاتها التخوينية المتبادلة وصراعاتها الجانبية الدموية.

التحالفات والائتلافات الانتخابية المعلنة أو قيد التكوين أخطبوطيه، تضم كل واحدة منها اعداداً كبيرة من التنظيمات والشخصيات والتجمعات الطائفية والاثنية والعشائرية، متعددة التوجهات والألوان والشعارات، أو هكذا يدعون، وسعتهم جميعاً من غير اعتبار لخلافات أو تناحرات أو تنافسات مسبقة، هي كالمسخ أو الوحوش الاسطورية من كثرة الأضداد فيها، والدافع لتشكيلها واحد، وهو ضمان استمرار مواقع أصحابها السياسية، فهم استشعروا بالخطر الداهم على مصالحهم، وأحسوا باهتزاز كراسيهم الوزارية والبرلمانية من تحتهم، فهلعوا وهرعوا للانضمام لهذا التحالف أو ذاك، لأنهم بدون مناصب لا وزن ولا قيمة لهم.

هذه التحالفات والتجمعات الانتخابية ما هي في الواقع سوى شبكات واسعة لاصطياد أكبر عدد من أصوات الناخبين، تنوعها مقصود، تخاطب الناخب بأن "كل طلباتك لدينا جاهزة"، وهي تحركات تكتيكية لسد الثغرات بوجه المستقلين أو غيرهم من الطامحين لاستخلافهم، والقرار في آخر المطاف للناخبين العراقيين، وهم وحدهم قادرون على تقديم البرهان للساسة من مصاصي الدماء الجاثمين على صدورهم بأنهم ليسوا اسماكاً يصطادونها بشباك تحالفاتهم، وما أن تغلق صناديق الاقتراع حتى يعودوا لسيرتهم الأولى، وليتبروا ما بقي واقفاً من هذا الوطن المنكوب بهم وبالاحتلال والارهاب وحثالات البعثيين.

التغيير قادم حتماً، لأنه سنة من سنن الحياة، وبالتداول السلمي للسلطة أو غيره، وقد تكون الانتخابات القادمة الفرصة الأخيرة أمام العراقيين لتغيير أوضاعهم المأساوية الحاضرة سلمياً، وذلك من خلال المجاهرة بمعارضتهم

واستياءهم من الوجوه السياسية القديمة التي ثبت فشلها وتقصيرها، والافصاح عن تصميمهم على عدم التصويت لهم، وهذه نصف المهمة، ولإتمامها عليهم أيضاً حث وتشجيع من يرونه أجدر بتمثيلهم على الترشح، ومطالبته ببيان برنامجه الانتخابي، والتعهد بالوفاء بوعوده، مقابل اسناده بالقول والفعل، والتصويت له في الانتخابات، آنذاك فقط يتحقق خلاص العراقيين، لتبدأ مرحلة جديدة من الاستقلال الفعلي والديمقراطية الحقة والاستقرار والتنمية.

ا ايلول 2009م

لن أنتخب

لن أنتخب لأن صوتي سيضفي الشرعية على نظام سياسي فاسد ومفسد أوصل العراق إلى حافة التقسيم الإثني والمناطقي والتشرذم القبلي والحرب الأهلية الطائفية.

لن أنتخب لأن الدستور الذي تجرى الانتخابات بموجبه غير صالح لبناء دولة موحدة قوية قادرة على ضمان الحد الأدنى من متطلبات العيش الآمن والكريم للعراقيين.

لن أنتخب لأن النظام السياسي الحالي أحيا القبلية، وهي مصدر كل الشرور التي أنهكت المجتمع العربي منذ الجاهلية وحتى الزمن الحاضر.

لن أنتخب لأن النظام السياسي الحالي أعاد الاعتبار للقتلة والمنافقين البعثيين.

لن أنتخب ما دام العراق متحالفاً مع الحكومة الأمريكية بموجب الاتفاقية الأمنية الاستراتيجية، وقد ثبت أن أمريكا استقدمت الإرهاب التكفيري إلى العراق لكي يبقى ضعيفاً ومقسماً خدمة لأهدافها ومصالح حلفائها الخليجيين والصهاينة في المنطقة.

لن أنتخب في ظل وجود عوامل الضعف البنيوية في النظام السياسي الحالي لأن ذلك سيعين الإرهابيين التكفيريين وغيرهم من الأعداء في الداخل والخارج على قتل المزيد من العراقيين، وستتلطخ يداي بدمائهم لو أدليت بصوتي.

لن أنتخب حتى لو كان هنالك مرشحون صالحون لأن غالبية الناخبين العراقيين سيصوتون وفقاً لانتماءاتهم الطائفية والإثنية والقبلية من دون اعتبار كبير للجدارة كما ثبت من الانتخابات السابقة.

لن أنتخب لأن صوتي سيتيح لمن يفوز بالانتخابات قبض الرواتب والمخصصات الضخمة واستغلال المنصب وتعيين الأقارب والمحسوبين والسكن المحصن في المنطقة الخضراء واقتناء السيارات المصفحة وغيرها من المفاسد المحرمة.

لن أنتخب ولو قاطع غالبية العراقيين الانتخابات لتأكد للقاصي والداني بأنهم يريدون التغيير فعلاً ولسقطت الشرعية عن النظام الحالي وأحزابه المصطنعة.

لكل هذه الأسباب وغيرها لن أنتخب.

(للإسلام غايتان عظمتان هما الإحياء والإصلاح ووسيلة كبرى هي التعلم)

26 نيسان 2014م

هل سينتخب العراقيون سمير جعجع؟

قبل أيام صوت ثمانية وأربعون نائباً في البرلمان اللبناني للمرشح الرئاسي سمير جعجع ، أي بنسبة تقارب الأربعين بالمائة.

سمير جعجع رئيس حزب القوات اللبنانية، انشق عن حزب الكتائب، شارك في الحرب الأهلية، أتهم وأدين بجرائم قتل واغتيال، وصدر حكم قضائي بإعدامه، استبدل بالسجن المؤبد بقرار رئاسي، ومن بين الجرائم المدان بها اغتيال رئيس الوزراء رشيد كرامي ومعاونة الاحتلال الصهيوني والمشاركة في تنفيذ مجازر صبرا وشاتيلا. أطلق سراح جعجع بقانون عفو صادر من مجلس النواب اللبناني، ووصف الدكتور سليم الحص رئيس الوزراء اللبناني الأسبق ذلك العفو المشين بأنه "الفجور بامتياز".

كيف واتت الجرأة لمدان بجرائم رهيبة على ترشيح نفسه لأعلى منصب في لبنان؟ وإن كان جعجع يفعل ما يشاء لأنه لا يستحي، فهل فريق الرابع عشر من أذار الذي تبنى ترشيحه فاقد للحياء أيضاً؟

غالبية ضحايا جعجع مسلمون سنة، لبنانيون وفلسطينيون، وجلّهم عزل أبرياء، وكثير من النواب المصوتين لجعجع هم أيضاً مسلمون سنة من تيار المستقبل الحريري، فلم صوت أهل الضحايا للقاتل؟

تكمن العلة في النظام السياسي اللبناني، ضع قائمة بأسوء الصفات في النظم السياسية، وستجدها منطبقة تماماً على النظام اللبناني: الطائفية والمحاصصة الماكيافلية والاقطاع السياسي الأوليجاركية والفساد والمحسوبية والاستغلال الطبقي، أما ساسة لبنان فلا هم لغالبيتهم سوى الاحتفاظ بمناصبهم وتوريثها لأفراد عوائلهم واستغلال سلطاتهم وتنمية ثرواتهم، ولأن الغاية الشريرة تبرر التحالف مع الأشرار سعى تيار المستقبل

لإطلاق سراح جعجع ليكون له حليفاً وسنداً في مواجهة المشروع العروبي الإسلامي المقاوم للاحتلال الصهيوني والرافض للهيمنة الغربية.

النظام السياسي اللبناني فيروس، ومن أشد أنواعها فتكاً، يغزو العقول أولاً، يضعف العقلانية والمنطق بالتحيز الأعمى للطائفة والزعيم، ويستبدل القانون بالأعراف الطائفية والحزبية والعدالة بمبدأ الكيل بمكيالين أو أكثر، بعد إصابة العقول بالفيروس يسهل تدمير الجسد، والدليل تاريخ لبنان منذ الاستقلال: مجتمع متصارع وحروب أهلية ونزاعات مسلحة وهجرة عقول واقتصاد مضطرب وإدارة فاسدة، وكلها مصائب كبرى أنتجها أو زاد من وطأتها النظام السياسي اللبناني، وآخرها ترشيح سمير جعجع لرئاسة الجمهورية.

النظام السياسي العراقي نسخة طبق الأصل اللبناني، فالعراق أيضاً مصاب بهذا الفيروس الخبيث، أعراضه واضحة للجميع، والكل يعانون من مضاعفاته، ولم يبق مكان في الجسم العراقي إلا وتفشى فيه المرض، وخلال عشر سنين فقط أنتج حرباً أهلية ونزاعات مسلحة وشروخاً اجتماعية وتخلفاً اقتصادياً وفساداً إدارياً، وما دام هذا النظام السياسي قائماً فسيستشري الداء حتى يقضي على الكيان العراقي برمته.

اليوم أو غداً ستجري الانتخابات العراقية، ولن يجد الناخبون اسم سمير جعجع بين المرشحين، لكن صدقوني إنه موجود، تحت اسماء مختلفة وضمن قوائم متنوعة، وقد ينتخبه البعض منكم من دون وعي، لأن كل من يقبل بهذا النظام السياسي الموبوء ويراه سليماً معافاً مصاب بالفيروس.

(للإسلام غايتان عظمتان هما الإحياء والاصلاح ووسيلة كبرى هي التعلم)

29 نيسان 2014م

في الانتخابات العراقية... فازت أمريكا

احتل الأمريكان العراق بهدف السيطرة عليه، وتسخير قدراته بما يخدم اهدافهم ومصالحهم الاستراتيجية، وهذه من البديهيات التي لا تقبل الجدل، والأمريكان أنفسهم لا ينكرون ذلك، وعلى رأس قائمة اهدافهم الاستراتيجية التي يسعون لتحقيقها في العراق ضمان أمن الكيان الصهيوني التوسعي، وتوفير الحماية لمنابع وخطوط إمدادات النفط من دول الخليج.

هنالك وسيلتان اعتمدها الاحتلال الأمريكي لتحقيق مآربه في العراق، الأولى هي إضعاف الشعب، المكون الرئيسي للشعب العراقي، والثانية تهيئة الظروف المواتية لصعود التيار الموالي لهم إلى سدة الحكم.

لماذا يريد الأمريكان إضعاف شعب العراق؟ تخاف أمريكا من انضمام العراق إلى جبهة التصدي والممانعة للهيمنة الأمريكية وأدواتها في المنطقة، ويمكن القول بأن هذا الهاجس الأمريكي تجاه شيعة العراق هو الذي دفعها إلى احتلاله.

ماذا فعل الاحتلال الأمريكي لإضعاف العراقيين ومنعهم من الالتحاق بالمناوئين لأمريكا؟ اعتمد الأمريكان الوسائل التالية لبلوغ ذلك:

1. فرض المحاصصة الطائفية والديمقراطية التوافقية وتعدد مراكز القرار العليا
2. استقدام الإرهاب السلفي الطائفي إلى العراق بدعوة علنية من الرئيس الأمريكي السابق بوش وبإسناد طائفي بالفتاوى والتمويل والتحريض من الدول التابعة لأمريكا في المنطقة ليشن حملات قتل جماعية وتهجير ضد العراقيين.
3. قمع المعارضين للاحتلال الأمريكي من خلال الحملات العسكرية والاعتقال والتنكيل في السجون.

4. بث الفرقة والتنازع بين الأحزاب والتيارات السياسية وتأليب بعضها على البعض الآخر إلى حد الصراع المسلح.
5. إظهار رئيس الوزراء بمظهر اللائذ بحمى وقوة أمريكا والمنخدع بوعودها الكاذبة مثل إخراج العراق من عقوبات البند السابع.
6. السعي الحثيث لعودة البعثيين إلى العملية السياسية والمناصب الإدارية العليا في الدولة.
7. عرقلة الاقتصاص من كبار مسئولي النظام البعثي والإرهابيين المدانين.
8. إفشال برامج إعادة إعمار وبناء العراق من خلال تشجيع الفساد والرشوة والاختلاس.

لم تعمل أمريكا منفردة على فت عضد العراقيين، فقد ساعدتها في ذلك الدول العربية السائرة في ركابها، وعلى رأسها السعودية ودول الخليج النفطية والأردن ومصر، ولنتذكر هنا تحذير الملك الأردني من الهلال الشيعي، كما تعاون معها العراقيون السنة والأكراد، وقد فات كل هؤلاء بأن لا قوة للعرب في مناهضة الهيمنة الأجنبية وتحصيل الحقوق العربية من دون عراق قوي

ومن المفجع أن يشارك بعض قادة الحركات الإسلامية في مساعدة أمريكا على تنفيذ مخططها لإضعاف وطمهم، وذلك بسكوتهم على احتلالها، وأرضخوهم لضغوطها وإملاءاتها، وتوقيعهم على الاتفاقية الأمنية، وتصفية المنافسين لهم باستعمال القوة والبطش والزج في السجون، وتأسيس الكيانات السياسية الصورية، وإهمال القواعد الجماهيرية ومطالبها العادلة، والتهاون في الاقتصاص من الإرهابيين، والسماح بعودة البعثيين، والاستعانة بالفاسدين وغير الأكفاء.

نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة هي أولى الثمرات الفاسدة للمخطط الأمريكي المعادي في العراق والمنطقة، لقد نجح الأمريكان في خلق فجوة كبيرة بين الحركات السياسية الرئيسية وبين جماهيرها، استفاد منها بالدرجة

الأولى اياد علاوي، ورجل امريكا الأول في العراق، من قبل وما بعد الاحتلال، والعدو اللدود للحركات الإسلامية، ولو وصل إلى سدة الحكم نتيجة هذه الانتخابات، وبدعم من المكر الأمريكي فسيعمل كل ما في وسعه لحظر نشاطها والقضاء عليها وتصفيتها، كما سيميل بالعراق إلى ما يسمى بجبهة الاعتدال العربي التي تضم حلفاء أمريكا في المنطقة والمتصالحين مع الكيان الصهيوني علناً أو خفية.

المطلوب الان وقبل فوات الاوان قرارات جريئة وحاسمة من قبل قادة الحركات الإسلامية وحلفائهم، أولها توحيد كياناتهم السياسية في تنظيم واحد وتحت قيادة موحدة، لأن ما يجمع بينها من مصالح أكبر بكثير من خلافاتها، وأن تجتمع على برنامج عمل محدد، يأتي في مقدمة أولوياته إنهاء الاحتلال الأمريكي، بالجلاء التام لقواته وللآلاف المؤلفة من موظفي سفارته ومستشاريه، ومنعه من ممارسة أي تأثير على العملية السياسية في المستقبل.

لعلها الفرصة الأخيرة أمام الكيانات السياسية، للحفاظ على ما تبقى من مراكز نفوذها، فإن فشلت في التعامل مع هذا الاختبار الصعب والخطير فلن ترحمها الجماهير التي صدقت وعودها وصوتت لها في الانتخابات، آنذاك سيأتي الخلاص من هذه الجماهير وبالفعل المباشر، ولو بعد حين.

25 اذار 2010م

الأيام العشرة الأخيرة للدولة العراقية

للدول دورات حياة، هكذا يقولون، نشوء فازدهار ثم انحطاط وربما زوال، والتاريخ زاخر بالأمثلة، وكذلك الجغرافية، يكفي أن تقارن بين خارطتي العالم اليوم وقبل قرن واحد من الزمان أو نصف قرن فقط.

ليست أياماً في حساب التقويم، ولا هي أيام ضوئية في حكم الفلكيين، وليس كل يوم فيها بخمسين ألف سنة مما تعدون، بل هي أزمان تتفاوت في مددها، فقد يكون اليوم فيها أياماً أو أشهراً أو سنوات معدودات.

تعيش دولة العراق أيامها الأخيرة، عشرة أيام لا غير، سيؤذن اليوم العاشر من بينها بقرب أفول الدولة العراقية، وفيما يلي بيانها:

اليوم الأول: حرب العراق على إيران، أنهكت العراق سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وأحدثت شروخاً عميقة بين مكوناته الإثنية والطائفية، ما زالت معالمها واضحة ونتائجها مؤثرة، تلك كانت بداية الانحدار نحو الاضمحلال.

اليوم الثاني: الاحتلال الأمريكي للعراق أذل الشعب، وحط من معنوياته، وقتل مئات الألاف من أبنائه، وكرس الفرقة بين مكوناته للوصول به إلى التفكك والزوال.

اليوم الثالث: تحول العراق بحكم الدستور الجديد من دولة موحدة إلى فدرالية ومنح المحافظات حق تشكيل أقاليم شبه مستقلة أسوة بالإقليم الكردي.

اليوم الرابع: تبني ساسة العراق للمحاصصة الطائفية والإثنية والتوافق في تشكيل الحكومات وتوزيع المناصب والمنافع وعلى غرار النموذج اللبناني الفاشل الذي أنتج حروباً أهلية وأزمات سياسية حادة وخلافات عميقة بين طوائفه.

اليوم الخامس: غزو الإرهابيين التكفيريين للعراق نتيجة دعوة المحتلين الأمريكيين لهم للمنازلة على الأرض العراقية.

اليوم السادس: توقيع الاتفاقية الأمنية الاستراتيجية مع حكومة أمريكا وصيرورة العراق بموجبها تابعاً لسياسات أمريكا في المنطقة، التي ترى في عراق موحد قوي تهديداً لسياساتها ومصالحها وحلفائها من عرب الجزيرة والكيان الصهيوني.

اليوم السابع: عودة الانتماءات القبلية للتأثير على تفكير وسلوك الفرد، ومن المعروف بأنه كلما ضعفت الروابط الوطنية الشاملة قويت الانتماءات القبلية.

اليوم الثامن: تفشي الفساد السياسي والإداري والمالي، مما ينذر بانحلال منظومة القيم والأخلاق في المجتمع العراقي، وهي ظاهرة مترابطة ومتلازمة مع تدهور وتفكك المجتمعات.

اليوم التاسع: الفشل المزمن للمؤسسات الحكومية العسكرية والأمنية والخدمية والإنمائية في تحقيق الحد الأدنى من الأمن ووقف الإرهاب وتوفير الخدمات الأساسية وتنفيذ المشاريع الإنمائية وتقليص معدلات الفقر المزرية وخفض نسب البطالة المرتفعة.

اليوم العاشر: إعادة انتخاب نوري المالكي وحزبه وحلفائه وغيرهم من سكنة المنطقة الخضراء ليكملوا مسيرتهم الغبية التخريبية والتقسيمية للعراق.

تلك عشرة كاملة، انقضت منها تسعة، ولم يبقى سوى يوم واحد، عندما يحل ذلك اليوم المشؤوم فلينتظر العراقيون ما يخشون لبلدهم.

(للإسلام غايتان عظمتان هما الإحياء والاصلاح، ووسيلة كبرى وهي التعلم)

8 نيسان 2014م

عملية سياسية احتيالية أعيدوا لنا أصواتنا

ينتشر الانطباع لدى العرب بصورة عامة بما فيهم العراقيون بأن العملية السياسية مستنقع نتن تتفسخ فيه المبادىء وتتعفن الأخلاق ويتوالد الخبيث من الخلق والفكر والفعل، وكنا نظن بأن هذا الوصف منطبق فقط على النظم الاستبدادية التي ابتلى العرب أنفسهم بها، لذا فقد أقبل العراقيون على الادلاء بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية، لا طاعة لمرجعية دينية فحسب، بل بأمل النهوض بواقعهم المزري في ظل حكومة منتخبة تخلص في أعمالها، وتتحمل مسئولياتها، وتفي بوعودها للجماهير، التي تجرعت الأمرين، وخاطرت بالغالي والنفيس لإيصالها لسدة الحكم.

بشرونا بدستور دائم، ودعونا لبيان أراءنا ومقترحاتنا على مسودته عبر الإنترنت، كتبت لهم رسالة طويلة ضمنتها ملاحظات على مواد الدستور ومقترحات بتعديله، ومن ضمنها مقترح بإدخال مادة صريحة وواضحة تحرم السماح بإنشاء قواعد عسكرية لقوات أجنبية، وبالطبع لم يأخذوا بالمقترح، لأنهم وافقوا سلفاً على قواعد أمريكية على الأرض العراقية، حتى قبل الإعلان عن الاتفاقية الأمنية.

هرع العراقيون لصناديق الاقتراع، وصوتوا بالموافقة على الدستور، على علاته، أملاً بأن يكون فاتحة خلاص العراق والعراقيين، وكما هو معروف فالدستور وثيقة، ويمكن أن يكون أساساً للحكم أو مهجوراً، والأمر منوط بالساسة والعملية السياسية، فقد كان للنظام البعثي البائد دستوراً، قال عنه الطاغية صدام يوماً بأنه مجرد نصوص قابلة للتعديل بجرة قلم وفي أي حين، وقد تبين للعراقيين بأن الحكام الجدد يشاطرون الطاغية هذه النظرة للدستور، فما أن أعتمد الدستور حتى أصبح سلعة، أو قالب الكيك الذي يتنافس عليها السياسيون، وكلما أرادت إحدى الفئات السياسية الحصول على بعض المكاسب الفئوية طالبت بتعديل الدستور، فتسارع الفئات الأخرى

للتفاوض معها، وينتهي بهم المطاف إلى محاصصة جديدة للكعكة العراقية، وما هو في الحقيقة سوى الفتات الذي يرميه لهم الأمريكيون.

يروى بأن مدير الإذاعة والتلفزيون في عهد سابق سؤل يوماً عن أسباب تدني جودة البرامج، فرد بأن غير خاف على الجميع افتقاد معظم منتسبيه للموهبة الحقيقية والأخلاق المهنية، ولولا فسادهم لما أصبحوا موظفين في المؤسسة، وطعن في شرفهم.

المالكي موظف تنفيذي خاضع لمجلس الرئاسة، الذي يرأسه طالباني الكردي ، وهو بالتالي رأس النظام السياسي الفعلي للبلاد والمسئول الأول امام المحتلين الأمريكيين، وللسني طارق الهاشمي صوت مساوي للشيعي عادل المنتفجي، ولكل من هؤلاء سلطة الفيتو على قرارات مجلس النواب، مع كونهم غير منتخبين بصورة مباشرة، على خلاف ما هو متبع في النظام الأمريكي على سبيل المثال، وكما أن طالباني يترأس المالكي فإن مجلس الرئاسة سلطة أعلى فوق مجلس النواب، وهذا الوضع باختصار تحقير للديمقراطية الحقة، وأصواتنا ليست تفويضاً مطلقاً لذلك على العراقيين الذين أدلوا بأصواتهم الجأر بأعلى أصواتهم: عملية سياسية احتيالية أعيدوا لنا أصواتنا.

نتائج الانتخابات العراقية شاهد آخر على رداءة النظام السياسي

ما أكثر الأدلة على رداءة النظام السياسي، وكلها غير خافية للعيان، وفي كل يوم ضحايا جدد للعنف السياسي والطائفي المستشري، يضافون لمئات الألاف الذين قضوا خلال عقد السنين الماضي، وفيما الساسة منقسمون حول توزيع المناصب أصيبت العملية السياسية بالشلل، وهي أساساً محكومة بدستور يمهد لتقسيم العراق عرقياً وطائفياً ومناطقياً وقبلياً، ولم تثبط معدلات الفقر والبطالة والفساد الأعلى عالمياً ساسة العراق عن منح أنفسهم المخصصات والمزايا والرواتب الضخمة، وفي ظل هذه الصورة القاتمة لواقع ومستقبل العراق أجريت انتخابات برلمانية، وهي كما يستدل من تحليل أولي لنتائجها لا تختلف عن بقية مظاهر النظام السياسي العراقي في تشوهها ورداءتها.

عدد مقاعد مجلس النواب العراق 328 مقعداً، وعدد المشاركين في الانتخابات إثنى عشر مليون ناخب، بنسبة اقتراع تزيد على الستين بالمائة، وتكشف نظرة استطلاعية على النتائج تبايناً كبيراً في عدد الأصوات التي فاز بها أعضاء البرلمان، إذ تراوحت بين بضع مئات إلى مئات الألاف، وفيما يلي بيان بعدد الأصوات التي حصلت عليها فئات الفائزين في الانتخابات (فئة عدد الأصوات-عدد النواب المنتخبين ضمن الفئة –النسبة المئوية للنواب):

1. أقل من ألفي صوت : 18 نائب 5.5 %

2. من ألفين إلى أقل من 4 آلاف صوت : 47 نائب 14.3%

3. من 4 آلاف إلى أقل من 10 آلاف صوت : 119 نائب 36.2 %

4. من 10 آلاف إلى ما دون 20 ألف صوت : 93 نائب 28.3 %

5. من 20 ألف إلى ما دون 100 ألف صوت : 45 نائب 13.7 %

6. 100 ألف صوت فما فوق : 6 نواب 1.8%

ويتبين من هذا التوزيع الاحصائي لنتائج الانتخابات بأن 18 نائباً وصلوا إلى البرلمان بأقل من ألفي صوت لكل منهم، وهو أمر شاذ ومستهجن، وتسري هذه الملاحظة أيضاً على أولئك الذين فازوا بأصوات تراوحت بين ألفين وأربعة ألاف، ومجموع كل الفائزين بأقل من عشرة ألاف صوت لكل واحد منهم هو 184 نائباً، وهذا يعني بأن حوالي 56 % من النواب فازوا بمقاعدهم بما مجموعه حوالي مليون صوت (أي 8 بالمائة من عدد المصوتين)، وهو تقريباً نفس مجموع المصوتين لنوري المالكي وأياد علاوي، فأين عدالة التمثيل في الانتخابات بل أين المنطق والعقل؟ وهذا دليل صارخ على تشوه بل سخف نظام الانتخاب العراقي.

وكلما تعمقنا في تحليل نتائج الانتخابات كلما توضح لنا وجهها القبيح، ففي نتائج محافظة بغداد العاصمة فازت قائمة الوزراء المالكي بثلاثين مقعداً، أي حوالي ثلث مجموع نوابها، والملاحظ أيضاً أن نصف نواب المالكي في بغداد، أي 15 نائباً، فاز كل واحد منهم بمقعده بأصوات تقل عن 4 ألاف صوت، وبالمقارنة فقد فاز أربعة فقط من مرشحي قائمة متحدون للإصلاح

في بغداد، ولم ينجح 11 مرشحاً من هذه القائمة الذين حصلوا على أصوات تراوحت بين ثلاثة وخمسة ألاف صوت، وعلى سبيل المثال فإن المرشح برهان عبد القادر عن قائمة متحدون للإصلاح الذي حاز 4514 صوتاً في بغداد لن يدخل مجلس النواب لكن هناء تركي عبد الحسن من ائتلاف المالكي في بغداد أيضاً، والتي جمعت 2285 صوتاً فقط فازت بمقعد في المجلس، وسبب هذه الظاهرة الشاذة هو حصول المالكي وقائمته على أصوات أكثر من متحدون للإصلاح، لذلك فازت هناء وخسر برهان.

السؤال الاختباري الذي يقيس مدى ديمقراطية الانتخابات: هل سيكون ولاء عضو مجلس النواب العراقي للناخبين أم غيرهم؟ إن كانت الإجابة بان الولاء بالكامل سيكون للناخبين فسنحكم على الانتخابات بأنها ديمقراطية ضمن حدود ديمقراطية النظام السياسي العراقي بصورة عامة، لكن الواقع المؤسف هو أن ولاء أعضاء مجلس النواب المنتمين للقوائم الكبيرة سيكون للقوائم وقادتها على وجه التحديد، ويمكن أن نتصور رئيس الوزراء نوري المالكي مخاطباً أعضاء قائمته الفائزين في بغداد: لولا الأصوات التي حصلت عليها لما فازت غالبيتكم العظمى بمقاعد في مجلس النواب، وكلامه مطابق للواقع تماماً، وبالتالي سيطيع هؤلاء النواب رؤساء الكتل والأحزاب الذين أوصلوهم لمجلس النواب، وسيكون تمثيل مصالح ومطالب ناخبيهم في المرتبة الأخيرة من اهتماماتهم، وهو ما يؤكد لنا أن الانتخابات العراقية ديمقراطية بالاسم فقط.

توزيع العراق إلى دوائر انتخابية ليتم انتخاب عضو برلمان واحد عن كل دائرة سيفرض على النواب التوجه نحو إرضاء ناخبيهم وتمثيل مصالحهم ومطالبهم، ولكن ذلك غير كاف لأن داء النظام السياسي العراقي خطير ومستفحل، وبحاجة لعلاج شامل وجذري.

(للإسلام غايتان عظمتان هما الإحياء والإصلاح ووسيلة كبرى هي التعلم)

8 حزيران 2014م

هل زوروا الانتخابات في العراق؟

نتائج الانتخابات العراقية حديث الساعة، ومدار تعليق وتحليل المختصين وغيرهم، والكل أدلى بدلوه فيها، والحصيلة ماء عكر، تشم منه رائحة كريهة، ومن هاملت الشكسبيري نستعير قولاً بتصرف: هنالك شيء رديء في العراق.

كل شيء تقريباً رديء في العراق: النظام السياسي المقتبس من لبنان والمفروض أمريكياً، الساسة الفاسدون الطفيليون، الأمن المفقود، الاقتصاد المتخلف، المجتمع المنقسم، انحلال الأخلاق، النفاق الديني، وما دام كل شيء تقريباً في العراق رديئاً فلماذا تكون انتخابات مجلس نوابه ونتائجها خلاف ذلك؟

تزوير الانتخابات سنة من سنن النظام السياسي في العراق، منذ تأسيس العراق الحديث قبل أقل من قرن من الزمن، كان تقليداً ثابتاً في النظام الملكي، استغنى الزعيم الأوحد عبد الكريم قاسم عن الانتخابات فلا حاجة للتزوير، وكذلك شريكه في الانقلاب وقاتله فيما بعد عبد السلام عارف، وعبد الرحمن عارف على شاكلة أخيه، ثم جاء البعثيون، ومن يصدق بأنهم كانوا ديمقراطيين أحمق منهم، هم أيضاً زوروا انتخابات صورية، ومن بعدهم طوفان الاحتلال الأمريكي، سلموا هم والإيرانيون قيادة سفينة العراق للمالكي، تصوروا سفينة العراق وسط موج من فوقه موج يقودها ابن نوح الموصوم بالعمل غير الصالح.

زوروا الانتخابات في الديوانية، لا تستغربوا ولا تستنكروا، اقرأوا الموضوع حتى نهايته ثم احكموا.

صدر الأمر من الحاكم الفعلي للعراق: انتخبوا فلاناً في الديوانية! ولا يهم إن كان لا صلة له من بعيد أو قريب بالمنطقة وأهلها، تلقف الأمر تابعه في

بغداد، سارع إلى تبليغ أخوته في الديوانية، أوكلوا المهمة بأصغرهم سناً، وتولى تنفيذها على أتم وجه.

يقول المصدر الموثوق وهو من أقاربي: في اليوم المقرر للتصويت، جمعت صناديق الاقتراع، وسلمت لوالدي، وهو المكلف بالمهمة، أجلسني بجانبه، كنت وأياه نملأ بطاقات التصويت باسم المرشح المقرر نجاحه سلفاً، ثم نضعها في الصناديق، وهكذا حصل على الأصوات الكافية لدخول مجلس النواب.

شهد المزور على نفسه وأبيه، ولجأت للمنطق لملأ الفرغات في روايته، خمنت بأن المرشح الفائز بالتزوير لم يكن المتنافس الوحيد، لأنه لم يفز بالتزكية، وعلى الأغلب وضعوا صناديق الاقتراع في الأماكن المخصصة لها ذراً للرماد في العيون، ولعل تمثيلية الانتخابات انطلت على بعض المواطنين، فأدلوا بأصواتهم لمرشح آخر، ولم يعرفوا بأن أصواتهم انتهت في القمامة.

هكذا زوروا الانتخابات في مدينة الشامية التابعة للواء الديوانية في العراق في أواسط خمسينيات القرن الماضي، ومن يعرف الشامية وأهلها لا تخفى عليه هوية المزورين والجهة الملكية التي كانوا يتبعون لها ويأتمرون بأوامرها.

هل كانت الانتخابات النيابية الأخيرة في العراق استثناءاً على التقليد الثابت بتزوير الانتخابات في البلد الظالم حكامه؟ ليس لدي دليل مادي أو قرينة على تزويرها أو نزاهتها، ولكن الرائحة الكريهة المنبعثة من كل شيء تقريباً في العراق أزكمت الأنوف، ولم تترك بقية من حسن الظن في النفوس.

(للإسلام غايتان عظمتان هما الإحياء والإصلاح ووسيلة كبرى هي التعلم)

23 أيار 2014م

ساسة العراق بين اليمين الدستورية بالله وتوقيع ميثاق الشرف

غداً أي يوم الخميس الموافق التاسع عشر من أيلول 2013م سينعقد بدعوة من السلطة الحاكمة في العراق اجتماع للتوقيع على ميثاق شرف، يشارك فيه مئات من الشخصيات السياسية والوطنية، ويتضمن الميثاق عدداً من البنود، من أهمها حرمة الدم العراقي والحفاظ على الهوية الوطنية ونبذ الارهاب والتطرف وحماية النسيج الوطني واعتماد مبدأ الحوار في حل المشكلات السياسية.

كل العراقيين مؤيدون للميثاق، ولكن بعض الساسة رفضوا التوقيع عليه سلفاً، لأنه مكرر ولا جديد فيه، كما يقولون، وهم جميعاً دونوا اسمائهم وتواقيعهم على مواثيق مشابهة في الماضي ولم يلتزموا بمضمونها.

الغريب أن أحداً من الساسة لم يتذكر ويذكر زملاءه بأنهم تعهدوا بالعمل بكافة بنود الميثاق من قبل، لا لأنهم وقعوا مواثيق سابقة، بل لأن معظمهم أعضاء في البرلمان العراقي ومجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية، وهم جميعاً وقفوا أمام من هو أعظم وأخطر من الشعب العراقي بل من الكون كله، وهو الله رب العالمين، ورددوا يميناً غليظة وفقاً للمادة الخمسين من الدستور العراقي التي تنص على ما يلي:

يؤدي عضو مجلس النواب اليمين الدستورية امام المجلس، قبل ان يباشر عمله، بالصيغة الآتية:

(أُقسم بالله العلي العظيم، أن اؤدي مهماتي ومسؤولياتي القانونية، بتفانٍ واخلاص، وان احافظ على استقلال العراق وسيادته، وارعى مصالح شعبه، وأسهر على سلامة أرضه وسمائه ومياهه وثرواته ونظامه الديمقراطي الاتحادي، وان أعمل على صيانة الحريات العامة والخاصة، واستقلال القضاء، والتزم بتطبيق التشريعات بأمانة وحياد، والله على ما اقول شهيد).

كل ما سيرد في الميثاق مشمول صراحة أو ضمنياً في اليمين الدستورية، وكافة أو معظم الموقعين على الميثاق المقترح أقسموا بالله العلي العظيم وأشهدوه على الوفاء بتنفيذه.

عندما يوقع أعضاء مجلس النواب والحكومة على ميثاق الشرف سيكون ذلك إقراراً ضمنياً منهم بأنهم حنثوا بيمينهم الدستوري، كما أنهم بذلك يبرهنون لنا بأن اليمين بالله بالنسبة لهم مجرد روتين أجوف، ويؤكدون للملأ بأن القسم بالشرف في اعتقادهم أعظم وأخطر وأدعى للتنفيذ من اليمين بالله العلي العظيم، وهي كلها آثام عظيمة.

إذا كانت أقل التبعات المترتبة على الحنث باليمين الدستورية هي الاستقالة أو الإقالة فما هو عقاب وكفارة الحنث باليمين في القانون والشرع؟ في قانون العقوبات العراقي الحنث باليمين جريمة يعاقب عليها مرتكبها بالحبس (المادة 258) وهي في شرع الله من المعاصي المنهي عنها، والتي يؤاخذ الله بها مقترفها، كما ورد في قوله تعالى:

(لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)[المائدة:89]

الكفارة كما تبين الآية الكريمة العتق، أو إطعام عشرة مساكين، أو كسوة عشرة مساكين، فإن لم يقدر على واحدة منها فالصوم ثلاثة أيام.

لكن النائب في البرلمان العراقي يمثل كل ناخبيه على الأقل، فهل يشتركون هؤلاء معه في الكفارة لأنهم أساؤوا الاختيار؟ أم أن عليه أن يكفر عنهم أيضاً؟ أسئلة تحتاج إلى إجابات شرعية، فلو تبين بأنه يتحمل مسؤولية

الكفارة عن ناخبيه فسيكون على النائب الذي حصل على نصف مليون صوت كفارة حنث باليمين مضروبة بعدد الأصوات، أي عتق نصف مليون مسترق أو اطعام أو كسوة خمسة ملايين مسكين أو صوم مليون ونصف يوم، أتمنى من كل قلبي أن يحكم الشرع بذلك ليذوق ساسة العراق وبال استهتارهم بالقسم بالله واستخفافهم بالدستور وتهاونهم في أداء مسؤولياتهم أمام ناخبيهم والشعب العراقي المبتلى بهم.

18 أيلول 2013م

(للإسلام غايتان عظمتان هما الإحياء والاصلاح، ووسيلة كبرى وهي التعلم)

إلى رجال الدين والسياسة العراقيين يوصيكم السيد الشهيد الصدر بأن لا تكونوا قطاع طرق*

في محاضرة للسيد الشهيد محمد باقر الصدر حول التفسير الموضوعي للقرآن الكريم خاطب طلاب الحوزة العلمية في النجف الأشرف قائلاً:

نحن (أي طلاب الحوزة العلمية في النجف الأشرف) أولى الناس بأن نطلق الدنيا، إذا كان حب الدنيا خطيئة ، فهو منا نحن الطلبة من أشد الخطايا ، هذا الشيء الذي هو خطيئة من غيرنا هو أكثر خطيئة منا ، نحن أولى من غيرنا بأن نكون على حذر من هذه الناحية ، أولاً لأننا نصبنا أنفسنا أدلاء على طريق الاخرة ، ما هي مهمتنا في الدنيا ، ما هي وظيفتنا في الدنيا ؟ اذا سألك انسان ، ماذا تعمل ، ما هو مبرر وجودك ، ماذا تقول ؟ تقول بأني أريد أن اشد الناس الى الاخرة ، اشد دنيا الناس الى الاخرة، الى عالم الغيب، الى الله سبحانه وتعالى. اذن كيف تقطع دنياك عن الاخرة ؟ اذا كانت دنياك مقطوعة عن الاخرة فسوف تشد دنيا الناس الى دنياك لا الى آخرة ربك ، سوف نتحول الى قطاع طريق ، ولكن أي طريق ، الطريق الى الله ، لا طريق ما بين بلد وبلد ، هذا الطريق الى الله نحن رواده ، نحن القائمون على الدلالة اليه ، على الاخذ بيد الناس فيه ، فلو اننا أغلقنا باب هذا الطريق ، لو اننا تحولنا عن هذا الطريق الى طريق آخر اذن سوف نكون حاجبا عن الله ، حاجبا عن اليوم الاخر، كل انسان يستولي حب الدنيا على قلبه يهلك هو، أما الطلبة، أما نحن اذا استولى حب الدنيا على قلوبنا سوف نهلك ونهلك الآخرين، لأننا وضعنا أنفسنا

في موضع المسؤولية، في موضع ربط الناس بالله سبحانه وتعالى والله لا يعيش في قلوبنا، اذن سوف لن نتمكن من أن نربط الناس بالله.

نحن أولى الناس وأحق الناس باجتناب هذه المهلكة لأننا ندعي أننا ورثة الانبياء وورثة الائمة والاولياء، اننا السائرون على طريق محمد (ص) وعلي والحسن والحسين عليهم الصلاة والسلام، ألسنا نحاول أن نعيش شرف هذه النسبة هذه النسبة تجعل موقفنا أدق من مواقف الاخرين ، لأننا نحن حملة أقوال هؤلاء وافعال هؤلاء ، أعرف الناس بأقوالهم ، واعرف الناس بأفعالهم ، ألم يقل رسول الله (ص) : « انا معاشر الانبياء لا نورث ذهبا ولا فضة ولا عقار، انما نورث العلم والحكمة » ألم يقل علي بن أبي طالب عليه الصلاة والسلام : « ان امارتكم هذه أو خلافتكم هذه لا تساوي عندي شيئا الا أن أقيم حقا أو أدحض باطلا » . ألم يقل علي بن ابي طالب ذلك ، ألم يجسد هذا في حياته ، في كل حياته.

علي بن أبي طالب كان يعمل لله سبحانه وتعالى ، لم يكن يعمل لدنياه ، لو كان علي يعمل لدنياه لكان اشقى الناس واتعس الناس ، لان عليا حمل دمه على يده منذ طفولته ، منذ صباه ، يذب عن وجه رسول الله (ص) وعن دين الله وعن رسالة الله ، لم يتردد لحظة في أن يقدم ، لم يكن يحسب للموت حسابا ، لم يكن يحسب للحياة حسابا ، كان دمه دائما على يده ، كان أطوع الناس لرسول الله في حياة رسول الله (ص) ، وكان أطوع الناس لرسول الله بعد رسول الله (ص) ، كان أكثر الناس عملا في سبيل الدين ، ومعاناة من أجل الاسلام . ماذا حصل ، ماذا حصل عليه علي بن أبي طالب (ع) ؟ لو جئنا الى مقاييس الدنيا، ماذا حصل عليه هذا الرجل العظيم ؟ ألم يقصى هذا

الرجل العظيم ، ألم يكن جليس بيته فترة من الزمن ، ألم يسب هذا الرجل العظيم ألف شهر على منابر المسلمين ! التي اقيمت اعوادها بجهاده ، بدمه ، بتضحياته ، سب على منابر المسلمين ! اذن لم يحصل على شيء من الدنيا لا على حطام ولا على مال ولا على منصب ولا على كناء (جمع كنية) ولا على تقدير ، ولكنه على الرغم من ذلك حينما ضربه عبد الرحمن بن ملجم بالسيف على رأسه، ماذا قال هذا الامام العظيم ؟ قال « لقد فزت ورب الكعبة » لو كان علي يعمل لدنياه لقال والله اني أتعس انسان لأني لم أحصل على شيء في مقابل عمر كله جهاد ، كله تضحية ، كله حب لله ، لم أحصل على شيء ، لكنه لم يقل ذلك ، قال « لقد فزت ورب الكعبة » انها والله الشهادة ، لأنه لم يكن يعمل لدنياه ، كان يعمل لربه ، والان لحظة اللقاء مع الله ، هذه اللحظة هي اللحظة التي سوف يلتقي بها علي مع الله سبحانه وتعالى فيوفيه حسابه ويعطيه أجره ، يعوضه عما تحمل من شدائد ، عما قاسى من مصائب.

أليس هذا الامام هو مثلنا الاعلى ، أليست حياة هذا الامام هي السنة ، أليست مصادر التشريع عندنا الكتاب والسنة ، أليست السنة هي قول المعصوم وفعله وتقريره . علينا أن نحذر من حب الدنيا، لأنه لا دنيا عندنا لكي نحبها ! ماذا نحب ؟ نحب الدنيا ؟! نحن الطلبة ! ما هي هذه الدنيا التي نحبها ونريد ان نغرق انفسنا فيها ونترك رضوانا من الله أكبر ، نترك مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا اعترض على خيال بشر ، ما هي هذه الدنيا ؟ هذه الدنيا دنيانا هي مجموعة من الاوهام ، كل دنيا وهم، لكن دنيانا اكثر وهما من دنيا الاخرين ، مجموعة من الاوهام ، ماذا نحصل من الدنيا الا على قدر محدود جدا، لسنا نحن أولئك الذين نهبوا أموال الدنيا وتحدثنا عنهم سابقا ،

لسنا نحن أولئك الذين تركع الدنيا بين أيدينا لكي نؤثر الدنيا على الاخرة ، دنيا هارون الرشيد كانت عظيمة ، نقيس انفسنا بهارون الرشيد، هارون الرشيد نسبه ليلا نهارا لأنه غرق في حب الدنيا ، لكن تعلمون أي دنيا غرق فيها هارون الرشيد ، أي قصور مرتفعة عاش فيها هارون الرشيد ، أي بذخ وترف كان يحصل عليه هارون الرشيد ، أي زعامة وخلافة وسلطان امتد مع أرجاء الدنيا حصل عليه هارون الرشيد ، هذه دنيا هارون الرشيد ، نحن نقول بأننا أفضل من هارون الرشيد ، أورع من هارون الرشيد ، أتقى من هارون الرشيد ، عجباه نحن عرضت علينا دنيا هارون الرشيد فرفضناها حتى نكون أورع من هارون الرشيد .

يا أولادي ، يا أخواني ، يا أعزاءي ، يا أبناء علي .. هل عرضت علينا دنيا هارون الرشيد ، لا .. عرضت علينا دنيا هزيلة ، محدودة ، ضئيلة ، دنيا ما أسرع ما تتفتت ، ما اسرع ما تزول ، دنيا لا يستطيع لإنسان أن يتمدد فيها كما كان يتمدد هارون الرشيد ، هارون الرشيد يلتفت الى السحابة يقول لها أينما تمطرين يأتيني خراجك ، في سبيل هذه الدنيا سجن موسى بن جعفر (ع) ، هل جربنا أن هذه الدنيا تأتي بيدنا ثم لا نسجن موسى بن جعفر ؟ جربنا أنفسنا ، سألنا أنفسنا ، طرحنا هذا السؤال على انفسنا ، كل واحد منا يطرح هذا السؤال على نفسه ، بينه وبين الله . ان هذه الدنيا ، دنيا هارون الرشيد كلفته أن يسجن موسى بن جعفر ، هل وضعت هذه الدنيا أمامنا لكي نفكر بأننا أتقى من هارون الرشي

ما هي دنيانا ؟ هي مسخ من الدنيا ، هي أوهام من الدنيا ، ليس فيها حقيقة الا حقيقة رضى الله سبحانه وتعالى ، الا حقيقة رضوان الله ، كل طالب علم حاله حال علي ابن أبي طالب ، اذا كان يعمل

للدنيا فهو أتعس انسان ، لان أبواب الدنيا مفتوحة ، خاصة اذا كان طالب له قابلية ، له امكانية ، له ذكاء ، له قابليات ، هذا أبواب الدنيا مفتوحة له ، فاذا كان يعمل للدنيا فهو أتعس انسان ، لأنه سوف يخسر الدنيا والاخرة ، لا دنيا الطلبة دنيا ولا الاخرة يحصل عليها ، فليكن همنا ان نعمل للآخرة ، أن نعيش في قلوبنا حب الله سبحانه وتعالى بدلا عن حب الدنيا لأنه لا دنيا معتد بها عندنا.

الأئمة عليهم السلام علمونا بأن تذكر الموت دائما يكون من العلاجات المفيدة لحب الدنيا ، أن يتذكر الانسان الموت ، كل واحد منا يعتقد بأن كل من عليها فان ، لكن القضية دائما وابداً لا يجسدها بالنسبة الى نفسه ، من العلاجات المفيدة ان يجسدها بالنسبة الى نفسه ، دائما يتصور بأنه يمكن ان يموت بين لحظة واخرى ، كل واحد منا يوجد لديه اصدقاء ماتوا ، اخوان انتقلوا من هذه الدار الى الدار الاخرى ، أبي لم يعش في الحياة اكثر مما عشت حتى الان ، أخي لم يعش في الحياة اكثر مما عشت حتى الان ، أنا الان استوفيت هذا العمر ، من المعقول جدا أن أموت في السن الذي مات فيه أبي ، من المعقول جدا أن أموت في السن التي مات فيها أخي ، كل واحد منا لا بد وأن يكون له قدوة من هذا القبيل ، لا بد وان احباب له قد رحلوا ، أعزة له قد انتقلوا لم يبق من طموحاتهم شيء ، لم يبق من آمالهم شيء ان كانوا قد عملوا للآخرة فقد رحلوا الى مليك مقتدر ، الى مقعد صدق عند مليك مقتدر ، واذا كانوا قد عملوا للدنيا فقد انتهى كل شيء بالنسبة اليهم ، هذه عبر ، هذه العبر التي علمنا الائمة عليهم السلام ان نستحضرها دائما ، تكسر فينا شره الحياة ، ما هي هذه الحياة ، لعلها أيام فقط، لعلها أشهر فقط ، لعلها سنوات ، لماذا نعمل دائما ونحرص دائما على اساس أنها حياة طويلة ، لعلنا

لا ندافع الا عن عشرة ايام ، الا عن شهر ، الا عن شهرين لا ندري عن ماذا ندافع ، لا ندري اننا نحتمل هذا القدر من الخطايا ، هذا القدر من الآثام ، هذا القدر من التقصير امام الله سبحانه وتعالى وأمام ديننا ، نتحمله في سبيل الدفاع عن ماذا ، عن عشرة أيام ، عن شهر ، عن اشهر ... هذه بضاعة رخيصة ، نسأل الله سبحانه وتعالى ان يطهر قلوبنا وينقي أرواحنا ، ويجعل الله أكثر همنا ، ويملأ[نا] حبا له ، وخشية منه ، وتصديقا به ، وعملا بكتابه .

المصدر: السيد محمد باقر الصدر، **مقدمات في التفسير الموضوعي للقرآن**، المكتبة الشاملة الالكترونية.

11 محرم 1431هـ

الوصية التي أهملها أدعياء الاقتداء بالشهيد فاختاروا حب هارون الرشيد للدنيا.

إلى القائل بأن هذه الحكومة تحكم بحكم الإمام علي

أنت لم تسمني في مقالتك لغاية في نفسك، وانا لن أسميك استهانة بك، ولأنك اسم على غير مسمى، فأنت – وعلى عكس سميك- تلجأ للمغالطات والاختلاق ولي المنطق وتحوير قول الخصم لكي تكسب جولة، وفي الواقع أنت لا تصارع إلا نفسك، وأيهما يغلب فأنت الخاسر لا محال، لذلك سأكتفي بكشف بعض جوانب أسلوبك اللاعقلاني في النقاش والجدال خدمة للقراء:

لم أضع شهادة الدكتوراة أمام اسمي من دون حق لأني اكتسبتها بجدارة من جامعة بريطانية معروفة على عكس مزوري الشهادات من أزلام هذه الحكومة وأحزابها.

لا يحتاج الحكم ببطلان الاتفاقية الأمنية إلى عصمة، كما أن موافقة أكثرية على أمر ما أو سكوتهم عليه ليس دليلاً على صحته أو شرعيته من منطلق ديني، ولو طبقنا معيارك على الخلاف بين المسلمين وغيرهم لكان استنتاجك بأن المسلمين على خطأ لأنهم أقلية بين البشر، وأسألك هل مذهبك الشيعي باطل لأنكم أقلية؟

أنت تدعي معرفتك ببواطن نفسي عندما تتهمني بأني عدت في 2004م طمعاً بمنصب، وأعظم البشر المعصوم الرسول (ص) أنكر معرفته بما يختلج في نفوس الناس، لأن الله وحده عليم بذات الصدور، فهل أنت رب أيضاً؟ أم أنك تدعي معرفتي شخصياً وبأني أسررت لك برغبتي في الحصول على منصب؟ فأنا والحمد لله لا أعرفك، وينم كلامك عن طريقة تفكيرك وغاياتك الذاتية التي لا مكان فيها للحنين للأهل والوطن، أما المنصب الذي تتحدث عنه فهو للذين يرتضون لأنفسهم خدمة الاحتلال الأمريكي وأهدافه، والدليل على ذلك ما بلغني عن أحد أقاربي الذي يشغل منصباً رفيعاً جداً في الدولة بأن "الأمر كله بيد الأمريكان"، وإذا كنت أنت ترضى بمنصب خدمة للمصالح الأمريكية فأنا أعده أكبر الموبقات، التي أترفع عن اقترافها.

أنت تناقض نفسك، ففي جملة تستنكر قولي بأن ليس من حق أحد التنازل عن حقوق العراقيين في السيادة والحرية والاستقلال، ثم تستدرك قائلاً بأن قولي صحيح، وكما قلت لك سابقاً فإن عديم الحجة عدو نفسه.

أنت تشبهني بالطاغية صدام حسين في اتهامك لي بفرض رأيي على الآخرين، وهو أسلوب رخيص وبالي في التجريح، وادعاؤك منتهى السخف، فكيف يتسنى لي فرض أرائي على الغير من دون سلطة وقوة كالتي يمتلكها اليوم آل الحكيم وحزب الدعوة وحلفائهما من الأكراد؟ والحقيقة الناصعة هي أنك اقرب لصدام حسين وأشباهه في التفكير والسلوك عندما ترفض ممارستي لحقي في التعبير الحر عن أرائي، وتحاول إسكاتي بردودك الواهية، التي لن تزيدني إلا تصميماً وعزماً على الاستمرار في نهجي.

أما الفائدة التي سيجنيها العراق وحكامه الحاليون من التحالف مع أمريكا فهي نفسها التي جناها العراق والطاغية صدام وحزبه عندما تحالف مع أمريكا في حربه على إيران.

ينبغي لك الالتزام بالموضوعية في نقل أراء الخصوم وعدم تأويلها بالباطل وبما تشتهي نفسك، فأنا عندما كتبت في رسالتي المفتوحة إلى ابن عمي: "لقد فجعنا بفقدان أعزة لنا يفوق عددهم مجموع ما خسرنا في حروب

الطاغية صدام وما قبله" كان الخطاب موجهاً إلى ابن عمي، والأعزة المقصودون هم أفراد عائلتنا، الذين قضوا على أيدي الإرهابيين الذين دعاهم الأمريكان للمنازلة على أرض العراق، من دون اعتراض مجلس آل الحكيم وحزب الدعوة، اما الأرقام التي ذكتها في ردك فلا بد من توثيقها لكي نصدقك.

في مقالة سابقة حكمت علي بالنفاق لأني عاديت أمريكا والحكومة العراقية، والمعروف لدى الجميع سواك بأن المنافق هو مادح أصحاب السلطة والمدافع عنهم مثلك لا المعارض مثلي.

استوقفني كلامك بأن هذه الحكومة تحكم بحكم الإمام علي (ع)، وهذا ادعاء خطير، وأجزم بأنك لو استفتيت كل أعضاء هذه الحكومة ومجلس النواب حول هذا الأمر لما تجرأ أحد منهم على الاتفاق معك، فهل رضى الإمام علي بتثبيت الوالي العاصي معاوية على ولاية الشام، أي إعطاءه حكماً ذاتياً أشبه بالفدرالية، حرصاً على بقاءه في الخلافة؟ وهل استعان الإمام علي بالروم في حروبه؟ وهل شوهد في زمانه عساكر الروم وهم يجوبون شوارع الكوفة والبصرة ويملون عليه القرارات؟ وهل تصالح الإمام علي مع الخوارج كما تصالحت هذه الحكومة مع البعثيين والإرهابيين؟ وهل وقع الإمام علي اتفاقيه مع الروم الأكثر تقدماً في العلوم الوضعية آنذاك لكي ينتفع المسلمون بعلومهم وتقنياتهم؟ ولو كنت شبيهك في التفكير واصدار الأحكام جزافاً لقلت بأن الإمام علي (ع) يبرأ إلى الله ورسوله من هذه الحكومة وأفعالها واتباعها والمدافعين عنها، ولكن لا أحد ينطق باسم الإمام.

أعود لأذكر بأن غرضي من كتابة هذا الرد على تخرصاتك هو فضح أسلوبك في التفكير والنقاش أمام القراء، وإن عدت للكتابة عني بهذا الأسلوب فسأكتفي بما أوصانا الله تعالى: "سلاماً".

8 ايلول 2008م

المنطقة الخضراء سفينة نوح أم جاليون إسباني؟

لو كانت المنطقة الخضراء مثل سفينة نوح للعراقيين فعليهم جميعاً الابتهاج والاستبشار خيراً لأنها عاجلاً لا آجلاً ستوصلهم إلى بر الأمان، ولكني أتخوف من أن تكون جاليون إسباني، وهذا الجاليون ليس وعاءً لتدخين التبغ، بل هو سفينة حربية استعملها الإسبان في زمن امبراطوريتهم الاستعمارية التي شيدوها بعد طرد العرب من بلادهم واستكشاف أمريكا، والجاليون الإسباني أشبه بحاملة طائرات أو مدمرة ضخمة في مقاييس ذلك الزمان الغابر، فقد كانت الأكبر حجماً والأثقل وزناً والأكثر تسليحاً من حيث عدد المدافع والمحاربين على ظهرها وكان منظرها كافياً لبث الرعب في أعداء الإسبان الأقل تسليحاً، ولكن ضخامتها المرعبة كانت في الوقت نفسها مكمن ضعفها، ومن المعروف بأن الأثقل من كل الأصناف سواء البشر أم الحيوان أم وسائط النقل أو القتال هو الأبطأ والأقل كفاءة بصورة عامة، وأجزم بأن لو نظم سباق للركض لكل العراقيين لكان رئيس الجمهورية الطالباني من الأواخر، ومن قبل فقد انقرض الديناصور بسبب عدم امتلاكه الصفات اللازمة للتكيف ومنها سرعة الحركة، وعندما قاوم المسلمون المعتدين الصليبيين في القرون الوسطى كانت الغلبة في النهاية للمسلمين لأنهم أصحاب حق أولاً وكذلك لأن دروعهم كانت أقل وزناً من دروع الصليبيين ولأن جيادهم العربية أكثر رشاقة من أحصنة الصليبيين.

أتمنى أن تكون المنطقة الخضراء سفينة نوح لا جاليون إسباني، لأننا أحوج من قوم نوح لسفينة إنقاذ تخلصنا مما نحن فيه من تباغض وتقاتل وتدمير للذات، المنطقة الخضراء سفينة نوح بشرط أن يكون ربانها وملاحوها عراقيين مخلصين، وأن تتسع مساحتها لتغطي العراق كله، وأن يسكن اسطحها ومقصوراتها كافة سكان العراق بلا استثناء، ولا بد من أشرعة ضخمة تمخر بها مسرعة في الأنواء المضطربة لتصل على عجل إلى مياه الهدوء

والطمأنينة قبل أن يسيطر اليأس والهلع على النفوس فيبادر البعض إلى خرقها لا لمنع متسلط، أو الأمريكان، من استلابها بل لإغراقها تطبيقاً لمنهج شمشون: علي وعلى أعدائي.

لا عذر للأمريكان وإن كان ينقصهم التاريخ الطويل ليتعلموا من دروسه، وما عذرنا نحن أصحاب التاريخ الطويل والعريض، الذي يبدأ من أول البشرية ومن قبل تدوين التاريخ؟ ولم لا نتعظ من تاريخنا؟ لو تصفحنا كتب التاريخ لأدركنا بأن كل المناطق الآمنة، وبالذات الخضراء مآلها الهدم والخراب، ويقص علينا القرآن الكريم أخبار الأمم البائدة التي ظنت بأن حصونها، سواء تلك المنحوتة في الجبال أو التي جاؤوا بصخورها إلى وديانهم، مانعتها من الزوال، وامبراطور الصين العظيم لم تنجيه المنطقة المحرمة من غضب الناس المسحوقين، وأعدمت عائلة قيصر روسيا في سرداب بمنزل صغير بعيداً عن الكرملين وقصورها الأخرى الشتوية والصيفية، وحبس بعض ملوك وملكات بريطانيا ومن ثم قطعت رؤوسهم في بروج قلاعهم التي شيدوها ملاذاً لهم، وكان من اللازم أن ينبه الساسة العراقيون الأمريكان إلى أن لكل "أخضر" فصل ربيع زاهر وشتاء رمادي، فلم يبق من حصن الأخيضر سوى الأطلال، وبالأمس احتطبت ثلة من رجال الأمن أبوابه لتصطلي بنارها، واندثرت جنات عدن الخضراء في سبأ اليمن، كما لم يهنأ معاوية بن أبي سفيان ونسله الشيطاني بقصره الأخضر- " القيصري" على حد تعبير الخليفة عمر بن الخطاب - غير سنين معدودات، ومن ثم أحرقه الفاطميون بعد استيلائهم على الشام.

لكي تصبح المنطقة الخضراء سفينة نوح لا جاليون إسباني على العاملين والقاطنين فيها أن يبادلوا مواقعهم مع بقية العراقيين خارج المنطقة، عليهم أن يسعوا إلى توفير الأمن للعراقيين أجمعين من خلال استئصال الإرهابيين والتكفيريين وبقايا النظام الطاغوتي المندثر وإغلاق حواضنهم قبل تأمين الحماية للقادة السياسيين وكبار الإداريين، الذي ثبت أن البعض منهم قادة وحماة للإرهابيين، كما ينبغي لهم تزويد المواطنين بالخدمات الأساسية وغيرها من مقومات الحياة الكريمة قبل أن يتنعموا هم بأسباب الترف

والرفاهية، بالأمس غير البعيد كنت مستشاراً إدارياً لدى مؤسسة الملك عبد الله السعودي الوهابي، وهي جمعية خيرية لإسكان الفقراء السعوديين المتنامية أعدادهم، وقد تجرأت على توجيه الانتقاد اللاذع لقرارها بتشييد مبنى فخم لإدارتها قبيل انتهاءها من إنجاز أول مشروع إسكاني، وكان ذلك بحضور نائب رئيسها، وهو وزير الثقافة والإعلام حالياً ووزير الحج سابقاً، والمقرب من الملك السعودي، وذكرتهم بالوعد الذي قطعه على نفسه الرئيس الليبي معمر القذافي بالسكنى في خيمة حتى يصبح لكل مواطنيه مساكن خاصة بهم، وأنا أعرف جيداً مدى كراهية المسئولين السعوديين للقذافي خاصة بعد اتهام نظامه بتدبير محاولة اغتيال للملك الوهابي، ولم يجد المسئولون السعوديون رداً على انتقادي لهم سوى حرماني من جزء غير يسير من رسوم الاستشارة المتفق عليها مسبقاً.

أقول للمبحرين على سفينة المنطقة الخضراء بإنكم أنتم والعراق في خطر لأنكم على متن جاليون إسباني وأنصحكم بترك الأسلوب السعودي الفاشل والاقتداء بالرئيس القذافي على الرغم من اختلافنا معه حول أمور عدة، وذلك بأن يكون هدفكم الأول تغيير لون مناطق العراق كله من الأحمر إلى الأخضر، ومن دون تأخير، وهذا يتطلب إخراج القوات الأمريكية لكي تصبح الحكومة العراقية الربان الأوحد لسفينة العراق، ولا بد للربان العراقي من الاقتناع بأن القوة والعزة لله جميعاً وللمواطنين المخلصين الذين قدموا التضحيات الجسام لكي ينجو العراق من الغرق، وتاريخ رجال البحار حافل بقصص الربابنة الذين خسروا سفنهم وأنفسهم لأنهم استهانوا ببحارتهم، واستخفوا بمهاراتهم ومطالبهم المشروعة، آنذاك فقط سترسو سفينة نوح العراقي في المرفأ الآمن.

ا تموز 2007م

سقوط نيزك على المنطقة الخضراء في بغداد

صدقوا أو لا تصدقوا أن فكرة الموضوع اختمرت في ذهني، من قبل انفجار النيزك فوق روسيا، ولمت نفسي لتقاعسي عن كتابة هذا المقال من قبل.

سقوط نيزك على المنطقة الخضراء نعمة أم نقمة؟ ليجب كل واحد منا على هذا السؤال، محكماً ضميره، وسأجيب عليه في هذا المقال المختصر.

لو سقط نيزك على المنطقة الخضراء، فستزول تماماً، ويهلك جميع سكانها، وغالبيتهم من الساسة العراقيين وبعض أفراد عوائلهم وحراسهم، كما ستزول السفارة الأمريكية بمبانيها التي تقارب الثلاثين ومن فيها.

مقتل أبرياء حدث محزن، بغض النظر عن هوياتهم وانتماءاتهم، وسأحزن على الأبرياء الذين قادهم قدرهم في ساعة نحس إلى ذلك المكان المشئوم.

يتهم بعض الساسة من سكان المنطقة الخضراء زملائهم في البرلمان والحكومة برعاية الإرهاب والتستر عليه ويزعمون تورط هؤلاء الساسة المندسين في العملية السياسية بحماية الإرهابيين وتوفير التسهيلات لهم للوصول إلى أهدافهم داخل العاصمة العراقية وغيرها من مدن العراق، لذا سيكون هلاك رعاة الإرهاب باعثاً للفرح والابتهاج.

مثيرو الطائفية والعنصرية كثيرون في المنطقة الخضراء، وهم لم يكتفوا في الآونة الأخيرة بخطابهم الطائفي والعنصري المعتاد بل زادوا عليه بسيول من أقذع السباب والشتائم، مما زاد في سخونة الانشطار الطائفي والعنصري، ولو واصلوا هذا النهج فلا يستبعد انفجار فتنة طائفية أو حرب أهلية تحرق القليل المتبقي من يابس وأخضر العراق، ألا فلا يكون العراق أفضل حالاً لو اختفى هؤلاء من الوجود؟

يطالب البعض من سكان المنطقة الخضراء بتقسيم العراق، ظناً منهم بأن كل فريق منهم سيخرج رابحاً، وكل القوانين الطبيعية والتجارب البشرية تثبت خطأ افتراضهم، ولعل سقوط نيزك فوق رؤوس الداعين إلى تقسيم العراق سيعيد أعوانهم وأتباعهم خارج المنطقة الخضراء إلى رشدهم، لذا فهم لن يستحقوا ذرف دمعة واحدة.

في المنطقة الخضراء وبشهادة أهلها ظالمون وفاسدون ومختلسون ومستغلون للسلطة، وهم يتحملون شطراً كبيراً من المسؤولية عن تدهور الوضع العراقي، فلو تحسن وضع العراق الاقتصادي وانخفضت معدلات البطالة وارتفعت مستويات الدخل، واستيقن العراقيون بأنهم متساوون في الحقوق والواجبات، فلا فضل لشيعي على سني إلا بالجدارة ولا لعربي على كردي إلا بالأمانة والإخلاص للعمل، لانصرف العراقيون عن السياسة وكسدت دعوة الإرهابيين، لذا سأحمد الله على هلاك هؤلاء المفسدين المنحرفين.

المنافقون في الدرك الأسفل من النار، ولعل منافقي المنطقة الخضراء في أدنى الدرك الأسفل، واليوم قرأت تصريحاً لأحد هؤلاء المنافقين، يمتدح فيه السعودية، موطن ومصدر الإرهاب والفتن، اثار في نفسي الغثيان، ولعل الله يمطره بحجر مثل ذلك الذي ضرب به الحرث بن النعمان الفهري فوقع في دماغه وخرج من أسفله.

أكثر ساسة العراق ناكثون بوعودهم للناخبين الذين أوصلوهم إلى مناصبهم، ولكنهم غير مكترثين، لأنهم وضعوا ثقتهم لا بالله وإنما بالصوت الطائفي، وإن لم يعاد انتخابهم أو تعيينهم فلديهم مغانم كثيرة وراتب تقاعدي ضخم، لذا فلو اختارهم الله لجوار الشيطان فالخيرة كل الخيرة فيما اختاره الله.

لو اختفت المنطقة الخضراء، بمن فيها من ساسة عراقيين وأمريكان فستختفي مشاكل العراق بشرط أن يحسن العراقيون اختيار من سيخلف هؤلاء، ولكن مهلاً ما الضمان؟ منذ أكثر من نصف قرن واللبنانيون يلعنون النظام الطائفي التحاصصي ويصفونه بأسوء النعوت لكنهم عاجزون عن الخلاص منه لأن ذلك يتطلب من الذين وصلوا إلى البرلمان والحكومة

بالصوت الطائفي إلغاء النظام الطائفي، وهذا شبه محال، والحال في العراق مماثل، وهو بالضبط ما أراده المحتلون الأمريكان والمنتفعون من الانقسام الطائفي، لذلك لا ترفعوا أيديكم بالدعاء إلى الله ليمطر المنطقة الخضراء بكسف من السماء أو حجارةً أو نيزكاً قبل أن تغيروا ما بأنفسكم وتلغوا النظام الطائفي.

17 شباط 2013م

هل يكره ساسة المنطقة الخضراء مواطنيهم؟

تضمنت دعوة الإمام الحسين عليه السلام على المتخاذلين من أهل الكوفة ألا يرضى الولاة عنهم أبداً، ولا اقتران للمحبة مع عدم الرضا، لذا فالوالي غير الراضي عن رعيته هو بالضرورة كاره لهم، وللكراهية مظاهر متنوعة من المواقف والتصرفات، منها التقليل من عقلانية الرعية وحتى وصمهم بالحمق والغباء، وتسفيه عقائدهم وعاداتهم، وازدراء تراثهم، وتحقير رؤسائهم، وتفضيل الأجانب عليهم. والحاكم غير الراضي عن رعيته من أسوء أنواع الحكام، إن لم يكن أسوءهم على الإطلاق، يظلم رعيته، يسلط عليهم أعوانه وجلاوزته، يرهقهم بالضرائب، ويستعمل الأموال العامة لتحقيق أغراضه ويبددها على ملذاته، وقد لا يتردد في اثارة النزاعات فيما بينهم، والزج بهم في حروب لا طائل من وراءها.

هل يشك أحد بكراهية الحجاج للعراقيين؟ وبالأمس القريب طفح حقد الطاغية صدام على العراق، ولم تشفي غليله حربان ضروستان وحصار مهلك، وتركه لقمة سائغة للمحتلين الأمريكيين ولاذ بحفرته، وتاريخ العراق ما بين الحجاج وصدام حافل بالحكام الذين تصرفوا بالعراق مثل غنيمة، وتعسفوا في معاملة سكانه.

يحكم العراق اليوم ساسة منتخبون، فهل يحبون العراقيين الذين أوصلوهم إلى سدة السلطة؟

أجزم بأن معظم الساسة الأكراد لا يحبون العراق، وهم لا يخفون ذلك بالفعل والقول، في تصريحاتهم اتهام سافر لكل العراقيين العرب - لا الطغاة وأعوانهم فحسب - بالمسؤولية الكاملة عن كل ما حاق بهم من ظلم، وكأنهم وحدهم المظلومون في العراق، وهم فعلياً رسموا حدود منطقتهم ووضعوا الحواجز بينهم وبقية العراق وأهله، ولهم دستورهم وعلمهم وجيشهم ومؤسساتهم السياسية المتكاملة، ويقايضون الشعرة الواهية التي ما زالت

تربطهم بالعراق بحصة دسمة من عائدات البترول وقائمة طويلة من المناصب السياسية والإدارية الرفيعة.

يتصرف بعض ساسة العراق من السنة على أساس قاعدة من بعدنا فليأت الطوفان، لذا عندما انتهى عهد احتكار فئتهم للسلطة وشاركتهم الفئات الأخرى في الحكم أغرقوا العراق في الطوفان، على كل الصعد، سياسياً وأمنياً واجتماعياً، طالبوا بحصة من السلطة تتجاوز استحقاقهم العددي فكان لهم ما أرادوا، واشترطوا التجاوز عن جرائم أزلام النظام البعثي الطاغوتي، فاستجاب لهم المتخاذلون الكارهون للعراق وأهله، في المنطقة الخضراء، واستبدلوا قانون اجتثاث البعث بالمسائلة والعدالة، لكن ذلك لم يرضيهم وخرج كبيرهم ليصرح بأنه "قانون المسائلة واللاعدالة"، وهو محق في كونه غير عادل، ولكن بحق ضحايا النظام البعثي البائد لا أزلام النظام، وأعيد المجتثون من البعثيين لمناصبهم السابقة ليعودوا إلى سيرتهم الأولى في الفساد والإفساد، وفي الوقت الذي كانوا يشاركون في العملية السياسية بهدف تعطيلها وتخريبها نشط أتباعهم وشركائهم في تنفيذ العمليات الإرهابية، واستقدموا لها المهووسين من العرب وغيرهم ليقترفوا أبشع الجرائم الإرهابية الطائفية بحق المدنيين العزل الأبرياء من رجال ونساء وأطفال، مما أدى إلى تخلخل وانفصام روابط القربى والجيرة بين أبناء الطوائف واضعاف البنية الاجتماعية للعراق، وبعد فهل بقي في قلوبهم ذرة من حب للعراق أو أي أمر سوي؟

بعض الساسة من الشيعة كارهون للعراق أيضاً، وخاصة أولئك الذين عادوا بعد الاحتلال الأمريكي وسقوط النظام البعثي، وقد اضمحلت وطنتيهم وحبهم لمواطنيهم، بسبب سنوات المنفى الطوال، وما تعرضوا خلالها من اذلال وفاقة وحرمان، فارتضوا التعاون مع المحتلين، وخدروا مشاعر الناس بشعار المقاومة السلمية المزيف، وبرروا انصياعهم لإرادة المحتلين بأنه السبيل الوحيد لضمان مشاركة الشيعة في الحكم، وهم كاذبون، وما ان اعتلوا سدة الحكم حتى قربوا الأقارب والمحسوبين والمنافقين وارتضوا عودة البعثيين وتستروا على سارقي المال العام والفاسدين والمرتشين، ووظفوا

أصحاب الشهادات المزورة، وأداروا ظهورهم للمرجعية الدينية، وتشددوا مع المحرومين والفقراء، وتساهلوا مع الإرهابيين والبعثيين، وتقربوا للحاقدين على المذهب وأتباعه من حكام دول الجوار.

مضى اكثر من تسع سنوات على سقوط النظام الطاغوتي، وتبددت آمال العراقيين بالتغيير والتنمية، وتبين لهم بأن الديمقراطية مجرد واجهة مزيفة، يختبأ وراءها متسلطون جدد، تستشف من كل قراراتهم وتصريحاتهم وتصرفاتهم حقداً دفيناً على هذا البلد واحتقاراً واستخفافاً بشعبه.

تتحقق دعوة الأمام الحسين عليه السلام عندما يكون الأتباع منقادون لحكامهم الظالمين، ومن صفات الحاكم المستبد عدم الرضا، فلو كان راضياً لتعامل مع رعيته بالمودة واللين، لذا فالعراقيين مدعوون للتخلص من هؤلاء الحكام الساخطين عليهم واستبدالهم بآخرين اشد مخافة لله وأكثر عدلاً وانصافاً وقرباً للناس وحب الخير لهم، وإلا فكما يكونوا يولى عليهم.

17 حزيران 2012م

يا وزراء ونواب العراق يدرككم الموت ولو كنتم في سيارات مصفحة

كان قراراً سيئاً بكل معاني الكلمة، ومن حيث المضمون والتوقيت بالذات، فضح أنانية أعضاء مجلس النواب العراقي، إذ تهافتوا على التصويت بتخصيص خمسين مليون دولار لشراء سيارات مصفحة لهم، مذكرين العراقيين برواتبهم الضخمة ومخصصاتهم الاستثنائية وحراساتهم الإمبراطورية وأراضيهم التي اقطعوها لأنفسهم، فكان من الطبيعي أن تثور ثائرة العراقيين فيصبوا اللعنات على الساسة والعملية السياسية، ومن مساوئ الصدف أن يسبق اقرار شراء السيارات المصفحة وبساعات فقط حدوث سلسلة من التفجيرات الإرهابية، غير المسبوقة من حيث العدد والانتشار، فتعاظمت نقمة العراقيين على الساسة.

كان أبرز المنتقدين للقرار خطيب جمعة كربلاء السيد أحمد الصافي الذي وجه توبيخاً بليغاً للنواب العراقيين، مستنكراً تقديمهم مصالحهم الشخصية على مصلحة المواطنين، فكان من الأجدر بهم حسب قوله تخصيص هذه الأموال لتحسين أوضاع العراقيين المحرومين، ومنهم سكان 200 قرية في محافظة واسط تنقصهم المياه الصالحة للشرب.

في الجلسة نفسها تبين أن ساسة العراق مسرفون في استعمال الطائرات الخاصة المستأجرة على حساب الدولة في سفراتهم لذا اقتضى حصر هذا الترف على الرئاسات الثلاث لحين شراء طائرات خاصة بهم.

يعتمد ساسة العراق قواعد أو وسائل ثلاث في الوقاية من الاغتيال والعمليات الإرهابية: الاكثار من الحراسات الشخصية، والوثوق بالأقارب، واستعمال السيارات المصفحة، فما مدى كفاءة هذه الوسائل؟

اغتيل عدد كبير من القادة والسياسيين، وفي كل بلاد العالم، وعلى مر العصور، بل أن بعضهم أغتيل من قبل حراسهم، ومن بين هؤلاء الإمبراطور

الروماني لوشيوس كاراكلا الذي قتله حارسه الشخصي يوليوس مارتياليس، واغتيلت رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي على ايدي اثنين من حراسها السيخ بعد اجتياح القوات الهندية لمعبد طائفة السيخ الذهبي، وفي 1999م لقي رئيس النيجر ابراهيم مينسارا نفس المصير، وكذلك شقيق الرئيس الافغاني حامد كرزاي قبل اقل من عام وعدد من الساسة في الباكستان مؤخراً.

اعتماد الساسة على الأقارب لحمايتهم مبدأ غير مضمون النتائج، وكثيراً ما احتدم الصراع بين أفراد العائلات السلالية الحاكمة على السلطة، وتزخر كتب التاريخ بالأمثلة على ذلك، فقد اتهمت زوجة مروان بن الحكم بقتله، وسعى المنتصر لاغتيال أبيه الخليفة المتوكل، وقتل المعتز عمه المستعين بالله ليستولي على الخلافة، ولقي عز الدين أيبك مصرعه بيد زوجته شجرة الدر، وتحالف ابن السلطان العثماني مراد مع أعداء ابيه البيزنطيين، فظفر الأب بالابن واعدمه، واباح قانون عثماني للسلاطين قتل أخوتهم خوفاً من منافستهم على الحكم، وفي نهاية القرن التاسع عاشر قتل الشيخ مبارك الصباح أخيه الحاكم واخاً ثانياً واستولى على المشيخة، واتهم الأمير عبد الاله بقتل الملك غازي، وبعد أن أطاح فيصل آل سعود بأخيه الملك سعود وجلس محله قتل برصاصة أطلقها عليه ابن أخيه.

استعمال السيارات المصفحة ميزة يختص بها رؤوساء الدول والوزارات وأحياناً رؤوساء البرلمان ونادراً ما تشمل غيرهم من السياسيين، وهو تقليد حديث نسبياً، ففي 1941م أراد الرئيس الأمريكي روزفلت التوجه للبرلمان لإعلان الحرب على اليابان، وتخوف معاونوه على حياته، وبسبب حظر القانون الأمريكي شراء الحكومة لسيارات يزيد ثمنها على 750 دولاراً اضطروا لاستعارة السيارة المصفحة المصادرة لرئيس عصابة المافيا المشهور آل كابون لنقل الرئيس إلى البرلمان، ولكن لا بد للزعماء من الترجل من سياراتهم المصفحة والسير خطوات للوصول إليها، وهنا تسنح الفرصة لمحاولة اغتيالهم، والاحتماء بالسيارة المصفحة لم ينجي الدكتاتور ساموزا حاكم نيكاراكوا السابق من الاغتيال، والسيارة المصفحة والحراس الشخصيون

وأحدث وسائل الحماية فشلت في منع اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري.

كانت وما زالت أمريكا عدوة لدودة لنظام الحكم في كوبا، حاولت الإطاحة به بشتى الطرق، أنزلت قوات معادية على شواطئه، وكادت أن تشن حرباً ذرية بسببه، وحاولت اغتيال الرئيس الكوبي فيدل كاسترو ثمان مرات، وكانت النتيجة الفشل مرة بعد أخرى، ولعل الفائز بالمرتبة الأولى في عدد محالات الاغتيال على حياته هو الرئيس الفرنسي الراحل ديجول، إذ يروى بأنها جاوزت ثلاثين محاولة، جميعها باءت بالفشل، وعندما سمعنا بخبر نجاة ياسر عرفات من حادث سقوط وتحطم طائرته في الصحراء الليبية قلنا بأن الأعمار بيد الله.

في جواهر المطالب لابن الدمشقي عن سفيان بن عيينة قال: كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يخرج بالليل إلى المسجد، فقال ناس من أصحابه: نخشى أن يصيبه بعض عدوه، ولكن تعالوا نحرسه فخرج ذات ليلة فإذا هو بنا فقال: ما شأنكم؟ فكتمناه فعزم علينا فأخبرناه فقال: تحرسونني من أهل السماء أو من أهل الأرض؟ قلنا: من أهل الأرض. قال: إنه ليس يقضي في الأرض شيء حتى يقضي في السماء (السيد محسن الأمين. أعيان الشيعة، الجزء الأول، ص 530-532.)

وقال عليه السلام أيضاً: لم يخنك الأمين لكنك ائتمنت الخائن.

24 شباط 2012م

الطعم المر لوعود قادة العراق الجوفاء: قضية معسكر أشرف مثالاً

وعود قادة العراق، مثل العواصف الترابية، في كثرتها، وذرها الرمال في العيون، وهي غير قابلة للتصديق، كما هي حال شهاداتهم، غير المصدقة، وعودهم بالأمن فجرها الإرهاب، وتحسين خدمات الكهرباء كلام نهار يمحوه الليل، وعدوا بتطوير أنفسهم في مئة يوم، وكل يوم عندهم خمسون ألف سنة مما تعدون، ومن توعدوه بالاجتثاث فأخلفوا يتآمر اليوم لاجتثاثهم.

توخياً للإيجاز لنقصر اهتمامنا على آخر الوعود وهو المتعلق بمعسكر أشرف ونحتكم للوقائع.

نقرأ في عدد جريدة الدستور العراقية الصادر في الخامس من كانون الأول 2011م بأن "الحكومة العراقية أكدت في الثالث من تشرين الثاني الماضي انها لن تتراجع عن القرار الذي اتخذته بشأن اخلاء معسكر [أشرف] نهاية العام الحالي [اي 2011م]" وجاء ذلك ضمن خبر بعنوان" التحالف الوطني يدعو الحكومة إلى الالتزام بقرار اغلاق معسكر أشرف نهاية العام الحالي" تضمن ملخصاً لقرارات جلسة التحالف الوطني، كما وردت في بيان صادر عن مكتب زعيم التحالف الوطني الدكتور إبراهيم الجعفري، ومن بين هذه القرارات "ضرورة التزام الحكومة بقرار مجلس الوزراء القاضي بإغلاق معسكر العراق الجديد [معسكر أشرف بمسمى مغاير]".

وبتاريخ 16 كانون الأول لعام 2011م جدد رئيس الوزراء المالكي وعده بطرد المنظمة المعروفة بـ "مجاهدي خلق" من الأراضي العراقية، في مقابلة مع وكالة الصحافة الفرنسية، مؤكداً أن قرار الابعاد لا رجعة فيه وواصفاً المنظمة الإيرانية بـ "العصابة الاجرامية".

نستخلص من هذه الأنباء أن مجلس الوزراء والحكومة العراقية ورئيس الوزراء المالكي والتحالف الوطني قرروا وصمموا وعقدوا العزم على طرد منظمة مجاهدي خلق واغلاق معسكر أشرف بنهاية العام الماضي، وتعهدوا أمام العراقيين بأن هذا القرار أو الوعد لا رجعة فيه لأن المنظمة هي عصابة مجرمة وأن وجودها على الأرض العراقية مخالف للدستور، على حد قولهم.

فهل وفى القادة بالوعد؟

أنتم تعرفون الجواب، إذ بعد صدور وتكرار هذه الوعود بأيام أعلن رئيس الوزراء المالكي في الثاني والعشرين من كانون الأول من العام الماضي بانه مدد مهلة اخلاء مخيم أشرف حتى الشهر الرابع من هذا العام، وهكذا تراجع مجلس الوزراء ورئيسه عن وعده بإخلاء المعسكر نهاية العام الماضي.

يقول المثل الإنجليزي: لتكن كلماتك رقيقة وحلوة فقد تضطر لابتلاعها، وكان الأجدر برئيس الوزراء العراقي وبقية القادة الامتناع عن اطلاق الوعود الصريحة ذات المواعيد الزمنية المحددة فقد لا يستطيعون الوفاء بها فيصيرون هدفاً للسخرية والاستهزاء ولا يصدق الناس كلامهم بعد ذلك، كما أنها تعكس صورة مهزوزة لمن يمثلونهم، وتكرار هذا السلوك من قبل القادة السياسيين دليل على استهانتهم بالرأي العام، ولعلهم ضمنوا – بطريقة ما - كراسي الحكم "لست سنين أخرى وأكثر".

لتلقين الساسة درساً لن ينسوه أقترح تدوين وعودهم التي فشلوا في الوفاء بها أو أخلفوها على ورق كرتوني سميك وبالبنط العريض ثم اجبارهم على تناولها آخر كل عام، وهنيئاً مقدماً.

16 كانون الثاني 2012م

الهدايا المرعبة لحكام العراق الجمهوريين

يتزاور رؤساء الدول، ومن أعراف هذه الزيارات تبادل الهدايا، والهدايا هنا عنصر هام في العلاقات بين الدول، وتخصص لشرائها موارد مالية في الميزانية الحكومية، الثمن ليس هاماً، لكن ليس مقبولاً إهداء رئيس دولة قنينة عطر مثلاً، وقد يبالغ بعض الحكام في هداياهم حد السرف، ومنهم حكام الخليج، ولا أنسى وجه الرئيس الفرنسي الأسبق ميتران وهو يشاهد الهدايا المقدمة له من الملك السعودي السابق فهد، إذ كادت عينا الرئيس الفرنسي تخرجان من محجريهما ولهاً ويتدلى لسانه طمعاً، كما ويحرص الرؤساء على اختيار هداياهم بعناية، لتترك أثراً طيباً في نفوس مضيفهم، وقد تلقى الرئيس ريجان عدة سروج لأنه كان مولعاً بركوب الخيل، ومثل دور الكاوبوي في افلام هوليوود من قبل.

أحياناً يقدم الرئيس الزائر هدايا لمضيفه وزوجته أيضاً، ولو استعرضنا قوائم الهدايا المقدمة للرؤساء الأمريكيين لتأكد لنا ذلك، وكل رئيس أمريكي ملزم قانوناً بتقديم قائمة بالهدايا المستلمة وتسليم الهدايا للخزانة الأمريكية، وقبل تشريع هذا القانون بقرون استن رسول الإسلام الأعظم قاعدة عدم جواز احتفاظ الوالي بما يهدي إليه إذ يروى عنه قوله: (أما بعد فإني أستعمل الرجل منكم على العمل مما ولاني الله فيأتي فيقول هذا مالكم وهذا هدية أهديت لي أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته)، فهل التزم رؤساء الدول العربية والإسلامية ومن يولونه بأمر رسولهم؟

أول حاكم جمهوري للعراق عبد الكريم قاسم، استحوذ على الحكم بالانقلاب العسكري، ثم سرعان ما تخلص من رفاقه الانقلابيين، وأشعل الفتن بين الأحزاب والناس، لينفرد بالحكم زعيماً أوحداً، كان يزار ولا يزور على الصعيد الدولي، يقال أنه أهدى صحفية لبنانية زارت العراق مجوهرات ووسام رفيع، وخطبها فتمنعت، هكذا تروي في مذكراتها، لكن المؤكد بأنه كان يهوى

الوقوف خطيباً، فلا يترك مناسبة هامة أو غير هامة إلا وخطب فيها، لم يكن خطيباً مفوهاً بالتأكيد، وعادة ما كانت خطبه طويلة ومكررة ومملة وغير ذات قيمة، وأحياناً يثقل على زواره بإسماعهم تسجيلات لخطبه، هذا ما ذكره صحفي روسي، ويروي أحد رجال الدين بأن فريقاً من علماء الدين الشيعة زاره في مكتبه فأهدى كل واحد منهم صورة ممهورة بتوقيعه على غرار المشاهير من الفنانين، غادر السلطة كما اقتنصها بالقوة والدم المسفوك، وترك للعراق إرثاً أسوداً من الدكتاتورية والتسلط والتغيير من خلال العنف الدموي، تلك كانت هداياه المرعبة للعراقيين الذين يعانون منها الأمرين حتى اليوم.

عبد السلام عارف مثل سلفه قاسم عسكري محترف، أغرته السلطة فوثب على الحكم ثلاث مرت، الأولى مع قاسم والثانية للتخلص منه والثالثة ضد البعثيين، كان الرئيس المصري عبد الناصر مثاله الأعلى، زاره مرة حاملاً معه هدية، ليست مثل كل الهدايا، أقل ما يقال فيه أنها غير اعتيادية، وكنا نظن أن زمن مثل هذه الهدايا قد ولى وانقضى، قدم عارف الهدية لعبد الناصر، في علبة مغلفة، ولا بد أن عبد الناصر شكره عليها قبل أن يزيل الغلاف عنها، وكانت مفاجأة، لم تكن حلية ثمينة أو لوحة فنية، بل كان عضواً بشري، اصبع مبتور، تبين لعبد الناصر بأنه اصبع غريمه المغدور في 1958 نوري السعيد، يقال بأن شعور عبد الناصر كان مزيجاً من الاشمئزاز والصدمة، وأمر بدفن الإصبع في مقبرة مصرية بمراسم مناسبة.

لولا عبد السلام عارف لما عرف العراقيون أخيه عبد الرحمن رئيساً، كان الرئيس الوسط، من قبله اثنان ومن بعده اثنان آخران، قبل أن يأتي الاحتلال، فشل في التسلط على البلاد وفي الاحتفاظ بالحكم، لولا خيبته وضعفه لما أبتلي العراق بالبعثيين، هو كان هدية أخيه لبلاد الرافدين، وهو أهدى العراقيين حكم البعث.

خلف أحمد البكر عارف الثاني، الأب القائد، هكذا سماه البعثيون، ولكنه لم يكن قائداً فعلياً بل مجرد قنطرة عبر عليها الحاكم الفعلي للعراق صدام

حسين إلى سدة الرئاسة، لذلك يمكن القول بأن صدام حسين هو هدية البكر للعراقيين، فبأس الهدية ومصدرها.

في أواخر الستينات أو اوائل السبعينات عاد أحد اللبنانيين من العراق، وهو من عائلة لبنانية معروفة شغل عدد من أبنائها منصب رئاسة الوزراء، أثناء زيارته للعراق اجتمع بصدام حسين، وخرج من الاجتماع بهدية، كان فرحاً جداً بالهدية وهو يريها لأقاربه واصدقاءه، وكانت هدية صدام بندقية كلاشينكوف، ولكنه لم ينتفع بهدية صدام، وعندما صدر أمر إحضار بحقه من الأمن اللبناني اختبأ في شقة سيدة من أصدقاء عائلته.

بعد انفراده بالحكم استمر صدام حسين في إهداء زواره قطعاً من الأسلحة، فكان البعض منهم يخرج بمسدس وآخر ببندقية وهكذا، ومنهم ثلة من أقاربي البؤساء، فيما حصل أعوانه في الخارج على حقائب مليئة بالنقود وكوبونات النفط.

نتجاوز طالباني إلى رئيس الوزراء نوري المالكي، هو أيضاً حمل هدية إلى سيد البيت الأبيض، صينية من الفضة، لكن سجلات الهدايا للرئيس الأمريكي لا تذكر ما هو أهم واثمن بكثير من هذه الهدية المتواضعة، ألا وهي الاتفاقية الاستراتيجية التي وقعها المالكي بين حكومته وأمريكا، والتي اخضعت مصير ومستقبل العراق دولة وشعباً للإرادة الأمريكية ومخططاتها الخبيثة، وهي هدية المالكي وكل من وافق عليها لأمريكا.

حتى لا يفترض أحد بأني منحاز للنظام الملكي البائد اقول بأن لولا وهن ذلك النظام وسياساته غير الحكيمة لما تهاوى واضمحل خلال ساعات بانقلاب عسكري لتحل محله الدكتاتوريات الجمهورية، وكما أن النظم والحكومات المتعاقبة هي نتاج فعل أو صمت العراقيين لذا كل قادة العراق وهداياهم المرعبة هي من صنع شعبه.

25 شباط 2014م

الحرب الأهلية المحتملة في العراق: أسبابها، ونتائجها وكيفية الوقاية منها

لا يوجد عراقي عاقل، يمتلك أقل القليل من القيم والأخلاق يرضى بقيام حرب أهلية في العراق، أو يحرض عليها، ولكن الحروب الأهلية تقع، والدول العربية والإسلامية ليست محصنة ضدها، ومنذ سقوط النظام البعثي المتسلط يتكرر الحديث حول احتمال حدوث حرب أهلية، وحتى الاراء التي تستبعد وقوعها لا تنكر وجود أسباب لاشتعالها، وعوامل مساعدة على تأجيجها، لذا فمن المهم استعراض وتحليل هذه الأسباب، واستشراف امكانية تفجرها، ووضع السيناريوات الخاصة بنتائجها المرجحة، ولا يكتمل بحثنا دون اقتراح سبل الوقاية من هذه الكارثة.

توجد خمسة أسباب رئيسية لتدهور الوضع السياسي والاجتماعي في العراق إلى حد اشتعال حرب أهلية، وهي كالاتي:

1. عدم الاتفاق حول مستقبل النظام السياسي.
2. تعميق النعرات الطائفية والعرقية.
3. إخفاق إدارة الاحتلال في تصفية عناصر النظام البائد.
4. تستر بعض الأطراف على المخربين والإرهابيين الطائفيين.
5. ميوعة وتخاذل بعض القيادات السياسية والطائفية.

يخدع نفسه كل من يتصور بأن إقرار الدستور المؤقت قد حسم الخلاف حول مستقبل العراق السياسي، ولا يخفى على المتمعن في وثيقة الدستور والمتابع للتصريحات والتعليقات المثارة حوله بأنه، وبدلاً من توثيق الحد الأدنى من التوافق بين الفئات العراقية وتأجيل البحث في نقاط الاختلاف لحين تشكيل مجلس منتخب، قفز بتهور أحمق فوق الموانع الشاهقة، فشرع

دون الاستناد إلى سلطة تفويض شعبي مشروعة، وقيد الحقوق الديمقراطية للأكثرية بأهواء الأقلية، لذا ستسقط هذه الوثيقة غير المشروعة عاجلاً لا آجلاً، وبالطرق السلمية أو بغيرها، وسيؤدي ذلك إلى تعميق الخلافات القائمة واضعاف أمل الجمهور بنجاح العملية السياسية، وتبديد ثقتهم بالقيادات الحالية، وستنعكس محصلة ذلك سلباً على البقية القليلة الباقية من استقرار وسلم اجتماعي.

ما ارتفاع الأصوات الداعية إلى الوحدة الوطنية وإلى نبذ الطائفية والفئوية والتمييز الطائفي والفئوي إلا دليل على التأزم الطائفي، الذي تشهده الساحة العراقية حالياً، ويستدل من الملاحظات الميدانية العابرة وغيرها من مصادر المعلومات على طغيان الانتماء الطائفي على ما سواه من مقومات الهوية العراقية، ويرافق ذلك بروز قادة الطوائف وأفول نجم القياديين اللاطائفيين والعلمانيين، ومن البديهي توقع ازدياد التصلب في المواقف والآراء والتشكيك المتبادل في الأهداف والنوايا بين قادة الطوائف واتباعهم، ويظهر العداء الطائفي على السطح بشكل تراشق كلامي في البدء، وهذا ما تحقق فعلاً، ومن ثم التصعيد إلى الهجمات الطائفية المتفرقة، مثل العمليات الإجرامية في كربلاء والكاظمية، انتهاءً بالاقتتال الطائفي الشامل، أو شبه الشامل، وهو ما نخشى ونحذر من حدوثه.

فشلت قوات الاحتلال في تصفية قيادات وعناصر النظام البعثي البائد، وهنالك من يتهمهم بتعمد ذلك بهدف خلق الفوضى والاضطراب، وبالتالي إيجاد الذرائع لاستمرار الاحتلال، وكذلك دفع ضحايا النظام البعثي إلى مهادنة الاحتلال والقبول باستمراره، استناداً إلى الفرضية السخيفة، والمهينة، بأنه ل و انسحبت قوات الاحتلال فسيعود البعثيون إلى الحكم ويبيدوهم، وسواء كان سبب تهاون الاحتلال في القضاء على فلول النظام البائدة خطة مدبرة أم سوء تدبير فقد شجع بعض أزلام النظام، الذين لم يتقبلوا حقيقة زوال حزبهم واستبداده إلى الأبد، على تنفيذ عمليات تخريبية، منطلقين من معاقل طائفية، مما عزز القناعة لدى المستهدفين بعملياتهم بأن هذه الفئة وحماتها لا يعارضون الاحتلال وإنما حصولهم على أبسط حقوقهم الإنسانية، وممارسة

دورهم السياسي المتناسب مع ثقلهم السكاني، وأقوى برهان على فشل إدارة الاحتلال في توفير الأمن للعراقيين واستهانتهم اللاإنسانية بالدماء العراقية التي يريقها المخربون تصريح لمسؤول أمريكي اعتبر العمليات المجرمة في كربلاء والكاظمية "نجاحاً لقوات الاحتلال التي دفعت منعتها المخربين إلى مهاجمة الأهداف الهشة".

يحتاج الإرهابيون الطائفيون، سواء كانوا محليين أم متسللين من خارج الحدود، إلى تسهيلات لوجستية وملاذات آمنة، ولو لم يجد القتلة الطائفيون حماة وأنصاراً محليون لما نجحوا في تنفيذ أفعالهم الإجرامية، ولا أتذكر إن كان ماوتسي تونغ أم هوشي منه القائل: يحتاج المقاتل إلى جماعة تأويه وتنصره كما يحتاج السمك إلى الماء، مما دفع القيادة الأمريكية في مرحلة متأخرة من حرب فيتنام إلى اجتثاث سكان المدن والقرى المشتبه بتعاونهم مع قوات الفيتكونغ وإعادة توطينهم في مناطق "آمنة"، وترتفع هذه الأيام أصوات المحذرين للأطراف الأخرى من مغبة الاستمرار في تقديم العون والملاذ لإعدائهم، وإلا فإن العنف، كما يؤكدون، سيطال الجميع، ويستدل من ذلك على أن التستر والإسناد المبذول للمخربين قد وسع، وبصورة مقلقة جداً، دائرة الاستنفار الطائفي، واللفظي بالدرجة الأولى حتى الآن.

قبل أن يستغرب ويستنكر البعض تحميل بعض القيادات الطائفية جانباً من مسؤولية اشتعال حرب أهلية، فيما لو حدثت، لنتذكر الحقيقة التي أفرزتها حقبة الحرب البائدة، والتي تؤكد بأنه لولا توازن القوة والرعب بين أمريكا والإتحاد السوفيتي لنشبت بينهما حرب نووية كونية، كما يمكن القول بأن سقوط النظام البعثي المتسلط كان نتيجة نهائية لقراره الخاطئ بالهجوم على إيران، والذي أغراه بالإقدام على ذلك استنتاج غير صحيح بضعف إيران استناداً إلى مظاهر الاضطراب التي أعقبت نجاح الثورة الإسلامية، ومن هذا المنطلق يتضح لنا الخطورة الكامنة في انشغال بعض القيادات انشغالهم بتنمية مصالحهم الشخصية والحزبية الضيقة على حساب المصلحة العامة، إذ تصرفوا بعشائرية في توزيع المنافع العامة، حتى لم يتورع بعضهم من استعمال سلطته لتسهيل ذهاب أقرباءه إلى الحج هذا العام على حساب

الدولة أو استثناءاً من القواعد المعتمدة، فكان حج هؤلاء حجاً عشائرياً وجاهلياً، ومن المرجح أن تشجع الصورة الضعيفة التي تعكسها تصرفات هذه القيادات الأطراف المعادية لهم على الاستمرار بتوجيه الضربات لهم، وحتى تصعيد الموقف إلى حرب أهلية.

يراهن البعض على قوات الاحتلال لإيقاف حرب أهلية، وهذا رهان خاسر، فالقوات المتوفرة حالياً لن تكفي للسيطرة على الموقف، بل ستعجز عن الدفاع عن نفسها، وستنسحب أولاً قوات الدول المتآلفة مع أمريكا، مما سيحرج موقف الأخيرة، ويدفعها إلى إعادة النظر جذرياً في استمرار تواجدها على الأرض العراقية، أما دول الجوار العربية والإسلامية فستحرص مبدئياً على عدم الانجراف إلى التورط في الاقتتال بين العراقيين، ولكن من المحتمل أن تستغل الدول المجاورة والمعارضة لقيام كيان كردستاني مستقل أو متحد فدرالياً مع العراق الفرصة السانحة لتدمير القوة القتالية للأكراد العراقيين، كما من المتوقع تعرض أنظمة بعض الدول المجاورة إلى ضغوط شعبية كبيرة، تؤدي إلى انهيارها، وحدوث أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية حادة في منطقة الشرق الأوسط برمتها، أما على الصعيد العراقي فأن حجم الخسائر البشرية والمادية مرهون بمدة الحرب، ولكنها ستكون باهظة في كل الأحوال، وستنتهي حتماً بانتصار الأكثر عدداً والأشد تصميماً على الاقتصاص والانتقام.

يتضح وجود نذر عديدة بحدوث حرب أهلية في العراق، تكون نتائجها على العراق والمنطقة وخيمة، وبالأخص على الجماعات الطائفية، لذا فإن من مصلحتهم، هم قبل غيرهم، العمل على إزالة أو تقليل تأثير العوامل المساعدة على وقوع هذه الكارثة، وذلك من خلال وقف عمليات القتل وعدم التستر على منفذيها، وأخيراً فإن الادعاء بعدم وجود أزمة طائفية حادة يعطل مجابهة هذه المشكلة، جهاراً وبصراحة تامة، والاتفاق على حل لها قبل أن يجرف التيار الجميع.

عدالة امريكا في العراق مثل ديمقراطيتها وحرياتها زائفة

لو استحضرنا روح سقراط وسألناه: هل أمريكا عادلة؟ فماذا سيكون جوابه، سقراط وكما يخبرنا أفلاطون في كتابه الجمهورية مؤمن بالعدالة، بحيث وضعها فوق الفضائل البشرية، بل اعتبرها أم الفضائل الثلاث الكبرى، أي الحكمة والشجاعة والاعتدال، فالعدالة هي بمثابة النبع الصافي الذي منه تستقي الفضائل الأخرى، ولا تكتمل إلا بها، ولو ذهب العدل لما بقيت فضائل.

لكن الاسلام وحده أنصف العدالة، وكشف ماهيتها، وابان اهميتها، وأحلها موقعها، فالإسلام وحده أضفى على العدالة هالة القدسية، فهي من الصفات الإلهية والاسماء الحسنى، وقد حكم الله على نفسه بالعدل، والعدالة اساس التكوين والخلق كله، وبدونها لا تكون السموات ولا الأرض، وهي فرض واجب على كل مسلم، ولا أساس لحكم إن لم يكن عادلاً، ولا حق لحاكم بالسلطة إلا بالتزامه بالعدل، وعلى كل مسلم أن يكون عادلاً، ليس مع أهل بيته والقريبين لنفسه، بل حتى مع خصومه وأعداءه، فلا يجرمنكم شنان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى.

تدعي امريكا واتباعها بأن نظامها الأمثل، وديمقراطيتها الأكمل، وحرياتها الأشمل، وعدلها الاتم، لذا ينبغي ان يتوقف التاريخ عندها، فلم يتبقى بعد مجال للحركة إلى أمام، وعلى الجميع استنساخ النظام الأمريكي النموذجي.

العدل ركن كوني في الاسلام ومنبع الفضائل لدى سقراط وغيره من الفلاسفة والمفكرين، ولكي نقتنع بأن النظام الأمريكي مثالياً كما يدعى أصحابه وأتباعه لا بد أن يكون عادلاً، فإن تبين بأنه لا يتصف بالعدالة سقطت كل الادعاءات حول إيجابياته الأخرى، فمن دون عدل لا توجد ديمقراطية، وكيف تمارس الحرية من دون عدل؟ فهل النظام الأمريكي الرأسمالي الديمقراطي عادل؟

يدعي أنصار النظام الرأسمالي الديمقراطي الغربي بأنه الأعدل في تاريخ البشرية، ولكن ادعاء أمريكا وأتباعها أجوف، وخال من المصداقية، والأدلة كثيرة، ويكفينا منها شاهد حي واحد، وهي القضية الفلسطينية، ومن الواضح لكل ذي بصيرة وإنصاف بأن النظام الصهيوني غاصب ومعتد، وتأسيسه واستمراره نقيض للعدالة، وكلنا نعرف بأن أمريكا هي نصيرة الكيان الصهيوني والحامية له، ولو على حساب أرواح وممتلكات كل الفلسطينيين والعرب والمسلمين، وما دامت أمريكا على هذا الموقف فهي عدوة العدالة، وكل ما تروجه من تمسكها بالديمقراطية والحرية، سواء داخل حدودها أو خارجها، محض هراء.

عندما برأت محكمة أمريكية القتلة المأجورين الذين سفكوا دماء عراقيين مدنيين أبرياء توفر لنا دليل قاطع اخر على جور أمريكا واستهتارها بالعدالة، من الواجب التذكير المرة بعد الاخرى بأن أمريكا احتلت العراق ليس كرهاً بالنظام البعثي الطاغوتي وإنما لتحقيق مصالحها، التي تتناقض تماماً مع مصالح العراقيين، لذا نقولها مرة أخرى لا خلاص للعراق من الاحتلال ومساوئه ومن الوباءين البعثي والإرهابي إلا بالخلاص من أمريكا، والواجب مطالبتها بالانسحاب التام والشامل وإلغاء المزايا الممنوحة لها بما في ذلك سفارتها الضخمة.

13 كانون الثاني 2010م

العراق بين احتلالين

"إنه احتلال مغولي." ولعله سماه غزوة، هكذا وصف الدكتور هاشم جواد، وزير خارجية عبد الكريم قاسم، الانقلاب البعثي الثاني في عام 1968، وكنت اندهش من تردد الدكتور جواد على مقهى الأنكل سام المقابل للجامعة الأمريكية في بيروت، في أواخر الستينات من القرن الماضي، وجلوسه معنا وصبره على شطحات أفكارنا الطلابية، وهو لم يبد يوماً اكتراثا بالمشاهير من رواد المقهى أمثال محمد الماغوط ومنح الصلح وغيرهم، ولم أدرك السبب، وأشعر وأعاني مثله، إلا بعد أن تغربت اثنتا وعشرين سنة وادركت بأن الدكتور جواد مثل كل العراقيين لا يطيقون العيش بعيداً عن ضفاف دجلة والفرات وظلال النخيل الباسقات، ويبتهج برؤية سحنة عراقية تذكره بسمرة أرض الرافدين، ويطرب لسماع لهجة عراقية حتى ولو كانت محض نشاز.

"إنه احتلال مغولي." رددها الدكتور جواد بانفعال وحدة، لم نعهدها فيه، بعد أن عودنا على رؤيته والبسمة لا تفارق وجهه، وهل يلام وهو يسمع باختطاف العصابة البعثية للحكم في بلاده؟ وقد أثبتت الوقائع صحة تشخيصه ودقة وصفه، ورزح العراقيون تحت ذلك الاحتلال حتى 2003 عندما أزاحه احتلال القوات الأمريكية والدول المتحالفة معها.

كان الحكم البعثي احتلالاً بالمعنى المجازي لا اللفظي، فصدام حسين عراقي الجنسية والمولد والنشأة، تربى في بيئة محلية، ولدواعي غير مشخصة، ذاتية وبيئية، انحرف فكره وغدا سلوكه سوسيوباثولوجياً أي هداماً للمجتمع، وحتى أعتى الجبابرة غير قادر على السيطرة على أكثر من حفنة من الأتباع المخلصين بدون أعوان، الذين يشتركون معه في المسؤولية عن توطيد دعائم حكمه، وفيما عدا ثلة من المرتزقة كان أعوان النظام البعثي عراقيين أقحاح، ولكن وباستثناء عامل الجنسية تتوفر في النظام البعثي كافة

خصائص الاحتلال الشبيه بالهجمة المغولية، ويتضح ذلك بجلاء في الأهداف والأساليب والنتائج.

تعامل البعثيون مع العراق كغنيمة، وهم بدءً لم يخفوا هدفهم من الوثوب على مقاليد السلطة فيه، ورددوا بأنهم أخذوا الحكم عنوة ولن يتخلوا عنه إلا بقوة أعظم، وفي احتكامهم للقوة في التسلط تشبهوا بالغزاة المحتلين، وطيلة فترة حكمهم كان هدفهم الأعلى، ولربما هدفهم الثابت الوحيد، الاحتفاظ بالسلطة بأي تكلفة، وكانت كلَ أهدافهم الأخرى وسائل لبلوغه، وضحوا في سبيله بمصالح العراقيين الآنية وطويلة الأمد، وسخَروا كافة القدرات والموارد من أجله. خلقوا نظاماً شمولياً ليتسنى لهم إحكام السيطرة على الفكر والسلوك، وابتداءً عطلوا حق العراقيين الطبيعي في الجنسية والهوية، واشترطوا للحصول على أبسط حقوق المواطنة العضوية في حزبهم، وضخموا البيروقراطية الحكومية لتستوعب وتهمش دهاليزها المعتمة الصفوة من أبناء العراق، وليهيمنوا من خلال أجهزتها على الكبيرة والصغيرة من شؤون العراقيين، وجعلوا المناصب والمكاسب الإدارية حكراً على الحزبيين، فلم يعد للجدارة أي قيمة أو تأثير على الأداء والسلوك، وتزعزعت قيم العمل والإنتاج، كما إنهم قلدوا الغزاة المغول والتتر في تخييرهم الناس بين أمرين: الخضوع التام أو الإبادة، وفيما أنعموا على الموالين بالأمان المؤقت والمشروط عذبوا وقتلوا المعارضين لحكمهم بوحشية، ولكن المغول والتتر امتازوا عليهم بخاصية مهمة، وهي تخليهم عن الأهداف والوسائل البدائية بعد استقرارهم في البلاد المفتوحة والتحول من البداوة إلى المدنية والتحضر، كما يشهد تاريخهم في الهند على ذلك، أما البعثيون فقد ثبتوا على همجيتهم حتى بعد اندحارهم.

ولأن مصلحة العراق غير حاضرة البتة في حسابات البعثيين، وظفوا العراقيين رغم أنوفهم جنوداً مرتزقة للأمريكيين والرجعية العربية في حربهم على إيران، ومهدوا الطريق لسيطرة الأمريكيين على المنطقة بتوسيع الحرب لتشمل منشآتها النفطية في الخليج، ورحبوا ببسط القوات الأمريكية حمايتها على موانئ تصدير النفط العربية في الخليج، ومثل كل الغزاة الذين لا

يطيقون العودة إلى معسكراتهم دون غنيمة حولوا أنظارهم إلى هدف أسهل من إيران، وكل من أدرك طبيعة البعثيين لم يستغرب غزوهم الفاشل للكويت، حليفهم في الحرب على إيران، ولأنهم لا يتقنون سوى لغة العنف رفضوا بإصرار استعمال الطرق الدبلوماسية لدرء التهديد الأمريكي لسيادة واستقلال العراق، ولما تيقنوا من هزيمتهم ولوا الأدبار تاركين العراق والعراقيين غنيمة للغزاة الأمريكيين، وكانت حصيلة الغزوة البعثية النكوص بالعراق إلى الوراء، سياسياً إلى مرحلة الاحتلال، ما قبل نقطة البداية في تاريخه السياسي الحديث، واجتماعيا إلى وضع مقلق من التنائي والريبة المتبادلة بين فئات المجتمع الإثنية والدينية والطائفية والقبلية، واقتصاديا إلى أدنى مرتبة بين الدول الأقل نمواً في العالم.

ولا لبس في كون الوجود الأمريكي في العراق احتلالاً، وحتى لو ثبت بأنهم قدموا بدعوة من بعض العراقيين، والحكومة الأمريكية لا تمل من تذكير الجميع، بما فيهم المتناسون و المموهون لهذه الحقيقة، بأنها قوة احتلال، وبأنها لن تكتفي بإسقاط وتصفية النظام البعثي، ولن تحزم حقائبها حتى بعد تسليم السلطة لحكومة عراقية، وبأن لهيمنتها استحقاقات مرحلية ومستقبلية، تبدأ بالدستور ولا تنتهي بإنشاء قواعد دائمة لقواتها، وأخر الدلائل على ذلك استحداث مركز قيادي رئيسي في العراق، مما ينذر بوجود مخطط طويل الأمد يكون فيه العراق حجر الرحى لسحق المعارضين للهيمنة الأمريكية. ويتطلب ذلك حكومة عراقية حليفة لأمريكا ومشاركة في تنفيذ سياساتها وعملياتها العسكرية المحتملة ضد دول أخرى في المنطقة، أي نسخة محدثة من الحكم الملكي، ديمقراطي في الظاهر وأوتوقراطي في الجوهر، وقد أنشأت القوى الغربية وبمشاركة نخب موالية العديد من هذه النظم في دول العالم الثالث. وفيما ستضفي انتخابات مبرمجة سلفاً وصحافة مسيرة مسحة من الديمقراطية الصورية عليه سيقتصر تداول السلطة فيه على نخبة صغيرة تكون وحدها قادرة على تحمل التكلفة العالية للعمل السياسي الموالي والمعارض وإصدار الصحف، خاصة بعد علمنة

السياسة ومنع الأحزاب والتجمعات الدينية والطائفية والعرقية بذريعة الحفاظ على الوحدة الوطنية.

وكما انقضى الاحتلال البعثي، سينتهي الاحتلال الأمريكي حتماً، ولكن السؤال هو بأي تكلفة؟ تكبد العراقيون أفدح الخسائر، للتخلص من الاحتلال البعثي، وما الاحتلال الأمريكي إلا بعض هذه الخسائر، فلولا البعثيون لما وجد الأمريكيون الذريعة لاحتلال العراق، ولا شك بأن العراقيين يدركون الآن بأنهم لو بادروا إلى وأد النظام البعثي في أول عهده لما دفعوا هذا الثمن الباهض للتخلص منه. والمواجهة مع الاحتلال الأمريكي أتية لامحالة، ولكن توقيتها مجهول، وتكلفتها مرهونة بتوقيتها، فأما أن تبدأ المواجهة الآن أو بعد حين، وكلما تأخر التوقيت كلما ارتفعت التكلفة، ويمكن لحركة شعبية واسعة ومنظمة تنظيماً جيداً إجبار القوات الأمريكية على الانسحاب في المدى القصير، باستعمال الوسائل الديمقراطية السلمية، وبمساندة الحركات العالمية المناهضة للحروب والاستغلال والعولمة، ولكن تأجيل البدء بالمعارضة السلمية المنظمة حتى انتهاء الإدارة الأمريكية من تنفيذ مخططها السياسي والعسكري في العراق قد يقلل من احتمال نجاحها بالطرق السلمية، ويضطرها إلى اللجوء إلى العنف، ومهما كان سيناريو المعارضة فإن الاحتلال زائل، ولن تجني منه أمريكا سوى خيبة أخرى تضاف إلى السجل الحافل لمغامراتها الخارجية الخائبة، ولعلها توقظها من أحلام المراهقة بالهيمنة العالمية ولعب دور السوبرمان "المخلص" .

رسالة مفتوحة إلى المرجع السيد علي الحسيني السيستاني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أنا واحد من مستضعفي هذه الأمة، المبتلين بشرور بعض أهلها الذين غلبوا مصالحهم الشخصية أو الفئوية على مصالح هذه الإمة، ومن المفجوعين بتردي أوضاع هذه الأمة وما تعاني منه من وهن وانقسام، ومن المتخوفين على مصير أجيالنا القادمة من مخططات دول وأطراف عدة يريدون سلبنا إرادتنا وطمس هويتنا وتسيير أمورنا بما يتفق مع مصالحهم، ونتيجة لهذا الأوضاع فقد أصبحت الأمة كلها مستضعفة، والأدلة على صحة هذا الحكم كثيرة من حولنا، ونلاحظها في ما يحدث يومياً في العراق والصومال وأفغانستان وفلسطين ولبنان، ففي العراق لم تخفي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأن هدفها يتجاوز إسقاط النظام البعثي الطاغوتي إلى تأسيس نظام إقليمي يستنسخ القيم الغربية ويخدم مصالحها في المنطقة، ويكون العراق فيه القاعدة الرئيسة التي سترسم فيها المؤامرات وتنطلق منها القوات الأمريكية وحلفاؤها لتدمير وإخضاع دول وحركات إسلامية معارضة للمخطط الغربي ، ومن أبرزها حزب الله في لبنان، وهاهم مجاهدو حزب الله ومعهم كل الشعب اللبناني يتعرضون لحملة إبادة شرسة من العدو الصهيوني الغاصب، وبإسناد لا محدود ومباركة خبيثة معلنة من حكومة أمريكا والمتحالفين معها، وفي الوقت ذاته يتعرض الفلسطينيون المدنيون لحملات تقتيل وتجويع متواصلة، فماذا يحتم علينا الواجب الشرعي فعله تجاه هذا الخطر الداهم على الأمة الإسلامية؟ هل نسكت ونكتفي بالتفرج والدعاء ونحن نشهد استهداف المسلمين في كل مكان ونجاح أعداءنا في تعميق الشرخ الذي أحدثوه هم وحلفاؤهم في صفوفنا ومحاولاتهم المحمومة لإشعال فتيل حرب طائفية بين الشيعة والسنة في العراق ولبنان والباكستان وغيرها من الدول المسلمة؟

نحن أمة مستضعفة، لكننا لسنا ضعفاء، وقد حبانا الله بكل وسائل القوة والمنعة والتقدم، وأولها وأهمها الهدي الآلهي، ويبلغ تعدادنا مئات الملايين من المؤمنين المستعدين للتضحية بالغالي والرخيص دفاعاً عن حياض هذه الأمة، والمتشوقين للعمل من أجل بناء مستقبلها المشرق، كما أن لدينا من موارد طبيعية ونعم جزيلة وطاقات معطلة ما جعلنا هدفاً للطامعين، ولكننا كما تعرف نفتقد قيادة مؤمنة مخلصة وحكيمة.

استجابة لندائكم الأخير الداعي إلى الحفاظ على وحدة العراقيين ليكونوا نموذجاً للغير في نبذ الطائفية والتوحد وإقامة العدل أعرض على مقامكم الشريف مقترحاً أرى فيه خطوة أولى وأساسية للخروج من الوضع المتردي الذي يعاني منه العراقيون، ويتهدد مصير الأمة، فبعد تحليل عميق وتفكير متواصل وقراءة متأنية في الأحداث والآراء توصلت إلى اقتناع بأن معالجة الاحتقان الطائفي في العراق وغيره من مشاكل الأمة لن تتحقق من خلال الحلول الأمنية والعسكرية ولا حتى مشاريع المصالحة أو انتظار تدخل القوى الأجنبية بل المطلوب هو تجاوز الفتنة وأسباب التردي من خلال توحيد العراقيين والأمة حول هدف مشترك، يتفقون ويجتمعون حوله بعقولهم وقلوبهم، وهذا الهدف الوحيد هو إخراج القوات المتعددة الجنسيات من دون ابطاء وبمبادرة منكم واجماع من الحكومة العراقية بكافة مؤسساتها، وآنذاك سيفقد الإرهابيون الطائفيون في العراق وغيره ذريعتهم الوحيدة ويتخلى عنهم أنصارهم، كما ستتحقق نتيجة ذلك فوائد جمة لجميع المسلمين، من أبرزها إبعاد الأخطار المحدقة بنا وبالدول والجماعات الإسلامية غير المتفقة مع المخطط الغربي، وسيمنح هذا الإنجاز زخماً معنوياً كبيراً للمسلمين يساهم في بلوغ كل الأهداف الخيرة.

إنها فرصة عظيمة لخلاص وصلاح هذه الأمة، والسير بها إلى التوحد والنصر، وأنا على يقين بأن إخراج القوات الأمريكية وبقية القوات المتعددة الجنسيات بهذه الطريقة ممكن بالوسائل السلمية ومن خلال تطبيق ما يلي:

1. إصدار فتوى بأن الضرر الناجم عن استمرار بقاء القوات المتعددة الجنسيات يفوق فوائدها مما يقتضي شرعاً خروجها من دون إبطاء، وتكون المهلة المحددة لذلك شهرين.
2. اتخاذ الحكومة العراقية ومؤسساتها المنتخبة القرارات اللازمة لتنفيذ فتوى سماحتكم وتبنيها كوثيقة دستورية تاريخية.
3. دعوة لعقد مؤتمر عام للعراقيين لوضع خطة للتعامل مع القوات المتعددة الجنسيات في حالة رفضها الامتثال لمشيئة العراقيين، واعتماد أساليب الجهاد والمقاومة في التعامل مع القوات المتعددة الجنسيات.
4. المبادرة إلى تشكيل جبهة إيمانية من علماء المسلمين في كافة الدول الإسلامية لتقديم الدعم والإسناد للعراقيين.

لقد نجح القائد الهندي المهاتما غاندي في تحرير الهند من الاحتلال البريطاني بالوسائل السلمية، بل هنالك من يرى بأن لحركته الفضل الأكبر في انهيار الإمبراطورية البريطانية الاستعمارية ونهاية عصر الاستعمار الغربي، وخلاص مليار مستضعف من الاستغلال والاضطهاد.

تموز 2006

تعليق من السيد أبو أحمد السامرائي:

(انا فقط اريد ان اقول الى الدكتور العطية انت طبعا ليس قي العراق لو جئت للعراق لهربت نادما هنا في العراق المصلحة الشخصية اولا واخر انا لن ارى في حياتي شعب يأكل بعضه البعض بدون رحمة ... كنا نبكي على العراق لكن بكل اسى عندما اقتربنا وجدنا العجب العجاب اعتقد انسحاب الامريكان عندما يأتي جيل جديد لا يختلط قي هدا الجيل عندها تأمن على العراق واهل العراق)

يا يمه ألماني ألماني شيعي ولا نصراني!!

في زمن الفوانيس واللمبات، وقبل أن ينصب المرحوم عواد مذياعه في مقهاه على شاطئ النهر، لم تكن هنالك سينما الحاج حسين، ولا السينما الجوالة، كانت طرق المدينة ترابية، لم تطأها بعد سوى شاحنات القجمة وباصات أم الخشب وسيارة دوزوتو لأحد الشيوخ.. والمصفحة، والتي كانت ولا تزال المظهر الأبرز للدولة العراقية في مدينة الشامية، وكان العقل مغيباً، وبالطبع الدين كذلك، إذ لا دين بدون عقل، كما أن لا إسلام صحيح من دون تطبيق الأمر الآلهي الأول: اقرأ، والدليل على غياب العقل الشيعي في الشامية وما حولها الحضور اللافت لليهود فيها، كانوا مثل الوباء، سكنوا أفضل البيوت المشيدة بالآجر، امتلكوا الأراضي الزراعية، سيطروا على تجارة الحبوب، اقتنوا المتاجر، وتعاملوا بالربا والأخضر الفاحش، ولم يتورعوا عن تصنيع الخمور الرخيصة، وباعوها علانية للناس ، كل ذلك فعلوه على مرأى من سكان المدينة والريف، حتى غدت المدينة والتي لا تبعد عن النجف الأشرف سوى سويعات من المشي السريع بؤرة للموبقات، وإذا كنا لا نجد للبسطاء العذر في الجهل والأمية المفروضة عليهم فما سبب تهاون رجال الدين آنذاك في تأدية أبسط واجباتهم، أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتصدي لسيطرة اليهود على اقتصاد الريف الجنوبي؟

في ذلك الزمن الأشبه بالجاهلية الأولى، ردد أهل الشامية "يا يمه ألماني ألماني شيعي ولا نصراني"، وظلت العبارة محفوظة في ذاكرتهم الثقافية، حتى سمعتها من مسنيهم في خمسينيات القرن الماضي، ظننتها في البدء دسيسة من أنصار الألمان النازيين في زمن الكيلاني ورهطه، أرادوا بها خداع الشيعة، وإيهامهم بأن الألمان هم شيعة لا نصارى، واختفت العبارة في زوايا ذاكرتي المظلمة، حتى الأمس، عندما استرجعها عقلي الباطني، ووضعها

في صدر نشرته الصباحية، مما دفعني للنبش في التاريخ، لعلني أجد تفسيراً لهذه العبارة الغريبة، المخالفة للعقل والمنطق.

بلغ اهتمام الألمان بالعراق ذروته في حقبتي الحربين العالميتين الأولى والثانية، فقد طمح الألمان أوائل القرن العشرين لمد خطوط سكة حديد عبر أرض الرافدين، للوصول إلى مياه الخليج الدافئة، مما سيتيح لهم توسيع دائرة نفوذهم ومصالحهم في الشرق، ومنافسة غريمتهم بريطانيا العظمى على المستعمرات ومواردها وأسواقها، وعند نشوب الحرب العالمية الأولى تحالف العثمانيون مع الألمان، وتذكر بعض المصادر التاريخية إرسال الحكومة الألمانية القيصرية وفداً إلى الحوزة الدينية في النجف الأشرف، لاستحصال فتوى بالجهاد مع العثمانيين، ويبدو بأن جهودهم قد تكللت بالنجاح، فقد عاد الوفد بفتوى موقعة من بعض رجال الدين الحوزويين، مقابل مبلغ من المال، وبالفعل فقد شارك الشيعة في القتال مع القوات العثمانية لصد القوات البريطانية الغازية، في الوقت الذي كان المسلمون السنة في بلاد الشام والجزيرة العربية يصطفون مع البريطانيين أو يقفون على الحياد.

أثناء الحرب العالمية الثانية انقسم ساسة بغداد بين مؤيد لألمانيا النازية ومساند لبريطانيا، ونشط الطرفان في استقطاب عقول ومشاعر العراقيين، ونجحت الجماعات المنحازة لألمانيا في السيطرة على الحكومة، مما أجبر العائلة المالكة الهاشمية على مغادرة بغداد، فسارعت القوات البريطانية للتدخل لتحسم الموقف لصالح حلفائها الهاشميين وأنصارهم، وقد اعتمد الطرفان المتنازعان على القوة العسكرية المنظمة من دون الاستعانة بالقوى العشائرية.

لا توجد لدي مؤشرات للاستدلال منها على تاريخ نظم هذه الاهزوجة الشعبية ومناسبة ترديدها، وإن كنت أميل لإرجاعها إلى فترة الحرب العالمية الأولى وما قبلها، والتي شهدت مشاركة نشطة لرجال دين شيعة، في أمور السياسة والقتال، بينما نأى معظم رجال الدين بأنفسهم وأتباعهم عن الصراع البريطاني الألماني على أرض العراق في بداية الحرب العالمية الثانية.

إن لمجرد انتشار هذه الاهزوجة دلالات خطيرة، فمن غير المحتمل أن يكون مصدرها قريحة شاعر شعبي، أو شيخ عشائري، لأن لها طابع ديني ومذهبي واضح، مما يرجح وجود رجل أو رجال دين وراءها، وبالتحديد فتوى أو بيان مؤيد لألمانيا، وكان هذا التأييد من القوة بحيث أوحى لمؤلف الأهزوجة، أو بالأحرى أوهمه، بأن الألمان شيعة لا نصارى، والدلالة المفزعة الأخرى هو افتراض الجهات الدينية وغيرها وراء تأليف الأهزوجة ونشرها بأن جهل عامة الشيعة بدرجة تجعلهم هدفاً سهلاً للدجل والأباطيل والتلفيق، ولا شك بأن تذكر أهل الشامية لهذه الأهزوجة بعد ترديدها بعشرات السنين دليل على صحة هذا الافتراض، ولو جزئياً على الأقل.

لقد طوى التاريخ صفحة الألمان الأقوياء، ولم نعد نخشى من تصديق بعض الشيعة لأكذوبة تشيع الألمان، ولكن مشكلتنا اليوم مع الأمريكان، الذين يدعون بأنهم جاؤوا محررين لا محتلين، وهم يطالبون ببقاء قواتهم ونفوذهم في العراق لأمد غير معلوم، تحت غطاء اتفاقية أمنية بين الحكومتين الأمريكية والعراقية، وبدأنا نسمع ونقرأ لحكام العراق وبعض مثقفيها أقوالاً ومواقف، مؤيدة لاستمرار الاحتلال الأمريكي، محتجين بذرائع وتبريرات متناقضة مع العقائد الدينية والثوابت الوطنية وحتى قواعد المنطق السليم، أما مراجع ورجال الدين فقد انقسموا بين الرافض بالمطلق لأي اتفاقية أمنية والمتحفظ على بعض بنودها، ولكننا لم نسمع بعد من المرجعية النجفيه، والمتمثلة في المراجع الأربعة، فتوى أو بيان أو تصريح واضح حول هذه الاتفاقية، وقد أفتت المرجعية من قبل بضرورة المشاركة في الانتخابات، ومن المؤكد بأن هذه الاتفاقية أشد تأثيراً على مستقبل العراق من تلك الانتخابات، التي كان معظم الفائزين فيها من الطفيليين وعديمي الكفاءة ومستغلي الدين، لذا فإن سكوت المراجع على الاتفاقية أمر غير مقبول، وهو من حيث النتيجة تصويت ضمني بالتأييد لها، والتي أراها أكبر كارثة ستحل بالعراق وشعبه منذ الغزو المغولي، فيما لو أبرمت.

تكرس الاتفاقية الأمنية سيطرة أمريكا على العراق أرضاً وشعباً وحكومة وموارداً، والناس كما يقول المثل على دين ملوكهم، ومن الخطأ الافتراض

بأن التشيع في العراق، بل الاسلام كله، في مأمن من المكر الأمريكي، فقد سبق للبريطانيين تجنيد الألاف من الشيعة في قوات الشبانة العميلة لهم، وعندما طردوا بعض مراجع الدين سكت معظم الشيعة، وبعد انقلاب 1958م سيطر الشيوعيون على الشارع الشيعي في الوسط والجنوب بسهولة لا تصدق، وبالأمس القريب ساق صدام حسين مئات الألاف من الشيعة ليلاقوا حتفهم في الحرب على إيران، وهم في حكم البغاة المعتدين، ومن بعدها لاحتلال الكويت، واليوم يخرج علينا الكثير من المعممين والشيعة للدفاع عن معاهدة أمنية مخلة باستقلال وسيادة العراق ومنافية لعقيدة المسلمين، وهذه كلها مؤشرات تبعث على القلق حول مستقبل التدين والتشيع في العراق لأن الأمريكان أشد قوة وأكثر مالاً ونفوذاً من البريطانيين والشيوعيين وصدام حسين مجتمعين، وهم يرون في الإسلام الشيعي والسني بالعراق وإيران ولبنان عدوهم اللدود ومنافسهم الأقوى على عقول ونفوس العرب والمسلمين، فهل من المعقول أن نساعدهم في حربهم على الإسلام وأهله بتوقيع معاهدة أمنية معهم؟

حرم الله الخمر لأن مضارها أكثر من منافعها، لذا نتوقع من مراجع الدين فتوى بتحريم التوقيع على الاتفاقية الأمنية، والتي كلها ضرر بمصالح العراقيين، وإذا كان بعض أجداد الشيعة قد صدقوا بأن الألمان شيعة لا نصارى فلا أحد منا يصدق اليوم بأن الأمريكان طامحين للبقاء في العراق حباً بالعراقيين، ولكننا نخاف على ضعاف النفوس الذين يرضخون بالقول والفعل لكل قوي ومن الغالبية الساكتة على الضيم، وإذا كان رفض المعاهدة الأمنية اليوم ربحاً صافياً للعراق ومن دون تكلفة فسيكلف إلغاءها في المستقبل الغالي من أرواح العراقيين والنفيس المتبقي من موارد العراق، لذا فإن كل شيعة العراق وأولهم مراجع ورجال الدين أمام اختبار صعب، وكما سيحصد الجميع ثمار النجاح في رفض الاتفاقية الأمنية فسيدفع الجميع لاحقاً أفدح الأثمان فيما لو وافقوا عليها جهاراً أو بالصمت.

10 حزيران 2008م

هل الاحتلال الأمريكي للعراق حملة صليبية جديدة؟

لم تعد للمحتلين الأمريكان ذرة من مصداقية، بعد ان تأكد للعالم بأنهم كاذبون، اختلقوا الأسباب لتبرير الاحتلال، وزيفوا الأدلة لخداع الناس، ادعوا بهتاناً بأنهم جاؤوا محررين، وبدلاً من المساعدة في بناء نظام سياسي سليم ومستدام، فرضوا نظاماً طائفياً مشوهاً، يحمل داخله بذور تفتت وحدة العراق وتفكيك عراه الاجتماعية، أما وعود التنمية فقد تبين بأنها محض أكاذيب، والحقيقة التي يعايشها العراقيون على النقيض من ذلك، حيث البطالة متفشية والأمية متنامية، والخدمات متخلفة، وبعد استقدامهم الإرهابيين الطائفيين ها هم يفرضون عودة البعثيين، لكي تكتمل الصورة القاتمة للمنظر العراقي، وتتأكد لكل ذي عقل نواياهم السيئة تجاه العراق.

وصف البعض احتلال بلدنا العراق بأنه حملة صليبية تستهدف الاسلام، لكن القبول بذلك يتطلب أكثر من بيان الفروق الدينية، خاصة وأن المحتلين يجهرون بعلمانيتهم، والتي تنص عليها دساتيرهم، فما هي الأدلة التي يستشهد بها أصحاب هذه الفرضية حول نوايا الاحتلال المستترة؟

يتفق جميع المسلمين حول قدسية ثلاث أماكن: الكعبة والمسجد النبوي في الحجاز والمسجد الأقصى في فلسطين، والأخير محتل من قبل اليهود الصهاينة وبدعم أمريكي مطلق، والحجاز وكل مملكة آل سعود واقعة تحت النفوذ الأمريكي، وبالإضافة لهذه الاماكن الثلاثة يعتقد المسلمون الشيعة بقدسية الأرض العراقية لما فيها من مراقد لائمة آل البيت، وهي أيضاً وقعت تحت الاحتلال، بل إن بعض هذه المراقد قد تعرضت للهدم والتخريب ومحاولات التفجير بعد الاحتلال.

الدليل الثاني الذي يورده القائلون بأن الاحتلال ذي أهداف وصبغة صليبية مستمد من رأس الاحتلال لا غيره، أي الرئيس الأمريكي الذي اصدر القرار باحتلال العراق وأفغانستان، فقد صرح الرئيس الأمريكي السابق بوش بأن ربه يكلمه، وشهد على ذلك الدكتور نبيل شعث وزير خارجية الحكومة الفلسطينية آنذاك، التي يترأسها محمود عباس، والمحسوبة على معسكر حلفاء أمريكا في المنطقة، لذا لا يستطيع أحد التشكيك في صحة هذه الشهادة، ووفقاً لمقابلة أجرتها صحيفة الجارديان البريطانية مع الوزير السابق شعث، فقد حضر الرئيس الأمريكي القمة الفلسطينية الصهيونية في شرم الشيخ والمنعقدة بعد شهور من الاحتلال الأمريكي للعراق، وفي لقاء للرئيس بوش مع الوفد الفلسطيني خاطبهم قائلاً: أنا مساق بمهمة من الرب، الذي قال لي امض يا جورج (أي جورج بوش) وقاتل الإرهابيين في أفغانستان وقد فعلت ذلك، ثم قال لي اذهب يا جورج وضع نهاية للطغيان في العراق وقد نفذت ذلك"، وتكشف هذه الرواية عن اعتقاد الرئيس الأمريكي السابق بوش بأن احتلال قواته للعراق جاء بأمر ربه النصراني، وهو نفس الادعاء الذي قاد الصليبيين الأوائل لاحتلال المشرق العربي في القرون الوسطى -وما أشبه ذلك باعتماد اليهود الصهاينة نصوصاً من توراتهم لتبرير اغتصاب فلسطين وقتل وتشريد سكانها المسلمين- وليس من الصعب التصديق بما نقله المسئولون الفلسطينيون عن جورج بوش إذا عرفنا بأنه وفي الأربعينيات من عمره تخلى عن اسلوب حياته العابث والماجن معلناً تمسكه بديانته المسيحية وتعاليمها أو ما يعرفborn-again Christian.

الدليل الثاني الذي يستدل به البعض على أن الاحتلال الأمريكي للعراق صليبي الأهداف والصبغة شركة بلاك ووتر، التي تجند المرتزقة من مختلف أصقاع العالم، لمساعدة القوات الأمريكية في العراق وحماية المصالح الأمريكية بما في ذلك موظفيها المدنيين، وقد تبين مؤخراً الصلات الوثيقة بين الحكومة الأمريكية وهذه الشركة الأمنية كما تناولت وسائل الإعلام تقارير عن مؤسسها ومالكها المدعو اريك برنس، وقد أفاد شهود من موظفي شركته بأنه " يرى نفسه محارباً في حملة مسيحية صليبية ومكلف بمحو

المسلمين والديانة الاسلامية من على الأرض" وبأن شركات أريك برنس الأمنية قدمت التشجيع والمكافآت على إزهاق أرواح العراقيين، وتجدر الإشارة إلى استمرار استعانة الحكومة الأمريكية الحالية بهذه الشركة والتي يمتد نشاطها إلى أفغانستان وباكستان أيضاً.

هنالك دليل ثالث يسوقه البعض برهاناً على الصبغة الدينية أو شبه الدينية للاحتلال الأمريكي للعراق، ومفاده أن سلطات الاحتلال سمحت لجهات مسيحية تبشيرية لدخول العراق، ووفرت لها الدعم والحماية، بهدف تنصير العراقيين، وفي الرابط التالي شريط وثائقي ألماني يؤيد هذه الادعاءات:

http://www.youtube.com/watch?v=c5dt-WREldg

وبالأمس القريب ظهر دليل رابع، فقد نشرت وسائل الإعلام الغربية خبراً عن وجود إشارات إلى نصوص توراتية مدونة على دوائر التهديف للبنادق التي يستعملها الجنود الأمريكان في العراق وأفغانستان، والحكومة الأمريكية ووزارتها الحربية عارفة بوجودها، ولم تعترض على ذلك، ولم تطلب من الشركة ازالتها من البنادق التي سيستعملها جنودها في البلدين المسلمين، وهذا خرق واضح لما تدعيه الحكومة الأمريكية من تمسكها بالعلمانية، كما إنها تعزز الشكوك بأن لحروب أمريكا في الدول الاسلامية أبعاداً أو صبغة دينية.

قد لا تكفي هذه الأدلة لرفع قضية في محكمة ضد الحكومة الأمريكية وشريكاتها، وبالأخص لو كانت المحكمة أمريكية، لكنها في نظري دامغة لنوايا امريكا الخبيثة ضد المسلمين والاسلام، والواضح بأن الحكومة الأمريكية تريد اخضاع جميع المسلمين لهيمنتها، وتحارب كل من يعارض أو يتمرد على ذلك، وقد جندت لهذا الغرض كل الموارد المتاحة وتحالفت مع كل القوى والجماعات المساندة لها، بما في ذلك الصهاينة والمسيحيين المتصهينين الذين يؤمنون بضرورة مساندة الكيان الصهيوني وتمكينه من إعادة بناء

المعبد للتمهيد لعودة المسيح، وكذلك المسيحيين المتطرفين الذي يحلمون بتحطيم الاسلام لكي يسهل عليهم نشر ديانتهم.

نستنتج من هذه الأدلة والتحليلات بأن الحكومة الأمريكية، الحالية والسابقة، وإن كانت تنفي وجود أهداف دينية صليبية وراء حملاتها العسكرية في العالم الاسلامي، لكنها تقف في جبهة واحدة مع أعداء الاسلام من الصهاينة والمسيحيين المتصهينين والمتطرفين في حربها العلنية ضد المسلمين الرافضين لهيمنتها.

15 اذار 2010م

لماذا يريد رب بوش وبالين من العراق التوقيع على الاتفاقية الأمنية؟

ادعى الرئيس الأمريكي بوش بأن الرب يكلمه، فيما أكدت مرشحة الحزب الجمهوري لمنصب نائب الرئيس السيدة بالين بأن الرب أرسل أمريكا إلى العراق في مهمة ربانية، ولو تفوه غيرهما بمثل هذا الكلام لاقتادوه لمصحة عقلية، ولو قيل لي: لم تقحم الدين بالسياسة؟ فسأرد بأن بوش وبالين سبقوني لذلك، فماذا يريد ربهما من العراق؟

من غير المعقول أن يكون رب بوش وبالين معنياً بالقضاء على النظام البعثي واستبداله بنظام آخر، لأن الطاغية صدام والمالكي وكذلك آل الحكيم وحتى البرزاني والطالباني كلهم في جهنم وفقاً لمعايير الرب التوراتي لبوش وبالين، وحتى الرب الإنجيلي الأقل قسوة يعدهم من الكفار، والمسيح في الإنجيل يذكر أتباعه مراراً وتكراراً بأن رسالته لليهود فقط، وعندما طلبت منه سيدة كنعانية شفاء ابنتها قال لها: هذا الخبز للسادة فقط وليس للكلاب! هذا هو رب بوش وبالين، تنزه النبي عيسى عما يفترون، فأجابته السيدة الكنعانية الأكثر إنسانية ورحمة من رب بوش وبالين: ولكن الكلاب يأكلون من فتات موائد أسيادهم، فاستحى رب بوش وبالين وشفى ابنة الكنعانية (إنجيل متى، 15: 29-39).

يهوه رب العبرانيين كما يصفه أحبارهم في التوراة المزيفة والمحرفة عنصري ودموي، لا يقل قسوة وشهوة للدماء من أرباب الوثنيين، بل لعله أشد قسوة من كثير منهم، وهم الذين قالوا بأن يد الله مغلولة، غلت أيديهم ورقابهم، تعالى الله عما يصفون، يفترون على الله الكذب بادعائهم بأنه كان يسافر معهم في غمامة، وكلما لمح عدواً لهم أهوى عليه بشواظ من نار لتحرقه، وقالوا زوراً وبهتاناً بأنه ربهم وحدهم لا رب العالمين، وبأنهم أبناء الله وأحباءه، وبأن أرض الميعاد ملك خالص لهم أقطعه الله لهم ولذريتهم، وبأنه أحل لهم قتل أصحاب الأرض الأصليين وإبادتهم عن بكرة أبيهم، وحدود أرض

ميعادهم المزعومة من النهر إلى النهر، أي من الفرات في العراق إلى النيل في مصر.

بوش وبالين يحملان بيد التوراة وباليد الأخرى الإنجيل، وهما لا يجدان بينهما تناقض أو اختلاف، فما بدأه يهوه يكمله رب الإنجيل، لأنهما سخرا الدين لأغراضهما الدنيوية، والهدف النهائي للرسالتين، كما يفتريان، عودة جميع اليهود إلى فلسطين، لتتحقق نبوءة التوراة بظهور المسيح الحقيقي، كما يتوقع اليهود لا عيسى بن مريم الذي كذب اليهود بنبوءته ورفضوا رسالته، أما أتباع رب الإنجيل فينتظرون عودة المسيح ابن الرب لينصر أتباعه، ويقضي على مخالفيهم، من أتباع الديانات الأخرى.

لا تتيح المعطيات السكانية لحكومة الصهاينة مد سلطتهم على أرض الميعاد، إذ لا يكفي عديد اليهود في العالم لاستيطانها والسيطرة عليها، كما فعلوا في فلسطين العربية، فاختاروا عوضاً عن ذلك بسط نفوذهم على المنطقة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الأمريكان، فولد المشروع الأمريكي الصهيوني لتكوين شرق أوسط جديد، الذي يجسد الحلم الصهيوني بالعودة إلى أرض الميعاد وإخضاعها من الفرات للنيل، وبعد توقيع السادات لمعاهدة السلام مع الكيان الصهيوني والتطبيع معه امتد النفوذ الصهيوني المباشر وغير المباشر إلى نهر النيل، وغدا كل ما يتمناه الكيان الصهيوني ينفذه النظام المصري، والدليل على ذلك مشاركة الحكومة المصرية في فرض الحصار على قطاع غزة وحرمان أهله من الغذاء والدواء، عقاباً لأهله لتجرأهم على رفض المشروع الصهيوني الأمريكي، ومن قبل فقد ضمنوا خضوع مملكة الوهابيين وتوابعها الخليجية، ولكن استعصى عليهم ما وراء الجليل الأعلى في الشمال، أي لبنان، فقد كان أبطال حزب الله المؤمنون بالمرصاد لهم، وإن كرروا المحاولة سيمنون بهزائم جديدة بإذن الله، وأنظارهم اليوم صوب بلاد الرافدين، فهم لا ينسون ما فعلته بابل بأسلافهم، لذا أرسلوا تابعهم بوش وجيشه المرتزق لغزو العراق، لا كرها بالطاغية صدام، وإنما لتحقيق وعد رب بوش وبالين، وبسط سيطرتهم حتى الفرات، لذا لم نعجب للأنباء عن تغلغل الصهاينة في العراق، مستترين بقوات الاحتلال، وبحماية

مشددة من عملائهم الانفصاليين في الشمال، ولم نتفاجأ بمصافحة طالباني للسفاح الصهيوني باراك وزيارة النائب الألوسي للكيان الصهيوني، ومبادرة أصحاب الأقلام المأجورة للدفاع عنهما.

لم يتبق لتحقيق الحلم الصهيوني بأرض الميعاد من النيل إلى الفرات سوى الاتفاقية الأمنية، ولو أبرمتها الحكومة والبرلمان في العراق فستكون أكبر خدمة للصهيونية، بعد وعد بلفور، وسيكون أكثر الناس ابتهاجا بذلك هم الصهاينة وأنصارهم، لذا نتساءل وبإلحاح: ألم تقتنع الحكومة العراقية بعد، وسواء أفتى المراجع بذلك أو لم يفتون، بأن الاتفاقية الأمنية أكبر المحرمات سياسياً واقتصادياً وإجتماعياً ودينياً؟ ولن يوقعها إلا الخانع للمخطط الأمريكي الصهيوني، ولو أبرمت فلننتظر أعظم البلاء.

15 تشرين الأول 2008م

الاتفاقية الأمنية بين العراق وأمريكا وأبواب جهنم السبعة

سواء بقي عنوانها اتفاقية أمنية كما يريدها الأمريكيون وحلفاؤهم وعملائهم، أم سموها مذكرة تفاهم تمويهاً للحقيقة وخداعاً للعراقيين، أو حتى ابتدعوا لها برقعاً آخر، تعددت الأسماء والكارثة واحدة، لأن أمريكا لن تقبل بأقل من الحد الأدنى من تحقيق كل أهدافها الخبيثة التي غزت من أجلها العراق، وضحت بالآلاف من جنودها وبالمليارات من دولاراتها، وقتلت أو تسببت في مقتل مئات الآلاف من العراقيين.

لجنهم سبعة أبواب، كما يعلمنا القرآن الكريم، والاتفاقية الأمنية تفتحها كلها، وعلى مصراعيها، وهاكم البراهين:

الباب الأول: تشوه العملية السياسية نتيجة استمرار الضغوط والتدخلات الأمريكية، السافرة منها والمستترة، استمراراً لتحكم المحتلين بالعملية السياسية منذ احتلال العراق، والذي أسقطها في خندق المحاصصة الطائفية، وفرض عليها المصالحة مع البعثيين والعفو عن الإرهابيين وتسهيل سيطرة الشركات الأمريكية على حقول النفط، وللاستدلال على حجم الدور الأمريكي المخطط تكفينا نظرة واحدة على مساحة السفارة الأمريكية التي اكتملت في حزيران الماضي والمضاهية لدويلة الفاتيكان، والمراد من الاتفاقية الأمنية إضفاء شرعية، ولو "مصطنعة" على هذا الدور الأمريكي المقرر سلفاً، وستلجأ السفارة الأمريكية لكل الوسائل لفرض المشيئة الأمريكية على قرارات الحكومة العراقية، تارة بالتهديد بالقوات الأمريكية المرابطة في قواعدها بالعراق، وغالباً بشراء ذمم السياسيين واصطناع العملاء والتابعين وبذل المال لضمان وصولهم إلى المناصب الحكومية العليا، مما سيضاعف من عديد الانتهازيين والوصوليين والمرتشين بين صفوف السياسيين، آنذاك

ستزكم أنوف العراقيين الروائح الكريهة المنبعثة من المستنقع السياسي في بلادهم.

الباب الثاني الاضطراب الداخلي الناجم عن انقسام العراقيين بين راض أو ساكت عن الاتفاقية و رافض لها، ومن المحتم لجوء معارضي الاتفاقية لكافة الطرق والوسائل السياسية للضغط على الحكومات العراقية وإقناعها بإلغاء الاتفاقية، ولن تكتفي بعض القوى المعارضة بالوسائل السلمية، بل ستتعداها إلى استعمال العنف، كما سيستغل الإرهابيون إبرام الاتفاقية الأمنية لتبرير عملياتهم التخريبية، ولن تكسب الحكومة العراقية من هذه الاتفاقية سوى وصمها بـ"العمالة"، مما سيدفع بالكثير من العراقيين للنأي بأنفسهم من الحكومة والامتناع عن دعم سياساتها، وهكذا ستعم الفوضى والاضطراب بسبب الاتفاقية وتسفك دماء العراقيين وتهدر ثرواتهم.

الباب الثالث: تقسيم العراق مشروع أمريكي، يخدم أهدافها في المنطقة، وهو أيضاً مطلب علني للكيان الصهيوني ولأعراب النفط في الخليج، وعندما يزول العراق الموحد ليحل محله نظام فدرالي يلغي العراق كقوة إقليمية من المنطقة، سيصبح العراق غنيمة سهلة للمصالح الأمريكية النفطية، وساحة مفتوحة أمام مكائد الأعراب الحاقدين، وفجوة كبيرة في الصفين الإسلامي والعربي في المنطقة، لتقر عيون الصهاينة وأربابهم الأمريكان وصنائعهم من حكام الخليج، وسيؤدي ضعف الهوية الوطنية الموحدة إلى تقوية العصبيات الطائفية والإثنية والمناطقية، ولن يمر وقت طويل قبل تصاعد الدعوات الانفصالية من الشمال أولاً، لتقابلها مطالب مماثلة من الجنوب، فتجد أصداءاً لها مساوية في القوة ومعاكسة في الاتجاه في الغرب، وسيكون العراق آنذاك أقرب للتفكك منه إلى التوحد.

الباب الرابع: ستزداد حدة التوتر بعد التوقيع على الاتفاقية الأمنية، وكلنا نتذكر الدور التحريضي لأمريكا وحلفائها في المنطقة، فقد كان لها دور رئيسي في تشجيع النظام البعثي الطاغوتي على شن حربه العدوانية على الجارة

إيران، مما سيرفع من حدة التوتر على حدودنا الشرقية، ولن يكون الوضع بأفضل على الحدود الشمالية، في ظل احتضان الأحزاب الكردية الحاكمة في كردستان لحزب العمال الكردي الانفصالي وتغاضي القوات الأمريكية عن العمليات التي ينفذها الحزب ضد الجارة الشمالية وعجز الحكومة المركزية من لجم عنجهية الأحزاب الكردية، كما لن يشعر السوريون بالارتياح لوجود قواعد أمريكية في العراق، إذ لا يخفي الأمريكان سعيهم الدؤوب لتغيير النظام الحاكم تمهيداً لتقسيم سوريا إلى دويلات كما حاولت فرنسا الاستعمارية ذلك من قبل.

الباب الخامس: التعثر الاقتصادي نتيجة حتمية للوجود الأمريكي، فلا مصداقية لوعود أمريكا للمساهمة في تنمية العراق، وأمامنا تجارب الفلبين ودول أمريكا الوسطى واللاتينية شواهد على الاستغلال الأمريكي البشع لاقتصاديات الدول الخاضعة لها، ولدينا تجربة السنوات الخمس الماضية للتنمية الأمريكية المزعومة في العراق، والتي كانت حصيلتها جيوش من العاطلين عن العمل، واقتصاد متهالك، وتضخم قياسي، وانهيار الخدمات العامة كماً ونوعاً، ونهب للمال العام، وفساد إداري مستشري، وما دامت أمريكا تسعى لإضعاف الكيان العراقي وتقطيع أوصاله فهل من المعقول أن تساعد على إنماء اقتصاده؟

الباب السادس: الفساد الاجتماعي محصلة منطقية لإفرازات النفوذ الأمريكي التي ستضمن الاتفاقية الأمريكية استمراره، ومن قبل فقد ساهم النفوذ البريطاني آبان حقبة العهد الملكي في انتشار الرذيلة والسلوكيات المنحرفة عن القواعد الدينية والأعراف الاجتماعية، ففي ذلك العهد رخصت الحكومة لدور البغاء العامة، وأسست نوادي الموظفين لشرب الخمور، وأجازت القمار في صالات سباق الخيل، وقد تجرأت الحكومة العراقية الملكية على إصدار مثل هذه القرارات على الرغم من مخالفتها الفاضحة للقيم الدينية والاجتماعية السائدة، وإن كان من المستبعد إصدار قرارات حكومية مشابهة في المدى القريب على الأقل، مهما كانت درجة التأثير الأمريكي المفسد، بسبب المعارضة الشعبية الواسعة، إلا أن الفساد الاجتماعي سيكون متنوعاً

ومستتراً في بعض أشكاله، وسينعكس فساد الطبقة السياسية سلباً على القيم العامة، فيضعف التزام شرائح اجتماعية واسعة بقيم ومباديء سامية مثل الترفع عن قبول الرشوة وتحريم سرقة المال العام، وستتصاعد وتيرة الجريمة المنظمة نتيجة تدهور المستوى المعاشي.

الباب السابع: الغضب الرباني متنزل على موقعي الاتفاقية الأمنية ومؤيديها والساكتين عليها، لما تنطوي عليه من عصيان جلي لأوامر ونواهي الله، فلا يكتمل الإيمان من دون شروط أساسية، من أبرزها استقلال القيادة والإرادة السياسية وتوفر الحرية الفردية، لذا فقد أمر الله رسوله وأهل بيته وأصحابه بالهجرة، وفرض عليهم مقاطعة الأعداء بغض النظر عن الخسائر الاقتصادية، وحرم عليهم موالاة غير المسلمين أو طلب العزة من عند غير الله والمؤمنين، والهدف من ذلك كله تولي الأمة تسيير شؤونها بنفسها واعتمادها على قواها الذاتية، مما سيدفعها لتنمية مصادر هذه القوة والتخلص من مكامن الضعف فيها، وتخالف الاتفاقية الأمنية هذه التعاليم الربانية، لأن أساسها الإذعان للغازي، وموالاة غير المسلمين، والاتكالية، وما سيحصده العراقيون من نتائجها كله مر، وبعد ربع قرن من الزمن لا يزال العراقيون يدفعون عواقب الحرب الباغية على إيران والمخالفة لأمر الله خراباً وديوناً باهظة، فماذا سيكون ثمن الاتفاقية الأمنية؟

يجدر التذكير بمعاداة بعض الفئات الحزبية المشاركة في العملية السياسية في العراق لأمريكا وسياساتها في المنطقة قبل مشاركتها في السلطة، وبالتحديد المجلس الأعلى وحزب الدعوة، إذ كانت تعتبر الهيمنة السياسية لأمريكا ووجودها العسكري في المنطقة ومصالحها الاقتصادية شراً مستطيراً على دول وشعوب المنطقة، وبعد الاحتلال الأمريكي رددوا بأنهم قبلوا بالتعاون مع المحتلين على مضض، ولأمد قصير، فإن تبين لهم بأن الاحتلال باق سارعوا للمقاومة المسلحة، ومن المفجع أن تتولى هذه الفئات الحزبية عملية الترويج للاتفاقية الأمنية، التي ستضع العراق تحت الانتداب الأمريكي، وتوطأ أرض العراق للقوات الأمريكية، وحان الوقت

لنطالبهم بالوفاء بوعدهم، فإن لم يستطيعوا فأمامهم الاستقالة، فإن استمروا في غيهم وفتحوا على العراق وأهله ابواب جهنم بتوقيعهم على الاتفاقية الأمنية فسنعرض فعلهم الشنيع على المبدأ الحسيني: العار أفضل من النار والموت أفضل من العار، ونستنتج بأن عبد المحسن السعدون، رئيس الوزراء العراقي في عهد الانتداب البريطاني، أفضل منهم لأنه انتحر لمجرد اتهامه بالعمالة للمحتلين، ففضل الموت على العار، أما الموقعون على الاتفاقية الأمنية فقد خالفوا المبدأ الحسيني بالكامل، واختاروا العار في الدنيا والنار في الأبدية.

9 أيلول 2008م

الفروق الجوهرية بين الاتفاقية الأمنية لأمريكا مع العراق ومثيلتيها مع اليابان وكوريا الجنوبية

ليست الاتفاقية الأمنية المزمع إبرامها بين الحكومة الأمريكية والحكومة العراقية الوحيدة من نوعها، إذ هنالك العشرات من اتفاقيات مماثلة بين الحكومة الأمريكية ودول أخرى، ودراسة هذه الاتفاقيات مفيدة في تحليل الاتفاقية الأمنية، والتوصل إلى تقييم أفضل لنتائجها على حاضر ومستقبل العراق، وبالفعل فقد تبين من مقارنة بين مسودة الاتفاقية الأمنية بين العراق وأمريكا واتفاقيتين بين الطرف الأمريكي وكل من اليابان وكوريا الجنوبية وجود فوارق جوهرية، جديرة باهتمام أصحاب القرار السياسي والمحللين والشعب العراقي وهي كما يلي:

- تستند اتفاقية وضع القوات مع اليابان إلى معاهدة التعاون والأمن المشترك بين الحكومة الأمريكية واليابان والموقعة في كانون الثاني لعام 1960م، وبالتحديد المادة السادسة منها، كما تستمد اتفاقية وضع القوات بين الحكومة الأمريكية وكوريا الجنوبية سندها القانوني من المادة الرابعة من معاهدة الدفاع المشترك بين الدولتين المصادق عليها عام 1953م، وبالمقارنة لا يوجد سند قانوني مماثل للاتفاقية بين العراق وأمريكا.
- اقتصرت الاتفاقيتان مع اليابان وكوريا الجنوبية على بيان الوضع القانوني للقوات الأمريكية على أراضي الدولتين، أما الاتفاقية مع العراق فقد احتوت على توصيف للروابط الاستراتيجية بين الحكومتين الأمريكية والعراقية، كما يتبين من المادتين الرابعة والثامنة والعشرين، مما يغير جذرياً من طبيعة هذه الاتفاقية، ويجعلها شاملة واستراتيجية.
- أتت المادة الثانية، الخاصة بالتعاريف، في الاتفاقية مع العراق على ذكر "المنشآت والمساحات" التي ستشغلها القوات الأمريكية، فيما

أفردت الاتفاقيتان مع اليابان وكوريا الجنوبية لهذا الموضوع مواداً خاصة بذلك وتفاصيل وافية.

- لم تتضمن الاتفاقية مع العراق قائمة بالمنشآت والمساحات، وأرجأت ذلك إلى ما بعد إبرام الاتفاقية، في حين نصت الاتفاقيتان مع اليابان وكوريا الجنوبية على أن المقصود بالمنشآت والمساحات هي المواقع التي تشغلها القوات الأمريكية عند إبرام هاتين الاتفاقيتين، إضافة لما يتم الاتفاق حوله فيما بعد.
- تمنح الاتفاقيتان مع اليابان وكوريا الجنوبية حكومتي الدولتين الحق الرئيسي في ممارسة السلطة القضائية على القوات الأمريكية وعناصرها المدنية في حالة ارتكابهم مخالفات خارج أداءهم لواجباتهم الرسمية وبصورة مطلقة، بينما قيدت الاتفاقية مع العراق هذا الحق بجعله مقتصراً على المخالفات "الجسيمة والمتعمدة"، وأرجأت بيانها لما بعد اعتماد الاتفاقية.
- لا تشترط الاتفاقية مع اليابان تسليم السلطات اليابانية الأمريكيين المقبوض عليهم بسبب ارتكابهم مخالفات خارج تأديتهم واجباتهم الرسمية إلى السلطات الأمريكية، وعليها التبليغ عن ذلك فقط، ووفقاً للاتفاقية مع كوريا الجنوبية يحق لسلطاتها القضائية حبس الأمريكيين المخالفين في السجون الكورية، ولا يسلمون للسلطات العسكرية الأمريكية إلا بطلب منها، أما الفقرة الخامسة من المادة الثانية عشرة من الاتفاقية مع العراق فقد نصت على ما يلي: " يسلم أفراد القوات والعنصر المدني، فور إلقاء القبض عليهم أو توقيفهم من قبل السلطات العراقية إلى سلطات قوات الولايات المتحدة...وتتولى سلطات الولايات المتحدة عندئذ مهمة احتجاز عضو القوات أو العنصر المدني المتهم."

يتبين من هذه المقارنة بأن الاتفاقية بين العراق وأمريكا استراتيجية وشاملة، ولا تقتصر على وضع القوات، كما أن الاتفاقيتين بين أمريكا وكل من اليابان وكوريا الجنوبية تمنحان حكومتي هاتين الدولتين حقوقاً ومزايا لا تمنحها الاتفاقية بين أمريكا والعراق للحكومة العراقية وسلطاتها القضائية،

مما يقودنا للاستنتاج بأن الاتفاقية تحت التفاوض فاقدة للسند الدستوري والنظامي، حيث لا تستند هذه الاتفاقية إلى معاهدة دفاع أو أمن مشترك بين العراق وأمريكا، كما هو الحال في حالتي اليابان وكوريا الجنوبية، وبالتالي فقد تجاوزت السلطة التنفيذية سلطاتها في التفاوض بشأنها من دون تخويل مسبق من السلطة التشريعية، صاحبة القرار الأول والنهائي في هذا الصدد، كما تبين من المقارنة بأن بعض مواد هذه الاتفاقية غير المشروعة مجحفة بحق الطرف العراقي وبصورة فادحة، وبالذات في موضوع الولاية القضائية، واستناداً إلى ذلك واعتماداً على القاعدة القانونية والفقهية التي تقضي بأن كل ما أسس على باطل فهو باطل، لذا فإن الاتفاقية الأمنية باطلة، موضوعاً ومحتوى.

1 تشرين الثاني 2008م

حذار إنها معاهدة سياسية استراتيجية وليست مجرد اتفاقية وضع القوات (SOFA)

لأشهر عدة ردد المسئولون الأمريكيون بأن الغرض من الاتفاقية الجاري التفاوض على بنودها مع العراق تنظيم وضع قواتها التي ستبقى مرابطة في العراق بعد انتهاء تفويض الأمم المتحدة بنهاية العام الحالي بمقتضى الفصل السابع المتضمن في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1790، وهذا ما أكده المسئولون العراقيون مراراً وتكراراً، لذا فقد قال مساعدو الرئيس بوش بأن المعاهدة لن تعرض على الكونجرس الأمريكي للمصادقة عليها، أسوة بالعشرات من اتفاقيات وضع القوات، المعروفة بـ SOFA، المبرمة بين أمريكا ودول أخرى، وسيكتفى بموافقة الرئيس الأمريكي باعتباره رئيس السلطة التنفيذية.

ثم نشرت مسودة الاتفاقية الأمنية، والتي أعد صيغتها فريقا التفاوض الأمريكي والعراقي، وقدمت للراي العام العراقي باعتبارها اتفاقيه وضع قوات، ورداً على صيحات الرفض للاتفاقية المتصاعدة من الأوساط السياسية والشعبية في العراق ارتفعت أصوات أنصار الاتفاقية لتؤكد مجدداً بأنها اتفاق "فني" بحت لتنظيم وجود القوات الأمريكية بعد انتهاء التفويض الأممي الممنوح لها، وبدون ذلك سيكون وضعها في العراق بدون سند نظامي، فهل الاتفاقية الأمنية محور النقاش والجدل في الأوساط العراقية هي فعلاً SOFA أم شيئاً آخر؟

يعرف أحد المصادر اتفاقية وضع القوات بأنها" ليست اتفاقيه على تأسيس قواعد أو تموضع قوات، بل تعرف الوضع القانوني للقوات الأمريكية وممتلكاتها على أراضي دولة أخرى، والهدف من هذه الاتفاقية تحديد الحقوق والواجبات بين الولايات المتحدة والدولة المستضيفة بخصوص أمور مثل الولاية القضائية في الأمور الجنائية والمدنية وارتداء البزات العسكرية وحمل

السلاح والجمارك ودخول وخروج الأفراد والممتلكات والبت في النزاعات" (GlobalSecurity.org)

حكومة أمريكا طرف فيما يزيد على تسعين اتفاقية وضع قوات مع دول مختلفة في العالم، وجميعها متشابهة إلى حد كبير، من حيث الهدف والمضمون، وقد لا يختلف اثنان حول طبيعتها، ولكن الاتفاقية الأمنية بين أمريكا والعراق، وبالمقارنة بها، استثناء على القاعدة، وهو استثناء كبير لدرجة يجعلها معاهدة سياسية استراتيجية شاملة، لا مجرد اتفاقيه وضع قوات، وهاكم البرهان على ذلك.

تزخر مسودة الاتفاقية الأمنية بالأدلة على كونها معاهدة شاملة ذات صبغة سياسية وأمنية، بدءاً بالمقدمة أو الديباجة، والتي تبين أغراض وأهداف الاتفاقية، وكما يلي: " تعزيز أمنهما المشترك، والمساهمة في السلم والاستقرار الدوليين، ومحاربة الإرهاب في العراق، والتعاون في مجالات الأمن والدفاع، ومن خلال كل ذلك، ردع التهديدات الموجهة ضد سيادة وأمن ووحدة أراضي العراق"، كما تحدد المادة الرابعة من الاتفاقية المهام التي تحقق أغراض الاتفاقية، وهي ذات صبغة سياسية وأمنية، ويتجلى ذلك في أوضح صورها في الفقرة الأولى من هذه المادة، والتي تنص على ما يلي: (. تطلب حكومة العراق المساعدة المؤقتة من قوات الولايات المتحدة لأغراض مساندة العراق في جهوده من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق، بما في ذلك التعاون في القيام بعمليات ضد تنظيم القاعدة والمجموعات الإرهابية الأخرى والمجموعات الخارجة عن القانون، بما في ذلك فلول النظام السابق)

ولنتوقف برهة مع المادة السادسة والعشرين، والمتضمنة وعوداً أمريكية بمساعدة العراق على الخروج من تحت نير العقوبات الجائرة وفقاً للفصل السابع من نظام مجلس الأمن الدولي، وهذا موضوع غير مرتبط بوضع القوات الأمريكية في العراق، لا بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويبدو بأنها المكافأة التي تلوح بها الحكومة الأمريكية أمام العراقيين ليقبلوا بالاتفاقية،

أو الأصح المعاهدة، ولو كانت مجرد اتفاقيه وضع قوات لما احتاج الأمر لمكافآت وحوافز للطرف العراقي.

ويعود التركيز على المحاور الاستراتيجية والسياسية والأمنية ليبرز بقوة في المادة الثامنة والعشرين، وموضوعها ردع المخاطر الأمنية، والتي ترسم دوراً كبيراً لحكومة أمريكا في الشؤون العراقية: (من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في العراق والمساهمة في إدامة السلام والاستقرار الدوليين، يسعى الطرفان بنشاط من أجل تعزيز القدرات السياسية والعسكرية لجمهورية العراق وتمكين العراق من ردع المخاطر التي تهدد سيادته واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه. ولهذا الغرض يعمل الطرفان مع بعضهما البعض بصورة وثيقة حول مسائل تتعلق بترتيبات الدفاع والأمن)، وتقضي الفقرة الأولى من هذه المادة بأنه في حالة ظهور خطر خارجي أو داخلي يجوز للحكومة العراقية طلب المساعدة من الحكومة الأمريكية، (وتتخذ الولايات المتحدة الإجراءات المناسبة، والتي تشمل الإجراءات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو أي مزيج منها، لمواجهة مثل هذا الخطر)، وتستكمل الفقرة الثانية هذا الموضوع بتبيان جوانب أخرى من العلاقة الاستراتيجية المراد تأسيسها بحكم الاتفاقية: (يوافق الطرفان على الاستمرار في تعاونهما الوثيق في تعزيز وإدامة المؤسسات الأمنية والمؤسسات السياسية والديمقراطية في العراق)

يتبين من استعراضنا لبعض مواد مسودة الاتفاقية الأمنية، بأنها أكثر بكثير من اتفاقيه وضع قوات، ولا شك في كونها معاهدة استراتيجية، سياسية وعسكرية وأمنية، بين طرفين، هما حكومة أمريكا، وهي الطرف القوي والمهيمن، والطرف العراقي الضعيف والمستجير بقوة وجبروت وسند الطرف الأمريكي، وهي بالتالي بين طرفين غير متكافئين، والقرار الفصل في تنفيذها عائد للحكومة الأمريكية، وأي طلب للمساعدة من العراق خاضع لمشيئة وقرار أمريكا وحدها، بالإيجاب أو الرفض، لذا تقترب المعاهدة من إضفاء صفة الوصاية للطرف الأمريكي على الطرف العراقي.

تقتضي هذه المعاهدة الاستراتيجية تبادلاً للمنافع بين الطرفين الأمريكي والعراقي، بموجبها يحصل الطرف العراقي على الدعم الأمريكي في مواجهة التهديد لسيادته وأمنه واستقراره ووحدة أراضيه ونظامه السياسي من المصادر الخارجية والداخلية، ومن خلال الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية، كما يلتزم الطرف الأمريكي بالمساعدة في إدامة وتعزيز النظام السياسي العراقي ومؤسساته السياسية والأمنية، ومقابل ذلك يتعهد الطرف العراقي بإداء دوره في تحقيق "الأمن المشترك" للطرفين وتعزيز السلم والاستقرار الدوليين ومحاربة الإرهاب، وبالإضافة لذلك يوافق الطرف العراقي على مرابطة القوات الأمريكية على أراضيه، ومن دون سقف عددي أو تحديد لمواقعها.

لقد حاولوا خداع الشعب العراقي ونوابه في البرلمان بادعائهم بأن الاتفاقية الأمنية هي اتفاق على وضع القوات، وتكفي مراجعة سطحية وسريعة لموادها للتأكد من كونها معاهدة استراتيجية، ذات أبعاد سياسية وعسكرية وأمنية، وتبيانها للأحكام الخاصة بوضع القوات التي تشتمل عليها عادة اتفاقيات وضع القوات لا يغير في طبيعتها الأساسية الغالبة، أي كونها معاهدة استراتيجية.

لو صممت الحكومة العراقية على المضي قدماً في التعاون الاستراتيجي مع الحكومة الأمريكية، وخلافاً لإرادة الشعب العراقي الرافض لذلك، يتحتم عليها، وفقاً لأحكام الدستور، صرف النظر عن الاتفاقية الأمنية المتداولة حالياً، والبدء من الصفر باتخاذ الخطوات التالية: أولاً، طرح نية الحكومة للتفاوض مع الحكومة الأمريكية بهدف التوصل إلى معاهدة شاملة، مع بيان لإطارها العام، على مجلس النواب للتصويت عليها، وعند الرفض يطوى ملف الموضوع نهائياً، أما في حالة الموافقة تتخذ الحكومة الخطوة الثانية، وهي التفاوض حول مواد المعاهدة مع الطرف الأمريكي، ثم، وكخطوة ثالثة، تقدم مسودة المعاهدة للبرلمان العراقي للتصويت عليها، ورابعاً، وبشرط اعتماد المعاهدة تتفاوض الحكومة حول اتفاقيه وضع القوات.

في ضوء الحقائق المعروضة هنا، وفي حالة عرض الاتفاقية الحالية على البرلمان العراقي فلا خيار أمام ممثلي الشعب سوى التصويت برفضها، لمخالفتها للدستور ولإخلالها بسيادة واستقلال العراق، كما ينبغي مسائلة المسئولين الحكوميين عن إيهام العراقيين بأن موضوع الاتفاقية هو وضع القوات الأمريكية في العراق فقط.

30 تشرين الأول 2008م

اتعظوا من الشفط الأمريكي لثروات السعودية وارفضوا الاتفاقية الأمنية

تصدر السعودية ما يقارب عشرة ملايين برميل نفط يومياً، أي ما يزيد على مجموع الصادرات النفطية للعراق وإيران وبقية دول الخليج، في حين لا يتعدى سكان السعودية عشر سكان هذه الدول مجتمعة، ومن المعروف بأن دخل الفرد السعودي هو الأقل بين معظم دول الخليج النفطية، وفيها أعلى معدل للبطالة وأعلى نسبة للسكان تحت خط الفقر بين دول الخليج، فأين تذهب عوائد النفط الضخمة التي تحصل عليها الحكومة السعودية سنوياً؟

تحتسب عوائد النفط ومشتقاته ضمن إيرادات الموازنة السنوية، والتي تخصص لأبواب المصروفات في الميزانية، وتشمل الرواتب والأجور، والمصروفات التشغيلية، والبرامج والمشاريع، ويستحوذ الباب الأول الخاص بالرواتب والأجور على نسبة كبيرة من المصروفات السنوية، نتيجة تضخم عدد الموظفين الحكوميين ووجود بطالة مقنعة كبيرة بينهم، كما يؤدي سوء الإدارة والفساد الإداري إلى إهدار نسبة غير قليلة من المبالغ المخصصة للتشغيل والصيانة، ولكن أوسع الأبواب للهدر والفساد هي مخصصات المشاريع، فمن المعتاد استعمال أمراء آل سعود وكبار المسئولين الحكوميين لنفوذهم وسلطاتهم في ترسية مقاولات المشاريع الحكومية على شركات ومقاولين أجانب ومحليين مقابل رشوات وعمولات ضخمة، تصل في بعض الصفقات إلى مليارات الريالات السعودية، وكلنا نتذكر ما تسرب إلى وسائل الإعلام مؤخراً عن الفضائح المالية لصفقة اليمامة، وما تردد عن تهديد الحكومة السعودية بحظر التعامل مع الشركات البريطانية لو لم يتوقف التحقيق البرلماني والقضائي في قضايا الفساد والرشوة المرتبطة بالصفقة.

طاعة السعودية للأمريكان عمياء بالمطلق، وكل ما تتمناه أمريكا تنفذه السعودية من دون مناقشة، بدءاً بإنتاج كميات من النفط تزيد عن احتياجات ميزانيتها السنوية وخططها التنموية تلبية للتوجيهات الأمريكية، كما أن لأمريكا نصيب معلوم من إيرادات السعودية النفطية، تستوفيها أمريكا بطرق شتى، من أهمها صفقات الأسلحة والصيانة العسكرية الضخمة وتقديم الدعم لحلفاء أمريكا وتمويل العمليات الخاصة للاستخبارات الأمريكية واستثمارات الصناديق الحكومية في الأسهم والسندات الأمريكية.

تشتري السعودية معظم أسلحتها من أمريكا، وهذا تقليد ثابت منذ تأسيس الجيش السعودي والحرس الوطني، وغالباً ما تنطوي صفقات الأسلحة بين السعودية وشركات تصنيع الأسلحة الأمريكية على دفع عمولات ضخمة لوسطاء، وهؤلاء الوسطاء واجهات لأمراء كبار من آل سعود، وعادة ما يختار هؤلاء الأمراء ضباطاً كباراً للمشاركة في التفاوض حول شروط الصفقات مع الموردين لضمان حصولهم على عمولاتهم، وفي ستينات القرن الماضي وقع الاختيار على أحد الملحقين العسكريين السعوديين للقيام بدور الوسيط في صفقة شراء أسلحة، ولكن نزاهة هذا الملحق حالت دون إتمام الصفقة، وبعد فترة قصيرة من إبلاغ رؤساءه عن الانحرافات في الصفقة المزمع عقدها أحيل على التقاعد المبكر، وظل هذا الضابط الكبير، كما أخبرني أحد أفراد عائلته، محتفظاً ببدلته العسكرية معلقة في دولاب ملابسه، بانتظار استدعاءه للخدمة مجدداً حتى وفاته، بالمقابل فقد أثرى قريب له، شغل وظيفة مماثلة، نتيجة قبوله بدور الوسيط بين وزارة الدفاع السعودية وشركات الأسلحة الأمريكية، ولعله ليس من قبيل الصدفة أن يتوفى هذا الضابط الوسيط بمرض نقص المناعة نتيجة نقل دم ملوث.

عندما اكتسحت القوات الرثة للطاغية صدام الكويت في ساعات، ثم زحفت من دون مقاومة تذكر نحو آبار ومنشآت النفط السعودية، واحتلت مدينة الخفجي تأكد للجميع بأن القوات السعودية سراب بقيعة، وبأن أسلحتها المشتراة من أمريكا غير ذات جدوى، فأين ذهبت طائرات الأف ستة عشر الأمريكية المتطورة؟ يجيبنا على هذا السؤال طيار عسكري سابق في الجيش

السعودي: ليست كل طائرات الفانتوم مماثلة، ويضيف بأنه اكتشف هذه الحقيقة أثناء مناورات مشتركة مع طائرات تابعة لقوات الجوية الأمريكية في السعودية، ويتذكر سؤال طيار أمريكي له: هل أصبحت طائرتي ضمن مجال صواريخك؟ فأجابه السعودي بالنفي، فضحك الأمريكي قائلاً بأن طائرة السعودي، وهي من نفس النوع، في مرمى صواريخه منذ وقت غير قصير، والسبب هو أن الطائرات الأمريكية مجهزة برادارات وصواريخ ذات مدى للرصد والتصويب يزيد بأضعاف على النظام الذي يجهز به الأمريكان الطائرات المباعة للسعودية، لأن من غير المسموح به تزويد دولة عرية بأسلحة أمريكية مضاهية في قدراتها للأسلحة التي يزودون بها الكيان الصهيوني العنصري، وبعد اكتشافه لهذه الحقيقة استقال الطيار السعودي من سلاح الجو ليعمل طياراً مدنياً في الخطوط الجوية السعودية.

ويستمر الشفط الأمريكي للأموال السعودية، لأن صفقات الأسلحة تولد صفقات صيانة وتدريب، وهي أبواب مشرعة وواسعة جداً لاستنزاف الأموال السعودية، واكد لي أحد السعوديين الذي شغل منصباً إدارياً كبيراً بمرتبة وزير بأن الرسوم التي يستوفيها الأمريكان عن تدريب العسكريين السعوديين باهظة جداً، مما شجعه على عرض تقديم خدمات تدريب إدارية مماثلة برسوم أقل، لكن المسئولين السعوديين في وزارة الدفاع رفضوا العرض الذي تقدم به، لأنهم مجبرون على إرساء عقود التدريب على الأمريكان.

لأمريكا حلفاء وعملاء في أرجاء العالم، وأحياناً لا تستطيع الحكومة الأمريكية بسبب قوانينها وإجراءاتها المالية توفير الدعم المالي للجماعات المرتبطة بها لتمكينها من تنفيذ عملياتها القذرة، فتأمر الحكومات الخاضعة لها بالقيام بذلك، ولا توجد حكومة أكثر خضوعاً وطاعة للأمريكان من السعودية، وعندما ارادت أمريكا تمويل عمليات عصابات الكونترا المناوئة لحكومة نيكاراكوا في الثمانينات من القرن الماضي أوعزت للحكومة السعودية بتوفير الأموال المطلوبة، فامتثلت وهي صاغرة، ويعتقد بأن العملية الإرهابية التي استهدفت المرجع الكبير السيد محمد حسين فضل الله في بيروت كانت مدبرة من وكالة الاستخبارات الأمريكية وممولة من

السعودية، ونتج عن العملية الإرهابية استشهاد ثمانين من المصلين الشيعة، وقد قدمت الحكومة السعودية فيما بعد تعويضاً بملايين الدولارات لذوي الضحايا، ولا يخفى الدور السعودي في تمويل الحرب العدوانية للنظام البعثي الطاغوتي على إيران، والذي لم يكن ليحدث من دون موافقة أمريكية.

ماكنة الشفط الأمريكية لا تبقي ولا تذر من الفائض المالي للسعودية، وهو ما يستنكره السعوديون، وبالأخص المعارضون للحكومة السعودية، ومن المعروف تولي مؤسسة النقد السعودية، وهي بمثابة البنك المركزي، استثمار الفائض من الإيرادات النفطية، والتي تنتهي معظمها في المؤسسات والأسواق المالية الأمريكية، ولنأخذ على سبيل المثال صندوق التقاعد السعودي، وكما هو متبع في كافة صناديق التقاعد تختص مؤسسة التقاعد باستثمار أموال صندوقي التقاعد المدني والعسكري، تحت إشراف وزارة المالية، وبسبب افتقاد المؤسسة للمختصين بالاستثمار فقد أوكلت مهمة إدارة الاستثمارات لمؤسسة النقد السعودية، التي بدورها تستعين بالشركات والمؤسسات الاستثمارية الأمريكية الكبرى، والتي أفلس أو أوشك على الإفلاس البعض منها مؤخراً، والجزء الأكبر من استثمارات التقاعد مخصصة للأسهم والسندات الحكومية في أمريكا، ولا بد من التذكير بأن هذه الأموال عائدة للموظفين السعوديين من مدنيين وعسكريين، والتي تقتطع معظمها من رواتبهم كل شهر، ولم تحول الخسائر الضخمة التي تحملها صندوق التقاعد جراء انخفاض اسعار الأسهم في نهاية القرن الماضي من استمرار الصندوق في شراء الأسهم والسندات الأمريكية، تنفيذاً للأوامر الصادرة من آل سعود وامتثالاً للمشيئة الأمريكية، وكان المتوقع في حينه حدوث عجز كبير في صندوق التقاعد العسكري في المدى القريب، وعندما ينهار الاقتصاد الأمريكي قريباً، كما يتوقع بعض المحللين الاقتصاديين، فسيصاب الاقتصاد السعودي برمته بالإفلاس.

بالأمس صرح مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة السناتور باراك أوباما: "إننا نقترض الأموال من الصين وندفعها للسعودية" وهذه حقيقة، ولكنها ليست كامل الحقيقة، فالأموال التي تدفعها أمريكا للسعودية مقابل النفط تعود لها

من الباب الخلفي، ولا بد من التذكير هنا بالضغوط التي مارستها الحكومة الأمريكية ومنذ السبعينات على منظمة الدول المصدرة للنفط لتخفيض أسعار النفط، ومن حقنا التساؤل ما الذي جعل حكومة بوش تغض البصر في السنوات القليلة الماضية عن تلاعب شركات النفط الأمريكية بأسعار النفط ومشتقاته، فتارة تتذرع بانخفاض مخزونها من مشتقات النفط وتارة تتحجج بقدوم عاصفة، مما تسبب في رفع أسعارها إلى مستويات غير مسبوقة؟ ولا نجد تفسيراً منطقياً لذلك سوى أن العوائد المرتفعة لدول الخليج المصدرة للنفط تصب في النهاية في الخزينة الأمريكية، وبهذه المكيدة الخبيثة شفطت أمريكا ليس فقط أموال الخليجيين وإنما أموال بقية دول العالم المستوردة للنفط منهم.

شفط الأمريكان أموال السعودية مقابل أسلحة ذات قدرات قتالية محدودة وعقود صيانة وتدريب باهظة التكاليف وفي تمويل عمليات قذرة وحروب عدوانية وشراء سندات الحكومة الأمريكية لتوفير موارد جديدة لميزانيتها وتقليص عجزها التجاري، وتحملت السعودية نتيجة ذلك خسارة المليارات من أموال شعبها، الذي تعاني شريحة كبيرة فيه من البطالة وانخفاض الدخل والسكن غير الصحي.

لو وقعت الحكومة العراقية الاتفاقية الأمنية مع الحكومة الأمريكية فلن تجني منها سوى ما حاق بالسعودية من خسائر ومصائب، وستفرض عليها أمريكا شراء أسلحة غير متطورة، وتجبي منها مبالغ باهظة مقابل خدمات صيانة وتدريب، وتجبرها على إنتاج كميات من النفط تزيد عن احتياجاتها، وتستعمل التسهيلات العسكرية على أرضنا للتجسس والتآمر على جيراننا، ناهيك عن التلاعب بالعملية السياسية واستكمال مخططها لتقسيم وتفتيت العراق وإلحاقه بالمشروع الأمريكي الصهيوني، وبالطبع لن تفوت أمريكا فرصة واحدة لشفط الأموال العراقية، ولا سيما الفائض منها، لأن أمريكا بأمس الحاجة اليوم لكل دينار ودرهم وريال، فهل أموال العراق وسيادة دولته وكرامة أهله رخيصة لنقدمها هبة للأمريكان مقابل احتلالهم لبلدنا

واستقدامهم الإرهاب لكي يعيث فساداً بيننا؟ لنتعظ من تجربة السعودية مع الشفط الأمريكي ونصوت جميعاً برفض الاتفاقية الأمنية.

12 تشرين الأول 2008م

لا توقعوا الاتفاقية الأمنية قبل قراءة هذا المقال!

قص القصص بغرض الاتعاظ حكمة ربانية قرآنية، أحسن القصص في كتاب الله العزيز، وتغني القصة الواقعية عن ألف عظة، بافتراض أن السامع واع ومستعد للاتعاظ من أفعال ومصائر غيره، أما المقفلة عقولهم على القليل المتحجر من الفكر والتدبر فلا أمل من استفادتهم من قصص التاريخ الماضي والأحداث المعاصرة، وإن قال أحد لم تعظ اناساً اختاروا الضلالة على الهدى أقول معذرة إلى الله، لئلا يشملني بغضبه معهم.

الوطن كيان واسع، فيه ما تحب وتكره، والوطنية مفهوم مطلق، لأنه أقرب للعاطفة منه إلى العقل، ولعل أقوى الروابط بالوطن هم أعزتنا، من الأهل والأصحاب، وراوية هذه القصة واحد من هؤلاء الأحبة، هو خالي، رحمه الله، تيتم في الصغر، عاش ومات مستوراً، استولى اقطاعيو الشامية من أقاربي على ميراثه الزراعي، فاعتاش من الفلاحة ومن ثم النقل النهري والطحن، كان كريماً حليماً، وترك في نفسي أعظم الأثر، لم يكن له اهتمام بالسياسة ولكنه بالتأكيد كان رافضاً للطغيان، بمختلف أنواعه، المحلي والأجنبي.

تذكرت روايته قبل أيام لدى قراءتي تقريراً صحفياً عن عراقيين لاجئين في أمريكا، عملوا في وظائف مترجمين مع القوات الأمريكية المحتلة، وبعد استغناء الأمريكيين عن خدماتهم خشوا من نقمة العراقيين، فلاذوا بحمى أمريكا، كافأتهم الحكومة الأمريكية بالسماح لهم بالإقامة في أمريكا والتجنس بجنسيتها، يدرك هؤلاء اليوم بأنهم أخطأوا مرتين، الأولى في عملهم لدى قوات الاحتلال والثانية في افتراضهم بأن أمريكا جنة الميعاد الأرضية، وتحدث بعضهم للصحافة عن خيبة أملهم وصدمتهم لدى اكتشافهم بأن وعود أمريكا سراب بقيعة، واشتكوا من قلة الدخل وضيق العيش ومرارة الغربة في "جنة" أمريكا.

لكل قصة بداية تمهد لأحداثها، وتبدأ القصة مع حلول القرن العشرين، عندما تحركت أطماع الدول الأوروبية الاستعمارية بالمشرق العربي، وطفقت كل واحدة منها في التهيئة لاستخلاف دولة العثمانيين "المريضة" في المنطقة، ونشطت أجهزة الاستخبارات البريطانية بشكل خاص، فأرسلت كبار جواسيسها لاستطلاع أوضاعها والاتصال بزعمائها وبالطبع توظيف عملاء لها، ومن أبرز هؤلاء الجواسيس المس بيل وفلبي وتشرشل.

مع بداية الحرب العالمية الأولى استعدت بريطانيا لاحتلال العراق، والصفة المشتركة –ولعلها ليست الوحيدة- بين الحكومة البريطانية والحاكم الأموي معاوية بن أبي سفيان العمل بالقاعدة الماكيافلية: بالبرطيل تربح المعركة حتى قبل نشوبها، لذا اهتمت الحكومة البريطانية بالاتصال بقادة العشائر العراقية، لكسب صداقتهم وتعاونهم مع البريطانيين، وبسرية بالطبع لأن العراق ما زال تحت السلطة العثمانية، لذا قرروا الاستعانة بعراقي لأداء المهمة نيابة عنهم، وبعد بحث متأني ودقيق وقع اختيارهم على تاجر متجول، يمتهن التجارة من على ظهر بغلته، يجوب أرجاء العراق من جباله الشمالية حتى أهواره الجنوبية، يبيع بضاعته من القماش وغيرها مما خف حمله واعتدل ثمنه على القبائل العربية والكردية، ونتيجة رحلاته المتواصلة اكتسب معرفة موسوعية برؤساء وأغوات القبائل العراقية ووجهاء المدن والقرى، زياراته مترقبة، وبضاعته مزجاة، وجلساته ممتعة، وجعبته عامرة بالأخبار الطريفة والقصص المسلية.

قدم البريطانيون للتاجر المتجول عرضاً مغرياً، وعدوه بالجاه والمال، إن هو نفذ المهمة الموكلة إليه، وتغلبت أنانية التاجر وجشعه على إخلاصه لدينه وقومه، فارتضى لنفسه الضعيفة العمالة لدى البريطانيين، شرحوا له المطلوب، وزودوه بالأموال، ليرات ذهبية بالطبع، وباشر التاجر العميل بتنفيذ مهمته، جال على المدن والقرى والقبائل العراقية، اتصل بالقادة والوجهاء، ناقلاً لهم عروض الصداقة من الحكومة البريطانية، وسلم المتجاوبون منهم براطيل البريطانيين، وما أن استكمل مهمته حتى كانت القوات البريطانية قد وطأت الأرض العراقية، وبعد شهور أكملت احتلالها للعراق.

في الفصل الأخير من الرواية حضر التاجر العميل إلى مقر القيادة البريطانية، وهنالك التقى بالجاسوس البريطاني الذي اتفق معه على أداء المهمة، كان العميل فرحاً ومبتهجاً باقتراب حصوله على المكافأة المجزية التي وعده المسئول الاستخباراتي البريطاني بها، كانت المقابلة مقتضبة، فما أن رآه الضابط البريطاني حتى استدعى أحد معاونيه، ووجه إليه أمراً باللغة الإنكليزية، التي لا يفهمها التاجر العميل، ولكنه افترض بأن المعاون سيسلمه المكافأة، اقتاده المعاون إلى ساحة داخل المعسكر، وهنالك سحب مسدسه وأطلق النار على رأس التاجر العميل فأرداه قتيلاً، تلك كانت مكافأة العراقي العميل لبريطانيا، واليوم نقرأ عن معاناة المترجمين العراقيين الذين عملوا مع القوات الأمريكية فهل نسمع غداً عن "مكافآت" مماثلة لأنصار المشروع الأمريكي الصهيوني الأعرابي في العراق والمروجين للاتفاقات والبروتوكولات المفرطة بسيادة واستقلال بلادنا أم أنهم سيتعظون؟

2 آب 2008م

أمريكا صدرت الإرهاب للعراق ويريدون مكافأتها بالاتفاقية الأمنية

الثابت في الشرائع السماوية والدنيوية أن المسئولية عن الجرم المحرم مشتركة بين مقترفيه وأعوانهم ومموليه والمحرضين عليه بالفكر وكل من سمع به ووافقت هواه، واستناداً إلى هذا المنطق من الخطأ تحميل منظمة القاعدة وحدها المسئولية عن الإرهاب في العراق، بل يشترك في الجريرة النظام السعودي وأتباعه الوهابيون وأسيادهم الأمريكان، فهل من الجائز مكافأة الأمريكان على تصديرهم الإرهاب لنا بالتوقيع على الاتفاقية الأمنية؟

لكي ندرك العلاقة الخفية بين أمريكا والإرهاب في العراق لا بد من نظرة شاملة على المنطقة وأحداثها الهامة خلال السنوات الخمس الماضية، وتكشف لنا هذه النظرة الفاحصة وجود ثلاثة أطراف فاعلة: الأمريكان وحلفاؤهم والإرهابيون والشيعة، ويفرض السياق المنطقي والعقلاني وقوف أمريكا وحلفاءها المخلصين صفاً واحداً ضد الإرهابيين ومفكريهم ومصادر تمويلهم للقضاء عليهم انتقاماً لتنفيذهم عملية الحادي عشر من أيلول، ويدعوا نفس المنطق لموقف أمريكي إيجابي، أو على الأقل محايد، من القوى الشيعية لكونها مناهضة للإرهاب السلفي، لكن جاءت القرارات والعمليات مناقضة تماماً لما يفرضه المنطق وهدف محاربة الإرهاب الذي قالت أمريكا بأنه يتصدر قائمة اهتماماتها، فقد تأكد خلال الفترة الماضية بأن المستهدف الرئيس من الاحتلال الأمريكي للعراق هم الشيعة لا الإرهابيون، فهل لدى الأمريكان منطق آخر أم أولويات مصلحية مختلفة؟

تعادي أمريكا والدول الغربية إيران بسبب سياساتها الإقليمية المناصرة للقضايا العادلة مثل القضية الفلسطينية والمناهضة للهيمنة الأمريكية والرافضة للإملاءات الغربية على الدول المنتجة للنفط في المنطقة، كما تلتقي مواقف الدول الغربية مع الصهيونية في معاداتها لحزب الله وسياسته

التحررية في لبنان والمنطقة، وهذه اعتبارات ذات أولوية مطلقة على ما عداها، بما في ذلك مقتضيات الأمن الامريكي الداخلي ومحاربة الإرهاب، كما اقتنع الأمريكان والغربيون بأن كل الشيعة الملتزمين معارضون بحكم العقيدة للمصالح الغربية، وبالتالي فهم يشكلون خطراً على هذه المصالح، وفي ضوء هذه المعطيات فإن من الطبيعي أن تنظر أمريكا وحلفاؤها إلى شيعة العراق بعين الشك والريبة، بل لقد صنفتهم مع بقية أعداءها من الشيعة، ولا يستثنون من ذلك إلا الشيعة بالولادة والاسم فقط والمذعنون بالكامل لمشيئة الأمريكان والمنخرطون في مشروعها للهيمنة على المنطقة وتقويض المشروع الشيعي الاستقلالي التحرري.

لا يخفى على أحد بأن هوية منظمة القاعدة الإرهابية سعودية بالكامل، فالمؤسس أسامة بن لادن والعديد من قياداتها والألاف من أفرادها وأغلبية المشاركين في هجمات الحادي عشر من أيلول الإرهابية سعوديون، فلا غرابة أن يشكل السعوديون نسبة عالية من سجناء جوانتانامو من الإرهابيين والمشتبه بانتمائهم لمنظمة القاعدة الإرهابية، وكان لهؤلاء الإرهابيين السعوديين دور رئيس في إنشاء ودعم حكومة طالبان الراعية للإرهاب في أفغانستان، ناهيك عن نشاط السعودية المحموم لنشر التنظيمات المتطرفة في دول مثل الباكستان ولبنان، وتشير كل هذه الأدلة إلى أن السعودية هي موطن ومنبع الإرهاب، والمحرض عليه بالفكر والمصدر الرئيس لتمويله،

ولنسأل المنزهين للنوايا الأمريكية من المحسوبين على المذهب الشيعي لماذا تغفل أو بالأحرى تتغافل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن هذه الحقائق الصارخة وتتهم دولاً أخرى مثل إيران بالإرهاب؟ ولماذا تتحالف أمريكا وربيبها النظام الصهيوني مع منبع الإرهاب الوهابي وتتجاهل التحريضات على الإرهاب الصادرة من كهان الوهابية العاملين لدى النظام السعودي؟

ساهمت أمريكا بصورة مباشرة في تنظيم وتمويل وتسليح وتدريب السلفيين، والذين يشكلون نواة تنظيم القاعدة، واستخدمتهم في أفغانستان والبلقان، ولم تثنيها عملية الحادي عشر من سبتمبر من استعمالهم ضد

شيعة العراق، وتتعاون مع حلفائها في لبنان لتوجيههم ضد حزب الله، لذا لا تحرك أمريكا ساكناً عندما يخرج كاهن وهابي أو زمرة منهم بفتاوى وبيانات تكفر وتحقر معظم البشر، بما في ذلك بعض المسلمين، وتهدر دمائهم وتحرض على قتلهم وتدعوا الناس للانضمام إلى صفوف الإرهابيين، وتعدهم زوراً وبهتاناً بالنصر الرباني والخلود في الفردوس، وتحض الأتباع على بذل المزيد من الأموال لدعم التنظيمات الإرهابية وتمكين الإرهابيين من تنفيذ المزيد من عملياتهم الإجرامية. تسكت أمريكا عن هذه الأنشطة الإرهابية الصادرة من السعودية لسبب بسيط، وهو أن الإرهابيين ينفذون مشيئة أمريكا ويخدمون مصالحها، لذا منذ احتلال أمريكا للعراق استهدفت عملياتهم الإرهابية المدنيين العزل في العراق، وبعد انتصار حزب الله على الكيان الصهيوني في 2006م استنفروا قواهم ونظموا صفوفهم وسلحوا أتباعهم في لبنان مهددين ومتوعدين، فهل من المعقول أن يكون تسلسل الأحداث هذا محض صدفة أم أنه مخطط مدبر ومجدول؟

هناك استنتاج واحد فقط ينقذنا من الحيرة ويقدم التفسير المقنع للتناقضات الظاهرية، وهو أن الإرهاب منتج سعودي بترخيص أمريكي، وما تنظيم القاعدة في الحقيقة، أو بالتحديد عداؤه لأمريكا، سوى استثناء على قاعدة تطابق مصالح الإرهاب السلفي مع الأهداف والمصالح الأمريكية، وعندما تطلب المخطط الأمريكي في العراق قمع وإرهاب الأكثرية لدفعهم إلى اللوذ بحمى أمريكا أوعز الأمريكان لحلفائهم الوهابيين لكي يرسلوا الإرهابيين السعوديين ويحرضوا غيرهم بالفتاوى التكفيرية، فكان لهم ما أرادوا، وشجعت جهات سعودية شبه رسمية الإرهابيين على الذهاب للعراق للانخراط بما أسموه بالجهاد ضد المحتلين، وسهل لهم الأمريكان الدخول للعراق بتركهم الحدود الشرقية من دون حراسة وتهيئة البيئات الحاضنة لهم،، لكن من الواضح بأنهم ركزوا جهدهم على قتل الأبرياء، بهدف إشعال فتنة مذهبية، وكلنا نتذكر استهداف هؤلاء الإرهابيين للمناطق المعروفة بمقاومتها للاحتلال الأمريكي، وفي مقدمتها مدينة الصدر.

نتساءل من جديد: هل من المعقول أن تسكت أمريكا على التحريض السعودي الإرهابي، لو كان متعارضاً مع مصالحها، وهي التي أجبرت السعوديين على تغيير مناهجهم الدراسية وإغلاق عدد من مؤسساتهم الخيرية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؟ أجزم بأن من رابع المستحيلات إقدام الحكومة السعودية على ذلك من دون رخصة أمريكية، مما يؤكد بأن الحكومة الأمريكية والنظام السعودي سوية خططا وحرضا وسهلا قدوم الإرهابيين السلفيين إلى العراق لقتل وترويع الأكثرية الشيعية والوصول بهم إلى درجة من الضعف تدفعهم إلى الركون لحماية القوات الأمريكية المحتلة والرضوخ لمشيئة الحكومة الأمريكية وخططها الخبيثة في العراق والمنطقة، والتنازل عن حقوقهم وعلى الرغم من محاولات بعض الأطراف الأمريكية تحميل المقاومين جزءاً من المسئولية عن العمليات الإرهابية في العراق تؤكد الأدلة بأن منبع الإرهاب والداعم الرئيس لها هم الحكام السعوديون وأتباعهم المهووسون بالقتل والمحرضون على الفتن، ومن خلفهم الأمريكان الذين لا يحرك حكام الوهابية ساكناً من دون موافقتهم.

لا شك في أن السعودية المصدر الرئيس للإرهاب في العراق، ولا جدال بأن النظام السعودي مذعن تماماً للهيمنة الأمريكية، ومن المؤكد استهداف الإرهابيين للعراقيين الأبرياء، لذا نستنتج بأن الإرهاب القادم من السعودية وبتحريض من كهنتها دخل العراق لتحقيق مصالح أمريكية معادية للشيعة، فهل من المعقول أن نكافأ الأمريكان على قتلهم مئات الآلاف من الأبرياء بالتوقيع على اتفاقية استراتيجية معهم؟ لو حدث ذلك فسيكون من حقنا أن نتهم الموقعين على الاتفاقية بالتحالف والتواطؤ مع الأمريكان والإرهابيين، بل الخيانة للعراق والعمالة للمحتلين، والعمل مع أعداء العراق ضد المصالح العراقية الوطنية وضد الأكثرية الشيعية المضطهدة.

18 تشرين الأول 2008م

الاتفاقية الأمنية والإرهاب ركنان من أركان الاستراتيجية الأمريكية في العراق

لكل نشاط منظم أو عمل هادف استراتيجية، سواء كانت معلنة أم غير معلنة، ولكل استراتيجية ثلاثة مقومات رئيسة: الأنشطة والأفراد والمال، بدون أنشطة أو عمليات محددة وهادفة لا يؤدى عمل، وبالتالي لا تتحقق النتائج المستهدفة، ولو قلت أو نضبت الأموال لتسرب الأفراد وتعثر أو توقف العمل، ولو لزم الأفراد بيوتهم فأي عمل سينجز مهما كثرت الأموال؟ وهذه البديهيات منطبقة على كل الأنشطة سواء المشروعة منها وغير المشروعة، والمراد في هذه المقالة تحديد موقع الاتفاقية الأمنية المزمع عقدها بين أمريكا والحكومة العراقية في المخطط الأمريكي الاستراتيجي للمنطقة، والذي يشمل الكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين والنظم العربية المتحالفة معهما.

احتل الأمريكيون العراق لتحقيق مصالحهم، وهم ينفذون الاستراتيجية التي يرونها مناسبة لبلوغ أهدافهم، وقد سخروا لذلك الألاف من جنودهم وشركاتهم الأمنية والأموال الطائلة، ومن الجلي للجميع بأن الأمريكيين كذبوا في بيان أهدافهم الحقيقية من وراء احتلالهم العراق، فلم يكن اسقاط النظام البعثي هدفاً وإنما وسيلة وإلا لغادروا العراق بعد أسابيع من احتلاله كما فعلوا في الكويت، وبالتأكيد لم يأتوا للعراق لتجريده من أسلحة الدمار الشامل لأنهم كانوا يعلمون علم اليقين بأن النظام السابق كان قد تخلص منها قبل زمن، أما قولهم بأنهم يريدون إرساء نظام ديمقراطي يكون نموذجاً لبقية دول المنطقة فقد برهنوا هم على بطلانه بإنشائهم نظاماً طائفياً فاشلاً، أشبه بالنظام الطائفي الذي أوقع لبنان في آتون حربين أهليتين مدمرتين وأزمات متواصلة، والأسخف من هذا وهذاك ادعاؤهم بأنهم يحاربون الإرهاب في العراق، ولم يعرف العراقيون الإرهاب إلا بعد الاحتلال الأمريكي.

اعتمد الأمريكيون في وضع استراتيجيتهم للعراق نموذجاً أكاديمياً معروفاً لعملية التغيير، ويتضمن هذا النموذج الديناميكي ثلاث خطوات أساسية: إذابة الوضع الحالي Unfreeze، إدخال التغيير المناسب Change ، وإعادة تجميد أو تشكيل الوضع الجديد Refreeze، وبالمقابل هناك ثلاث مراحل للاستراتيجية الأمريكية في العراق: أولاً، الاحتلال والتفكيك والإرهاب، وثانيا إعادة بناء النظام السياسي والمؤسسات، وثالثاً، الاتفاقية الأمنية والهيمنة، ولقد أنجز الأمريكيون المرحلتين الأولى والثانية من استراتيجيتهم، إلى حد ما، وهم يستعجلون تنفيذ المرحلة الأخيرة لإعلان نجاحهم، أو هكذا يتمنون.

في المرحلة الأولى من استراتيجيتهم أتم الأمريكيون احتلال العراق وتفكيك مؤسساته العسكرية والمدنية، ومن ثم استدرجوا الإرهابيين لبلوغ هدفين، هما ترويع أكثرية العراقيين من الشيعة لكي يتخلوا عن ثوابتهم التي تمليها عليها عقيدتهم ويحتموا ويرضوا بالاحتلال، ومن ثم تصفية الإرهابيين أو اعادتهم للسعودية لكي يعاد تأهيلهم، وهو أمر نستدل عليه من دعوة الرئيس الأمريكي للإرهابيين للمنازلة على الأرض العراقية وترك القوات الأمريكية الحدود العراقية مفتوحة أمام تسلل الإرهابيين ووجود مؤشرات على اختراق عملاء أمريكا للمجموعات الإرهابية وسكوت الأمريكيين على التحريض السعودي الوهابي المعلن للإرهابيين إضافة إلى استهداف الإرهابيين للشيعة العزل، مما يقود للاستنتاج بأنهم أدخلوا الإرهاب المسير بالمصالح الأمريكية السعودية المشتركة عامدين لتعديل تركيبة القوى المحلية بما يتناسب ومصالحهم، وذلك من خلال قمع الأكثرية الشيعية وإرهابها وإضعافها، لكي تقبل بحماية الأمريكيين وترضى بنصيب من السلطة والموارد يقل عن استحقاقها وفقاً لعديدها بين السكان، وقد نجحوا في ذلك إلى حد كاف في نظرهم.

عندما أصبح الوضع جاهزاً للتغيير بدأت المرحلة الثانية من الاستراتيجية الأمريكية، ففرضوا نظام المحاصصة الطائفي والتنظيم الجديد للمؤسسات العسكرية والأمنية، والذي يرسخ وضعاً إنقسامياً بين العراقيين وفئاتهم المذهبية والإثنية، وهي الوصفة الاستعمارية القديمة: فرق تسد. ولتنفيذ

المرحلة الثالثة والأخيرة من استراتيجيتهم يريد الأمريكيون من الحكومة العراقية توقيع اتفاق شامل طويل الأمد لكي يضمنوا اكتمال تنفيذ استراتيجيتهم وهيمنتهم على الوضع العراقي برمته، وهذا ما أشار إليه القادة الأمريكيون المدنيون والعسكريون مؤخراً بقولهم أن المخطط الأمريكي قد وصل إلى مراحله الأخيرة.

كان النظام البعثي الطاغوتي كابوساً بغيضاً يجثم على صدور العراقيين، فاستبدله الأمريكيون بكابوس آخر، بمضمون مختلف، ومظاهر براقة خادعة، ولكنه لا يقل قباحة عن الكابوس الأول، فهل من المعقول أن نغمض أعيننا عن الحقائق الساطعة ونبقى أسيرين للكابوس الأمريكي؟ أما آن الوقت ليستفيق العراقيون المنخدعون بالوعود الأمريكية الزائفة ويدركوا بأن أمريكا، صانعة الإرهاب والخراب في بلدهم، لا تضمر لهم سوى الشر، فهل نعينها على إتمام مخططها التخريبي في العراق والمنطقة بالتوقيع على الاتفاقية الأمنية؟

15 تشرين الثاني 2008م

توكلت الحكومة العراقية على أمريكا بدلاً من الله فوقعت

للإيمان مظاهر لفظية وفكرية وسلوكية، ويتمثل المظهر اللفظي في الكلمات الدالة على الإيمان، التي يتفوه بها أو يدونها الفرد، وهي أوهن الأدلة على الإيمان، ويقف "إيمان" المنافقين أو ادعاءهم ذلك عند هذا الحد، فهم يظهرون الإيمان ويبطنون غيره، وما إيمانهم الظاهري سوى وسيلة ماكيافيلية لبلوغ أهدافهم الشخصية، وهم يشكلون خطراً داهماً على الأمة، لأنهم يتسللون لداخلها فيستغلون أفرادها ويعبثون بأمنها ويخذلونها عند المجابهة، لذا اعتبرهم القرآن الكريم أشد خطراً على الأمة من الكفار، وتوعدهم في الآخرة بالخلود في الدرك الأسفل من النار. يكتسب الإيمان عمقاً عندما يكون له بالإضافة إلى المظهر اللفظي بعداً فكرياً، ويصبح بذلك عاملاً مؤثراً في فكر الفرد، وتظهر نتائجه في أقواله وقراراته ومواقفه، ولكنها قد لا تتعدى ذلك، إذ من المحتمل أن لا يتصرف بتأثير إيمانه فقط، ويكون سلوكه في هذه الحالة ناتجاً من خليط من الدوافع والاتجاهات الفكرية النابعة من الإيمان والنزعات والقناعات الأخرى، ويكتمل الدليل على الإيمان في نظري عندما يتحقق الثالوث الشرطي، باقتران اللفظ مع الفكر والسلوك، وفي هذه الحالة يكون المظهر اللفظي حقيقياً لا مصطنعاً، والفكر منساقاً ومحكوماً بالإيمان الخالص، والسلوك نابعاً من الإخلاص للإيمان، مع التذكير بأن البشر فيما عدا المعصومين ومهما كانت درجة إيمانهم معرضون للزلل، ولكنهم يمتلكون مزايا لوم النفس والتوبة والتصحيح.

في هذا الإطار التبسيطي للإيمان مكانة هامة ودور أساس للتوكل، فالتوكل لفظاً دليل على الإيمان، وإن لم يتجاوز ذلك فقد يكون مجرد مظهر أجوف، أي كلمات يرددها الفرد من دون وعي كاف بمدلولاتها ومتطلباتها، عند هذا المستوى القاصر من الفهم قد يختلط مفهوم التوكل بالتواكل، والتوكل فكراً اعتقاد بالقدرة اللامتناهية للخالق وحاجة مخلوقاته للتوكل عليه

وبأنه نعم الوكيل، ويرقى التوكل إلى درجة التعبير عن الإيمان سلوكياً عندما يتصرف الفرد واضعاً ثقته بالله ووعوده للمؤمنين به، فالتوكل السلوكي باختصار تعبير عملي عن الثقة الكاملة بالله.

يأمر الله أنبياءه ورسله والمؤمنين بالتوكل على الله قولاً وفكراً وعملاً، [فإن تولوا فقل حسبي الله لا إله إلا هو عليه توكلت] (التوبة،9) وفي آيات أخرى يتبين بأن التوكل شرط لتحقق الإيمان ونتيجة له:

[وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين] (المائدة، 5)

[إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين] (يونس، 10)

[وعلى الله فليتوكل المؤمنون] (المائدة، 15)

[إني توكلت على الله ربي وربكم] (هود، 11)

[قل هو الرحمن آمنا به وعليه توكلنا] (الملك،67)

[وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون] (الأنفال،8)

يرتقي الاعتقاد بالتوكل إلى المستوى الفكري عندما يقتنع الفرد بضرورته عقلانياً، وكما تعبر عنه الآيات التالية:

[وإليه يرجع الأمر كله فأعبده وتوكل على الله] (هود،11)

[وما لنا ألا نتوكل على الله وقد هدانا سبلنا] (إبراهيم،14)

[وسع ربي كل شيء علما على الله توكلنا] (الأعراف، 7)

[وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب] (هود،11)

وهنا واجب التوكل عن الله استنتاج عقلي مبني على مقدمات معرفية بأن الله هو صاحب الأمر ومصدر الهدي والتوفيق ولأن علمه وسع كل شيء.

عند المستوى السلوكي يكون التوكل أساساً ومنطلقاً للفعل وجزءاً متمماً له ونتيجة له، فهو صلة الوصل بين العزم والفعل، كما تعلمنا الآية الكريمة التالية: [فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين] (آل عمران، 3)،

والتوكل مصدر القوة التي يتسلح بها الأنبياء والرسل والمؤمنون في مواجهة كل التحديات والصعاب، وبقوة التوكل جابه أنبياء الله ورسله تهديدات المكذبين بالتحدي: أنا متوكل على الله لذا لا يخيفني عديدكم وقوتكم، وكما توضح الآية الكريمة التالية: [فعلى الله توكلت فأجمعوا أمركم وشركاءكم] (يونس،10)، وحتى مصدر الشر والغواية الأكبر لا يخيفهم أو يثنيهم عن المضي في تنفيذ الأوامر الربانية: [إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون] (النحل،16)، كما تؤكد الآية التالية بأن التوكل شرط لتحقق النصر الرباني: [إن يخذلكم فمن الذي ينصركم من بعده وعلى الله فليتوكل المؤمنون] (آل عمران)، ولا يكترث المؤمن المتوكل بأذى الأعداء لأن الله معه: [ولنصبرن على ما آذيتمونا وعلى الله فليتوكل المؤمنون] (إبراهيم،14)، ويتجسد ذلك في قول سيد الشهداء الإمام الحسين عليه السلام بأن ما حاق به وأهل بيته وأصحابه من ظلم عظيم يهون لأنه في عين الله، وعندما عبر كليم الله النبي موسى عن خشيته من مواجهة فرعون طمأنه الخالق الباري: إني معكما أسمع وأرى، وهذا بفضل التوكل، ولو تخلى الجميع عن النبي أو الرسول أو المؤمن المتوكل فذلك لن ينقص ذرة من قوته: [فإن تولوا فقل حسبي الله لا إله إلا هو عليه توكلت] (التوبة،9).

لا يصح التوكل ولا يؤتي نتائجه الإيجابية من هدي وتوفيق وصبر ونصر إلا إذا اخلصنا لله في التوكل عليه، فلا يجوز التوكل على سواه، كما تأمرنا الآيات التالية:

[وتوكل على الله وكفى بالله وكيلا] (الأحزاب،33)

[وجعلناه هدى لبني إسرائيل أن لا تتخذوا من دوني وكيلا] (الإسراء،17)

[ودع أذاهم وتوكل على الله وكفى بالله وكيلا] (الأحزاب،33)

كانت الحكومة العراقية والفئات المشاركة فيها بين اختيارين: التوكل على الله أو الركون لقوة أمريكا خوفاً وطمعاً، فاختارت أمريكا على الله، واضعة ثقتها في قوة أمريكا لحماية العراق من الأخطار التي تهدد وحدته واستقراره، وخوفاً من سطوة أمريكا وتهديداتها العلنية بالعواقب الوخيمة، وما توقيعها

على الاتفاقية الأمنية سوى اعتراف بأن أمريكا هي صاحبة السلطان والأمر والتحكم في الدنيا، ولا سلطان أكبر من سلطانها، وكأن هذه الحكومة تردد في الصلاة: أمريكا أكبر بدلاً من الله أكبر، وهذا أمر مناقض للعقيدة، أما حقيقة امريكا فقد بينها الإمام الراحل الخميني رحمه الله عندما وصفها بالشيطان الأكبر، لذا نستنتج بأن الحكومة العراقية وضعت ثقتها بالشيطان الأكبر وتوكلت عليه بدلاً من الله فوقعت على الاتفاقية الأمنية.

تبت أيدي الموقعين على الاتفاقية الأمنية!

هل يود أحدكم أن يستعير قابيل يده لقتل أخيه؟ أو أن يحمل بيديه الحطب لإحراق خليل اللّه؟ أم يذيب بيديه الحلى ليصنع منها السامري عجلاً ذهبياً ذا خوار؟ ومن منكم يقبل مصافحة أشقى قوم ثمود الذي عقر بيده ناقة الله ؟ أو يقبل اليد التي قدت قميصه من دبر؟ ومن البشر يتمنى أن لم تكن له يدان؟ أبو لهب بالطبع.

ثم انتصر الحق وزهق الباطل، وتوارت الأيدي الباطلة، تتحين الفرص السانحة، وتمكر في الخفاء، فقد كانت أيديهم متلهفة لتلقف السلطة، كما تتلقف الكرة، تبت أيديهم، ويد ابن ملجم قاتل أخي رسول الله وباب مدينة علمه، وتبت أيديهم الممتدة بالرشى والبرطيل.

ولأن لبني أمية أيدي شيطانية، دست السم للإمام الحسن، أما أهل الكوفة فيد الشيطان فوق أيديهم، كذبوا بتوقيعهم على رسائل: أن أقدم علينا، ولما جاء مخلصهم من طغيان بني أمية داسوا على شرف أيديهم، وشهروا سيوفهم بوجه سبط الرسول الأعظم وأهل بيته، والنار الأبدية أقل ما تستحقه أيدي الشمر وحرملة وابن سعد، وكل جسد يزيد ملعون لعنة أبدية، لأن يده امتدت بالعود لتعبث بالرأس الطاهر.

وعلى مدى القرون بين ذلك الزمان الغابر ويومنا هذا سادت أيدي القتلة والمنافقين والفاسقين، واليد التي لم تقتل الآمرين بالعدل والأبرياء سارعت للتصفيق نفاقاً وتزلفاً للظالمين، في حين انزوت أيدي الجبناء، متوارية في الجيوب، يلازمها الارتجاف، تباً لكل تلك الأيدي.

ولأنهم لم يعتصموا بحبل الله جميعاً، تفرقت أيديهم، فحضرت أيدي الأمريكان النجسة لتكسر أيديهم، ولم يمض وقت طويل حتى أصبح الأمريكان خبراء في فهم الأيدي العراقية، فاشتروا كثيراً منها، لأنها كانت ولا تزال للبيع، وبأبخس الأثمان، وسيان لديها أكان المشتري طاغية محلي أم

غازي أجنبي، أما الأيدي الدنيئة فقد رمت لها يد أمريكا الدجالة دراهم معدودات على الأرض لتلتقطها بذل، فإذا هي كالتراب، وكان كافياً رفع العصا لتنزوي الأيدي الجبانة في الجيوب كعادتها، وتبت الأيدي التي تفرقت أيدي سبأ، كل يد راضية بخوائها الطائفي أو الإثني.

كل الأيدي التي ستوقع الاتفاقية الأمنية حمراء بالدماء، صفراء بالنفاق، مسودة بالسحت الحرام، فلا تعجب إن زحمتها على التوقيع، بالبصمة الدموية، يد قابيل، فهو شريك الأمريكان المحرضين على قتال الأخوة، ولولا لا مساس لدس السامري يده مع الموقعين، فأمريكا عجل ذهبي آخر ذو خوار، ولن يغيب هامان، فهو تابع مخلص لكل الفراعنة، الأولين والآخرين، وكل من قال: أنا ربكم الأعلى، وسيشهد حفل التوقيع طاغية عاد، فهو السائل من قبل أمريكا: من أشد منا قوة؟ ولن يكتمل النصاب من دون أبي جهل وأبي سفيان وكل الملأ من قريش الموقعين على صحيفة مقاطعة بني هاشم، ولا تنسوا دعوة الشمر ليشهد التوقيع، فالنفوذ الأمريكي صك غفران لكل قاطعي الرؤوس من العقاب.

انقشوا على أكفان الموقعين نص الاتفاقية، لتكون حجة عليهم يوم القيامة، حين يؤتى كل منهم كتابه بشماله، أمهم هاوية، تبت أيديهم وتبوا.

1 رمضان 1228هـ

31 آب 2008م

لماذا يعارض بعض الساسة العراقيين انسحاباً أمريكياً مبكراً؟

يتداول بعض العراقيين الخرافة القائلة بأن الأمريكان جاؤوا للعراق لا طمعاً في ثرواته النفطية ولا لتقسيمه خدمة لأهداف الصهيونية والمصالح الأمريكية، بل لتحريره من طغيان النظام البعثي، وبما أن الشيعة والأكراد هم الأشد تضرراً من النظام البعثي البائد يتحتم عليهم مقابلة المعروف الأمريكي بمثله، فلا يجوز معارضة الاحتلال الأمريكي ولا الاحتجاج على جعله أرض العراق ساحة لصراعه مع الإرهاب الوهابي السلفي ولا الاعتراض على تدخلاته السافرة في الشؤون العراقية إلى حد انتقاص السيادة ولا التصدي لمشاريعه التقسيمية، وكل من يجرأ على المطالبة برحيل القوات الأمريكية أو يدافع عن نفسه ضد عدوانها هو أما من مخلفات النظام السابق أو إرهابي أو عميل لإيران، أما اليائسون من رحمة الله فيذهبون إلى أبعد من ذلك بدعوتهم لربط "المشحوف" العراقي بحاملة الطائرات الأمريكية لأننا لولا الأمريكان لبقينا أبد الدهر عبيداً أذلاء لصدام حسين ونسله الشيطاني.

لست خبيراً بالتاريخ ولكني أجزم بأن الأمم وفي كل عصور التاريخ لها موقف واحد من الاحتلال، وهو الرفض والمقاومة، ولعل أبرز ما يجمع بين مراجع المذهب الشيعي والقبائل العراقية في عشرينيات القرن الماضي وقبائل الماوماو الكينية في أفريقيا والأزتيك في أمريكا الوسطى وقبائل سكان امريكا الشمالية وشعب الزولو في جنوب أفريقيا والفيتناميون أمر واحد، وهو مقاومتهم الاحتلال، حتى أوشك البعض منهم على الفناء في صراعهم مع المحتلين، والاستثناء على هذه القاعدة الإنسانية هم الأقليات أو الفئات التي ترى مصلحة لها في وجود واستمرار الاحتلال والعملاء المأجورون.

يعارض السياسيون السنة والجماعات الإرهابية المرتبطة بهم وكذلك قادة الأكراد انسحاباً أمريكياً مرتقباً لأسباب واضحة، ويسوقون لتبرير ذلك ذرائع

واهية، ما هي إلا تمويه على حقيقة تلاقي مصالح المحتلين مع ما يراه قادة هاتين الفئتين من مصالح لهما، ولأن منطلق قادة الأكراد والسنة العراقيين فئوي يتمحور حول تحقيق أعظم المكاسب لفئتيهما ضد الآخرين وبالذات الأكثرية الشيعية فقد بارك الأكراد الاحتلال وارتضى به السنة، والسبب وراء تشبث الأكراد بالاحتلال الأمريكي مصلحي فئوي بحت، إذ يأملون من الأمريكان مساعدتهم في بلوغ هدفهم النهائي بانفصال كردستان عن العراق أو على الأقل صيانة وتعزيز وضعهم شبه المستقل حتى تتوفر الشروط والظروف الإقليمية والدولية للانفصال.

ما أن حصلت الفئات السنية على وعود أمريكية بضمان حقوقها الطائفية وأكثر حتى استبدلت قناع "المقاومة" بستار "الصحوة"، ولو تمعنا قليلاً في المواقف الأمريكية المعلنة تجاه العملية السياسية في العراق لتأكد لنا بأنهم أشد المناصرين لإعطاء السنة أكثر من استحقاقاتهم السياسية والاقتصادية بكثير.

ولكن العجب العجاب هو موقف بعض الشيعة الذين يصرون على بقاء القوات الأمريكية المحتلة مدة أطول، فكيف نفسر موقف بعض الفئات الشيعية، وبالتحديد المجلس الأعلى وحزب الدعوة، التي قبلت بالاحتلال وزينته لجماهير الشيعة في الوقت الذي تؤكد التجربة الإنسانية التاريخية بأن المتعاونين والراضين عن الاحتلال هم أما أقلية طامعة بتحسين موقفها على حساب الأكثرية من خلال الاستقواء بالأجنبي أو عملاء مأجورون؟ لو قبلنا بتعاون هذه الجماعات الشيعية مع الاحتلال أو على الأقل سكوتها عليه في البدء تحقيقاً لمصالح وطنية وشيعية مرحلية تتمثل في اسقاط النظام البعثي الطاغوتي فإن ذلك لا يبرر استمرار تأييدها لبقاء القوات المحتلة إلى أمد غير معلوم، ففي الفلبين تعاون الثوار ضد الاستعمار الاسباني مع الأمريكان في حربهم ضد الاسبان على الأراضي الفلبينية ولكن عندما نكث الأمريكان بوعدهم باستقلال الفلبين انتفض عليهم الفلبينيون في ثورة عارمة. لقد أوقع هذا الموقف الخاطئ من الاحتلال قادة هاتين الجماعتين الشيعيتين في تناقضات واضحة، فمن ناحية يصرون على التجديد لقوات

الاحتلال بدعوى عدم اكتمال البنية التنظيمية والتسليحية للقوات المسلحة العراقية، في الوقت الذي لا يملون ولا يكلون عن اتهام الأمريكان بالعرقلة والتباطؤ في تدريب وتسليح وتجهيز القوات العراقية، وإذا كانوا غير راضين عن التدخلات الأمريكية في قرارات الحكومة مما حدا بأحدهم للقول بأن الأمريكان يملون عليهم كل القرارات فلم لا يطالبون بانسحاب عاجل ليتسنى لهم إدارة دفة العراق من دون وصاية أمريكية؟ التفسير المنطقي الوحيد لهذا الموقف المزدوج من الاحتلال هو اقتناع هؤلاء القادة بأنهم لا يمثلون سوى أقلية من الشيعة في العراق، على الرغم من عدد نوابهم والمتحالفين معهم في البرلمان، وهم بلا شك مدركون لضآلة قاعدتهم الشعبية الشيعية، بل لعلهم لا يريدون توسيع هذه القاعدة لأن ذلك يفرض عليهم توسيع العضوية في مجموعة القيادة وفي عمليات اتخاذ القرار مما سيضعف أو حتى يهدد احتكار هذه المجموعة للقيادة والقرار، لذا تراهم يتصرفون في مواقفهم من الاحتلال مثل الأقليتين الكردية والسنية، ولو أدخلنا في الاعتبار الحسابات المصلحية لتأكد لنا بأنهم هم أيضاً يخشون على مواقعهم من انسحاب أمريكي مبكر، فهؤلاء الشيعة "الأقلية" منهمكون في توسيع رقعة سيطرتهم لتشمل القوات المسلحة والأمنية والإدارة المركزية والحكومات المحلية في الوسط والجنوب، ولم يستنكفوا من الاستقواء بالأمريكان والأكراد على منافسيهم من التيار الصدري في سبيل تحقيق مصالحهم الشخصية والحزبية، ولم يترددوا في استقطاب المنافقين والوصوليين، ويغضون النظر عن فساد هؤلاء الأعوان والمناصرين، الذين عرفهم الناس بتزوير الشهادات وتوظيف الأقارب والمحاسيب والفساد وسرقة المال العام والرشوة، وهاهم اليوم يقترفون أعظم الكبائر بحق الله والإمامين العسكريين وشهداء المقابر الجماعية وضحايا الإرهاب بقبولهم عودة البعثيين إلى مواقعهم السابقة وتلويحهم بالعفو العام.

الشيعة أكثرية في العراق، وهم أقوياء وخاطروا بأرواحهم لكي يحصل الائتلاف الشيعي على أكثرية مقاعد البرلمان، لكن بدد بعض قادة الائتلاف هذه القوة عندما تصرفوا من منطلق كون أحزابهم وجماعاتهم أقلية ضمن

الشيعة، وتعاملوا مع المحتلين والأكراد والسنة على هذا الأساس، لذا فقد تهافتوا على التحالف مع الأكراد، وخضعوا لإملاءات الأمريكان، وهكذا أداروا ظهورهم للشيعة الذين أوصلوهم للحكم، وحاولوا الاستقواء بغيرهم ظناً منهم بأن هذه التحالفات والتنازلات ستضمن لهم التفرد بالسيطرة على القرار والشارع الشيعي، وقد اقترف هؤلاء الشيعة الأقلية خطئاً جسيماً في استهانتهم بجماهير الشيعة وقوتها، وهم في ذلك أشبه بأقطاب النظام الملكي الذين ظنوا بأن العملية السياسية حكر على النخبة السياسية فقط، وبأن جماهير العراقيين مجرد متفرجين أو أدوات بيد النخبة، فكان مصير نظامهم السقوط.

لقد أوهن قادة الشيعة "الأقلية" طائفتهم، حتى أصبحت هدفاً للابتزاز، ولولا مواقف هؤلاء القادة المتخاذلة لما قتل عشرات الآلاف من الشيعة وهجر الملايين منهم داخل وخارج موطنهم، كما أغرى هذا الضعف المحتلين الأمريكان ليضغطوا على الشيعة المظلومين للتصالح مع قتلتهم من البعثيين والإرهابيين بالأمس واليوم وتقديم التنازلات السياسية والاقتصادية لهم، ومن المؤكد بأن الضعف الشيعي يصب مباشرة في الضعف العراقي العام، ومنطقياً إذا كان الجزء الأكبر من كيان ما هزيلاً فمصير الكيان برمته الهزال، وهذا ما حدث للعراق بالضبط، لذا فقد استهان به معظم جيرانه و"أخوانه" من العرب الذين سعوا لتنمية مصالحهم داخل العراق والمنطقة على حساب المصالح العراقية.

نصيحتي لهؤلاء الشيعة "الأقلية" التخلي عن مواقعهم لمن هو أجدر منهم بتمثيل مصالح العراق، او اتخاذ المواقف والقرارات التي تمليها عليهم مسئولياتهم التاريخية والجسام أمام ناخبيهم وذلك بفرض الجلاء العاجل على القوات المحتلة وقبل نهاية هذا العام وتطهير أرض العراق من الإرهابيين ومحاربة الفساد ونبذ التقسيم وصياغة مشروع وطني منصف لكافة العراقيين وتطبيقه بعد إقراره من غالبية الناخبين، أما القبول بالوضع الحالي واستمرار الاحتلال فهو مجرد استبدال للطغيان البعثي بطغيان أمريكي،

مختلفان في الشكل ومتطابقان في الجوهر، والاثنان معاديان لمصالح العراقيين وشيعة العراق بالذات والمنطقة كلها.

12 كانون الثاني 2008م

اتفاقية ودع البزون (القط) شحمه الأمنية

هذا المقال ليس موجهاً للحكومة العراقية والفئات السياسية الممثلة فيها، أي الائتلاف والمجلس والدعوة والتوافق والحزبين الكرديين، فهؤلاء وقعوا على الاتفاقية الأمنية، عندما كانت مجرد فكرة، وأبرموها قبل تأليف موادها، وقبلوا بها وهم يتظاهرون بالتفاوض حولها، وصادقوا عليها وهم يمثلون مسرحية تعديل بنودها، والاتفاقية منجزة ومعتمدة منذ بدء تشييد السفارة الأمريكية، في 27 عمارة، فهل من المعقول أن تقدم أمريكا على بناء أكبر سفارة لها في العالم من دون اتفاقية استراتيجية، يكون فيها العراق تابعاً ذليلاً وأمريكا السيد المطاع؟

يحتكم الفرد إلى العقل أو العقيدة أو العاطفة أو خليط منها في تحليل وتقييم الأمور، واتخاذ الموقف المناسب منها، ولقد محصنا الاتفاقية الأمنية بالعقل فوجدناها غير مقبولة لأسباب منطقية واضحة، لأنها نافعة تماماً للطرف الأمريكي، وضارة بالكامل للطرف العراقي، فالهدف الرئيس منها هو طمس حقيقة الاحتلال الأمريكي، فعندما لم تنطلي على أحد خدعة "قوات التحرير" استبدلوها بقوات متعددة الجنسيات، للعراقيين فقط، ولكنهم أمام بقية البشرية لم يخفوا بأنها قوات احتلال، أليس هذا وحده دليل على استغباءهم العراقيين؟ كرروا نفس اللعبة بخصوص الاتفاقية الأمنية، تلاعبوا بالألفاظ أيضاً، فيوماً هي اتفاقيه وضع القوات (صوفا) وبعد أن تأكد بأنها أكثر من ذلك بكثير سموها اتفاقيه أمنية، وعندما اقتضت الضرورة استباق المطالبين بالانسحاب غيروا عنوانها إلى اتفاقية سحب القوات، إنها خدعة ساحر مسرحي لا أكثر، وهل هنالك أكثر خداعاً من أمريكا؟

تغيرت أسماء الاتفاقية الأمنية لكن جوهرها بقي ثابتاً، فالهدف منها توطين الاحتلال الأمريكي، وعندما ينتهي التفويض الأممي لا تكون إلا قوات

احتلال، مهما حاولوا التمويه على ذلك بالمسميات، فأما أن تنسحب أو تبقى كقوات احتلال، إلا إذا أبرمت اتفاقيه أمنية، تكتسب بموجبها صفة قوات "صديقة"، وبعد ثلاث سنوات سيكون تنفيذ مخططات أمريكا للعراق والمنطقة قد أوشك على الاكتمال، ولن تحتاج بعد ذلك لاستبقاء سوى بضعة آلاف، وسيسمونها آنذاك "فرق التدريب ونقل التقنية"، وسيبقى العراق بلداً محتلاً خاضعاً لأمريكا.

عرضنا الاتفاقية على العقيدة الدينية، فرفضتها رفضاً قاطعاً، كان جد الرسول عبد المطلب، الذي لم يعش ليشهد عصر الرسالة، أكثر إيماناً وثقة بالله من الحكومة العراقية وأنصارها عندما قال لدى سماعه بقدوم أبرهة وجيشه: للبيت رب يحميه، وحرمة دم المسلم عند الله أكبر من حرمة بيته الحرام، فآمنهم من خوف، ومن دلائل إيمان الفرد ألا يخاف ولا يحزن، وما دام مع الله فلن يخاف ولن يحزن لأن الله معه، لذا فلا إيمان ولا أمان لمن يتوخى الأمن من الاتفاقية الأمنية مع أمريكا.

هل ترفض العاطفة الاتفاقية الأمنية أيضاً؟ الجواب على هذا السؤال بديهي، وكل القيم المحركة لعواطف العراقيين تأبى عليهم توقيع الاتفاقية الأمنية، وأهم هذه القيم الرجولة والشجاعة والإرادة المستقلة واحترام الذات والغيرة والشرف والكرامة وعزة النفس والاعتماد على النفس والترفع عن الطلب، فهل خلت نفوس الموقعين للاتفاقية الأمنية وأنصارهم من هذه القيم السامية؟

كل هذه الحجج العقلية والدينية والعاطفية لم تثني الحكومة العراقية والجماعات المنضوية فيها من المضي قدماً نحو إبرامها، لأنها وإن تنوعت واختلفت في الفكر، أو هكذا يدعون ويتظاهرون، اجتمعت على تمرير الاتفاقية الأمنية لبلوغ مصالحها الحزبية أو الفئوية، أي البقاء في السلطة، وليذهب العراق والعراقيون إلى هاوية الخنوع لأمريكا.

لم يتبق سوى البحث في الأمثال الشعبية عن حجة أخرى نستعين بها في دحض الاتفاقية، فوجدتها في القول المعروف: ودع البزون شحمه، ونحن

ندرك جيداً بأن البزون الأمريكي لم يكن ليأتي بعديده وأسلحته إلا طمعاً بالشحم "الأسود" للعراقيين، وقد أثبتت الحكومة العراقية بتوقيعها الاتفاقية الأمنية بأنها "وحاشاً" يتظاهر بالحراسة، ولكنه في الواقع شريك صغير للقط الأمريكي الشره والطامع بالشحم العراقي.

المادة الثانية من الاتفاقية الأمنية تفويض على بياض للاحتلال الأمريكي

لا تذهب أبعد من الصفحة الأولى من الاتفاقية الأمنية، وبعد سطور فقط من ديباجتها، ومن دون بذل جهد كبير، أو تمحيص دقيق، ولا حاجة لأن تكون مختصاً بالعلاقات الدولية والقانون الدولي أو خبيراً بصياغة الاتفاقيات والمعاهدات، حتى تكتشف أول ثغرة في الاتفاقية الأمنية، يستطيع الأمريكيون النفاذ منها إلى أي بقعة من أرض العراق، بل كل العراق لو أرادوا.

أقصد على وجه التحديد المادة الثانية، وموضوعها: تعريف المصطلحات، ولعلكم تتساءلون كيف انشقت مادة تعريف المصطلحات عن ثغرة كبيرة تكفي لابتلاع العراق برمته؟ وبدوري أوجه هذا السؤال لوزير الخارجية العراقي وخبراءه ومستشاري مكتب رئيس الوزارة الذين قالوا للشعب العراقي بأن المعاهدة تحفظ سيادة واستقلال العراق؟ فهل من المعقول أن يتغنى فلكي بالقمر وهو يعرف جيداً بأنه أقبح من وجه مجدور؟

تنص الفقرة الأولى من المادة الثانية على ما يلي: (المنشآت والمساحات المتفق عليها: هي المنشآت والمساحات المملوكة لحكومة العراق التي تستخدمها قوات الولايات المتحدة أثناء فترة سريان مفعول هذه الاتفاقية. تقدم قوات الولايات المتحدة إلى حكومة العراق، فور دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، قائمة بجميع المنشآت والمساحات المستخدمة من قبل قوات الولايات المتحدة اعتباراً من ذلك التاريخ، وذلك للمراجعة عليها من قبل الطرفين وموافقتهما عليها كذلك في تاريخ لا يتعدى يوم 30 يونيو/ حزيران 2009، وتشمل المنشآت والمساحات المتفق عليها تلك التي تجوز إتاحتها إلى قوات الولايات المتحدة خلال فترة سريان مفعول هذه الاتفاقية لأغراض هذه الاتفاقية حصرياً، ووفقاً لما يتفق عليه الطرفان فيما بينهما)

لو شبهنا العراق بمنزل كبير، ويريد أجانب استعمال عدد من حجراته، فاجتمع ممثلان عن الطرفين للاتفاق حول ذلك، وتمخض اجتماعهما عن اتفاق

مكتوب، ولكن هذه الوثيقة الأساسية بين صاحب المنزل العراقي وممثل هؤلاء الأغراب أغفلت ذكر الحجرات التي سيستعملها هؤلاء الأغراب، واشترطت أن يتفق عليها فيما بعد، مما يمنح الأغراب ميزة طاغية، فهل يعتبر هذا اتفاقاً متكاملاً بين طرفين متكافئين؟

تصوروا اتفاقيه أمنية يراد منها تنظيم استمرار تواجد القوات الأمريكية في العراق، ولكنها لا تبين أماكن تواجدهم، لا في المتن ولا في ملحق، بل ترجأ تحديد ذلك إلى موعد لاحق، فالمطلوب من العراق التوقيع على الاتفاقية الآن، ثم "فور دخولها حيز التنفيذ"، أي الأول من كانون الثاني 2009م، ستقدم أمريكا قائمة بالمنشآت والمساحات التي تريدها، وأمام العراقيين مهلة حتى آخر حزيران من العام القادم "للمراجعة عليها" واعتمادها، وفي تقديري فإن هذه الفقرة من المادة الثانية وحدها تخل إخلالاً جسيماً باستقلال وسيادة العراق، وتتعارض مع السلطات التشريعية للمجلس النيابي العراقي باعتباره السلطة المختصة باعتماد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وكما هو مبين في الملاحظات التفصيلية التالية على هذه الفقرة:

- تفرض الفقرة الأولى من المادة الثانية على البرلمان العراقي منح الحكومة الأمريكية تخويلاً مفتوحاً لتطلب المواقع التي تريد انتشار وتواجد قواتها فيها، كما تفوض الحكومة العراقية الموافقة عليها من دون الرجوع للبرلمان.
- شمول التخويل المفتوح لمنشآت ومساحات أخرى غير تلك المتفق عليها قبيل نهاية حزيران 2009م، والتي يجوز لحكومة أمريكا طلب إتاحتها لقواتها فيما بعد.
- بحكم هذه الفقرة تكون موافقة الطرف العراقي على المنشآت والمساحات المبينة في الطلبات الأمريكية تلقائية أو شبه تلقائية، إذ يقتصر دور الطرف العراقي على "مراجعتها" و"الموافقة" عليها، وفقاً لما تنص عليه الفقرة، وبتاريخ زمني محدد.
- كان لزاماً تحديد أماكن تواجد القوات الأمريكية في المعاهدة أو ملحقاتها، لكنها بدلاً من ذلك أرجأتها إلى تاريخ لاحق، وهو أمر غير مبرر، إذ لا يوجد ما يقتضي تعاقب هذين الأمرين زمنياً، أي اعتماد الاتفاقية أولاً ثم يليه تحديد أماكن التواجد، وكان باستطاعة الطرف الأمريكي

تقديم قائمة بهذه الأماكن في مرحلة التفاوض حول الاتفاقية، وقبل مناقشتها واعتمادها، لذا فالقصد الوحيد من ذلك هو حرمان البرلمان العراقي من الاطلاع على الأماكن التي سيطلبها الطرف الأمريكي، مما يرجح وجود سوء النية لدى الطرف الأمريكي، كما يتحمل الطرف العراقي المفاوض المسئولية الكاملة عن تمرير هذا الأمر.

- كان من المفترض أن تعرف المادة الثانية المقصود بـ "المنشآت والمساحات"، لكنها بدلاً من ذلك تطرقت إلى القائمة التي سيقدمها الطرف الأمريكي، لذا فقد خلت الاتفاقية من تعريف لهذين المصطلحين الأساسيين بالنسبة للاتفاقية، مما يترك المجال مفتوحاً لشتى التفسيرات، والتي من المرجح ألا تكون لصالح الطرف العراقي، ونتساءل ما القصود بالضبط بكلمة المساحات؟ وأغلب الظن بأنها ترجمة للكلمة الإنجليزية areas، ومن الممكن تأويلها بأنها مساحات من الأراضي العراقية وليست مواقع محددة، فهل هنالك ما يمنع من مطالبة الطرف الأمريكي بمساحة تمتد على طول الحدود العراقية-الإيرانية أو غيرها من المساحات ذات الحساسية الشديدة بالنسبة للأمن الخارجي والداخلي للعراق؟ ولا يحق للطرف العراقي في هذه الحالة سوى "مراجعة" الطلب الأمريكي والموافقة عليه ضمن المهلة الزمنية المحددة، ولو حدث خلاف بين الطرفين حول هذه المواقع أو المساحات فلا تعترف الاتفاقية الأمنية بحق الطرف العراقي في رفض بعض أو حتى كل الطلبات الأمريكية.
- من البديهي أن تتضمن مادة التعاريف معاني المصطلحات الهامة المستعملة في الاتفاقية لئلا يختلف حول تفسيرها فيما بعد، لذا يعتبر إدراج موضوع القائمة التي سيقدمها الطرف الأمريكي بعد اعتماد الاتفاقية ضمن هذه المادة خروجاً على قواعد صياغة مثل هذه الوثائق ذات الصبغة القانونية، أو شبه القانونية، ومن الواجب إفراد موضوع القائمة في مادة مستقلة، خاصة بذلك، لا ضمن التعاريف، ومع الأخذ بالاعتبار أن معديها من الطرفين خبراء متمرسون، يحق لنا التساؤل إن كان ذلك مقصوداً لصرف الانتباه عن قائمة المنشآت والمساحات، والتي تعد من أركان الاتفاقية.

يتأكد من هذا التحليل لمضمون ومدلولات المادة الثانية إخلال الاتفاقية الأمنية بمبدأ المساواة بين طرفيها، وترجيحها للطرف الأمريكي، وغبنها الفادح للطرف العراقي، نتيجة عدم شمولها على تحديد "المنشآت والمساحات" التي ستتواجد فيها القوات الأمريكية، وإرجاءها إلى ما بعد الاعتماد، مما يعطي الطرف الأمريكي ميزة كبرى، ويحرم البرلمان العراقي من ممارسة سلطته الدستورية بمناقشة أماكن هذه القوات، وعدم إقرارها إذا رأى مصلحة للعراق في ذلك، كما أغفلت المادة تعريف مصطلح "المساحات" بصورة واضحة ودقيقة، مما يفتح المجال أمام الطرف الأمريكي لتأويلها بما يتناسب مع مصالحه، ولهذه الأسباب وحدها، والتي تنبثق من مادة واحدة في الاتفاقية الأمنية، نستنتج وجود سوء نية وأغراض خفية لدى الطرف الأمريكي، وبالتالي فالطرف الأمريكي غير جدير بثقة الطرف العراقي، مما يحتم على البرلمان العراقي رفض إبرام أي اتفاقية أمنية مع الطرف الأمريكي، والمطالبة بانسحاب كامل وسريع وغير مشروط لقوات الاحتلال.

25 تشرين الأول 2009م

كل هالووين والعراق بدون اتفاقيه أمنية

يحتفل سكان أمريكا الشمالية وبعض دول أوروبا بعيد هالووين في الحادي والثلاثين من شهر تشرين الأول، وتعود جذوره التراثية إلى أيام عبادة الأرواح في أوروبا، وكان الوثنيون الأوروبيون يسمونه عيد ساماحين، ويعتقدون بعودة أرواح الموتى إلى الحياة الدنيا في هذا اليوم، ويحي الأمريكيون المعاصرون، وبالأخص الأطفال، عيد هالووين بارتداء الأقنعة المخيفة والأردية المفزعة، ويدورون على منازل جيرانهم ليلاً لجمع الحلويات.
نفتقد نحن العراقيون، الماكثون في الوطن والمغتربون، فرحة الأعياد، التي سلبها منا الحكام الجائرون لقرون طويلة ومؤخراً الإرهابيون المخربون والمحتلون الحاقدون، وتذكرنا أعياد الغير بأحزاننا، وتوقظ همومنا، وتشحذ إحساسنا بالظلم والغبن، وأكثر ما نخشاه هذه الأيام توقيع الاتفاقية الأمنية التي ستطيل من الليل الدامس للاحتلال في العراق، وتمنحه وقتاً إضافياً ليستكمل مخططه التخريبي في بلدنا والمنطقة.

لا صلة بين عيد هالووين والاتفاقية الأمنية إلا ظاهرياً، فمظاهر هذا العيد والاتفاقية الأمنية زائفة، وكما يرتدي الأمريكيون المحتفلون بالعيد الأقنعة، ويغيروا حقيقة هوياتهم، ألبسوا الاتفاقية الأقنعة أقنعة زائفة ليموهوا طبيعتها، ولأن الاتفاقية أقبح من وجه الشيطان أخفوا وجهها الحقيقي بأقنعة زاهية براقة زائفة، فما هو الأصل الحقيقي والقناع الخداع في هذه الاتفاقية؟

الزائف: قولهم أن الغرض من الاتفاقية الأمنية تنظيم وضع القوات التي سترابط في العراق.

الحقيقة: أن الاتفاقية الأمنية سياسية وعسكرية استراتيجية وشاملة.

الزائف: ادعاؤهم بأن الاتفاقية الأمنية لا تخل باستقلال وسيادة العراق.

الحقيقة: تؤسس الاتفاقية لدور سياسي وعسكري وأمني للقوات الأمريكية مما ينتقص من السيادة الوطنية والسلطات الدستورية لمؤسساتها المنتخبة.

الزائف: الإيحاء بأن المادة الثانية من الاتفاقية والخاصة بالتعاريف تتضمن تعريفاً لمصطلحي "المنشآت والمساحات" التي ستشغلها قوات الاحتلال.

الحقيقة: لم تعرف المادة الثانية المقصود بالمنشآت والمساحات، واكتفت بتعهد الطرف الأمريكي بتقديم قائمة بالمنشآت والمساحات التي يريد لقواته التموضع فيها بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

الزائف: التظاهر بأن الاتفاقية الأمنية تمنح الطرف العراقي الولاية القضائية عند ارتكاب القوات الأمريكية والعنصر المدني مخالفات في حالات غير مشمولة بإدائهم لواجباتهم.

الحقيقة: تقتصر الولاية القضائية للطرف العراقي على حالات ارتكاب الأمريكيين لـ "مخالفات جسيمة ومتعمدة" فقط، كما تجعل مواد أخرى من ممارسة هذه الولاية أمراً نادر الحدوث، إن لم يكن مستحيلاً.

الزائف: يحق للطرف العراقي توقيف الأمريكيين الذين يقترفون مخالفات تقع تحت ولايتهم القضائية.

الحقيقة: يسلم الطرف العراقي كافة الأمريكيين المقبوض عليهم إلى السلطات الأمريكية فوراً.

الزائف: الوعود الأمريكية بمساعدة العراق في التخلص من العقوبات الدولية المجحفة.

الحقيقة: بعد أكثر من خمس سنوات لم يتحقق وعد واحد من وعود أمريكا بإعادة بناء ما دمروه بالحصار والاحتلال وتحويلهم العراق لساحة صراعهم مع الإرهابيين.

عندما يعود أطفال الأمريكيين من جولاتهم ليلة هالووين، يفحص ذويهم أكياس الحلوى، التي جمعوها من جيرانهم، تنفيذاً لتحذيرات الشرطة، للاطمئنان على خلوها من الأمواس والمسامير والإبر والدبابيس وغيرها من المواد الضارة، والتي إن لم تقتلهم أصابتهم بالمرض والألم، ونريد أن نقول للقادة الأمريكيين لقد فحصنا اتفاقيتكم الأمنية، التي زعمتم بأنها أشبه بقالب ضخم من الحلوى المكسوة بالعسل، فتبين لنا بالأدلة القاطعة بأنها مليئة بالسم الزعاف وبالقنابل والصواريخ والمتفجرات والألغام.

ا تشرين الثاني 2008م

الاتفاقية الأمنية ترخص لفرع وكالة الاستخبارات الأمريكية في العراق

كان النظام البعثي طاغوتياً، يتجسس على مواطنيه، ويجمع المعلومات الاستخبارية عنهم، فأنشأ الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، ورصد لها المبالغ الطائلة من ميزانية الدولة، ووظف فيها الألاف من الجلاوزة والمخبرين، وقد أرتضى العراقيون الذين سقطوا في حضيض الانتماء للحزب لأنفسهم العمل مخبرين للنظام، فأعدوا التقارير الاستخبارية، ووشوا بأقاربهم وأصدقائهم، ولفقوا التهم الباطلة لأبرياء، وتسببوا بإعدام وتعذيب الكثيرين وتغييب آخرين في السجون لمدد طويلة، مما أشاع جواً من الرعب والقلق بين أفراد المجتمع، من المنتمين للحزب الفاشي الحاكم وغيرهم.

أسقط الأمريكيون النظام البعثي، حلفاؤهم بالأمس، فطويت صفحات مؤسساته الاستخبارية، وتطلع العراقيون إلى عهد جديد، يحيون في ظله من دون خوف، يحفظ لهم حقوقهم، ويمكنهم من ممارسة حرياتهم، وإبداء أرائهم بصراحة غير وجلين من تقرير مخبر أو وشاية كاره، واستبشروا خيراً بمظاهر الديمقراطية في النظام السياسي الجديد، فشاركوا في الانتخابات البرلمانية والاستفتاء على الدستور، وتجرأ الكثيرون على الجهر بمعارضتهم للسياسات الحكومية، وصرحوا برفضهم للاحتلال الأمريكي، ولكن الكثير من العراقيون

لم يتخلوا عن شكوكهم المتوارثة تجاه السلطة الحاكمة، ففضلوا البقاء ضمن الأكثرية الساكنة والصامتة، ولم يمض وقت طويل حتى تبدد التفاؤل الذي ترافق مع التغييرات الجديدة، فبدلاً من أن يقلل النظام الديمقراطي من اللجوء للعنف في حل الخلافات عصفت بالعراق موجة هوجاء من العنف السياسي والديني والطائفي والإثني.

وسرعان ما تبين للعراقيين بأن الجمهورية الديمقراطية التي أرادها الأمريكيون لهم نسخة من جمهوريات الموز التي استحدثوها في ستينات القرن الماضي في بعض دول أمريكا اللاتينية، وما مظاهر الديمقراطية التي أوهموا الناس بها سوى طعم لاصطياد أحرار العراق، ومنذ ذلك الحين طالت عمليات الاغتيال الألاف من الأكاديميين والمثقفين والصحافيين، مما يذكرنا بفرق الموت التي أسستها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لتصفية النخب المعارضة لسياساتها وعملائها في دول أمريكا اللاتينية، وكان آخر ضحايا عمليات التصفية لمعارضي الاحتلال الأمريكي الشهيد الدكتور صالح العكيلي، عضو البرلمان العراقي والقيادي البارز في التيار الصدري.

قبل أشهر تناقلت المصادر الصحفية خبر تجسس الأمريكيين على رئيس الوزراء العراقي المالكي، وبالأمس القريب أقر الأمريكان، ولو بصورة غير مقصودة، بأنهم يتجسسون على أعضاء مجلس النواب، فقد صرح القائد الأمريكي الجنرال أوديرنو بأن إيران قدمت رشاوى بملايين الدولارات لبعض النواب مقابل تصويتهم برفض الاتفاقية الأمنية، وهو ادعاء كاذب، لأن الذين سيصوتون ضد الاتفاقية الأمنية سيفعلون ذلك مدفوعين بإيمانهم ووطنيتهم، وعلى سبيل المجادلة نتساءل: كيف عرف القائد الأمريكي بموضوع الرشوة إن لم يكن يتجسس على النواب؟ وما ادعاء القائد الأمريكي الكاذب سوى اعتراف ضمني على إنشاء الأمريكيين لنظام استخباراتي ليحل محل المؤسسات الأمنية والاستخباراتية البعثية.

توفر لدي في الأيام القليلة الماضية دليلاً آخر على النشاطات التجسسية للأمريكيين على العراقيين، فمنذ أشهر استرعت اهتمام فريق التواصل الإلكتروني التابع لوزارة الخارجية الأمريكية سلسلة مقالاتي المعارضة

للاحتلال الأمريكي البغيض والاتفاقية الأمنية المذلة التي يرمي فرضها على العراقيين، ورد الأمريكيون على مقالاتي بأكاذيب وترهات وتهجم شخصي، وآخر تعليق لهم والمقالة التي أطارت صوابهم موجودان على كلا الرابطين التاليين:

http://www.baghdadtimes.net/Arabic/index.php?sid=34556

http://iraqshabab.net/index.php?option=com_content&task=view&id=11873&Itemid=39

وما يهمنا هنا على وجه التحديد الفقرة الاستهلالية لتعليق المدعو زياد، الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية، وفيما يلي نصها:

(لقد اخطأ الدكتور حامد مرة اخرى عندما حكم خطأً بأنني لست مسلما ومن ثقافة غير عربية وهكذا هو دائما يرسم صورا في خياله ويبني عليها مواقفه ولكن الحقيقة هي شيء مختلف تماما. فأنا يا سيدي مسلم وثقافتي عربية ومولود في العراق واعرف مدينة الشامية التي ولدت قربها بل واعرف حقول الشلب وبساتين النخيل وان لم اكن مخطئا فقد زرت البيت الذي ولدت ونشات فيه قبل ان تهاجر من العراق. فأنا اعرف ثقافتك واعرف كيف تفكر..

زياد ،فريق التواصل الالكتروني ، وزارة الخارجية الامريكية)

وفي ردي عليه فندت ادعائه بكونه عراقياً ومن مواليد منطقة مدينتي الشامية، إذ من رابع المستحيلات أن يتسمى عراقي جنوبي باسم زياد، أو حتى ينتحله، وهو الاسم الذي يعيد إلى أذهانهم تلك الشخصية المنحرفة الكريهة في تاريخ العرب، فلا يوجد في قاموسهم سوى زياد بن أبيه، ابن الفراش، الذي اشترى ضميره معاوية مقابل إلحاقه بأبيه أبي سفيان، خلافاً للأمر الرباني، فولد للخائن زياد ابنه اللعين عبيد الله، الذي كان والياً ليزيد

على الكوفة، وأرسل الجيش الذي قاتل سيد الشهداء الإمام الحسين عليه السلام وآهل بيته وأصحابه، واسم زياد لا يقل كرهاً لدينا نحن الجنوبيون من يزيد والشمر ومعاوية، وأتذكر ذلك الطالب الأردني، واسمه معاوية، الذي قابلته في الجامعة الأمريكية في بيروت أثناء ستينات القرن الماضي فسألني: لم تكرهون اسم معاوية لهذا الحد؟ ثم أخبرني عن صديقه الذي يدرس في العراق، والذي توسل إليه بعدم كتابة اسمه، أي معاوية، على مظاريف الرسائل التي يرسلها له لأن ذلك أوقعه في متاعب مع مستضيفيه العراقيين، لذا استنتج بأن الادعاءات التي أوردها المدعو زياد حول ولادته ونشأته في منطقة الشامية بجنوب العراق وديانته ومذهبه مختلقة بالكامل، وأتساءل كيف تسنى له معرفة كل هذه التفاصيل عن مولدي ونشأتي، إلا إذا كانوا يتجسسون على العراقيين، وبالذات معارضي الاحتلال الأمريكي؟ واستوقفتني العبارة التالية في تعليقه: (أنا أعرف ثقافتك وأعرف كيف تفكر) وفيها يكشف عن اسلوب استخباراتي أمريكي في العمل، ينطلق من افتراض: إذا عرفت ثقافة إنسان، أي البيئة الاجتماعية التي ولد فيها ونشأته، تستطيع معرفة طريقة تفكيره، وبالتالي تفهم الدوافع المؤثرة فيه، ويمكنك التنبؤ بسلوكه، لذا توظف الاستخبارات الأمريكية مختصين بعلم النفس، ليدرسوا خلفيات معارضي الهيمنة الأمريكية، ويقدموا لموظفي الاستخبارات النصح حول كيفية التعامل معهم، فإذا كانت الاستخبارات الأمريكية مهتمة بجمع المعلومات عني، وأنا مجرد مواطن عراقي، غير ذي وزن سياسي، ولا حول ولا قوة لي في نظرهم، وإن كنت أرى نفسي قوياً بإيماني وحبي لوطني، فمن المؤكد أنهم يتجسسون على كل كبيرة وصغيرة من أفعال وأقوال المسئولين العراقيين، بل أرجح بأنهم يتنصتون حتى على خصوصياتهم في مخادعهم.

لو أبرمت الحكومة العراقية الاتفاقية الأمنية مع المحتلين الأمريكان فسيكون ذلك بمثابة ترخيص مفتوح لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وغيرها من أجهزة التجسس والأنشطة السرية الأمريكية وفرق الموت للعمل بحرية كاملة على الأرض العراقية، وهو ما يتأكد لنا من مراجعة بعض بنودها،

التي تمنح المحتلين حرية تامة في الدخول والخروج من الأراضي العراقية، وإقامة مختلف المنشآت الأمنية وشبكات الاتصال، والتجول في بلدنا بسيارات ذات أرقام عراقية مدنية، وبالنتيجة ستتحول القواعد الأمريكية في العراق إلى أوكار للتجسس على العراقيين، الموالين منهم للمشروع الأمريكي والمعارضين، وعلى دول الجوار أيضاً، كما ستكون هذه القواعد مصادر إسناد وإمداد لعملاء الاحتلال، ومنطلقاً لعمليات التخريب والاغتيال، تنفيذاً للأوامر التي ستصدرها السفارة الأمريكية في بغداد، والتي تتهيأ لاستقبال الألاف من الموظفين الأمريكيين، وغالبيتهم من الجواسيس وخبراء الاستخبارات.

لو أبرمت الاتفاقية الأمنية، فسيتحمل المصادقون عليها في البرلمان والموقعون عليها في الحكومة المسئولية الكاملة عن نتائج قرارهم، المباشرة وغير المباشرة، وتضعهم في طائلة المسائلة الشرعية والقضائية، ومن أهم هذه النتائج الكارثية ترخيصهم للاستخبارات الأمريكية بالعمل في العراق.

8 تشرين الثاني 2008م

هل تشمل المنطقة الدولية المذكورة في الاتفاقية الأمنية علاوي الحلة؟

نصت المادة التاسعة والعشرون (المنطقة الدولية) من الاتفاقية الأمنية على ما يلي: (عند بدء نفاذ هذه الاتفاقية تتولى حكومة العراق المسؤولية الكاملة عن المنطقة الدولية. قد تطلب حكومة العراق من قوات الولايات المتحدة دعما مؤقتا للسلطات العراقية في المهمة المتعلقة بالأمن في المنطقة الدولية وعند تقديم مثل هكذا طلب تقوم السلطات العراقية ذات الصلة بالعمل بصورة مشتركة مع قوات الولايات المتحدة بشأن الأمن في المنطقة الدولية خلال الفترة الزمنية التي طلبتها حكومة العراق)

أول ما تبادر لذهني عند قراءتي لهذه المادة بأن المقصود بالمنطقة الدولية هي تلك المساحة، ذات الشكل المعيني، الحائرة بين العراق والسعودية، لم تكن مادة الجغرافية محببة لنفسي، لكن ذاكرتي لم تخذلني، اسمها المنطقة المحايدة لا الدولية، وأثناء اقامتي في المنفى الاختياري تناقلت أوساط المعارضة نبأ اختفاءها من الخرائط الرسمية، وقيل وقتها بأن الطاغية صدام تبرع بها لحلفائه حكام السعودية، مقابل دعمهم السخي لحربه العدوانية على إيران، مثلما تنازل عن مساحات شاسعة من الأراضي العراقية للأردن، ويبدو بأن التكرم بأرض العراقيين أصبح عادة، فبالأمس القريب اقطع حكامنا المنتخبون مشيخة الكويت أراض عراقية حدودية.

أتراهم يقصدون المنطقة الخضراء، ولكن متى أصبح اسمها المنطقة الدولية؟ بحثت فوجدت أن الأمريكيين استبدلوا قبل أعوام صفة الخضراء بالدولية، فاصبح مسماها المنطقة الدولية، ولكن فضل الناس الخضراء، فداوموا على ذلك المسمى.

ليس هنالك من يدرك أهمية الصياغة اللغوية أكثر من الدبلوماسيين والمختصين بالقانون الدولي، وهم أصحاب الخبرة في إعداد المعاهدات والاتفاقيات، ولا ننسى بأن الاتفاقيات والمعاهدات رسمت حدود معظم دول العالم، فهي صانعة حقائق على الأرض، سواء قبلنا بتلك المعاهدات والاتفاقيات ونتائجها أم لا، وقد تغير كلمة واحدة من معنى مادة في اتفاقية، أو تثير الاختلاف حول تفسير جانب رئيس في الاتفاقية.

التهاون والتقصير في الصياغة اللغوية والمصطلحات الواردة في مسودة الاتفاقية الأمنية فادح ومتكرر، بدءً بإهمال تعريف مصطلحي المساحات والمنشآت في المادة الثانية وانتهاءً بالمنطقة الدولية في المادة التاسعة والعشرين، وهنالك تفسيران محتملان لذلك: قلة خبرة الطرف العراقي أو التواطؤ مع الطرف الأمريكي، وحتى لو أحسنا الظن وعزونا الأمر لقلة الدراية فلا معذرة، لأن النتائج المترتبة على ذلك وخيمة جداً، وقد تطرقت في مقالة سابقة للثغرات الواسعة التي يتركها إهمال تعريف مصطلحي المنشآت والمساحات، وبعد نشرها بأيام ذكرت قناة العالم الفضائية بأن الطرف الأمريكي قدم للحكومة العراقية قائمة بالمنشآت والمساحات، أما بالنسبة لمصطلح المنطقة الدولية فالملاحظ ما يلي:

أولاً: إغفال تعريف المنطقة الدولية في الاتفاقية أمر مغاير للأصول المهنية في إعداد وصياغة الاتفاقيات، ولو كانت هذه المنطقة معرفة في الوثائق الدولية أو الحكومية المعترف بها من قبل الطرفين لكان كافياً تبني الاتفاقية لهذا التعريف، ولكن يعرف الجميع، بما فيهم الطرفان المفاوضان، بأن المنطقة الدولية، أو الخضراء، غير محددة جغرافياً أو مناطقياً، بصورة رسمية، لذا فإن اهمال تعريفها في الاتفاقية تقصير فادح.

ثانياً: قد ينشأ عن استعمال مصطلح "الدولية" في المعاهدة إضفاء صفة الدولية على المنطقة المقصودة، والضد من الدولية هي الوطنية، فالأمم المتحدة منظمة دولية لأنها مشتركة بين الدول الأعضاء فيها، وبالمقارنة يعتبر البنك المركزي العراقي الذي يملكه ويديره العراق حكراً مؤسسة وطنية، كما أن الممر المائي الدولي مثل مضيق جبل طارق متاح للجميع على

العكس من الممر المائي الوطني مثل نهر الفرات الخاص بالعراقيين، وفي القرن التاسع عشر اتفقت فرنسا وبريطانيا وأمريكا على جعل مدينة شانغهاي الصينية مدينة دولية واستحوذوا على مناطق فيها، وفي 1923م أعلنت فرنسا واسبانيا وبريطانيا مدينة طنجة المغربية "منطقة دولية" وأخضعتها لسيطرتها الاستعمارية، ولم تسترجع المغرب السيادة عليها إلا في عام 1956م.

اعتراف الاتفاقية الأمنية بالصفة الدولية للمنطقة الخضراء وإغفال تحديدها مثلبان جسيمان، يضافان إلى المثالب الأخرى للاتفاقية التي بينتها في مقالات سابقة، وهي أما تفرط بسيادة واستقلال العراق بصورة مباشرة أو تمنح الطرف الأمريكي مزايا يستطيع استغلالها عند الحاجة لصالح أطماعه ومخططاته الشريرة، والآن وبعد ركوع الحكومة العراقية والفئات السياسية المشاركة فيها للصنم الأمريكي وتوقيعها على الاتفاقية الأمنية فالآمال معقودة على البرلمان لرفضها، وإن خذلنا البرلمان فلا خيار أمام المخلصين من الشعب العراقي، وعلى رأسهم التيار الصدري، سوى أخذ المبادرة لإسقاط الاتفاقية الأمنية بكل الوسائل المتاحة.

18 تشرين الثاني 2008م

تراب المهدي وتبر أمريكا

ينتظر غالبية المسلمين ظهور المهدي ليملأ الأرض عدلاً بعد أن ملأت جوراً، ومن هذه النبوءة التي بشر المسلمين بها نبي الرحمة (ص) نستمد المعيار الأساسي الذي نقيس عليه نوايا وأفعال كل أدعياء نصرة العدل وإحقاق الحق. الصراع بين المهدي والدجال مستمر، يقود المهدي جبهة الخير، فيما يترأس الدجال جبهة الشر، ويدعي الدجال زوراً بأنه جاء لخلاص الناس، مخفياً أغراضه الشريرة، وسينخدع بدعوته ضعاف النفوس، الذين يفضلون المنافع الزائلة والآنية، ويضحون في سبيلها بالمصالح الحقيقية والدائمة، وبالتالي سيعادون المهدي، المخلص الحقيقي، ويقفون بالضد من دعوته الإصلاحية الخيرة، والهدف من هذه المقالة تطبيق هذه الجدلية المستمرة حتى الظهور بين الضدين، أي المهدي والدجال، على الاحتلال الأمريكي للعراق، وبالتحديد الإجابة على التساؤل إن كان الأمريكيون مخلصين حقيقيين كما يدعون أم هم دجالين؟

احتل الأمريكان العراق مدعين بأنهم دخلوا العراق محررين لا محتلين، ونصبوا أنفسهم اوصياء على سيادته، وسعوا إلى تطبيق نموذج جاهز للحكم فيه، وتصرفوا بموارده، وتحكموا بسياساته الخارجية، وأقحموه في مشروعهم السياسي للمنطقة، والذي يجمع بين بعض الدول العربية التابعة لهم والكيان الصهيوني الغاصب للأرض والحقوق العربية، وقد اذعنت لهم معظم القوى السياسية العراقية ومن مختلف الفئات العرقية والطوائف المذهبية، حتى لم تعد لحكومة العراق برئيسها ورئيس حكومتها وبرلمانها سلطات تزيد على ما يمارسه رئيس ومجلس بلدية مدينة صغيرة في أمريكا، وكان اخر مظاهر الإذعان لأمريكا التمديد لاحتلال قواتها لمدة ثلاث سنوات أخرى.

هنالك عراقيون صدقوا ادعاء الأمريكيين صفة "المخلص"، وبأنه لولاهم لبقي النظام البعثي مسيطراً على الحكم حتى قيام الساعة، رفضوا تسمية القوات الأمريكية بالمحتلة، ودعوا العراقيين إلى تأييد المشروع الأمريكي في

العراق، وقرنوا القول بالفعل، فنفذوا أوامر الأمريكيين، ورضوا بما فرضوه من نظام سياسي ومحاصصة طائفية وفدرالية، وسكتوا عن الفظائع التي ارتكبتها القوات الأمريكية، وبذلوا جهدهم لتبرأتهم من المسئولية عن مقتل مئات الألاف وتهجير الملايين وتخريب البنية التحتية وتفشي الفساد السياسي والإداري.

باختصار يدعي أنصار المشروع الأمريكي في العراق، والسائرون في ركابه، وعلى رأسهم الموافقون على تمديد احتلاله للعراق ثلاث سنوات أخرى، بأن أمريكا هي "المخلص" الحقيقي، ويترتب على ذلك تكذيبهم الضمني لظهور المهدي والحاجة لدوره في إحقاق العدل، فهل من الجائز أن يكون للمسلمين مخلصان، وأن يكون أحدهما الحكومة الأمريكية بزعامة الرئيس بوش ومن يخلفه؟

الجمع بين التدين والانخراط في المنهج الأمريكي أمر محال، وليس المقصود هنا الاختلاف في الانتماء الديني، أو حتى تدين الشيعي أو السني مقابل علمانية الأمريكي، بل التضاد بين المنهجين، من حيث العقيدة السياسية والاجتماعية والأخلاقية، فالخاصية الأساسية المميزة للإسلام عن بقية الأديان والفرق الإيمان المطلق بالعدالة، وما يترتب على ذلك من مبادئ ومواقف وسلوكيات على المستوى الاجتماعي والمؤسساتي والفردي، حيث يسوغ المنهج الأمريكي لأتباعه تغليب مصلحة الدولة الأمريكية ومؤسساتها وأفرادها على كل الاعتبارات الأخرى، ولو أدى ذلك إلى حرمان شعوب أو أفراد من حقوقهم الأساسية، بينما يؤكد المسلمون على عالمية العدالة باعتبارها قانوناً إلهياً، ينبغي على الجميع تطبيقه بدءً بأنفسهم، لذا يحرم الإسلام الظلم بمختلف أنواعه، بما في ذلك الاستغلال الرأسمالي، وضد أي فئة من البشر بغض النظر عن قربهم أو ابتعادهم من الإسلام، وبينما يتبجح الأمريكي بقوته العسكرية والاقتصادية يتباهى المسلم بمثالية عدالة مواقفه، والمتمثلة في أروع صورها بجهاد وتضحيات أئمته وقادته وأتباعهم دفاعاً عن العدالة والمبادئ السامية.

كنت أظن بأن الشاهنشاه البهلوي هو آخر "شيعة" أمريكا، وبعد موته طويت صفحة المتشيعين بالاسم فقط والمنتمين بالفكر والفعل للخط الأمريكي، كان الشاه علمانياً، وكان أنصاره كارهين للدين ومتفاخرين بإرثهم الفارسي الذي سبق الإسلام، ولم أتوقع يوماً بأن يظهر في العراق أناس يرتدون مسوح المذهب الشيعي يوادون الأمريكيين، ويسيرون في منهجهم المعادي لكل القيم الدينية، يقفون على المنابر ليتكلموا باسم علي والحسين، ومن ثم يصافحون قتلة الشيعة في البيت الأبيض، يتباكون على تدمير مرقدي الإمامين العسكريين عليهما السلام، ويتناسون بأن قوات الاحتلال لم تفعل شيئاً لمنع تكرار ذلك، يلطمون على شهداء المذهب، وهم أنفسهم وجهوا أكبر لطمة لذكرى هؤلاء الشهداء بتمديدهم لبقاء قوات الاحتلال سنوات أخرى.

هنالك رواية متداولة بين سكان جنوب العراق، تخبر بأن المهدي المنتظر وعدوه الدجال سيتنافسان على عقول وقلوب الناس، وسيتمثل هذا التنافس فيما سيقدمه كل منهما للناس، فالمهدي سيقدم لأتباعه التراب فيتحول في قبضاتهم إلى ذهب، أما الدجال فينثر على الناس الذهب فيصبح بين أصابعهم تراباً، وتنبهنا الرواية إلى ضرورة عدم الانخداع بالمظاهر، فالقيمة الحقيقية للعطاء مرتبطة بالمصدر، فما يصدر عن الدجال، وإن كان ذهباً احمر، لا قيمة له، وبالمقارنة بذلك سيكون عطاء المهدي، وإن كان تراباً، فهو ثمين كالذهب.

لم تأت القوات الأمريكية لخلاص العراق من الطغيان، بل لاستبدال الطاغية المحلي بطغيان أمريكا العابر للحدود، والصحيح هو أن الحكومة الأمريكية هي دجال زماننا الحالي، والدليل على ذلك اختلاقها الأكاذيب والأسباب الملفقة لتبرير احتلالها وتعمدها نشر الفوضى في المجتمع العراقي وإثارتها النزعات الطائفية والإثنية وتشويه النظام السياسي، لذا فإن مشروعها في العراق مظهره الإصلاح وباطنه وحقيقته التخريب، وليس من قبيل الصدفة أن ينتهي الاصطفاف الأخير بين القوى العراقية إلى صفين لا

أكثر: الدجال الأمريكي وحلفائه الذين صوتوا بالموافقة على تمديد احتلاله وأتباع المهدي المنتظر.

5 كانون الثاني 2009م

رفسة الزرافة والتمديد للاحتلال الأمريكي للعراق

سواء أسأنا الظن بأمريكا أم لا فالنتيجة واحدة، ولنبدأ بافتراض سوء الظن.

عندما كتبت معارضاً الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية سميتها اتفاقية ودع البزون شحمه، والعراق بلد كثير الشحم، والشحم فيه أنواع، نباتي ومعدني، صلب وسائل، بل كل العراق شحم، تتلمظ لمرآه كل القطط، ولو كان القط الذي أودع العراق شحمه لديه من النوع الذي يخطف وذرة لسد رمقه لهان الأمر، ولكن هذا القط شره، يريد الاستئثار بكل الشحم واللحم أيضاً، فالمطلوب ليس الشحم الأسود أو النفط فقط بل الأرض الخصبة والموقع الاستراتيجي والماء وحتى البشر لضرب أعداء القط وحماية عملاءه في المنطقة.

قال أوباما في خطابه الأخير بأن أمريكا تقدم أحياناً مصالحها للمدى القصير على قيمها ومبادئها، ولو قال مصالحها الاستراتيجية لكان عذره بقبح ذنبها، ولكن عندما تكون مصالح المدى القصير أهم فلا أهمية البتة للمباديء، إذن هي المصالح لا غيرها تعلوا ولا يعلى عليها في حسابات أمريكا، وهي نفسها التي ساقتها إلى العراق.

لم يأت الاحتلال الأمريكي للعراق لتخليص شعبه من عبودية النظام البعثي الطاغوتي فأمريكا ليست مؤسسة للإحسان، وفي برلمانها حراس للميزانية غلاظ شداد، لا يقرون بنداً للصرف إن لم يقتنعوا بأنه في صالح أمريكا، وأعني بذلك مصلحة حقيقية من النوع التي تجعل أمريكا تقف بكل قوتها مع نظم التخلف في السعودية ودول الخليج ولتذهب الحريات والديمقراطية إلى الجحيم.

قال لي وكيل وزارة سعودي في الأيام الأولى للاحتلال، امنحوا أمريكا فرصة عشر سنوات وستجعل العراق جنة، اصبح هذا الوكيل وزيراً، لا لحدة بصيرته بالتأكيد، ولو تقصى معالي الوزير حال العراق بعد ثمان سنوات من الاحتلال

لوجده أبعد ما يكون عن الجنة، فبدلاً من ديمقراطية حقيقية وفعالة فرض المحتلون نظاماً سياسياً طائفياً تحاصصياً توافقياً كسيحاً، منتجاً للأزمات مثيراً للتوترات ومحفزاً للانقسامات، وكل الفضل للأمريكيين وحلفائهم السعوديين في توطن الإرهاب السلفي في العراق، الذي حصد وما زال أرواح مئات الآلاف من العراقيين، وهل سمعت يا معالي الوزير بجنة لا أمن فيها؟ وكان الوعد بالتنمية والرخاء في مقدمة وعود أمريكا ومسانديها في العراق، ولم يشعر بهذا الرخاء سوى الساسة من قابضي الرواتب الضخمة والمنح السخية، وكذلك المرتشون والفاسدون والمنتفعون من النظام.

أفضل حجج المتحمسين لربط العراق بالمعسكر الأمريكي حاجة العراق للسلاح الأمريكي والتدريب العسكري، والرد على ذلك هين: إن لم تكن ثمان سنوات كافية لبناء جيش متكامل قادر على الدفاع عن حدود العراق فالعلة ليست في الجيش وإنما في القائم على تسليحه وتدريبه، وكانت ثمان سنوات مدة زمنية كافية للصهاينة لبناء جيش قوي والتسلح بأسلحة ذرية، بفضل التقنية النووية الفرنسية التي زودهم بها الأمريكيون خلسة، لينقلوها بدورهم للصهاينة، لذا لو باعت أمريكا أسلحتها المتطورة للعراق سنتأكد بأن حكومته عميلة لأمريكا، والمطلوب هو خروج الاحتلال الأمريكي والبحث عن مصادر أخرى للسلاح من دون املاءات سياسية.

الخلاصة هي أن سوء الظن بنوايا أمريكا في العراق يفرض على العراقيين التمسك بقرار خروج الاحتلال بنهاية 2011م خروجاً كاملاً يشمل تقليص عديد دبلوماسييه وحماياتها إلى الحد الأدنى.

ماذا لو وضعنا سوء الظن بأمريكا جانباً؟ آنذاك تخرج علينا الزرافة، لا لتخطف شحمنا كما يريد القط، ولكن لتلقي علينا عظة، وللموضوع قصة.

في حفل تخرج ابني من مدرسته الابتدائية في كندا ألقى محاضر كلمة مقتضبة في كيفية التعامل مع الأبناء، وقد أطرى عريف الحفل هذا المحاضر ونجاحه الباهر في القارة الأمريكية الشمالية، وبدوره عرفنا المحاضر بالزرافة، وبين لنا ما خفي علينا من حنكتها الفطرية البالغة وأسلوبها الناجح في تربية

ابناءها، ودعانا نحن أباء وأمهات الطلاب للاقتداء بها، ولا بأس من التعلم من زرافة أو أي حيوان آخر، وقابيل تعلم من الغراب كيف يواري سوءة أخيه، وكثيراً ما يردد العراقيون الحكمة الشعبية: خذ الشور ولو من رأس الثور، من المعروف بأن الحيوان الوليد يكون عرضة للأخطار – وخاصة من القطط الشرهة المفترسة – أول ساعات بل دقائق حياته، لذا من المهم أن يقف على قوائمه بسرعة بعد الولادة، وهنا يأتي دور الزرافة الأم التي إن لاحظت تلكؤ وليدها في الوقوف دفعته برأسها مراراً وتكراراً حتى يقف، وهو ما أسماه المحاضر المفوه بـ"رفسة الزرافة المحبة".

ونقول لأنصار أمريكا في العراق: أليس العراق بحاجة اليوم إلى "رفسة" من أمهم الحنون أمريكا لكي يستطيع الوقوف على قدميه وحماية نفسه، خاصة وقد مرت ثمان سنوات لا ثمان دقائق أو ساعات على الاحتلال؟

إن الاحتلال الأمريكي تسويف لحل المشاكل والخلافات، وذريعة للإرهابيين، وحماية للانفصاليين، وجسر لعودة البعثيين، وسبب لتأليب دول الجوار، لذا فالتمديد له تصويت على استمرار الانقسام السياسي والتفرقة الطائفية والإرهاب والفساد، ودعم لمشاريع تقسيم العراق، وتفريط بموارده، وتأزيم لعلاقاته بجيرانه، والأفضل أن نتجنب شراهة القط المفترس ونتعلم من غريزة الزرافة ونطرد الاحتلال، وإلا فليحذر أنصار أمريكا فالعراقيون الحريصون على استقلال بلدهم وكرامة شعبهم قادرون على الافتراس أيضاً.

1 حزيران 2011م

الحكومة العراقية تحتفل والاحتلال باق!

تنوي حكومة المالكي الاحتفال في يوم الثلاثين من حزيران بانسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية إلى قواعدها على الأرض العراقية، وهو أمر مثير للاستغراب والدهشة، فما الداعي للاحتفال بـ "الانسحاب" أو بالأحرى إعادة تموضع القوات الأمريكية؟ هذه القوات التي تصفها الحكومة العراقية والقوى السياسية المنضوية فيها بأنها "صديقة"، وجاءت للعراق لـ "تحريره" من الطغيان البعثي، والدليل على ذلك الترحيب البالغ الذي يستقبل به أعضاء الحكومة قادة القوات المحتلة، لذا كان الأجدر بالحكومة العراقية إعلان الحداد حزناً على "انسحاب" أو فراق هؤلاء "الأصدقاء" الأعزاء جداً للحكومة العراقية وأحزابها.

غريب ابتهاج الحكومة العراقية بإعادة انتشار القوات المحتلة، وهي التي مددت لبقائها سنوات ثلاث ظاهرياً، وإلى أمد غير منظور ضمنياً، في الاتفاقية الأمنية التي أصرت على ابرامها مع الحكومة الأمريكية، ومن الواضح وجود تناقض تام بين تهافت حكومة المالكي على توقيع الاتفاقية الأمنية للتمديد لبقاء قوات الاحتلال قبل شهور فقط وبين اقامتها الأفراح لمجرد تغيير أماكن تواجدها على الأرض العراقية.

عجباً احتفال الحكومة العراقية، وهي نفسها كانت قبل زمن قليل تصرح بأن الاستقرار الأمني في العراق متوقف على استمرار مشاركة قوات الاحتلال في ضرب وملاحقة الإرهابيين وغيرهم من القوى المعادية للعملية السياسية، وبما أن هذا التغيير التكتيكي في مواضع الأمريكان يخدمهم بالدرجة الأولى لأنه يقلل من احتمال تعرضهم لعمليات التفجير والكمائن في الشوارع، فمن المؤكد بأن الأمريكان هم الوحيدون الذين يحق لهم الاحتفال بذلك، وبالتالي يبدو وكأن احتفال الحكومة العراقية نوعاً من التعاطف مع القوات الأمريكية لا احتفالاً بقرب رحيلها.

صور رئيس الوزراء المالكي إعادة تموضع قوات الاحتلال بأنه إنجاز عظيم، على الرغم من إنه لم يذم الاحتلال من قبل، ولم يطالب بتعجيل نهايته، ولا قاوم الاحتلال بالوسائل السلمية أو غيرها، وهو الذي وصف الصدريين بأنهم "أسوء من الإرهابيين" لأنهم قاوموا المحتلين، وعارضوا التمديد لبقائهم.

يبدوا بأن الحكومة العراقية تعتبر إعادة تموضع القوات الأمريكية "جلاءاً" و "عيداً للتحرير"، مما يوحي بأن لن يكون هنالك بعده جلاء وانسحاب تام، إذ ليس من المنطقي أن تحتفل الحكومة العراقية بتغيير القوات الأمريكية لمواقعها، ثم ستحتفل مرة أخرى عندما تنسحب نهائياً، لذا نرجح بأن الحكومة العراقية تدرك جيداً بأن لا انسحاب كامل لهذه القوات.

من المؤسف تزامن احتفال الحكومة العراقية بـ "الانسحاب" الوهمي للقوات المحتلة مع أحزان العراقيين في الجنوب والوسط والشمال، الذين نكبوا باستشهاد أو اصابة المئات من ذويهم وأصدقائهم، بسبب تقصير الحكومة العراقية وتهاون قوات الاحتلال.

يقول المثل العراقي: الضحك من دون سبب من قلة الأدب، والضحك مظهر من مظاهر الفرح، ولكننا لا نتهم الحكومة العراقية بسوء الأدب وإنما بمحاولة الضحك على ذقون العراقيين، من خلال قلبها للحقائق وتصوريها لإعادة تمركز القوات بأنه انسحاب، تهيئة لتأجيل التصويت على الاتفاقية الأمنية مع الأمريكان، وصرفاً للأنظار عن اختطاف الكرد لكركوك وحوالي ثلث أراضي العراق المسكونة، وتمويها على عجز الحكومة في تقديم الخدمات ومعاقبة الإرهابيين المدانين ومحاسبة الفاسدين والمرتشين، وكسباً للمؤيدين واصواتهم في الانتخابات البرلمانية القادمة، ولكن فات هذه الحكومة كما حكومات من قبلها بأن الفشل مصير كل المراهنين على سذاجة العراقيين.

29 حزيران 2009م

العراق بعد خمس سنوات عجاف من توقيع الاتفاقية الأمنية أو مذكرة التفاهم مع أمريكا

يقولون بأن الحكومة العراقية ستوقع على الاتفاقية الأمنية، أو مذكرة تفاهم أو ملحق أمني، وبالشروط التي تمليها أمريكا، وعلى الرغم من أنوف كل المراجع، مهما عظموا، ورغماً على إرادة العراقيين، ولو أجمعوا على رفضها، وعندما سيخير الأمريكان الساسة العراقيين بين التوقيع على الاتفاقية وخسارة مناصبهم فلن يتخلف عن التوقيع سوى المجاهرون بمعارضتهم اليوم، لذا من المهم معرفة مصير العراق بعد خمس سنوات من التوقيع، لا رجماً بالغيب، وإنما استشرافاً للمستقبل على أساس المعطيات الحالية والمعلومات المتوفرة، فهل ستتحقق وعود أنصار أمريكا بأن العراق وبفضل الرعاية الأمريكية سيصبح شبيهاً بكوريا الجنوبية وسنغافورة أم سيصيبه العجز الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي انهك النظامين الربيبين لأمريكا في الفلبين ومصر؟

لنبدأ بالوضع السياسي، لأنه المحرك الرئيس للتغيير، وكذلك المرآة العاكسة للحراك العام، ومن المتوقع أن تشهد السنوات الخمس القادمة تغييرات جذرية، من أهمها ترسيخ النظام الفدرالي من خلال تقسيم العراق إلى أربعة أقاليم رئيسة، شيعي في الجنوب وسني في الغرب والشمال وكردي في الشرق والشمال واقليم بغداد المختلط، مما سيزيد من تعقد الوضع السياسي، وستضطرب العلاقات بين المركز والإقليم وبين الأقاليم أيضاً، بسبب تطاول الإقليم على سلطات المركز، وتعزز نزعة الانفصال في الإقليم الكردي، الذي سيصبح مرتبطاً بالمركز شكلياً فقط.

وكما هو منتظر فستوطد الاتفاقية الأمنية الهيمنة الأمريكية على أوضاع العراق، وستغدو السفارة الأمريكية صاحبة القرار السياسي والاقتصادي

فعلياً، وتنجح بواسطة الترغيب والترهيب في السيطرة تماماً على البرلمان والحكومة، فيصبح الولاء لأمريكا وسياساتها في العراق ثمن الفوز بمقعد في البرلمان، وستمتلئ مقاعد البرلمان بالمنافقين والوصوليين من شيوخ العشائر واثرياء الاحتلال، وتتدهور فاعلية العملية السياسية، نتيجة ترسخ النزعات الطائفية والعشائرية في النفوس، وغياب البرامج السياسية الجادة، واشتداد حدة تهافت السياسيين الوصوليين على المناصب الوزارية، والتبدلات السريعة في التكتلات البرلمانية، وقصر عمر الوزارات العراقية، مما سيدفع العراقيون للترحم على الأوضاع السياسية غير المستقرة في العراق آبان العهد الملكي، ولن يستبعد بعض المراقبين حدوث موجة من الانقلابات العسكرية وبموافقة أمريكية للخروج من الدوامة السياسية.

ستجبر السياسات الحكومية القمعية معارضي الهيمنة الأمريكية على التحول إلى العمل السري، وستنشط المعارضة المسلحة في الجنوب بصورة خاصة، والنتيجة تكبد القوات الأمريكية المرابطة في العراق خسائر بشرية ومادية جسيمة، ولن تفلح المؤسسات الاستخبارية والأمنية الأمريكية والعراقية في وضع حد للمقاومة الشيعية المسلحة، وستؤدي الاجراءات الأمنية الاستثنائية، بما فيها فرق الموت والاعتقالات العشوائية والسجون السرية، إلى إشاعة الذعر بين العراقيين وتصاعد سخطهم على الأمريكان والحكومة العراقية التابعة لهم.

كان الهدف الرئيس لاحتلال أمريكا للعراق ضمان وجود نظام تابع لها وتحصين البوابة الشرقية بوجه إيران بعد تخلخلها نتيجة وهن النظام البعثي، ولكن لن يتحقق لها من ذلك غير اليسير، فسيخيب أمل أمريكا في ايقاف البرنامج النووي الأمريكي، وبالتحديد بعد تسرب وثائق عن البرنامج تؤكد امتلاك إيران لعدد غير محدد من القنابل النووية والصواريخ الباليستية الحاملة لها، وعلى الرغم من انكار إيران لذلك رسمياً فسيجمع المختصون على صحة الأنباء المسربة، وفي نفس الفترة الزمنية سيزداد اهتمام روسيا والصين والهند بمنطقة الخليج، وستنشط هذه الدول في معارضة السياسات الأمريكية في المنطقة، خاصة بعد استئثار الشركات الأمريكية

والأوروبية الغربية بعقود الاستثمار النفطية والبتروكيماوية الخليجية، مما سيجعلها تقتنع أخيراً بأن أمريكا عازمة على التحكم بالاقتصاد العالمي من خلال السيطرة على نفط الخليج، كما من المتوقع تضعضع جبهة حلفاء أمريكا نتيجة تعمق الخلاف داخل العائلة السعودية حول نظام وراثة الحكم، وتصاعد مطالبة السعوديين بالحقوق السياسية، وسيساهم هذا الوضع في تفاقم الصراع داخل الكيان الصهيوني، وبالتالي تزايد حركة الهجرة اليهودية المعاكسة.

في الاقتصاد، كما في السياسة، ستثبت الحقائق المادية بطلان توقعات أنصار امريكا والاتفاقية الأمنية أو مذكرة التفاهم بحدوث ازدهار اقتصادي، فلايزال العراق وبعد خمس سنوات من توقيع الاتفاقية الأمنية مثقلاً بالديون الضخمة التي تستنزف فوائدها مليارات الدولارات من عوائد النفط سنوياً، وستضطر الحكومة العراقية لدفع مليارات الدولارات للحكومة الأمريكية مقابل عمليات التدريب والتطوير والدعم الأمريكي للقوات العراقية والإدارة المدنية، كما أن توزيع نسبة كبيرة من المتبقي من إيرادات الميزانية على المناطق سيترك القليل للصرف على مشاريع التنمية الشاملة المستدامة.

سينعكس الاضطراب السياسي وتغلغل الانتهازيين وأصحاب المصالح الخاصة في العملية السياسية على مجمل الوضع الاقتصادي والإداري والاجتماعي، ولن تنجح السياسات الاقتصادية في ايجاد حلول لمشكلات العراق الاقتصادية شبه المزمنة، فنسبة البطالة مرتفعة، خاصة بين الشباب وخريجي الجامعات والكليات، ولن تساعد المشاريع والبرامج التنموية في تشغيل سوى نسبة محدودة من جيوش العاطلين المزمنين والزيادة السنوية في طالبي الوظائف والعمل، وعلى النقيض من توقعات المستشارين الاقتصاديين الأمريكيين العاملين لدى الحكومة العراقية ستكون استجابة رأس المال الخاص للحوافز الحكومية ضئيلة، وستبقى مشاركة القطاع الخاص في تكوين رأس المال التنموي محدودة وعند نسب متدنية، وفي الوقت ذات ستزداد مخاوف العراقيين من هجمة رأس المال الأجنبي والخليجي على اقتصادهم المحلي، ولن يكتفي الخليجيون بشراء الحصص

المقررة لرأس المال الأجنبي في المؤسسات الحكومية المخصخصة والشركات العراقية، بل سيسعون للحصول على أسهم وحصص تزيد على ذلك متسترين بشركاء عراقيين، ويتبين استياء العراقيين الشديد من هذا الوضع بأطلاقهم تسمية "اليهود الجدد" على الخليجيين، إشارة منهم إلى سيطرة اليهود على اقتصاد العراق ما قبل أواسط خمسينات القرن الماضي.

وبسبب الغلاء والبطالة والفساد ستتدنى مستويات معيشة معظم العراقيين، وسنشهد اختفاء الطبقة المعاشية الوسطى بصورة نهائية، وستضطر أعداد كبيرة من العراقيين للهجرة طلباً للعمل في دول الخليج الأعرابية وغيرها، وستزداد نسبة النساء العاملات بينهم، وسنسمع لأول مرة بنساء عراقيات يتنافسن مع الفلبينيات والسريلانكيات على وظائف خادمات في دول الخليج، وسنقرأ عن تعرض البعض منهن للاغتصاب والتعذيب، مما سيزيد من نقمة العراقيين على الحكومة العراقية والأمريكيين والخليجيين.

سيكون للتدهور السياسي والاقتصادي نتائج متباينة على الصعيد الاجتماعي، وسينقسم المجتمع العراقي لا على أساس طائفي أو إثني بل على خلفية دينية-أخلاقية، فمن جهة سيجد الانتهازيون والوصوليون والطفيليون مجالاً رحباً لاصطياد الفرص وجني المنافع وجمع الثروات على حساب الأكفاء والمخلصين، مما سيضعف الالتزام بقيم العمل الجاد والأخلاق السامية بين بعض أفراد المجتمع، وفي الوقت ذاته سيزداد التدين بين قطاعات واسعة من الشعب العراقي، الذين سيعتبرون الدين وأحكامه وأخلاقياته خلاصهم الوحيد من الانحطاط الحثيث في مجتمعهم، وسينضم العديد من هؤلاء للمقاومة المسلحة ضد القوات الأمريكية والحكومة العراقية.

قد يجد البعض في هذه التوقعات الاستشرافية لمستقبل العراق في السنوات القليلة القادمة بعد توقيع الاتفاقية الأمنية أو مذكرة التفاهم أو الملحق الأمني إسرافاً في التشاؤم أو تجاهلاً لتجارب أخرى، ولسنا بحاجة إلى البحث بعيداً للتيقن من موضوعية وتوازن هذه التوقعات السلبية فلازالت ذاكرتنا تختزن تجربة السنوات الخمس الماضية، وما أسفرت عنه من نتائج

كارثية على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق، فلماذا نتوقع خيراً في السنوات القادمة مع استمرار الاحتلال والطائفية السياسية وعودة البعثيين وصحوة الإرهابيين وتوزير أشباه الأميين وتوظيف المرتشين والفاسدين؟

17 تموز 2008م

ثلاثة فيروسات أمريكية تفتك بالجسد العراقي

إنفلونزا الخنزير موضوع الساعة، لا يفوقه في الأهمية سوى الأزمة الاقتصادية، ولا يكاد يمر يوم أو بعض يوم حتى تظهر علينا إحصائية جديدة بعدد الإصابات والوفيات، ولا ينقضي اسبوع حتى تصدر الجهات الصحية تحذيرات وتنبؤات تشاؤمية تنذر بأوخم العواقب فيما لو تحولت العدوى إلى وباء واكتسب الفيروس قوة إضافية.

أما العراقيون فهم لاهون عن الفيروس، لا لأنهم لا يدركون خطورته، أو لكونهم لا أباليين، أو بسبب نزعة انتحارية، وإنما من كثرة النوائب التي حلت بساحتهم حتى أصبحوا يستهينون بغيرها، ولا يقيمون وزناً للمزيد منها.

الأشد خطراً من إنفلونزا الخنازير والطيور وغيرها ثلاثة فيروسات تسللت إلى الجسد العراقي، فأضعفت مناعته، وأوهنت قواه، وبددت طاقاته، وسلبته الراحة في الليل والنهار، هذه الفيروسات الفتاكة منشؤها أمريكا، فهي التي صنعتها، وغذتها، ورعتها، وأفشتها في الجسد العراقي.

أول هذه الفيروسات الاحتلال الأمريكي، وهل يوجد فيروس أشد فتكاً من الاحتلال؟ فقد بادت أمم أو كادت بسببه، والتاريخ خير شاهد على ذلك، وكلما تذكرنا (ما غزي قوم في عقر دارهم إلا ذلوا) تحشرجت في حناجرنا: هيهات منا الذلة، ويا ويل من (ترهقهم ذلة)، ولقد اقتحم الاحتلال كل دار عراقية، فكان نصيبها منه القتل بأبشع الطرق أو انتهاك العرض أو الخطف أو هدم المنزل أو التشريد والتهجير، كما أرسى الاحتلال الطائفية، وغرسها خنجراً مسموماً في نظامنا السياسي وبنيتنا الاجتماعية وهيكلنا الاداري، وخرب البنى التحتية، وأباح الأموال العامة، ونشر الفساد والرشوة، واضعف الهمم، وقسم البلاد بعد تفريق النفوس، واوقع العداوة بين الطوائف والأعراق، وهل سمعتم بفيروس طفيلي يغادر من تلقاء نفسه؟ كلا بل هو باق بسفارته ذات

السبع وعشرين عمارة، ومستقر في قواعده المنتشرة على طول وعرض العراق ومستوطن بفضل عملاءه المبثوثين في كافة مدننا وقرانا.

لضمان تدمير العراق بصورة كاملة استدرج الأمريكان فيروساً آخر، هو الإرهاب السلفي الوهابي، وكلنا نتذكر دعوة بوش للإرهابيين إلى المنازلة على أرض العراق، وهم وحلفاؤهم السعوديون صنعوا هذا الفيروس الشيطاني من قبل، وتعهدوه بالرعاية في الباكستان وأفغانستان، ووجهوه بطرق خفية، لتنفيذ مآربهم الخبيثة، وبالفعل فقد حل الفيروس الإرهابي الوهابي في الجسد العراقي واحتضنته الجماعات الطائفية والعنصرية، فراح يمعن قتلاً واغتصاباً وتشريداً بالعراقيين العزل، تنفيذاً لأوامر أسياده الأمريكان والسعوديين.

ظن البعض بأن الأمريكان أتوا لتخليص العراق من البعثيين، ونسوا او تناسوا بأن الفيروس البعثي الخبيث صنيعة امريكا، فقد حملته في قطار أمريكي في 1963م، وساعده عملائها في تنفيذ انقلاب 1968م، وسخرته في الماضي لخدمة مآربها، فأكمل ما بدأه عميلهم ملك الأردن، باغتيال بعض أبرز قادة المقاومة الفلسطينية، وساهم في تمويل وإسناد حلفاء أمريكا والصهاينة في الحرب اللبنانية الأهلية، ولولا أمريكا وحلفاؤها لما استطاع الاستمرار في عدوانه على جمهورية إيران ثمان سنين، ثم ورطته باحتلال الكويت، وكان لها الشريك الصامت في الحصار الاقتصادي ومن ثم الاحتلال، ولم يقاوم قادة البعث قوات الاحتلال لأنهم عملاء مأجورون لأمريكا، وقد قبضوا ثمن خيانتهم لبلدهم مقدماً، واكتفت أمريكا بمعاقبة رأس النظام الطاغوتي وحفنة من أعوانه، وبسطت حمايتها على بقية البعثيين، وضغطت على الحكومات العراقية المتخاذلة لإلغاء قانون اجتثاث البعث وإعادة البعثيين لمناصبهم العليا في الوزارات العراقية، فكان لها ما أرادت، وما أن استلم الرئيس الأمريكي الجديد، الذي لا يختلف عن سابقه في الجوهر الشرير، حتى سارع لإطلاق التهديد والوعيد في حالة تلكؤ الحكومة العراقية في تنفيذ ما يسمى بالمصالحة الوطنية مع البعثيين، فالأمريكان يريدون عودة البعثيين للحكم، أو على الأقل للمشاركة فيه، ليكملوا مهمتهم في

تدمير العراق وحرمان اكثرية العراقيين من ممارسة حرياتهم وحقوقهم الدستورية في حكم البلاد وتوحيدها وإعادة إعمارها.

قبل ان انتهي من كتابة هذا المقال ورد نبأ اكتشاف إصابات بإنفلونزا الخنازير بين الجنود الأمريكان في الكويت، فقلت لنفسي وهذا فيروس آخر سينقله الأمريكان للجسد العراقي العليل، كلنا نتمنى لو كان لدينا درهم وقاية من فيروسات البعث والإرهاب الوهابي والاحتلال الأمريكي، ولقد جربنا الدواء بدون جدوى، ولم يبق للتخلص من هذه الفيروسات الفتاكة سوى آخر العلاج الكي.

25 ايار 2009م

هل أفشت أمريكا وباء الكوليرا في العراق؟

في تاريخ البشر صفحات سوداء، من أحلكها سجل أسلحة الدمار الشامل. في الحرب العالمية الأولى فتكت الأسلحة الكيماوية بعشرات الآلاف من جنود الدول الأوروبية المتصارعة، وهلك بالسلاح الذري الأمريكي في الحرب العالمية الثانية مئات الآلاف من اليابانيين المدنيين العزل، وهي أكبر مجزرة بشرية في التاريخ في وقت قياسي.

هنالك حقيقة خافية على الكثيرين، وهي أن الأمريكان سباقون في استعمال أسلحة الدمار الشامل، وبالتحديد الأسلحة البيولوجية، ولكن قبل بيان تفاصيل هذه الجريمة النكراء لنعود بالتاريخ إلى بدء الاستيطان، لنقارن بين فعلين، ونفاضل بين حضارتين، إن جاز تسمية إحداهما حضارة، لنكتشف منبع الخسة ومصدر المروءة، لم تكن قد مضت على وصول المستوطنين الأوائل من أوروبا سوى فترة زمنية قصيرة، كانت العلاقات بينهم وبين سكان أمريكا الأصليين، المعروفين خطأً بالهنود الحمر، ودية، في إحدى السنين أصابت المستوطنون مجاعة، شحت الطرائد ونضب المخزون من الغذاء، فأشرفوا على الهلاك، لم يقف الهنود الحمر متفرجين على مأساة المستعمرين البيض، عاملوهم كما يعامل العرب الأصليون ضيوفهم، قدموا لهم الطعام، حتى ذهبت عنهم غائلة الجوع، ولم يدر الهنود الحمر الطيبون بأنهم كانوا بذلك كالرجل الذي دفعته الشفقة على صل سام متجمد من البرد فأطعمه ووضعه بين ثوبه وجسمه ليتدفأ فما أن استعاد عافيته حتى غرس في جسده نابه المسموم ليقتله، ويقول بعض المؤرخين بأنه لولا نخوة وكرم الهنود الحمر تجاه المستوطنين البيض لهلكوا جميعاً، ولربما توقفت الهجرة، وظلت أمريكا لأهلها الأصليين، وفي كل عام يحتفل الأمريكان والكنديون بذكرى ولائم الهنود الحمر التي أطعمت أسلافهم من الجوع، ويسمونه عيد الشكر.

ما جزاء الإحسان إلا الإحسان ، قاعدة سلوكية يمارسها كل البشر، ماعدا المستوطنون الأمريكيون، فكيف قابلوا إحسان الهنود؟ أمعنوا في قتلهم، حتى حافة الانقراض، وتقدر بعض المصادر بأن عديد الهنود الحمر فاق العشرة ملايين نسمة عند بدء الاستيطان، لكنه اضمحل إلى أقل من نصف مليون بعد ذلك بقرن، نتيجة حملات الإبادة الجماعية التي شنها عليهم المستوطنون الأمريكان، وهكذا قابل الأمريكان بالخسة والدناءة إحسان ومروءة الهنود الحمر.

تفنن المستوطنون الأمريكان في قتل الهنود الحمر، وهدتهم عقولهم الشيطانية إلى السلاح البايولوجي لإبادة سكان أمريكا الشمالية الأصليين، واختاروا لتنفيذ مآربهم الشريرة جرثومة الجدري، التي كانت تقتل الآلاف منهم سنوياً، أما وسيلتهم لنشر الوباء فقد كانت البطانيات المستعملة من قبل مرضى الجدري من البيض، فقاموا بجمعها وتوزيعها على بعض قبائل الهنود الحمر، مما أدى إلى انتشار الوباء بينهم، ونادراً ما كان يبرأ المريض منهم بالجدري لضعف المناعة ضد هذا المرض الغريب على بيئتهم، تصوروا: الهنود الحمر قدموا لهم المأكل والمشرب وخلصوهم من المجاعة فردوا الجميل لهم بالبطانيات الملوثة بجراثيم الجدري، لتفتك بشبابهم وشيوخهم ونساءهم وأطفالهم.

في ستينات القرن الماضي استخدم الأمريكان الأسلحة الكيماوية في حربهم ضد الفيتناميين، وغضوا البصر عن استخدام النظام العراقي البائد للأسلحة الكيماوية ضد الإيرانيين ومعارضيه، عندما كان حليفهم، ولا يزال العراقيون يعانون من تلوث أراضيهم بالإشعاعات السامة للقذائف الأمريكية المتفجرة على الأرض العراقية، وبالأمس أمطرت الطائرات والمدافع الصهيونية المناطق المأهولة في جنوب لبنان بالقذائف العنقودية المصنعة في أمريكا، لذا لن نعجب لو تبين لنا الآن أو فيما بعد بأن وراء تفشي مرض الكوليرا أصابع أمريكية خبيثة وغادرة.

وسواء أفشى الأمريكان وباء الكوليرا بين العراقيين أم لا فهم مشتركون في المسئولية عن ذلك، لأنهم محتلون لأرضنا، وشركاؤهم في المسئولية

الحكومة العراقية والأحزاب المشاركة فيها، التي فشلت في تزويد العراقيين بالماء النقي وبخدمات الصرف الصحي والكهرباء، ولم تساعد جيوش العاطلين في الحصول على عمل مجز أو رعاية اجتماعية، تقيهم من غائلة الجوع ونقص التغذية، وأخفقت في توفير الوقاية اللازمة للأصحاء والعلاج المناسب للمصابين بهذا الداء الوبيل.

منذ خمس سنوات والعراقيون يتلقون "هدايا" الأمريكان، والتي وإن خلت من البطانيات الملوثة بجراثيم الجدري فقد احتوت على ما هو أفتك منها، بدءاً بالإرهاب ومروراً بالحرب الطائفية والصراع الإثني والتهجير الجماعي والخراب الاقتصادي والفساد وأخيراً، وليس آخراً، وباء الكوليرا، ثم يجرأ البعض على الترويج لاتفاقية أمنية مع أمريكا لكي تكتمل المؤامرة الأمريكية بتقسيم وتخريب العراق، ويصبح العراقيون، أو ما يتبقى منهم، مثل الهنود الحمر، نسياً منسياً.

14 أيلول 2008م

أين الجنة الأمريكية الموعودة للعراقيين يا وكيل الوزارة السعودي؟

الزمان: شهور قلائل بعد احتلال القوات الأمريكية للعراق، المكان: مكة المكرمة، الموضوع: مهمة استشارية لإعادة تنظيم وزارة الحج السعودية، وعلى قائمة المقابلات أحد وكلاء وزير الحج، استقبلني الرجل بترحاب وتهذيب، أجاب على اسئلتي الكثيرة، والصريحة لحد الإحراج أحياناً، وزودني بكل ما طلبته من معلومات، كان حريصاً كل الحرص على نجاح المهمة، فهو يمثل تيار الحداثة بشهادته العليا وأفكاره التطويرية، ولكنه تيار أقلية وسط الغالبية التقليدية الخائفة من ضياع مصالحها نتيجة التغيير.

قبل انتهاء المقابلة تطرق الحديث للاحتلال الأمريكي للعراق، فصارحته بكراهيتي للاحتلال، على الرغم من إطاحته بالنظام الطاغوتي، الذي أجبرني على العيش في المنافي لأكثر من ربع قرن، ونصفها بدون جواز سفر، فقال لي بما معناه: اتركوا للأمريكيين إدارة بلدكم عشر سنوات، وسيجعلون منه جنة أرضية.

لم يتسن لي الاتصال بالوكيل منذ ذلك الحين، سمعت بترقيته لاحقاً إلى مرتبة وزير، لكنهم نقلوه إلى وظيفة أخرى، فخسرته وزارة الحج، والتي هي بأمس الحاجة للتطوير، كان بودي أن أساله عن رايه وتقييمه للإنجازات الأمريكية بعد خمس سنوات من الاحتلال، فإذا كان المطلوب في تقديره عشر سنوات من الاحتلال لكي يصبح العراق جنة فهل أصبح العراق نصف جنة بعد ما يزيد على خمس سنوات؟

تكشف لنا بالفعل بأن هنالك مئات الألاف من العراقيين، الذين لا يفصل بينهم وبين الجنة سوى يوم واحد، ولكن هؤلاء كلهم أموات، من ضحايا العمليات الإرهابية واعتداءات قوات الاحتلال، والجنة التي سيدخلونها يوم القيامة هي جنة الخلد السماوية لا الجنة العراقية، وحذار من سؤال ربع العراقيين المهاجرين والمهجرين إن كانوا قاب قوسين أو أدنى من الجنة؟ فلا ضمان لسلامة السائل، ولو تقصينا أراء بقية العراقيين، خارج المحمية الكردية، لاشتكوا اضطراب الأمن وعدم الاستقرار والخوف من المستقبل وزيف النظام السياسي وأنانية الساسة وارتشاء الموظفين والبطالة وفقدان التنمية وانخفاض الرواتب والأجور والغلاء وقلة الخدمات ورداءة المنتوجات، فهل هذه صفات الجنة أو حتى نصف الجنة؟ كلا، إنه الجحيم بعينه، وإن رأيت عراقياً يضحك أو عريسين يحتفلان فتذكر كلمات من أغنية لداخل حسن: أضحك جذب والنار تلتهب بيه.

كان العراق جحيماً قبل الاحتلال، وأصبح جحيماً من نوع اخر بعد الاحتلال، وبالأمس مدد بعض قادة الحركات السياسية المنتخبين فترة مكوث العراق في الجحيم ثلاث سنوات أخرى على الأقل.

1 شباط 2009م

في 2012م هل سيبقى الاحتلال والانتداب الأمريكي أم الانتداب فقط؟

تتوالى الاخبار والتصريحات حول التمديد لقوات الاحتلال الأمريكي في العراق، فبالأمس القريب زار العراق وزير الدفاع الأمريكي الجديد كاشفاً عن نيته "الضغط" على الحكومة العراقية لتتخذ قراراً سريعاً بشأن التمديد لقوات الاحتلال، ويبدو بأنه يراهن على موافقة القادة السياسيين على بقاء قوة أمريكية وقواعد دائمة لها.

ومن قبل زيارة الوزير الأمريكي أطل سفير بلاده في العراق، عبر وسائل الإعلام، أوائل هذا الشهر، ليدلي بتصريح مهم حول الموضوع، يكشف عن نوايا امريكا في العراق للمديين القريب والبعيد.

انطلق حديث السفير الأمريكي من اعلان ميزانية سفارته للعام القادم 2012م، والتي ستبلغ 6 مليار دولار، وهو رقم مذهل، لا مثيل له في تاريخ ميزانيات البعثات الدبلوماسية، إذ يزيد على إيرادات عدة دول عربية غير نفطية في ميزانياتها التقديرية للعام 2010م، ومن بينها البحرين، موريتانيا، واليمن، كما تقل عنه إيرادات معظم الدول الأقل نمواً مثل افغانستان وألبانيا وأرمينيا وكينيا، وكل ما حصلته الحكومة العراقية من إيرادات في العام المنصرم من عوائد النفط وغيرها لا يتجاوز ثمانية أضعاف المبلغ الذي طلبته السفارة الأمريكية لتمويل نشاطها العام القادم.

والجدير بالذكر أن مجموع تخصيصات الميزانية التقديرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2012م هو 53 مليار، أي أن ميزانية السفارة الأمريكية في العراق تمثل ما يزيد على 10 % من ميزانية الخارجية الأمريكية، وتتضح ضخامة المبلغ أيضاً عندما نقرأ في مقدمة وثيقة الميزانية حرص الوزارة، استجابة لطلب الكونجرس، على تخفيض المصروفات وتحقيق وفورات كبيرة

مقارنة بالأعوام السابقة ، فهي إذاً ميزانية تقشف، في كل الميادين، إلا فيما يخص السفارة الأمريكية في العراق، فما السبب؟

في العام القادم أيضاً سيكتمل عدد العاملين في السفارة الأمريكية ، ليبلغ 16 ألف موظف، هذا ما أكده السفير أيضاً، بالمقارنة تخطط وزارة الخارجية الأمريكية لزيادة عديد بعثتها الدبلوماسية في أفغانستان إلى 1500 موظف في 2012م، مما يدل على أن العراق له أولوية على أفغانستان في الأهمية حسب مخططات امريكا على الرغم من كون أفغانستان موطناً للقاعدة التي طال ارهابها الأرض الأمريكية وسفاراتها وقواتها في أماكن مختلفة من العالم، وتكبد حلفاؤها الأوروبيون والمحليون خسائر كبيرة نتيجة عملياتها، فما الذي يجعل العراق هدفاً أهم من أفغانستان في حسابات أمريكا؟

أجاب السفير الأمريكي في العراق جيمس جفري على هذا السؤال، بصورة غير مباشرة، عندما تطرق إلى أهمية موارد العراق النفطية والغازية، فهو يتوقع بلوغ انتاجه من النفط 4 إلى 6 ملايين برميل في غضون خمسة أعوام على أبعد تقدير، وهو في تقديره البلد الوحيد القادر على انتاج ملايين إضافية من براميل النفط بعد وصول انتاج النفط في السعودية الى ذروته أو يكاد، ونستنتج من هذا بأن العراق سيخلف السعودية في المدى القريب في دور المهيمن على السوق، كما شدد السفير الأمريكي على أهمية الغاز العراقي لسد احتياجات الدول الأوروبية.

ويخلص السفير الأمريكي إلى النتيجة التالية: " في ضوء الأهمية الحيوية للعراق وحجم استثماراتنا (والمقصود هنا الاحتلال وتكلفته) فإن الجهد الواجب علينا بذله والأموال المطلوب تخصيصها مبررة ومشروعة جداً"، وفي موضوع متصل اعتبر السفير الأمريكي الجماعات الشيعية المسلحة – لا القاعدة ولا البعثيين- التهديد الأخطر لأمن العراق واستقراره في المستقبل، وهي نفس الجماعات التي تنشط حالياً في مقاومة الاحتلال.

امريكا باقية في العراق، وبقوة وحضور كبير، ونية البقاء واضحة وضوح الشمس من بيانات ميزانية السفارة لعام 2012م ومن عديد بعثتها، أمريكا

باقية لأنها وكما بين سفيرها هناك استثمرت الدم والمال والسلاح لترسيخ مصالحها بالطبع، وهذه المصالح هي بالدرجة الأولى النفط والغاز، وأمور أخرى لا تخفى على اللبيب، من أهمها تعطيل الدور العراقي في الصراع مع الكيان الصهيوني من خلال عرقلة بناء دولة قوية وموحدة في العراق.

أما بالنسبة للجدل الراهن حول التمديد للقوات الأمريكية فهو عقيم وعديم الجدوى، وسواء جلت القوات الأمريكية المتبقية والتي لا تزيد على خمسين ألفاً كلياً أو جزئياً فالاحتلال باق، وإلا فماذا تسمون بعثة دبلوماسية قوامها 16 ألف موظف مدني وعسكري؟ إنها بمثابة جيش صغير، من خلاله ستمارس الحكومة الأمريكية نفوذاً واسعاً على النظام السياسي والجهاز الإداري والقوى العسكرية والأمنية وحتى المنظمات الاجتماعية ومؤسسات الأعمال، ولن تقتصر أدوات السفارة على الوسائل الدبلوماسية المشروعة، لذا نستنتج بأنه حتى لو رحلت جميع القوات العسكرية وبقيت السفارة بحجمها المقرر فسيكون العراق تحت الاحتلال والانتداب الأمريكي.

هنالك شرطان ضروريان لاسترجاع سيادة العراق من الاحتلال الأمريكي هما:

أولاً: الجلاء الكامل لقوات الاحتلال الأمريكي.

ثانياً: التقليص الجذري لعديد السفارة الأمريكية إلى مستوى التمثيل الدبلوماسي للعراق في أمريكا (16 بدلاً من 16 ألفاً على سبيل المثال)

حينئذ فقط نستطيع القول بأن العراق استعاد استقلاله وسيادته.

16 تموز 2011م

هل العراق بحاجة لإعلان استقلال على غرار الإعلان الأمريكي للاستقلال في 1776م؟

تمر اليوم ذكرى إعلان الاستقلال الأمريكي في 4 تموز 1776م، والذي أدان فيه ممثلو الأمريكان المستوطنين السياسات والتصرفات القمعية والتعسفية للعرش البريطاني في الولايات الأمريكية، واعتبروها أسباباً كافية ومقنعة لممارسة حقهم، بل واجبهم الطبيعي والمشروع فيما اسموه "تغيير السلطة الحاكمة"، والذي تمثل في اعلان الاستقلال عن الحكومة البريطانية، ومن أهم الأسباب التي احتج بها مستوطنو المستعمرة البريطانية في أمريكا على الحكومة الأم في بريطانيا ما يلي:

- عسكرة القوات البريطانية في أمريكا من دون استئذان البرلمان المحلي.
- وضع القوات البريطانية في أمريكا فوق السلطة المدنية الإدارية في المستعمرة.
- حصانة القوات البريطانية من الملاحقة القضائية عن الجرائم التي ترتكبها بحق مواطني الولايات الأمريكية.
- تخريب الأراضي وحرق المدن وقتل السكان.
- الاستعانة بالمرتزقة الأجانب.
- تأليب جماعات من المستوطنين الأمريكان ضد جماعات أخرى وتسليحهم وحثهم على التقاتل فيما بينهم.
- التحريض على الفتنة الداخلية بين السكان الأصليين والمستوطنين.

لهذه الأسباب أعلن أسلاف الأمريكان الحاليين استقلالهم عن بريطانيا، وأمريكا في حينها مستعمرة بريطانية، وشنوا حرباً على القوات البريطانية

المرابطة في أمريكا، واستعان ثوار أمريكا في حربهم "التحريرية" بفرنسا، العدوة اللدود لبريطانيا الأم، وقد تسببت المبالغ الضخمة التي قدمتها حكومة الملك لويس السادس عشر للمقاومة الأمريكية في إشرافها على الإفلاس، مما عجل بنهاية الملكية وقيام الجمهورية الفرنسية.

من سخريات التاريخ أن يكرر الأمريكان في العراق نفس الممارسات البريطانية القمعية التي دفعتهم للثورة ومقاومة الحكم البريطاني والاستقلال عنه، فهل يجوز للأمريكان اليوم ما لم يجزه أجدادهم لبريطانيا في القرن الثامن عشر؟ يحق للعراقيين اليوم، كما الأمريكان في 1776م، إعلان استقلالهم الفعلي عن أمريكا، ومطالبتها بسحب قواتها بالكامل، ومقاومتها بكل الوسائل والسبل المشروعة إن رفضت الانسحاب، وتحريم كل أنواع الاتفاقات الأمنية معها، والتعامل معها من منطلق السيادة الكاملة واستقلال وحرية القرار العراقي، فإن لم نفعل ذلك فسنكون، وكما يستدل من إعلان الاستقلال الأمريكي، قد فرطنا في حقنا الطبيعي والمشروع في التصدي للطغيان والتسلط الأجنبي.

4 تموز 2008م

رئاسة الوزراء العراقية المهمة المستحيلة

في العراق نظام سياسي فاشل فرضه الاحتلال الأمريكي وزرع فيه بذور التدمير الذاتي لذلك توقعت ومنذ أكثر من عشرة أعوام فشل الحكومات العراقية المتعاقبة والاضمحلال التدريجي للكيان العراقي.

جراثيم التدمير الذاتي كامنة في الفدرالية المتطرفة وحق تكوين الأقاليم والمحاصصة الطائفية والإثنية والتوافق، فالهدف الوحيد للتحول من دولة موحدة إلى فدرالية واعطاء المحافظات الإدارية حق تشكيل أقاليم أشبه بالإقليم الكردي هو التمهيد لانفصال الأكراد عند الوقت المناسب ودفع السنة والشيعة إلى تكوين دويلتين خاصتين بهما، وهو كما يبدو ما تريد أمريكا تحقيقه في العراق، وصرح به نائب الرئيس الأمريكي وغيره من المسؤولين الأمريكيين، ومن المؤسف سعي بعض الساسة العراقيين الحثيث لتطبيق هذا المخطط الخبيث التقسيمي.

أنشأت المحاصصة الطائفية والإثنية المفروضة من أمريكا جدراناً عالية بين الشيعة والسنة والاكراد، وصارت كل فئة تبحث عن مصالحها، وغالباً على حساب الفئتين الآخرتين، وتعمقت الخلافات بينها حول السلطة والمناصب والتخصيصات المالية والأراضي، وتحول شركاء الوطن إلى أعداء، وكان من المحتم تدهور الوضع إلى صراع مسلح.

رئاسة الوزراء أعلى منصب في السلطة التنفيذية، ولشاغله صلاحيات واسعة، لكن المنصب مقيد بالمحاصصة والتوافق، وهو مستهدف بالضغوط والابتزاز من الجميع، فالأكراد يريدون منه الاعتراف بهم ضمنياً دولة شبه مستقلة، وهم منهمكون في استكمال مقومات انفصالهم، وحتى وقت قريب كانت مناطقهم محصنة ضد الإرهاب بفعل تفاهمات، ويحصلون من الحكومة المركزية على حوالي خمس الميزانية، وعندما يتأخر رئيس الوزراء بتلبية مطالبهم يهددونه بإعلان الانفصال، ويتوعدون الجيش العراقي بالقتال لو دخل أراضي الإقليم، وفي الوقت الذي يصرون فيه على استلام حصتهم كاملة من المناصب السياسية بدءاً برئاسة الجمهورية وحتى المديرين العامين والسفراء يستغلون هذه المناصب لبلوغ أهدافهم التي قد لا تتطابق مع مصالح دولة العراق الموحدة، ومؤخراً استغلوا هجوم داعش على

المحافظات العراقية الشمالية ليبسطوا سيطرتهم على محافظة كركوك الغنية بالنفط ومدن وقرى ومناطق شاسعة، ومن لا يعرف بتفاصيل الوضع العراقي السوريالي يظن بأن الخلاف بين الحكومة المركزية والإقليم الكردي صراع بين دولتين مستقلتين، والأكراد بالنتيجة متمردون ومشاركون في الحكم في نفس الوقت، يهدمون الكيان العراقي بيد ويستحوذون على المنافع والمكاسب بيد أخرى.

كره السنة العرب، وهم خمس سكان العراق، خسارتهم للسلطة واضطرارهم لمشاركة الشيعة والأكراد في الحكم، وانقسموا بين مؤيد ومعارض للعملية السياسية، واعتمد المعارضون الإرهاب وسيلة رئيسية لإضعاف الحكومة المركزية واستعادة مواقعهم القيادية، وفجروا وذبحوا عشرات الألاف من المدنيين الشيعة، وهدموا مساجدهم ومزاراتهم، وأججوا فتنة طائفية كادت أن تؤدي إلى حرب أهلية شاملة، واعتبر الساسة السنة هذه العمليات الإرهابية تعبيراً منطقياً ومشروعاً عن عدم رضا السنة عن حصتهم في السلطة، واستغلوها للضغط على الحكومة المركزية لتقديم المزيد من التنازلات لهم، ويبدو بأن غالبيتهم مشاركون أو على الأقل راضون عن احتلال تنظيم داعش لمحافظات عراقية في الشمال والغرب، وربما يتطلع البعض منهم إلى احتلال العاصمة بغداد واستعادة سيطرتهم على الحكم العراقي.

من سوء حظ شيعة العراق اختيار من لا يمتلك المهارات اللازمة لشغل منصب رئاسة الوزراء، وهو اختيار وراءه الأمريكيون بالتأكيد، ولعل أضعفهم هو المالكي الذي استسلم معظم الأحيان للضغوط الأمريكية والابتزاز الكردي والإرهاب السني، توسل رضا الأمريكيين والسنة والاكراد فسارع إلى قتال الصدريين وقتل الألاف من الشيعة، ووقع الاتفاقية الأمنية الاستراتيجية مع أمريكا والتي أنتجت جيشاً مهلهلاً من دون قوة جوية وأسلحة متطورة وتدريب مهني، ولاحقه الأكراد بالمطالب الجائرة الهادفة لتوطيد دويلتهم الطفيلية ضمن الدولة العراقية، وكلما استجاب لمطالب قدموا غيرها، وما تبقى منها تتعدى صلاحيات رئاسة الوزراء وتتطلب تشريع قوانين في مجلس النواب الذي يرأسه سني.

تبارى السنة مع الأكراد في تقديم المطالب التعجيزية، ومنها على سبيل المثال إعادة البعثيين السفاحين الذين كانوا أدوات الطاغية صدام وقادة

مخابراته وجهازه الأمني وقواته العسكرية، ورضخ المالكي والساسة الشيعة وبضغط أمريكي، فقبلوا باستبدال اجتثاث البعث بقانون المساءلة والعدالة، وأعاد المالكي معظم البعثيين لمناصبهم ومنح الباقين رواتب تقاعدية، ولكن السنة لم يكتفوا بهذه التنازلات المذلة والمناقضة لمبدأ العدالة والمستهترة بحقوق ضحايا البعث وسعوا إلى إحداث فتنة واسعة، وعندما اضطر المالكي المتخاذل بعد تردد طويل لوأد الفتنة في الأنبار ولولت أمريكا ودول الخليج والأردن وفتح السنة أبواب مدنهم للإرهابيين الدواعش.

ما أن حصل الشيعة العراقيون على حصتهم من السلطة باعتبارهم أغلبية السكان حتى بدأوا بفقدانها التدريجي، وهو ما أراده المصممون الأمريكيون للنظام السياسي في العراق، فقد وجد رئيس الوزراء الشيعي نفسه في موقع لا يحسد عليه، إذ تحرمه المحاصصة الإثنية والطائفية من حرية اختيار وزراءه ومسؤولي الإدارة الكبار، ويمنح مبدأ التوافق الوطني الأكراد والسنة حق نقض قراراته، يبتزه الأكراد ويرهبه السنة العرب، وأوصد رئيس مجلس النواب السني أبواب المجلس أمامه، وكان من المحتم أن يفشل في استصدار القوانين والقرارات اللازمة من المجلس النيابي والتوصل إلى التنسيق الفعال بين وزراءه وتنفيذ الخطط والمشاريع التطويرية، واستغل الأكراد والسنة العرب هذا الفشل الذين كان لهم الدور الأكبر في صنعه لإضعاف الحكومة المركزية ظناً منهم أن ذلك سيوصلهم إلى أهدافهم، واستعانوا براعيهم الأمريكي وأتباعه الخليجيين والأردن وتركيا لتكثيف الضغوط على رئيس الوزراء الشيعي.

ذهب المالكي غير مأسوف عليه من الشيعة بالذات الذين خذلهم بتخالفه مع أعدائهم الأمريكيين، ولم يحميهم من الإرهاب السني اليومي، وتنازل عن أبسط حقوقهم، وحرم محافظاتهم من العمران والتنمية، وترك الملايين منهم من دون وظيفة أو عمل سوى الانتساب لجيشه المهلهل، وحل محله العبادي، الذي سيواجه ظروفاً أشد وطأة وصعوبة من تلك التي فشل المالكي في التعامل معها.

رئيس الوزراء الشيعي محكوم عليه بالفشل سلفاً حسب التصميم الأمريكي للنظام السياسي العراقي، وسيفشل العبادي أيضاً ما لم تنتهي الوصاية الأمريكية وتلغى المحاصصة الطائفية والإثنية وتشكل الوزارات على أساس الأغلبية السياسية لا التوافق الفئوي ويعاد تشكيل القوى

العسكرية والأمنية وتسليحها من مصادر غير غربية لتكون الحكومة المركزية هي الأقوى في العراق والقادرة على بسط سيطرتها على كامل التراب العراقي ومنع التقسيم ودحر الإرهاب وحفظ حقوق الجميع من دون تحيز أو محاباة.

(للإسلام غايتان عظمتان هما الإحياء والإصلاح ووسيلة كبرى هي التعلم)
15 آب 2014م

رئاسة الوزراء العراقية أب قائد أو أم حنون؟

الأب القائد والأم الحنون نموذجان، لكل منهما مدلولات، استعملا في السياسة، لوصف نوعين من أنماط القيادة، واستعيرهما هنا لتقريب المقاصد والمعاني إلى الأذهان.

لم يكن الطاغية صدام حسين أول الأباء القادة في تاريخ العراق الحديث، وقد لا يكون آخرهم، فقد كان سلفه احمد البكر "اباً قائداً" بشهادة أتباعه، ومن قبلهما كان عبد السلام عارف وعبد الكريم قاسم وحتى نوري السعيد من هذا الصنف، أو هم تشبهوا به، واظهروا بعض خصائصه، وتصرفوا وفق مقتضياتها، ومن أهم هذه الخصائص التفرد بالسلطة، والهيمنة على عمليات صنع القرار السياسي، سواءً بالاستئثار بالقوة كما في حالة الحاكمين البعثيين وقاسم وعارف الأول أو من خلال استعمال الوسائل السياسية مثل الصفقات والمكر كما نجد في سيرة نوري السعي

الأم الحنون مصطلح تعارف بعض اللبنانيين من جيل أواسط القرن الماضي على اطلاقه على فرنسا، توصيفاً وتثميناً لدورها في رعاية النظام اللبناني الطائفي وحماية سيادته واستقلاله، وسقط عملياً عند دخول قوات الكيان الصهيوني العاصمة اللبنانية.

يكون القائد السياسي أماً حنوناً عندما ينجح من خلال الحوار والتراضي - ومن دون استعمال للقهر والعنف أو التلويح بهما - في بلورة التفاهم والتآلف والتعاون بين الفئات الاجتماعية والسياسية المؤثرة، بدرجة كافية لضمان السلم الأهلي ودرء مخاطر النزاع وحل الخلافات وتنفيذ المخططات الإنمائية.

لا يوجد في تاريخ العرق السياسي الحديث قائداً تمثلت فيه صفات "الأم الحنون"، وكان أسلوب عبد الرحمن عارف في الحكم ليناً بالتأكيد، لكنه لم يكن من هذا الصنف.

كانت النظم السياسية السابقة بيئة ملائمة لظهور الأب القائد قائداً أوحداً ومتسلطاً، يتخذ القرارات ويوزع المكرمات ويجني الفخر لوحده. ثم جاء المحتلون، ووضع الدستور العراقي الجديد ليكرس نظاماً سياسياً، يعتمد التعددية السياسية على أساس مبادئ الفدرالية والمحاصصة الطائفية والإثنية والتوافق وتوزيع الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث، مما يمنع – نظرياً على الأقل - ظهور أب قائد، وأفضل ما يسمح به هذا النظام رئيس وزراء يطبق نموذج الأم الحنون في ارضاء كافة الطوائف والإثنيات ويوفق بين جميع الفئات السياسية، وهو هدف صعب التحقيق، إن لم يكن مستحيلاً، كما يتأكد من مراجعة وتقييم العملية السياسية خلال السنوات المنصرمة منذ اقرار الدستور.

إن محاولة رئيس وزراء عراقي – سواءً الحالي أم غيره - التشبه بنموذج الأب القائد محكوم عليها سلفاً بالفشل، فهي مخالفة لقواعد اللعبة السياسية المطبقة، والتي أوصلت رئيس الوزراء إلى سدة السلطة، ولا يمكن أن يشهد العراق أباً قائداً من جديد إلا بالانقلاب على النظام التعددي الحالي أو تحويله إلى مجرد هيكل خاو أشبه بنظام الرئيس المصري مبارك - يتلاعب بالانتخابات، ويقايض النصرة بالمنافع، ويتقوى بالفاسدين والمنافقين، ويهمل مطالب الناس بالخدمات والوظائف والتنمية.

النتيجة هي أن النظام السياسي الحالي لا يسمح بحلول أب قائد، في منصب رئيس الوزراء، وفي الوقت نفسه يبدو أن ظهور أم حنون بعيد المنال ، فهل من مخرج من هذا الوضع المحير؟

المشكلة كما كتبت مسبقاً ومراراً كامنة في النظام السياسي، فهو عقيم بالولادة، وتأكد عجزه نتيجة التطبيق، ومادام هذا النظام قائماً ومستمراً، ستبقى العملية السياسية في العراق تراوح مكانها، عاجزة عن انتاج السياسات والخطط والقرارات اللازمة، وسيستمر الوضع العراقي متأزماً وهشاً، قابلاً للانفجار من الداخل، وفاقد للمناعة ضد التدخلات الخارجية، فالنظام الحالي ناتج عن تصور سلبي للوضع العراقي، يفترض أن العلاقات بين طوائفه وكياناته مشوبة وللأبد بالظلم والشك وسوء الظن والخوف من

الغدر، لذا أسس للفدرالية لحماية الأكراد من ظلم العرب وللمحاصصة الطائفية لضمان حقوق الأقليات الطائفية والتوافق منعاً للتهميش، وبالنتيجة يشجع هذا النظام على استمرار وتعميق سوء الظن والحذر بين كل الطوائف والمكونات، ويضع الأصفاد في أيدي الجميع.

المطلوب تغيير سياسي جذري، يؤسس لنظام جديد مبني على نظرة إيجابية للوضع العراقي، تعتمد امكانية الثقة المتبادلة وحسن الظن والتعاون بين الجميع، وعندما يتأكد العراقيون بأنهم سيعاملون جميعاً بعدالة وإنصاف وعلى أساس العمل والجدارة لا الانتماء الطائفي والإثني أو المحسوبية فستضمحل الخلافات فيما بينهم ويقبلوا على المشاركة في بناء دولة مؤسسات حديثة وراقية، ولو لم يحدث ذلك فسيكون مستقبل العراق نسخة أكثر مأساوية من تاريخ لبنان منذ الاستقلال أو النكوص للدكتاتورية واحتمال التقسيم.

2 حزيران 2012م

المالكي هو الرجل غير المناسب في النظام السياسي غير المناسب

جذور المشكلة في النظام السياسي العراقي، فالنظام الديمقراطي يمنح الجميع حقوقاً سياسية متساوية، لكن النظام التحاصصي في العراق انحرف عن ذلك، في فرضه تمثيلاً محدداً للطوائف والإثنيات في السلطة التشريعية، كما ضمن لهم التوافق حصة في السلطة التنفيذية ولو لم ينتموا للأغلبية البرلمانية، وفي المناصب الرئيسية والوظائف العليا من دون اعتبار كبير للجدارة.

يعد الانتقال من النظام الموحد إلى الفدرالية استثناءاً شاذاً على مسيرة التطور السياسي في العالم، فالدول الفدرالية تكونت من اتحاد دول أو دويلات كانت سابقاً منفصلة أو شبه مستقلة، كما هو الحال في أمريكا وكندا والهند وإيطاليا وألمانيا وغيرها، أما في العراق فالفدرالية وحق تكوين الأقاليم نشاز على التجارب السياسية العالمية في دفعهما نحو تفكك وانحلال الكيان العراقي الموحد أصلاً.

الهدف الرئيسي من التحاصص هو دفع العراقيين إلى التمترس داخل طوائفهم أو جماعتهم الإثنية، مما يجعل من المستحيل أو الصعب جداً نشوء أحزاب وطنية عابرة للطوائف والإثنيات، ويعزز الانتماء الطائفي والإثني على حساب الهوية الوطنية الموحدة، وهو إسفين آخر أحدث شرخاً كبيراً في بنية المجتمع العراقي، ولم يجني أحد منفعة من التحاصص، وإن وجد فهي منافع آنية، وتبقى المحاصصة عقبة كأداء أمام أي مسعى لتكوين تنظيمات سياسية منفتحة على الجميع من دون اعتبار للطائفة أو الجماعة الإثنية.

كان التوافق الضربة القاضية التي لم تفقد النظام العراقي الوعي فحسب بل أصابته بالشلل النصفي، لذا نجده عاجزاً عن توفير خدمات أساسية على

الرغم من توفر كل مستلزمات تحقيق ذلك، حتى أصبح من المعتاد شكوى المالكي من عصيان وزراءه المنتمين لأحزاب مختلفة.

بالنتيجة نجد أن الفدرالية والمحاصصة والتوافق الوطني تخدم في الظاهر والمدى القصير الأقليات لكنها وعلى المدى الطويل تضر بالجميع، وهذا النظام ليس فاشلاً فقط بل هو تخريبي، وسيؤدي بالبلد إلى التهلكة.

المالكي هو الرجل غير المناسب في هذا النظام السياسي غير المناسب، لأن المالكي فاقد للجدارة، فلا هو قائد كارزماتي، ولا يمتلك أي من سمات ومؤهلات القيادة، وهو أيضاً وعلى غرار حكام العراق السابقين مولع بالسلطة، ويطمح كما يبدو لاستنساخ تجربتهم في التسلط بالمكر والترغيب والترهيب، ويطمح لتوريث منصبه لابنه، وثبت من التجربة بأنه فاشل في السياسة والإدارة والاقتصاد، والأدلة كثيرة: عملية سياسية متأزمة، وخدمات دون الحد الأدنى المقبول، وفساد إداري ومحسوبية ومنسوبيه ورشوة، وهدر للأموال من دون تنمية أو اعمار ولو بالحد الأدنى المتواضع في المناطق المستقرة أمنياً في الوسط والجنوب.

المالكي في الواجهة، تتحمل طائفته جريرة أخطاءه، صلاحياته منقوصة، وأوامره غير مطاعة في بعض الوزارات، وحتى أعضاء حزبه والمؤتلفين معه خذلوه باعترافه، عندما يدعي الإرهابيون وحماتهم ومناصريهم زوراً وبهتاناً بأن الشيعة يتسلطون على العراق فهم يقصدون المالكي العاجز، وهي الذريعة الواهية الوحيدة التي يستخدمونها لتبرير إرهابهم، والحصيلة أن وجود المالكي على رأس النظام السياسي التخريبي خسارة مزدوجة وتامة للشيعة.

الشيعة منقسمون، فئة تناصر المالكي، منهم المنكرون لمسؤوليته عن التدهور العام وآخرون يقرون بها لكنهم يتعصبون له طائفياً، أما معارضوه فيبدوا بأنهم لم يحزموا أمرهم، وهم يخشون الفراغ الذي قد ينتج من إقالته ويتخوفون من تعميق الانقسامات بين الشيعة.

الرجل غير المناسب في المكان المناسب مشكلة، وكذلك الرجل المناسب في المكان غير المناسب، والأدهى من هذين الإثنين أن يكون الرجل والمكان غير مناسبين، وهذا هو حال المالكي وزمرته والنظام السياسي اليوم.

لو ذهب المالكي وبقي النظام السياسي التحاصصي والتوافقي فسيواجه خلفه نفس العقبات الكأداء، فالمطلوب هو تغيير النظام السياسي والمالكي.

31 تشرين الأول 2013م

(للإسلام غايتان عظمتان هما الإحياء والاصلاح، ووسيلة كبرى وهي التعلم)

هل صحيح أن حكومة المالكي على مسافة واحدة من أمريكا وإيران؟

منح الرئيس الأمريكي المالكي صك براءة، من النوع النادر، في نفيه تبعية المالكي لإيران، وهو جدير بالشكر على ذلك، إذ كنت أرى في هذا الاتهام أو الظن اجحافاً شديداً، ليس بالمالكي وإنما بإيران الإسلامية.

وفي مقابلة للمالكي مع وكالة الأسوشيدت برس في الثالث من كانون الأول من العام الماضي وحسب ما ورد في البيان الخاص الصادر عن مكتبه: "شدد السيد رئيس الوزراء على استقلالية القرار العراقي وأن مصالح العراق وشعبه هي وحدها التي تملي على العراق قراراه ، وقال سوف لن نكون إيرانيين ضد الأمريكان ولا أمريكان ضد الإيرانيين بل نتصرف بما تمليه علينا مصالحنا، مضيفا ان قرب الدول وبعدها من العراق يكون بمقدار قربها وبعدها عن مصالح الشعب العراقي ".

يدعي المالكي بأنه يقف على مسافة واحدة بين أمريكا وإيران، فهو لن يسمح باستعمال إراضي العراق للهجوم على إيران، كما لن يصطف مع إيران في أي مواجهة محتملة مع أمريكا، والمجهول هو موقفه في حال اعتدى الكيان الصهيوني على الجمهورية الإسلامية وعاونته أمريكا كما هو متوقع.

هل يقف المالكي في الوسط بين إيران وأمريكا؟ نستعرض الحقائق الناصعة قبل الاجابة، يرتبط العراق باتفاقية استراتيجية أمنية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تؤسس لتعاون أمني وعسكري وثيق بين الدولتين، وقد أفصحت حكومة أمريكا عن مدى هذا التحالف عندما أعلنت وعلى لسان أحد قادتها مؤخراً استعدادها لحماية العراق من أي عدوان خارجي محتمل، في المقابل لا يرتبط العراق بأي معاهدة أمنية استراتيجية أو غير استراتيجية مع الجارة الإسلامية إيران.

في العراق سفارة امريكية، هي أكبر سفارة في العالم قاطبة، مقرها المنطقة الخضراء، تشغل العشرات من المباني، ويعمل فيها الألاف من الموظفين المدنيين والعسكريين ومرتزقة شركات الحماية، أما سفارة إيران فهي لا تختلف عن سفارات الدول الاخرى في عديد موظفيها ومبانيها ومساحتها.

تحلق الطائرات الأمريكية العسكرية وطائرات التجسس من دون طيار في سماء العراق، ولو اقدمت إيران على ذلك لقامت الدنيا ولم تقعد.

ما زالت تدخلات أمريكا في الشؤون الداخلية العراقية سافرة ووقحة، وتصرفات السفير الأمريكي في العراق تذكرنا بالسير بيرسي كوكس وغيره من المندوبين الساميين البريطانيين، وإيران متهمة بالتدخل في شؤون العراق لكننا لا نرى أثراً لهذه التدخلات سوى تصريحات أعدائها من ساسة العراق الطائفيين.

ربما يقول البعض بإن للعراق صلات تجارية ضخمة مع إيران، والحقيقة هي أن التجارة البينية بين العراق وتركيا تزيد على ضعفي حجم التجارة ين العراق وإيران على الرغم من الموقف العدائي - أو على الأقل غير الصديق - للحكومة التركية تجاه حكومة المالكي، لذا لا قيمة للعامل التجاري في هذه المقارنة، والأهم من هذا وذاك هو ارتباط العراق مع أمريكا بصفقات سلاح ضخمة، مما يوثق الصلات الحميمية بين النظامين.

إن قول المالكي بأن " قرب الدول وبعدها من العراق يكون بمقدار قربها وبعدها عن مصالح الشعب العراقي" لا يتفق مع مبدأ أساسي مطبق في العلاقات الخارجية لكافة دول العالم، وهو مبدأ الحفاظ على علاقات حسن الجوار، ناهيك عن المشتركات الأخرى مع إيران الإسلامية، وبالتالي فإن تصريح المالكي مناقض لهذا المبدأ وينطوي على انحياز كبير للجانب الأمريكي.

يتبين من هذه المعطيات بأن حكومة المالكي لا تقف على مسافة واحدة من إيران وامريكا بل هي في صف واحد مع أمريكا، ولو حدثت المواجهة

المتوقعة بين أمريكا والكيان الصهيوني وحلفائهما في المنطقة مع إيران فسيكون العراق ممراً آمناً للطائرات الصهيونية المعتدية وتكون سفارة أمريكا في بغداد وما تحتويها من وسائل رصد وتجسس في خدمة العدوان الصهيوني، لذا كلام المالكي محض هراء.

15 اذار 2012م

المالكي والمحاور المتصارعة: حياد أم انحياز

صرح رئيس الوزراء العراقي بالأمس بأنه حريص على عدم الانخراط في المحاور السياسية المتصارعة في المنطقة، وقال بأن الموقف الوطني يدعونا الى رفض الاتجاهات والسياسات التي تضعف بلدنا لصالح هذا الطرف الاقليمي أو ذاك.

يرى المالكي والبعض وجود صراع بين محورين، وهما المحور الأمريكي ويشمل الدول الغربية والسعودية وقطر وبقية دول الخليج وتركيا والأردن ومصر والكيان الصهيوني والمعارضة السورية المسلحة ودول عربية أخرى، ويقابله محور الممانعة أو المقاومة ويضم إيران وسورية وحزب الله اللبناني.

يتناقض ادعاء المالكي بالحياد بين المحورين مع المعطيات الموضوعية، إذ ترتبط حكومته بصلات وثيقة مع أمريكا، التي وقع معها اتفاقاً استراتيجياً، ويصفها بالدولة الحليفة، ويتشاور معها في القضايا الرئيسية، ويستمع لنصحها أو بالأصح لإرشاداتها حول التعامل مع الأزمات الداخلية والتحديات الخارجية، وصرح أحد مستشاريه قبل زمن ليس بالبعيد بأن العراق أقرب لأمريكا منه إلى إيران، فهي المزود الرئيس لجيشها وقواها الأمنية بالسلاح والتدريب، وسفارة أمريكا في بغداد هي الأضخم في العالم، وستبقى متضخمة حتى بعد تخفيض عديدها.

علاقات حكومة المالكي مع بعض الدول المنضوية في الحلف الأمريكي مثل تركيا والسعودية وقطر والبحرين محيرة، أو هكذا تبدو بالنظرة السطحية، فمن ناحية يتهمها المالكي أحياناً بالتدخل في شؤون بلاده، ويحمل بعضها المسؤولية عن تخريب بلاده، وتصدير الإرهاب له، واستضافة أعداء العملية السياسية، لكنه من ناحية أخرى يصفح عن إرهابهم، ويعيد لهم الإرهابيين، ويتودد لهم، ويمد أيدي المصالحة والتعاون لهم، ويستجدي فتح سفارات لهم، ويحافظ على علاقات تجارية متميزة معهم، ويشجعهم على

الاستثمار في بلاده، ويهبهم النفط المجاني، ويغض الطرف عن اضطهادهم لأخوته في المذهب.

الحلم سيد الأخلاق، لكن الساسة لا يصفحون، بل يتغاضون عند الضرورة، وعلى أساس حسابات الربح والخسارة، لذا ليس الحلم وراء موقف المالكي المتخاذل من استكبار السعودية وفتاواها التكفيرية وتمويل قطر للإرهابيين والانتهاكات التركية المتواصلة لسيادة العراق، كما أن حكومة المالكي ليست عاجزة عن الرد عليهم، بطريقة أو أخرى، حفظاً لماء وجهها على الأقل، وهكذا تختفي كل التبريرات المحتملة لهذا التخاذل المهين لحكومة المالكي أمام عدائية هذه الدول سوى تبرير واحد وهو انتماء حكومته للمحور الأمريكي، وبصفة عضو ثانوي، يأتي في الأهمية والتأثير بعد تركيا ودول الخليج ومصر وحتى الأردن، ولا يحظى بالرضا والقبول التامين من قبل بعض الحلفاء الإقليميين، وكأن العراق ولد جارية في عائلة السيد الأمريكي.

يوحي تصريح المالكي أيضاً بأن الصراع الدائر هو بين محورين سياسيين كبيرين، وهذه مغالطة كبرى ووهم يقع فيه الكثيرون، وكل ما في الأمر أن أمريكا تمارس سياستها الهادفة للهيمنة على كافة دول المنطقة، وقد نجحت في تحقيق ذلك من خلال القوة العسكرية أو التحالفات أو الاقتصاد، وأمريكا وحلفاؤها يهاجمون ويعتدون، فيما يمانع الرافضون لهيمنتها وإملاءاتها، وهو ما يفسر وقوف روسيا بقوة في وجه المخطط الأمريكي، ليس حباً بحكومات وشعوب الدول الممانعة وإنما خدمة لمصالحها وخوفاً من توسع الهيمنة الأمريكية والغربية، لذا فإن وصف المالكي لما يجري في المنطقة بالصراع بين محاور أو محورين هو تمويه على الحقيقة، فلا توجد هنالك محاور، وإنما هيمنة أمريكية شرسة ورافضون للهيمنة، والمالكي قد اختار موقعه ضمن الراضخين للهيمنة الأمريكية والمنضوين في محورها.

ولا أساس لادعاء المالكي بأن من مصلحة العراق الوقوف على الحياد، فمن الواضح أن جميع حلفاء أمريكا في المنطقة يتبنون موقفاً معادياً من حكومته ويعملون جاهداً على تقويض العملية السياسية بل وإثارة الفتنة والنزاع الطائفي والإثني، وامريكا نفسها تكرر القول بأن حل الأزمة العراقية

هو في تقسيم العراق إلى ثلاث أقاليم أو بالأحرى دويلات حسب الانتماء الطائفي والإثني، وهي شريكة في التمويل والتسليح والدعم المعنوي والسياسي للجماعات المسلحة في سورية، والتي يمارس بعضها الإرهاب في العراق.

ليس لأمريكا حلفاء تحرص على وجودهم، وهي تمكر بأقرب حلفاءها، كما يتبين اليوم من تجسسها على دول أوروبا الحليفة، وسيأتي دور المالكي وتتخلص منه أمريكا كما نبذت بالأمس المصري حسني مبارك والتونسي ابن علي واليمني صالح وحاكم قطر وغيرهم.

3 تموز 2013م

المالكي في الميزان: نموذج نادر في الفشل المزمن

في التعيين للوظيفة الإدارية تطبق قاعدة الجدارة المعروفة: الرجل أو المرأة المناسبة في المكان المناسب أما في ميدان السياسة فالمطلوب هو الرجل المناسب في الظرف المناسب، ومن المؤكد بأن الظرف الذي مر به العراق منذ الاحتلال حتى يومنا الحاضر استثنائي وعلى كل الصعد، وما حدث فيه هو التفكيك شبه التام لمؤسسات الدولة من نظام سياسي وجيش وجهاز أمني وتنظيم حزبي، وبسرعة مذهلة ومن دون تخطيط مبكر، ومن ثم إعادة أو محاولة إعادة البناء المؤسسي للدولة على قواعد جديدة وغير معتادة قياساً على التجربة العراقية، من ناحية أخرى مرت دول أخرى بظروف مشابهة، أو ربما أشد سوءاً، وتمكنت من التغلب عليها، فبعد انتهاء الحرب العامية الثانية واجهت حكومتا وشعبا اليابان وألمانيا ظروفاً مشابهة، فبالإضافة إلى الهزيمة في الحرب والملايين من القتلى والجرحى وقعت أراضي الدولتين تحت الاحتلال وظهرت فيهما خلافات عميقة، لكنهما تمكنا من تجاوز هذه المحنة المصيرية وإعادة بناء دولتيهما اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، مع التذكير بأن اليابان دولة مشرقية.

للمالكي قدرات ومهارات، مثل كل العاملين في السياسة، وقد ساعدته هذه المؤهلات لبلوغ مركز قيادي في حزبه، لكن من ينجح في قيادة حزب قد لا يكون مناسباً لقيادة دولة، أو ربما هو ملائم لرئاسة الحكومة لو كانت الظروف مختلفة، وعلى سبيل المثال اختار البريطانيون ونستن تشرشل لقيادة بلدهم أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان أداؤه ناجحاً، لكنهم نحوه بعد انتهاء الحرب واختاروا غيره، والرئيس الفرنسي ديغول استنقذ فرنسا من الجزائر الثائرة، وبأقل الخسائر الممكنة، وأبطل التهديدات الخطيرة لوحدة واستقرار بلاده، لكنه لم يجد في نفسه القدرة على الاستمرار بعد انتفاضة الطلاب، أما المالكي فيرى نفسه الوحيد القادر على إدارة العملية السياسية

في هذا الظرف الحرج، وهو لم يخف تمسكه بالسلطة التنفيذية، وسوق ذلك للشيعة السذج بأن وجوده في منصب رئاسة الوزراء الضمان الوحيد لبقاء هذه السلطة بيد الشيعة.

من بعد المالكي سيأخذ الطوفان العراق افتراض ساذج جداً، وغير جدير بالنقاش، كما لا يؤيد سجل المالكي الافتراض القائل بجدارته لتسنم هذا المنصب، ويمكن الاستدلال على ذلك من اجراء تقييم مبسط وسريع لهذا الأداء وباعتماد عدد من مؤشرات الأداء وكما يلي: الأمن، وحدة الأراضي العراقية، التنمية، تحسين الخدمات، معالجة البطالة والفقر، منع عودة البعثيين، العلاقات الخارجية، والسمات القيادية، وباستعمال مقياس تقييمي متدرج كما يلي: ممتاز، جيد جداً، وسط، ضعيف، وضعيف جداً.

نبدأ بالأمن، وفي اليوم التالي لوقوع عشرات التفجيرات الإرهابية، والتي راح ضحيتها عشرات الشهداء والجرحى يصعب التحدث عن أي انجاز جدير بالذكر لحكومة المالكي في المجال الأمني، ومع الاقرار بدور الانقسامات السياسية والتآمر الخارجي في تأجيج العمليات الإرهابية وزعزعة الأمن إلا إنها لا تبرر هذا الفشل المزمن لحكومة المالكي في معالجة فقدان الأمن في العراق، وما يسببه من توترات وانقسامات عميقة داخل المجتمع العراقي وتعطيل للتنمية، لذا لا تستحق حكومة المالكي تقييماً غير (ضعيف جداً) إن لم يكن أقل من ذلك على هذا المعيار.

لا يزال العراق موحداً، رسمياً وشكلياً على الأقل، فالأكراد لم يعلنوا انفصالهم عن العراق بعد، لأن الظروف غير مؤاتيه تماماً، ولكن اقليمهم شبه مستقل، بل هو كما وصفته في مقالة سابقة دولة بالفعل لا بحكم القانون الدولي، أو هو دولة ضمن دولة، والإقليم الكردي مستمر في قضمه لسلطة المركز وأراضي العراق، والأغرب ان هنالك من سكان الجنوب من يريد تكوين إقليم خاص بهم، ويتبين لنا اليوم مدى هشاشة العراق الموحد في الجدل الدائر حول النشيد الوطني العراقي، لكل هذه الأسباب فإن أداء المالكي في الحفاظ على وحدة العراق هو ما بين (ضعيف إلى ضعيف جداً).

لو نشط الاقتصاد لخبت السياسة مقولة أرددها في مناسبة وغير مناسبة، وتنطبق تماماً على الوضع العراقي، وحكومة المالكي تسبح بالأموال، 100 مليار دولار في العام، وهي من أكبر الميزانيات الحكومية عالمياً، ولا يتفوق عليها سوى الدول المتقدمة اقتصادياً ودول أوروبا وكوريا الجنوبية والهند وبعض دول الخليج (أي هي ضمن العشرين بالمائة الأوائل في العالم)، ولكن لا نجد لهذه الميزانيات الضخمة تأثيراً ملموساً على الاقتصاد العراقي وحياة المواطنين، فلا الزراعة مزدهرة ولا أعيدت الحياة للصناعة، كما تؤكد روايات من مصادر برلمانية وغير حكومية كثرة حالات اختلاس وهدر المال العام، وهي كلها مؤشرات على فشل حكومة المالكي في مجال الاقتصاد، فهل يستحق تقييماً أفضل من ضعيف أو ضعيف جداً؟

وفي الخدمات تحدث العراقيون من غير حرج، كلهم متفقون على تدني مستوى الخدمات، وأي تحسن طرأ مؤخراً غير كاف ومتأخر جداً، ولا عذر للمالكي ووزراءه في ذلك، ولو أعطيت للمالكي أكثر من (ضعيف جداً) على هذا المؤشر لظن الناس بأني من أنصاره.

معالجة البطالة والفقر موضوع اقتصادي واجتماعي، وما زالت البطالة في العراق عند مستوى مرتفع عالمياً، كذلك الفقر، وكما بينت في مقارنة بين العراق ومصر، منشورة مؤخراً، وأفضل ما قدمته حكومة المالكي لعلاج هاتين المشكلتين التوظيف الحكومي، حتى تضخمت الوزارات والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية، ولكنها كلها تعمل بمستويات متدنية من المهارة والكفاءة والأداء، ومن الواضح أن هذه الحكومة لا تمتلك رؤية واضحة للتعامل مع هذه التحديات الكبرى وغيرها، كمثل الذي يعالج الجروح الغائرة بأشرطة لاصقة، والدرجة التي تستحقها حكومة المالكي في هذا المجال لونها أحمر، وهي دون مستوى النجاح والمعدل الدولي العام بكثير.

سيسجل التاريخ لحكومة المالكي بأنها أعادت البعثيين إلى مناصبهم ووظائفهم ومنحتهم الامتيازات التي حرمت عليهم من قبل جزاءاً وفاقاً على دورهم التخريبي في العراق على مدى ثلاثة عقود، وهؤلاء البعثيون لا يخفون توقهم لإعادة احياء نظامهم البائد، من خلال تخريب المؤسسات التي أعيدوا

لها من الداخل وبالتعاون والتنسيق مع رفاقهم من الإرهابيين، ادخلوا على موقع الحركة الشعبية لاجتثاث البعث وشاركوا في استفتاء حول المسؤول الأول عن تغلغل البعثيين في أجهزة الدولة وستجدون بأن أكثر من نصف المجيبين (53%) يتهمون المالكي بذلك، ويصاب المواطن العراقي العادي مثلي بالذهول عندما يقرأ أو يسمع بأن فلاناً العضو في كتلة المالكي بعثي سابق، وعندما حاولت الحصول على نسخة من ملفي الوظيفي لأعرف وللعلم فقط المتسببين بحرماني من جواز سفري العراقي وحتى اليوم وشقاء ثلاثة عقود اصطدمت بعقبات كأداء وعدم اكتراث من قبل مكتب المالكي، ويبدو بأن حسابات المصالح السياسية تطغى على المباديء ومصلحة العراق في إدارة المالكي لهذا الملف، لذا ومن دون تحيز شخصي لا يستحق المالكي سوى الصفر على هذا المؤشر.

للعراق علاقات خارجية مع بعض الدول، وعلى رأسها أكبر عدو للعرب والمسلمين اليوم، وهي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تهدد بالحرب الرافضين الرضوخ لهيمنتها، وتحاول إفناء شيعة لبنان لأنهم قاوموا الاحتلال الصهيوني المجرم، وتصطف مع حكومات الخليج الطائفية العميلة، أما علاقات المالكي بإيران فهي مصلحية بحتة، وفي الوقت ذاته موقف العراق ضعيف جداً تجاه تركيا التي تتدخل في شؤونه الداخلية وتتآمر على استقراره وتستهتر بسيادته وتحرمه من حقوقه المائية، وهو يستجدي رضا دول الخليج والأردن وغيرها من الدول المنضوية تحت المحور الأمريكي الذي يسعى لخلق صراع طائفي في المنطقة، وإذا كانت المواقف المعلنة لنائب السفير العراقي في الرياض نموذجاً للأداء الدبلوماسي العراقي في ظل المالكي فلا غرابة أن تكون علاقات العراق الخارجية في أدنى مستوى وغير قادرة على ضمان مصالحه الحيوية، أما خروج العراق من البند السابع فقد جاء متأخراً جداً، وفي أغلب الظن لو دخل المالكي ووزير خارجيته وكبار موظفي الوزارة ودبلوماسيها اختباراً في مادة العلاقات الخارجية لسقط الجميع.

امتلك عبد الناصر كاريزما القيادة لكنه فشل في اختبارات وتحديات القيادة، واليوم قلة يذكرونه بخير، وفي تقديري لا توجد ذرة من الكاريزما في شخصية المالكي، ولا أحد ينكر بأن له أنصار ومعجبين كثر، لكن الكاريزما لا تقاس بعدد الأتباع فقط، وإلا فلا بد أن نعترف بذلك للطغاة مثل صدام وهتلر وستالين، ربما يرى بعض أنصار المالكي فيه من الخصائل الكاريزمية الحميدة ما لا أراه شخصياً، ولكني أرجح بأن الكثيرين من أتباعه منبهرون بسلطته فقط وتشبثه بالمنصب مهما تطلب ذلك من تنازلات ومساومات واخفاء لملفات أمنية، وبانتظار أن نقرأ ما سيكتبه شركاء المالكي في العملية السياسية من كتب ومذكرات عن "كاريزميته" المزعومة أفضل تأجيل الحكم على هذا المؤشر وأكتفي باقتباس ما قرأته مؤخراً في مقال لواحد من أشد المتحمسين للمالكي والاحتلال الأمريكي، منشور في منتدى عراق القانون مؤخراً، إذ اعتبر استواء المالكي على منصب رئاسة الوزراء تجسيداً لمبدأ "البقاء للأصلح"، وهو بالمناسبة مبدأ مخالف في بعض تطبيقاته للغاية العظمى للإسلام وهي إحياء النفس البشرية بالمطلق، فعلق عليه أحدهم بذكاء: في غياب النزاهة وحضور المحاصصة يكون البقاء للانتهازي لا الأصلح.

22 تموز 2013م

ما بين مئة يوم المالكي وألف ليلة وليلة شهرزاد

مئة يوم، مهلة المالكي لوزراءه، ولعل لسانه سبق عقله، فسارع ليستدرك موضحاً أو متراجعاً بأن كل المطلوب منهم تطوير منهج عملهم، الكلي لا التفصيلي بالطبع، واجزم بأن ليس من بين مستشاريه أحد ملم بالإدارة، والإدارة الحكومية بالذات، وبالتحديد سرعة دوران عجلتها، وبالعصي التي تمتد من هنا وهناك لعرقلة حركتها، هل يحتاج المالكي ورهطه لمحاضرة في ديناميكية التغيير؟ ربما ولكن سأترك المنصة لمن هي اقدر مني على الحديث المباح، والتي كان ومازال الملايين وبكل اللغات يستمعون لكلامها، ويتابعونه بشغف.

هي شهرزاد، المرأة الراوية ذات الخيال الواسع والحكمة الفائقة، ملهمة السمفونيات ورقصات الباليه.

شهرزاد، خبراتها متعددة، أشهرها في فن الرواية، وأقلها ذيوعاً علم النفس التطبيقي، هي بالتأكيد أكثر استحقاقاً للدكتوراة في هذا المجال من المالكي لشهادة الدكتوراة الفخرية في القانون أو العلوم السياسية، الممنوحة له مؤخراً.

حالة واحدة كافية لنحكم لها بالبراعة، هي حالة زوجها شهريار، المصدوم عاطفياً، بعد أن شهد خيانة زوجته الأولى، في مقاييسنا المعوجة خيانة امرأة واحدة دليل كاف على خيانة كل النساء، ذلك مكيالنا للنساء، وللرجال مكيال مختلف بالطبع، لأن مكاييلنا القبلية من صنعنا، ولأن شهريار قبلي مثلنا جميعاً، قرر الانتقام لقبيلته الذكورية من القبيلة الأنثوية، بقتل كل امرأة يتزوجها في ليلة عرسهما، وصدق مؤلف ألف ليلة وليلة إذ تكفي صدمة واحدة لكي نفقد رشدنا ونتحول إلى قبليين قتلة، أو على الأقل نصاب بالعقد النفسية التي تقلب حياتنا رأساً على عقب، وتعكر صفو كل من يحيط بنا.

كلنا نتعاطف معه، ونجد له العذر، وإن انكرنا ذلك، لم يقل أحد عنه بأنه مجنون، وهو ليس من نوع القتلة التسلسليين – إن صحت الترجمة - الذين تقرؤون عنهم في الأخبار، أبو طبر كان قاتلاً تسلسلياً، ومع أن شهريار أشد جرماً منه، لكنه لم يقتل من أجل شهوة القتل وإنما للانتقام، على عادة القبليين.

ذو اللحية الزرقاء، مثل شهريار، شخصية درامية مختلقة، يقتل زوجاته لعصيانهن أوامره، وأمثاله كثيرون، وإن لم تكتشف جرائمهم ويحاسبون قانوناً، والدافع وراء جرائم ذي اللحية الزرقاء هو شهوة القوة والسيطرة، والكثيرون منا مصابون بها، أما في حالة شهريار فهو الانتقام من فئة أو قبيلة النساء لا غير، لذا ذو اللحية الزرقاء معتوه، أما شهريار فهو مجرد قبلي.

في حضرة القاتل شهريار، لم تفقد شهرزاد رباطة جأشها، ولم يشل الرعب تفكيرها، ولا الخوف أخرس لسانها، وتلك أدلة على قدراتها الفردية الفذة.

الأزواج المحتاجون للعلاج من عقدهم القبلية وغيرها كثيرون، وأغلبهم لا يحصلون على علاج نفسي، بل تبتلى بهم زوجاتهم، وتقع عليهن مسئولية حل عقد أزواجهن، لذا يقال بأن الزوجة أحياناً أم ليس فقط لأبنائها بل لزوجها أيضاً أما لأنه مصاب بعقدة التعلق بالأم والحاجة إلى من يحل محلها أو لأنه وببساطة لم تكتمل تربيته.

عندما قتل شهريار زوجاته غير الخائنات بجريمة الزوجة الأولى الخائنة تأكدت حاجته للتربية، لأنه تصرف مثل طفل مدلل أهملته أمه أو مثل مراهق تمرد ليثبت وجوده وكرامته، وعندما بدأت شهرزاد بسرد رواياتها على مسمع شهريار تقمصت دور الأم، وقص القصص مهمة الأم في ذلك الزمن وحتى الأمس القريب، وهكذا اكتسبت شهرزاد درجة من الحصانة أمام الغضب القبلي الانتقامي لشهريار، وبقية القصة معروفة.

ألف ليلة وليلة شهرزاد تساوي سنتين وتسعة شهور، أما مئة يوم المالكي فهي ثلاثة شهور واسبوع فقط، والمدة الزمنية الأولى هي عشرة أضعاف الثانية، وهنالك فرق جوهري آخر، قضت شهرزاد ألف ليلة وليلة لكي تغير

سلوكاً واحداً لفرد واحد، ويطمح المالكي إلى تغيير وزاراته وما تنطوي عليها من تراث عمل راسخ في عشر المدة الزمنية، لذا استنتج أن المالكي بحاجة لدرس في ديناميكية التغيير والتطوير الفردي والجماعي من الخبيرة شهرزاد

لو خيرت بين المالكي وشهرزاد لمنصب رئاسة الحكومة العراقية لاخترت شهرزاد من دون أي ترد

11 أيار 2011م

على ماذا احتوت حقيبة المالكي العائد من البصرة؟

العراق على عكس كل البلاد رأسه في الجنوب، وقمة رأسه البصرة، ينبع منها نهران عظيمان، التمر والنفط، لولاهما لجاع أهل العراق، فيها تتلاقى مياه العراق وأفئدة العراقيين، هي أحلى وأعذب المدن، تختزن في أرجاءها معظم أفراح العراقيين، لأن حصتها من شهور عسلهم هي الأكبر، البصرة الفيحاء بالخيرات، وسع عطاءها العراقيين أجمعين، وزاد ليشبع أهل نجد والخليج، فهل أحد منهم ينكر جميل البصرة؟

بحثوا في حقيبة المالكي عن عطايا البصرة فلم يجدوا فيها سوى ما يلي:

- خطاب تهنئة وتأييد من الرئيس الأمريكي جورج بوش يشجعه فيه على المضي في قتال أهل البصرة.
- توصية من نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني إلى ملك السعودية يتمنى فيه منح المالكي وأعوانه اللجوء السياسي في حال هزيمتهم واضطرارهم لمغادرة العراق، ويقترح إسكان المالكي في المنزل الذي خصصته السعودية للطاغية الأوغندي عيدي أمين سابقاً.
- خطاب من رئيس الوزراء البريطاني يعد المالكي بتزكيته أمام ملكة بريطانيا لتمن عليه بلقب "فارس الإمبراطورية" تثميناً لقيادته معركة "صولة الفرسان".
- خرزات سحرية للوقاية من الاغتيال كان الطاغية صدام يقتنى مثلها.
- مرآة كبيرة تمرن المالكي أمامها على إلقاء الخطابات والتصريحات النارية وحركات اليد والأصابع الدالة على القوة والتصميم.
- وعاء نحاسي يعرف بـ "طاسة الخلاص" في جنوب العراق و"طاسة الرعب" في بلدان عربية أخرى، يتميز الإناء بالتعويذات المحفورة عليه، ويعتقد بعض الناس بفوائد الإناء في شفاء المصابين بالخوف العصابي والرعب الشديد، ويؤكدون بأن هذه الفائدة العلاجية تتحقق باستعمال الإناء في اغتسال المريض.

- كتابان عنوان الأول: "فن القيادة للمبتدئين"، والثاني: "كيف تكسب الأصدقاء خلال عشرة أيام"، لا تبدوا عليهما أثار القراءة أو التصفح.
- مجموعة كبيرة من العلب المعدنية المغلفة بالمخمل، والتي تحتوي على مداليات ونياشين عسكرية، كان المالكي ينوي توزيعها على ضباط قواته بعد تحقيقهم الانتصارات على أهالي البصرة.

ذهب المالكي، وبقيت البصرة، عامرة بأهلها الكرام، وكرام العراقيين يمتلكهم حب البصرة، أما اللئام فيأكلون من عطاء البصرة، ويتمردون عليها، لكن اللئام زائلون، والبصرة الأبية باقية إلى ما شاء الله.

6 أيار 2008م

من مالك الحزين إلى المالكي السعيد

أكتب لك هذه الرسالة، لا من فوق الماء، ولا من تحته، بل على الطين، وعلى عجل، قبل حلول الجفاف التام.

بالأمس وصلتنا آخر شحناتكم من الرؤوس المقطوعة، والأجساد المشوهة، فكثرت الغربان، وقد عشعشت فوق أبراجكم العالية، التي انطفأت فيها الحياة، ولم تعد تصدر الشرر، فهل اظلمت دياركم من جديد؟ وتؤكد العصافير بأن الأسلاك لا يسمع لها طنين، أترى شلت ألسنتكم عن الكلام؟ لعل حكم الطاغية عاد من جدي

اسمع وانصت، فليس الهدهد بأعلم مني، ولست أنت بأحكم من النبي سليمان عليه السلام، وقد خاطب الأول الثاني: (فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ)، ويا ليت لك من الأعوان بمنزلة الهدهد في المعرفة والاخلاص في العمل.

أنا مثلك مهاجر عائد، ولكني وعلى النقيض منك، لم أعد للماء وحده، ولا لطمأنينة أعشاش البردي ولا للحم سمك مما أشتهي، بل شدني الحنين للأهل، العائدين للأرض والماء بعد فراق طويل، فلا جنة من دون سكانها.

لقد جئتك من أمريكا بنبأ يقين، فهل تعلم بأن لديهم قانون فدرالي، يحرم العبث بأعشاش الطيور، وبالتحديد الطيور المستوطنة لا المهاجرة، بل لو أن قطة أمريكي هجمت على عش لمالك حزين في أمريكا لتعرض صاحبها للمسائلة القضائية، اما أنتم فقد تركتم الغزاة، الآتين من وراء البحار، يعبثون بأعشاشكم، فهل غيرة الطيور على أعشاشها اقوى من وطنيتكم؟

لا يجرؤ أحد على غزو أعشاش مالك الحزين وهم حاضرون، بل أنا أهجم على الأمريكان في عقر منازلهم، لاختطف أسماكهم المدللة من برك حدائقهم.

بالأمس وبعد شح الماء باغتتنا الأفاعي والثعابين من الصحراء في الغرب والجنوب، تبتغي قتلنا نحن معشر مالك الحزين، والتهام فراخنا، فلم أفزع ولم أستسلم أو أفر، بل هجمت عليها، ومزقتها إرباً إرباً، وأطعمتها لفراخي، فهل فعلتم بالأفاعي والثعابين البشرية التي أتتكم من وراء الصحراء مثلنا؟

اليهود أيضاً يهابوني، وقد صنفوني مع النسور والصقور، وغيرها من الطيور والوحوش الكاسرة، التي تأكل الميتة، وهم كاذبون، فأنا استنكف من تناول الجيف، ولعلك لا تدري ما هو اسمي في لغتهم العبرية، إنه "الأنفة".

الأنفة مصطلح مشترك بين اللغتين العربية والعبرية، واطلقوا علي هذا الاسم لأني صاحب حمية وأنفة وسريع الغضب، فهل مالك الحزين اكثر أنفة منكم؟ ومن منكم لا يريد أن يكون قومه هم المعنيون بشعر الحطيئة:

قوم هم الأنف والأذناب غيرهم   ومن يسوي بأنف الناقة الذنبا

وبعد فهل أنا الحزين وأنتم السعداء؟

1 اب 2009م

درس مجاني للمالكي في مبادئ السياسة

بعد الانتخابات العراقية صرح نوري المالكي بأن من لم ينتخب لا يحق له محاسبتنا، أي محاسبة النواب والحكومة، وهو كلام دال على جهله بالسياسة أو نزعته التسلطية.

التصويت في الانتخابات حق مكفول لكافة المواطنين الراشدين في النظام الديمقراطي الليبرالي ، وفي الديمقراطيات الأوروبية العريقة باستثناء بلجيكا التصويت في الانتخابات اختياري لا قسري، ومن المثير للاهتمام أن غالبية دول أمريكا الجنوبية واللاتينية تفرض على مواطنيها الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات، وهي كلها ديمقراطيات حديثة نسبياً، ولم تستقر نظمها السياسية إلا مؤخراً، كما تطبق هذه القاعدة الشاذة في الديمقراطيات الهزيلة أو أشباه الديمقراطيات مثل مصر والكونغو ولبنان وسنغافورة.

مسائلة المواطنين للحكومة ونوابهم حق آخر في النظام البرلماني، وهو غير مرتبط بالضرورة بحق التصويت، ويمارس المواطن هذا الحق بصورة مباشرة، من خلال الرسائل والاعتصامات والمظاهرات، كما يفترض تولي وسائل الإعلام التعبير عن تقييمه ومواقفه من الحكومة والنواب.

ومن مبادئ النظم الديمقراطية الليبرالية أن الشعب هو مصدر السلطات، وهي من بديهيات السياسة، ولا يحتاج أحدنا لشهادة دكتوراة أو حتى شهادة جامعية أولى لمعرفتها، بل وكثير من عامة الناس من غير المتعلمين يدركونها ويتحدثون بها.

ولو قرأ المالكي دستور العراق، وعلى وجه التحديد المادة الخامسة منه لوجد بأن (الشعب مصدر السلطات وشرعيتها)، والشعب هنا هو كل المواطنين، ولا نجد في هذا الدستور أو غيره بأن مصدر السلطات هم أولئك المشاركون في العملية الانتخابية فقط، وما دام كل الشعب هو مصدر

السلطات فلكل أفراد هؤلاء الشعب الحق في محاسبة المفوض إليهم ممارسة هذه السلطات بصورة مؤقتة.

تصريح المالكي بأن المصوتين فقط لهم حق محاسبة الحكومة والنواب مخالف للمبدأ القائل بأن مصدر السلطات هو الشعب، وبالتالي مناقض لدستور العراق، وهو يعد حرماناً لفئة كبيرة من أفراد الشعب العراقي من حق مسائلة الحكومة والنواب، وإسقاط لحق كفله لهم الدستور والممارسات الديمقراطية الليبرالية.

لكل هذه الأسباب استنتج بأن المالكي أما غير ملم بمبادئ السياسة ولا يفقه مواد الدستور العراقي، أو يبحث عن ذرائع مختلقة ليبرر استمرار رفضه للمسائلة من قبل الشعب ونوابه، والطغاة وحدهم يضعون أنفسهم فوق المسائلة والمحاسبة الشعبية.

(للإسلام غايتان عظمتان هما الإحياء والإصلاح ووسيلة كبرى هي التعلم)

31 أيار 2014م

هل يعرف المالكي الفرق بين الدولة والحكومة؟

قبل أيام زار المالكي المرجع السيد علي السيستاني في النجف الأشرف، ولدى انتهاء الزيارة خرج المالكي ليعلن لوسائل الإعلام بأن "المرجعية تؤيد الدولة بشكل عام." وأضاف المالكي بأن "همه (أي المرجع) العراق ومساعدة المحرومين، ويؤكد على أهمية قوة الدولة وإطاعة الحكومة."

استعمل المالكي في تصريحه مصطلح الدولة مرتين والحكومة مرة واحدة، وما يهمنا هنا معرفة إن كان استعمال المالكي لهذين المصطلحين صحيحاً أم لا، ومن الواضح أن هذين المصطلحين أساسيان في علم وممارسة السياسة، ولا بد لكل سياسي معرفة معانيهما والتمييز بينهما، والدقة في استخدام المصطلحات أمر ضروري وحيوي في حقل السياسة والدبلوماسية، ويحرص السياسيون على انتقاء كلماتهم بعناية فائقة، لئلا يساء فهمها، أو يفسرها خصومهم على هواهم بغرض إحراجهم، ولعل من أهم القدرات المطلوبة في السياسي والتي لها وزن كبير بين معايير اختياره من قبل أعضاء حزبه أو جماعته السياسية مهاراته في الاتصال، والتي من أبرز مظاهرها الاستعمال الصحيح للمصطلحات والكلمات، وعندما يتفاوض السياسيون حول بنود اتفاق أو معاهدة يحرصون على صياغتها بدقة لئلا تختلف وتتضارب تفاسيرها فيما بعد، وتكون مثار اختلاف بدلاً من اتفاق.

تعرف الدولة أي state بإنها كيان سياسي مستقل ذو سيادة، له حدود جغرافية معترف بها وسكان وأنشطة اقتصادية وحكومة، ونظام الحكم هو أحد مقومات الدولة، أما الحكومة فهي مجموعة من المسؤولين الذين يشغلون مناصب عليا ويتخذون القرارات السياسية والاقتصادية ويشرفون بصورة عامة على تنفيذها، وفي النظم السياسية التي يوجد فيها فصل بين السلطات تمثل الحكومة السلطة التنفيذية.

يتضح لنا بأن الدولة والحكومة مصطلحان مختلفان، وغير متطابقين، وتوجد حالات واقعية دالة على ذلك، ففي الضفة الغربية المحتلة من فلسطين توجد حكومة يرأسها محمود عباس ولكن لا توجد دولة فلسطينية، لذا فمن الممكن في القانون الدولي وجود حكومة من دون دولة أو في هذه الحالة بانتظار قيام الدولة، ومن المعتاد أن تكون هنالك حكومة مادامت هنالك دولة، ولكن قد تحدث حالات استثنائية تكون الدولة فيها بدون حكومة لفترة زمنية ما، ففي الأيام التالية لسقوط النظام البعثي لم تعد هنالك حكومة عراقية، وقبل اتفاق الدوحة بين الأطراف اللبنانية مؤخراً كانت الدولة بدون رئيس جمهورية والمعارضة اللبنانية رافضة لشرعية حكومة السنيورة، وبالتالي فقد كانت دولة لبنان في نظرها بدون حكومة.

وعودة إلى تصريح المالكي يتأكد لنا في ضوء تعريفي الدولة والحكومة بأنه لا يدرك الفرق بين المصطلحين، وقد استعملهما بصورة خاطئة، فعندما صرح بأن المرجع السيستاني يؤيد الدولة العراقية لم يقصد الدولة بل الحكومة، لأن تأييد المرجع لوجود واستمرار الدولة العراقية أمر مفروغ منه، وليس موضوع بحث، وبالتأكيد لم يذهب المالكي للمرجع لمناقشة بقاء أو تقسيم أو ذوبان الكيان العراقي، لذا فقد أخطأ المالكي باستعماله مصطلح الدولة، والصواب هو الحكومة. لم يوفق المالكي أيضاً في استعماله لذات المصطلح مرة ثانية، وذلك عندما قال بأن المرجع يؤكد على أهمية قوة الدولة، ويتبين لنا من تعريف المختصين للدولة، أي "كيان مستقل ذو سيادة"، بأن الكيان العراقي الحالي لا تتوفر فيه الخصائص الأساسية والمميزة للدولة، وهي الاستقلال والسيادة، وكما هو معروف للجميع بما فيهم مراجع الدين يرزح العراق تحت احتلال وهنالك نية للتمديد لوجود الاحتلال لأمد زمني طويل، فمادام الكيان العراقي محتلاً ومنقوص السيادة فلا مجال للحديث عن قوة الدولة.

قال المالكي بأن المرجع أكد على إطاعة الحكومة، وهذا أمر محير، لأن مثل هذه الدعوة متناقضة مع عقيدة أساسية لدى الشيعة الإمامية، وهي من أبرز نقاط الاختلاف بينهم وبين المذاهب السنية، فقد فسر علماء السنة

الآية القرآنية التي تأمر المؤمنين بطاعة أولي الأمر بأنها حكم عام يسري على جميع الحكام، بما فيهم البر والفاجر، والعادل والظالم، بشرط أن لا يناصب العقيدة الإسلامية العداء، أما الشيعة الإمامية فقد اشترطوا لطاعة الحاكم العدل وتطبيق حكم الله، وقد أوجب البعض منهم تولية الفقيه لضمان تحقق هذا الشرط الصعب، ومن المعروف بأن قرارات الحكومة العراقية خاضعة لمشيئة الاحتلال الأمريكي، لذا فإن الدعوة لطاعة الحكومة بالمطلق تعني الإذعان للمحتلين الأمريكيين أيضاً، كما هي دعوة لطاعة الحكومة كلها بما فيها من مسؤولين فاسدين ومرتشين، ومن المحال صدور هذا التوجيه من المرجع السيستاني لتناقضه مع الشرع الإسلامي بصورة عامة، والفقه الجعفري بصورة خاصة، لذا أجزم بأن المالكي قد تصرف في التعبير عن موقف المرجع متعمداً، واستغرب ألا يقوم ممثلو المرجعية بتكذيب تصريح المالكي، وحظر زيارته للمرجع في المستقبل تجنباً لاستغلاله المرجعية خدمة لمصالحه السياسية.

يستدل من تصريح واحد للمالكي بأنه غشيم في السياسة، إلى درجة لا يستطيع فيها التمييز بين مصطلحي الدولة والحكومة، وهي معلومة يعرفها المبتدؤون من طلاب السياسة، بل كل من يمتلك معرفة عامة بالسياسة نتيجة قراءة الصحف والاستماع لنشرات الأخبار، ومن قبل فقد تكشفت للعراقيين ضحالة مهارات المالكي السياسية والإدارية، والتي يعيشون اليوم نتائجها المريرة المتمثلة في التقسيم الفعلي للعراق إلى ثلاثة أقاليم على أساس طائفي وعرقي واستعمال القوات الحكومية لإضعاف خصومه الحزبيين في التيار الصدري وتفاقم مأساة ملايين المهجرين وتدهور الخدمات الحكومية والغلاء الفاحش وتفشي الفساد الإداري والرشوة والمحسوبية وانهيار المؤسسات التعليمية، والأدهى من كل ذلك عزم المالكي على التفريط بحاضر ومستقبل العراق من خلال التوقيع على معاهدة التنازل عن استقلال وسيادة العراق وربطه بالمصالح الأمريكية والصهيونية في المنطقة.

افتقد العراقيون عدل الحكام منذ استشهاد الإمام علي عليه السلام، وما بين ذلك النموذج المثالي ونقيضه، أي الحكم الطاغوتي، درجات، والخائف من الطغيان قد يرضى بأقل القليل من العدل، والعراقيون خائفون من عودة الطغيان المحلي أو استقرار طغيان الاحتلال، ولكنهم مع ذلك لا يقبلون بالمالكي، لأنهم خبراء بالوراثة في تشخيص الطغاة، ويدركون بأن المالكي هو مشروع طاغية قيد التكوين والإنشاء، والويل لهم لو اكتمل هذا المشروع الأمريكي.

8 حزيران 2008م

مطلوب أيضاً ملاحقة المتسترين على الإرهاب قضائياً

شهد الشهود على الهاشمي، نائب رئيس جمهورية العراق، بالضلوع في عمليات إرهابية، طالت مدنيين وعسكريين وشرطة، فصدر الأمر بتوقيف الهاشمي.

في اللقاء الصحفي لرئيس الوزراء المالكي ذكر ما يلي:

"إني قدمت وقبل ثلاث سنوات أشرطة سي دي لرئيس الجمهورية جلال طالباني ولرئيس المجلس الأعلى الإسلامي الراحل السيد عبد العزيز الحكيم تثبت تورط افراد من حمايات الهاشمي بأعمال قتل وعنف **وطلبا غلق الملف من اجل نجاح العملية السياسية**"، أي أن العملية السياسية الفاسدة التي أوصلت الهاشمي المتهم بالإرهاب إلى قمة الهرم السياسي أهم من دماء العراقيين.

كلام رئيس الوزراء صريح وواضح، ولا يقبل أي تأويل، أكد فيه امتلاكه أدلة على تورط أفراد من حماية الهاشمي بأعمال قتل، وهي أدلة من القوة والاقناع ما يكفي لتقديمها إلى إثنين من قادة الفصائل السياسية، وشركائه في العملية السياسية، وهما رئيس الجمهورية الحالي ورئيس المجلس الأعلى الإسلامي في حينه، ويتضح أن تاريخ تقديم هذه الأدلة يعود إلى ثلاث سنوات خلت، أي 2008م.

يلزم الشرع الإسلامي والقانون العراقي المالكي وكل من اطلع على هذه الأشرطة تقديم هذه الأدلة "الثبوتية" كما وصفها إلى القضاء في حينه ليتولى التحقيق في صحتها واتخاذ القرارات المناسبة في ضوء نتائج التحقيق.

وتبين لنا الآيات الكريمة التالية أحكام الإسلام في كتمان الشهادة:

وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَادَةً عِندَهُ مِنَ اللّهِ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ[البقرة 140]

وَلاَ تَكْتُمُواْ الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ [البقرة 283]

وَلاَ نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللّهِ إِنَّا إِذاً لَّمِنَ الآثِمِينَ [المائدة 106]

نهى الرسول الأعظم عن كتمان الشهادة وأنذر كاتمها بأشد العقاب : من كتمها اطعمه الله لحمه على رؤوس الخلائق ... وفي حديث اخر : من كتم شهادة او شهد بها ليهدر بها دم إمرء مسلم ، أو ليزوي بها مال إمرء مسلم اتى يوم القيامة ولوجهه ظلمة مد البصر، وفي وجهه كدوح تعرفه الخلائق باسمه ونسبه.

وفي القضاء العراقي نصت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لسنة 2005م على ما يلي: (يعاقب بالسجن المؤبّد من أخفى عن عمد أي عمل إرهابي أو أوى شخصا إرهابيا بهدف التستر)، أفلا تنطبق هذه الفقرة على واقعة اخفاء الاشرطة المتضمنة على أدلة تثبت ارتكاب جماعة لعمليات إرهابية وعدم تقديمها للقضاء؟

إن التكتم على أدلة "تثبت" تورط أفراد من حماية الهاشمي بأعمال إرهابية – ومهما كانت التبريرات - فعل يعاقب عليه القانون بالحبس المؤبد، ولو تبين بأن هؤلاء الأفراد هم أنفسهم الذين اعترفوا على الملأ بارتكابهم عمليات إرهابية فلا بد للقضاء من النظر أيضاً في مسئولية من تكتم على جرائمهم قبل 2008م عن الجرائم التي اقترفوها بعد ذلك التاريخ.

سيادة القانون والاحتكام للقضاء مطلب الجميع، وكما ينبغي محاسبة الإرهابيين فلا بد من الاقتصاص من المتسترين عليهم، وإلا فليعلم جميع العراقيين بأن المشاركين في العملية السياسية تستروا على إرهابيين وضحوا بأرواح الأبرياء العزل في سبيل الحفاظ على العملية السياسية، أو بالأصح تقاسم السلطة والمصالح والمناصب بينهم.

22 كانون الأول 2011

وشهد المالكي على اعتدال السعودية

وصف رئيس الوزراء العراقي في حديث صحفي مع جريدة الشرق الأوسط مملكة آل سعود بالدولة المعتدلة وتمنى توطيد علاقات بلده معها.

لمصطلح الاعتدال مفهومان في القاموس السياسي للمنطقة، أولهما مصطنع، محرف وغير موضوعي، بل هو صفة على غير موصوف، إذ توصف بـ (الاعتدال) كل دولة تنتمي للمحور الأمريكي، وتلتزم تنفيذ مخططاته وسياساته، والسعودية بالتأكيد في موقع الصدارة على ما يسمى محور (الاعتدال) الأمريكي.

المفهوم اللغوي والحقيقي للاعتدال هو عكس التطرف، وللاعتدال مظاهر عدة، في الفكر والسلوك، منها اعتماد التعقل والانفتاح الذهني والتواصل وعدم إثارة الفتن ونبذ العنف أو التحريض عليه والامتناع عن التدخل في شؤون الغير، فهل ينطبق هذا المفهوم على السعودية؟

في عصرنا تعتبر النظم الديمقراطية معتدلة، ولو نسبياً، بفضل الحريات المتاحة والمشاركة الواسعة وتداول السلطة ورقابة الرأي العام، والسعودية نقيض الديمقراطية، فهي ملكية وراثية وغير دستورية، وملوكها حكام مطلقون، ولا تعترف بأي حقوق أو حريات سياسية لمواطنيها، فهي وفقاً لهذا المعيار أكثر النظم السياسية تخلفاً وتطرفاً.

لو بحثنا في ماضي وحاضر السعودية فلن نجد ذرة واحدة من الاعتدال، لا في السياسة أو المجتمع أو الاقتصاد أو الدين، فهي الأكثر تطرفاً في انصياعها للغرب ومصالحه وسياساته، وفي اثارتها للصراعات والفتن بين دول المنطقة وفئاتها، وفي تدخلها السافر والوقح في شؤونها، وفي إفسادها لساستها بالمال والمنافع، وفي ازدرائها وتعاليها على شعوبها وقومياتها،

وفي تبذيرها للأموال على الترف والملذات، وفي تشويهها صورة العربي والمسلم في العالم.

مذهبهم هو الأكثر تطرفاً، بل هو التطرف بعينه، ولا يجاريه مذهب آخر في ذلك، هدفه اخضاع المسلمين، هو حاضر ومحرض في كل بؤرة عنف في دول المسلمين، من شمال نيجيريا مروراً بمالي والجزائر وتونس وليبيا ومصر وسورية والعراق وإيران وحتى أفغانستان والباكستان وما بعدهما، وهو الأكثر تقتيلاً وتنكيلاً وتشريداً لمخالفيه.

من يقول بأن السعودية دولة معتدلة ينكر أن فتاوي علمائها اباحت دماء شيعة العراق لسكاكين الذبح، وينفي أن الألاف من الوهابيين الإرهابيين السعوديين وغيرهم قدموا للعراق تلبية لهذه الفتاوي، ويكذب مقتل الألاف من شيعة العراق على أيدي هؤلاء الإرهابيين، ويبرأ ساحة الوهابيين من تفجير مراقد ائمة الشيعة وحسينياتهم وبيوتهم، ويلغي أحكام الإعدام التي أصدرتها المحاكم الوهابية ونفذها سيافوها بحق العشرات من شيعة العراق بتهم ملفقة.

لشهادة المالكي على (اعتدال) السعودية المزعوم هدفان، أولهما التذكير بأن الحكومة العراقية تتموضع ضمن محور الاعتدال الأمريكي لا محور المقاومة والممانعة، والثاني ارسال رسالة استنجاد إلى الحكومة السعودية، إذ يدرك جيداً بأن السعودية ممسكة بمعظم الخيوط التي تحرك مظاهرات الأنبار وغيرهم، وبأن النصائح أو التوجيهات السعودية هي الأعلى نبرة والأشد تأثيراً في تحريك الشارع السني وتكوين مطالبه، ولو شاءت السعودية لانفضت المظاهرات، وعاد المتظاهرون إلى منازلهم.

من المحزن أن المالكي لم يتعظ من محاولاته السابقة والفاشلة في استرضاء السعودية، فلا حنن قلوبهم تسليمه الإرهابيين السعوديين لحكومتهم، ولا هم قبلوا بزيارته للمملكة، ولا أرسلوا سفيراً لهم إلى بغداد، وما كفوا عن انتقاد حكومته واتهامه بالطائفية وتهميش السنة، ولا أصدروا الاوامر لأتباعهم في العراق بوقف العمليات الإرهابية.

المؤكد هو أن رسالة المالكي قد وصلت للسعوديين وأتباعهم، لكنهم لا يكترثون بشهادته على اعتدالهم ولا يريدونه أصلاً ضمن محورهم (المعتدل) لكنهم فسروا الرسالة بأنها دليل خوف وقلق وضعف من أعلى مسؤول شيعي وأتباعه، وقد يكون لها التأثير المعاكس تماماً لما يريده المالكي.

14 شباط 2013م

ثلاثة مواقف متناقضة للمالكي حول السعودية خلال عام واحد

قبل أقل من عام نشرت مقالاً بعنوان (وشهد المالكي على اعتدال السعودية) انتقدت فيه تصريحاً لرئيس الوزراء العراقي وصف فيه السعودية بأنها دولة معتدلة.

خرج المالكي قبل ما يزيد على شهر على الملأ متهماً السعودية برعاية الإرهاب وبأنها المركز الذي انتشرت منه موجات الإرهاب التي تضرب العراق وبقية بلدان المنطقة والعالم.

واليوم للمالكي موقف ثالث مغاير لمواقفه السابقة إذ أثنى على السعودية قائلاً: "وأخيرا انتبهت السعودية إلى خطر الإرهاب وخطأ موقفها السابق في السكوت عنه ولذلك صدرت الأحكام بحق الذين تثبت إدانتهم بالإرهاب.. نعتبر هذه الخطوة جيدة لكنها متأخرة".

المواقف الثلاثة متناقضة تناقضاً صارخاً، فإذا كانت السعودية دولة معتدلة فليس من المنطقي أن تتحول إلى مصدر للدعوات التكفيرية الإرهابية خلال شهور معدودات، ثم بعدها بأيام تعود لرشدها لتصبح معادية للإرهاب، وليس من الصعب إثبات هذا التناقض الأخرق الذي وقع فيه رئيس الوزراء العراقي.

عندما وصف المالكي السعودية بـ " الاعتدال" كانت تجاهر بمواقفها المعادية لطائفة المالكي، وتوعز لكهنة الوهابية باستهداف الشيعة بفتاوى التكفير، وتبث قنواتها الفضائية البرامج المحرضة على قتل الشيعة، وتدعم الحكومة البحرينية الظالمة لشعبها ذي الغالبية الشيعية بالقوة العسكرية والأموال والدبلوماسية، وتتفاخر بدعمها لقوى المعارضة المسلحة في

سورية بما فيها المجموعات السنية الإرهابية، وتؤلب حلفائها اللبنانيين على القوى الشيعية في لبنان، فهل من المنطق وصف السعودية بالاعتدال؟

كان الإرهاب التكفيري المصدر والممول والمسلح فكراً وعتاداً من السعودية حاضراً وفاعلاً قبل وأثناء وبعد تملق المالكي للسعودية ووصفه لها بالاعتدال، لذا فقد ارتكب المالكي خطيئة لا تغتفر بوصفه السعودية بالاعتدال، وهو بذلك قد دحض عنها تهمة الإرهاب وشجعها على المضي في جرائمها الإرهابية بحق شعبه.

لماذا غير المالكي من موقفه من السعودية ليتهمها بتصدير الإرهاب ومن بعدها بأسابيع قليلة أطرى موقفها من الإرهاب؟ لو اكتفينا بالظاهر من هذه الحقائق لقطعنا بأن العلة تكمن في تفكير المالكي المخالف لموجبات المنطق والحقائق الناصعة، وقبل التسرع في الجزم بذلك ينبغي استقصاء تفاسير محتملة أخرى، والمبدأ الأساسي في تفسير كل الظواهر والسلوكيات الفردية والاجتماعية وكذلك الطبيعية هو افتراض تعدد العوامل السببية، إذ عادة لا يوجد عامل أو مسبب واحد يكفي لشرح ظاهرة ما، وهذا ينطبق على حالة الأنواء الجوية وسلوك المالكي أيضاً.

أمريكا عامل اساسي ومؤثر في المنطقة وأحداثها، ولو أضفنا هذا العامل على الصورة المضطربة لمواقف المالكي من السعودية لانجلى الضباب عنها، الاعتدال تسمية اضفتها أمريكا على المحور الإقليمي السائر في ركابها، وهو المحور المتنافس والمعادي لمحور الممانعة أو المقاومة، والسعودية والعراق عضوان رئيسيان في المحور الأمريكي "المعتدل"، لذا وخلافاً للحقيقة والواقع ولكن امتثالاً للإرادة والمصالح الأمريكية وصف المالكي السعودية بالاعتدال، وقبل نهاية العام الماضي ظهرت بوادر تأزم في العلاقة بين أمريكا والسعودية، إذ وجهت السعودية انتقادات لامتناع أمريكا عن توجيه ضربة للنظام السوري وأبرامها اتفاقاً مع إيران حول برنامجها النووي، وجوبه الانتقادات السعودية باستياء أمريكي علني، وحينئذ تغير موقف المالكي من السعودية جذرياً من دولة معتدلة إلى راعية للإرهاب، وبعد

اصدار السعودية لنظام مكافحة الإرهاب ذراً للرماد الأمريكي في العيون سارع المالكي لمدح خطوة السعودية وإن جاءت متأخرة على حد قوله.

مهما ذرت أمريكا وحلفاؤها السعوديون والعراقيون وغيرهم من الرماد والتراب والحصى فلن تخفى على العيون المبصرة حقيقة مطلقة وهي أن السعودية دولة مصنعة للإرهاب بعقائدها المنحرفة وتمويلها السخي واسلحتها الفتاكة وإعلامها المضلل، وكل إرهاب تقترفه أو ترعاه السعودية هو بالضرورة بوحي ورضا أمريكي، وكل حليف لأمريكا في المنطقة شريك بالكامل في جرائم السعودية الإرهابية بحق العراقيين وغيرهم.

10 شباط 2014م

حذار يا مالكي من الجنرال مستضعفين

يتكرر التاريخ، لأن الجماعات والأفراد لا تتعلم من دروسه، والانحراف هو المتكرر الوحيد في التاريخ، فالتكرار نكوص إلى الوراء، وهو بالتالي تخلف مقارنة بالحركة إلى أمام، وظاهرة الطغيان متكررة ومتناسخة، لأن أقفالاً ثقالاً ترهق عقول الطغاة، وتجعلهم الأشد تخلفاً، فلا يدركون من تجارب غيرهم سوى ما يتفق مع اهواءهم، فلا عجب أن يقرأ صدام لهتلر، ويقتدي موسوليني بنابليون، ولأنهم يرون أنفسهم الأقوى والأصلح لا يستشعرون نواقصهم، ولا يتعظون من مصير أمثالهم، والطاغية يظن أن لن يقدر عليه أحد، ولسان حال الأمة الطاغية مثل المندثرة عاد والتي في طريقها للاندثار أمريكا: "من أشد منا قوة".

الطغيان وحركة التاريخ على طرفي نقيض، والمتصدي لحركة التاريخ أشبه بالمتحدي لموجة تسونامي، وأقصى استطاعة الطاغية ركوب موجة التاريخ على الطريقة الهيجلية، ولكن لأمد قصير، فسرعان ما تهبط به إلى القعر، وتنزل عليه بكل ثقلها، فتدمره تدميراً.

غالباً ما يتقوض الحكم الطاغوتي ذاتياً، لأنه يختزن نواة تدهوره وانهياره داخله، وأول من يمسك معول هدم النظام الطاغية نفسه، الذي يستبد برأيه وقراره، ويتخذ له بطانة تسبح بحمده، يعظمون فكره، ويسفهون أراء معارضيه، ويقسرون الناس على الامتثال لمشيئته ونزواته، فإذا استجابوا له أوردهم ونفسه الهلاك، وإن خرجوا عليه هلك هو ونظامه.

الطاغية عدو نفسه، وألد أعداءه عقله المعطل والمنحرف، فلو كان في عقل فرعون ذرة من الحكمة والمنطق لتوقف عند شاطئ البحر الذي فلقته عصا النبي موسى بقدره الله القدير، ولكنه عاند واستكبر واتبع هواه ونفسه الأمارة بالسوء فأردته وجنده صرعى، ولكن القضاء على الطاغية بالمعجزة الربانية، كما في حالة فرعون، استثناء على القاعدة، فكيف تتحقق الحتمية التاريخية لزوال الطغيان بالرغم من امتلاكه لوسائل القوة والمنعة الكثيرة والمتنوعة والضعف الظاهري للقوى المعادية له؟

يخطئ من يظن أن الجنرال "شتاء" هزم نابليون على تخوم موسكو.

ولا أتفق مع المؤرخين الذين يروون بأن المماليك أوقفوا زحف الطغاة المغوليين عند حدود مصر.

ولم يدحر الستالينيون النازيين في ضواحي ستالينجراد، فالفرقتان من نفس الصنف الطاغوتي، وإن اختلفا في الفكر والمنهج.

ولم ينهزم الجيش الأمريكي ويولي الإدبار في جنوب شرق أسيا بفعل الأسلحة الروسية أو الصينية.

وكان النظام الطاغوتي البعثي هيكلاً متهاوياً، والطاغية وأعوانه أعجاز نخل خاوية، عندما وطأت القوات الأمريكية وحلفاؤها أرض الرافدين.

لم يهزم كل هؤلاء الطغاة نتيجة تفوق أعداءهم العددي أو التسليحي أو اللوجستي، بل أعداء الطغاة بشر عاديون، لا يتميزون بالألقاب أو الأنساب، بل بالقيم والأخلاق والصفات، هم رافضون للاضطهاد، كارهون للظلم، حافظون لكرامتهم، صائنون لحقوقهم، مدافعون عن إنسانيتهم، لا ينتمون لطبقة واحدة وإن كان معظمهم

فقراء محرومين، أعداؤهم يسمونهم الرعاع، والمنصفون يعرفونهم بسيماهم من أثر التعفف والصبر، وهم المستضعفون، جيش الله الظاهر، في كل زمان ومكان، الواقف بالمرصاد لكل الطغاة.

لا أدري ما الذي دفع بالمالكي لتقمص دور الطاغية، لعله جشع السلطة الذي تحرك في نفسه الضعيفة بفعل القرب من أبار النفط في البصرة، أم نتيجة تأثره بالمواد المشعة التي خلفتها أسلحة المحتلين، أم تراها حساسية لرائحة النفتالين الأمريكي النفاذة المنبعثة من البزات العسكرية لقادة قطعاته الملتفين حوله، ولكني أرجح أن تكون وراء نزوة المالكي الطاغوتية وسوسة شيطان، نراه محتلاً ويراه هو متعدد الجنسيات، ولو تعوذ من الوسواس الخناس، وقرأ سورتي المعوذتين، لكان خيراً له ولحلفائه، منقطعي الأنفاس، ترهقهم ذلة، بفعل الضغط الأمريكي، الذي هبط عليهم بالأمس بصورة ديك تشيني، ومن المعروف أن شياطين الجن تتقمص أجساد الحيوانات.

وإذ زين للمالكي الشيطان الأكبر قتله الأبرياء بذرائع باطلة، وقال له إبليس العصر بوش بإن لا غالب له اليوم من المستضعفين، وإنه جار له بالرجال والسلاح والعتاد، وها أنت يا مالكي تجد نفسك وحلفائك في خندق واحد مع شر الدواب، من الأمريكان قتلة المسلمين، والأوربيين الذين يحادون الله ويسبون رسوله في الليل والنهار، والإرهابيين السلفيين الذين لا هم لهم سوى قتل فقراء العراق والصهاينة أعداء الإنسانية.

عليك بأن تدرك بأن القتال الدائر في بغداد والجنوب ليس مجرد صراع سياسي بين حزبك وحلفائك وبين التيار الصدري، وبغض النظر عن المواقف الآنية والتكتيكية للطرفين، فليس الصدريين وحدهم

يعارضون الحكومة بل كل المستضعفين، بعد أن تكشف الوجه القبيح للحكومة والفئات المشاركة فيها، وتأكد لجماهير العراقيين، بأنهم طلاب مناصب وعبدة كراسي، وما تمسحهم بالدين سوى خدعة مفضوحة، فقد فشلت هذه الحكومة في كل الاختبارات، فلا خلصت البلاد من الإرهابيين، ولا حققت الأمن، وفي عهدها هدمت مراقد الأئمة وأولياء الله الصالحين، وشحت الخدمات الأساسية، وارتفعت أسعار المواد التموينية الضرورية، واستوزر الجهال، واستوظف مزورو الشهادات، وتفشت الرشوة والاختلاس، وها هم المشاركون في الحكومة يكملون أفعالهم المنكرة بالعدوان على القوات الشعبية، التي لولاها لنجح المشروع الأمريكي الوهابي الصهيوني.

لا تمني نفسك يا مالكي بدوام المنصب، فأيامك في الحكم باتت معدودة، وستقال قبل زوال عهد بوش، ولن تجني من صولتك الخائبة سوى تأجيل قرار عزلك لأيام أو أسابيع، وستبقى الدماء التي سفكتها بالتعاون مع المحتلين والبيوت التي هدمتها على رؤوس الأبرياء شواهد باقية على طبائعك وطبيعة عهدك، أما انتصارك أنت وحلفائك فهيهات، لأنك لم تقرأ التاريخ، ولو قرأته واتعظت من أحداثه، لعلمت بأن أرض العراق، بل كل الأرض، لا يرثها الأمريكان وحلفاؤهم وعملاؤهم بل عباد الله المستضعفون.

30 أذار 2008م

مستشار مرشد الجمهورية الإسلامية بحاجة الى إرشاد حول داعش والمالكي

قبل حوالي شهر أطرى علي أكبر ولايتي مستشار مرشد الجمهورية الإسلامية السيد علي خامنئي شجاعة المالكي وقال: إن إجراء الانتخابات العراقية رغم التفجيرات التي تشهدها البلاد شجاعة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي، مشيداً بجهوده في بسط الأمن.
وقد برهنت الأحداث الأخيرة خطأ تقييم مستشار المرشد، فقد احتلت عصابات داعش الإرهابية أربع محافظات عراقية في أقل من أسبوع، نتيجة انهزام القادة العسكريين المتخاذلين التابعين للمالكي، وأقل ما يقال عن المالكي في مجال بسط الأمن بالعراق بأنه فاشل تماماً.

من تقاليد مهنة الاستشاريين الاكتفاء بإسداء النصح لصاحب القرار وتجنب إحراجه بتصريحات وأراء شخصية قد يظنها المتلقون معبرة عن موقف الأصيل لا المستشار، والأدهى من ذلك أن يعاود الكرة بعد ثبوت خطأ تحليلاته وأراءه، وهو ما فعله بالضبط علي أكبر ولايتي، فقد خرج بالأمس بتصريح جديد يقول فيه بأن عمليات داعش في العراق حرب نفسية تستهدف نوري المالكي، وأي مبتدأ في السياسة سيتعجب من هذه التحليل المناقض للحقائق الموضوعية والمنطق السليم، وحتى لو أعلنت داعش وحلفاؤها بأنها تشن "حرباً نفسية" على المالكي أو تريد منعه من ولاية ثالثة لما صدقناها، لأن من الواضح بأنها ترمي إلى أكثر من ذلك بكثير، وقد كان نعتها للمالكي في غاية الاستخفاف والتحقير.

لا أفقه سر ولع ولايتي بالمالكي، ولكني أفهم منه تمسك إيران بولاية ثالثة للمالكي، وهو أمر مستغرب ومستهجن، لأن في ذلك خراب العراق، وما مصلحتها في ذلك؟ قبل أكثر من ثلاثين عاماً غادرت العراق إلى المنفى الاختياري استنكاراً ورفضاً لعدوان الطاغية صدام وحلفائه الغربيين

والخليجيين عليها، وكنت وما زلت من أشد المتحمسين لأهداف الثورة الإسلامية في العدالة ومقاومة الاحتلال الصهيوني والهيمنة الأجنبية ونهضة المسلمين، وأتمنى ألا يصدر من المستشار ولايتي وغيره من المسئولين في إيران بعد اليوم تصريحات مساندة للمالكي وخطه السياسي ومناقضة لأهداف وقيم الدين.

(للإسلام غايتان عظمتان هما الإحياء والإصلاح ووسيلة كبرى هي التعلم)

22 حزيران 2014م

هل فرحت الحكومة العراقية مثل أمريكا باستشهاد المجاهد مغنية؟

أفهم أسباب فرح أمريكا باستشهاد المجاهد الكبير عماد مغنية، أمريكا سيدة الحكام العرب الغاصبين المتسلطين، التي تدعي زوراً وبهتاناً نصرة الديمقراطية في الوقت الذي تزود الطغاة العرب بكل أنواع الدعم المالي والسياسي، أمريكا عرابة الكيان الصهيوني، تفرح هذه الدولة الشريرة لأحزاننا، وتحزن لأفراحنا، قبل أكثر من عام ابتأست أمريكا لانهزام الكيان الصهيوني، على أيدي فئة قليلة مؤمنة بالله ووعده الرباني بنصر المؤمنين، واستاء معها عبيد أمريكا من حكام العرب وساستهم واشباه رجالهم.

في 1967م شاركت في مظاهرة مناوءة لأمريكا في بيروت، ورميت السفارة الأمريكية بالحجارة، ومنذ ذلك الحين تتجدد كراهيتي لأمريكا، ولا يكاد يمر يوم من دون أن أرميها في عقلي ومخيلتي بالحجارة، ويا ليتها كانت مسومة مثل تلك التي أفنت سدوم وعمورة، لم كل هذا الكره لأمريكا؟ لأنها تقتل الأبرياء من العرب والمسلمين، فلولاها لزالت حكومات الطغاة في العالمين العربي والإسلامي، وهل يستطيع إنسان فيه ذرة من ضمير ألا يحقد على أمريكا وهو يشهد يومياً جريمتها الكبرى بحق الإنسانية جمعاء، أي الكيان الصهيوني الغاصب المجرم؟ هذا الكيان المسخ الذي منحته الحكومة الأمريكية حق احتلال واستيطان أراضي الفلسطينيين وقتلهم وتشريدهم، إن كل يوم يمر وشبر من أرض العرب والمسلمين يحتله الصهاينة دعوة مستجدة لمناصبة العداء لأمريكا، وهو واجب شرعي على كل من ينتمي لدين الإسلام.

لا خيار للعراقي الوطني الأبي سوى كراهية أمريكا، لأنها كانت النصير الأول للطاغية صدام حسين ونظامه البعثي البائد، في حربه العدوانية على إيران،

وهل ننسى دعوتها للعرقيين للانتفاض على نظام صدام المنهزم؟ فصدقوها، فتبين بأن سفك دمائهم كان الثمن الذي دفعه صدام لكي يبقي الأمريكان على حكمه ولو إلى حين، ثم اتخذوا استمرار النظام في السلطة ذريعة واهية لفرض حصار تجويعي وتخريبي على الشعب العراقي، ولما أوشك نظام حليفهم بالأمس على الانهيار احتلوا العراق لئلا تخلفه حكومة وطنية، ثم باشروا بتنفيذ مؤامرة خبيثة لتدمير العراق من خلال دعوة الإرهابيين للمنازلة على أرضه والتحريض على الفتن الإثنية والطائفية والتوطئة لتأسيس نظام حكم عراقي ضعيف، منقوص السيادة نتيجة الاحتلال والخنوع للأمريكان، تسخره لخدمة مصالحها النفطية وتنفيذ مخططاتها العدوانية، ولكي يكون ظهيراً للكيان الصهيوني، وخط الدفاع الأول ضد العمق الإسلامي إلى الشرق، والسد الفاصل بين القوى المعادية لأمريكا وسيدتها الصهيونية في المنطقة.

ليس خاف على أحد موقف الحكومة العراقية من أمريكا، فقد أجمعت الفئات المشاركة فيها من شيعية وسنية وكردية على القبول باستمرار الاحتلال، ولم تعترض هذه الحكومة على التدخلات السافرة للمحتلين في الشؤون الداخلية، وكان موقفها الثابت أمام الإملاءات الأمريكية هو الإذعان المشين، واكتفت بالتفرج على الأمريكان وهم يقسمون البلد فعلياً إلى كانتونات عرقية وطائفية، ويعودون به إلى تخلف الحكم العشائري، وهكذا فقد اختارت هذه الحكومة والقوى الممثلة فيها التخندق مع أمريكا، والوقوف صفاً واحداً مع النظم العربية العميلة لأمريكا، وكتفاً إلى كتف مع الكيان الصهيوني، قرة أعين أمريكا وحلفائها المستكبرين أعداء الإسلام الذين لا يكلون لا يملون من نشر الأكاذيب والسخف حول ديننا ونبينا.

العجب العجاب هو أن يكون رئيس هذه الحكومة شيعي، وأن يكون معظم أعضائها من الشيعة، فقد كنت أحسبهم من أتباع سيد الشهداء والأحرار الإمام الحسين، كنت عاقداً الآمال عليهم لطرد المحتلين بالحجارة إن ندر السلاح، أو بالفتوى والكلمة لو خلت أرض العراق من الحجارة، فإذا هم بين ناعق بمطالبة الأمريكان بالبقاء مدة أطول ومدافع عن إرساء تحالف أمني معهم، هم

يدركون بأن أي تحالف أو اتفاق أمني مع أمريكا هو بالاستعاضة والنتيجة تحالف مع أعداء الله الصهاينة، الذين احتلوا جنوب لبنان عقدين من الزمن وقتلوا وشردوا أخوتهم الشيعة، لكن وللأسف فقد تبين بالدليل القاطع بأنهم لا يكترثون لغير تحقيق هدفهم في التسلط على شيعة العراق، وما ارتداءهم العمائم والجبب سوى نفاق ورياء، واشتد عجبي منهم وأنا أشاهد قناتهم "الفراتية" وهي تبث نقلاً حياً لمراسم تشييع المجاهد عماد مغنية، وبالأمس فقط كانت تتصدر نشرات أخبارها زيارة الحكيم للبيت الأبيض والاتصالات الهاتفية بينه وبين ورئيس العصابة الأمريكية بوش، التي بأموالها وأدواتها وسندها أغتيل المجاهد مغنية.

شيعة أمريكا، هم ورثة شيعة صدام، في إخلاصهم المطلق لمصالحهم الشخصية وتفريطهم بقيم ومباديء الدين، ويرد إلى ذهني جواب الفرزدق على سؤال الأمام الحسين عن أهل الكوفة: قلوبهم معك وسيوفهم مع يزيد، فهل قلوبكم يا شيعة أمريكا مع الشهيد عماد مغنية وأخوانه المجاهدين في حزب الله وسيوفكم مع أمريكا؟ لقد برهنتم بأن سيوفكم مع أمريكا عندما قبلتم بمشاركة قواتكم العسكرية والأمنية في قتل واعتقال معارضي الاحتلال، ولأني بشر لم اطلع على خبايا نفوسكم لا بد لي من الحكم على الظاهر والاستنتاج بأن قلوبكم وعقولكم أمريكية أيضاً.

15 شباط 2008م

من الأسوأ المالكي أم مرسي؟

يشغل المالكي أعلى منصب في السلطة التنفيذية في العراق منذ عام 2006م ، ومن قبله كان الجعفري لأكثر من عام، والاثنان عضوان قياديان في حزب الدعوة الإسلامية، أما الرئيس المصري المنتمي لحركة الأخوان المسلمين فلم يدم عهده سوى عام واحد.

الرئيس المصري المخلوع منتخب بغالبية الناخبين المصريين، وبصورة مباشرة، أما المالكي فقد اختير لرئاسة الوزراء من قبل نواب حزبه والمنضوين معهم في تحالف برلماني هش.

يرى كثيرون بأن سنة واحدة في الحكم لا تكفي لتقييم أداء مرسي بموضوعية، لكن سبع سنوات من حكم المالكي هي بالتأكيد أكثر من كافية للحكم على أداءه، وإذا كان غالبية المصريين خلعوا مرسي لعدم رضاهم عن سياساته وقراراته فهل إنجازات المالكي تبرر بقاءه في منصبه طيلة هذه السنين وإلى أمد غير معروف؟ للإجابة على هذا السؤال لا بد من اجراء مقارنة سريعة بين الحالتين.

سكان مصر ثلاثة أضعاف سكان العراق، ولكن موارد العراق المالية أعلى بكثير من موارد حكومة مصر، فبينما يتحكم المالكي بميزانية سنوية تزيد على مئة مليار دولار كانت ميزانية مصر حوالي 75 مليار دولار.

لعل من يطلع على هذين الرقمين يفترض بأن نسبة الفقر في العراق أقل من مصر بفارق كبير، وسيتعجب ويندهش لو أدرك بأن نسبة الفقر في العراق (إحصاءات 2008م) هي عند 25 %، أي ربع السكان في ثاني أغنى بلد بالنفط في العالم، وتدعي وزارة التخطيط العراقية بأن هذه النسبة انخفضت إلى 18 % حالياً، وهو ادعاء مشكوك في صحته، أما في مصر فتبلغ نسبة السكان دون خط الفقر 25 % أيضاً، بعد ارتفاعها من 21 % في 2008-2009م (البنك الدولي).

قاربت نسبة البطالة في مصر 13 % أما في العراق فتقدر بحوالي 16 % (2012م).

ترتيب مصر على مقياس الفساد: 118 ، أما العراق فهو ثامن بلد في العالم باستشراء الفساد، وترتيبه: 169.

أما ترتيبا البلدين على مقياس التنمية البشرية للأمم المتحدة (2012م) فهما كالتالي: مصر (112) العراق (131)، وهنا السبق لمصر، وبفارق ملموس.

ويتضح من هذه المقارنة السريعة بين بعض المؤشرات الاقتصادية والتنموية التخلف الكبير للعراق مقارنة بمصر.

في السياسة والإدارة كان أداء مرسي والمالكي سيئاً، مع الفارق بالطبع، فقد اقترف مرسي أخطاءً كثيرة، ومنها على سبيل المثال الإعلان الدستوري سيء الصيت واستهانته بالقضاء وعداؤه السافر للإعلام، كما يتهمه خصومه بأخونة الدولة، من خلال تعيين أعضاء حزبه والمتحالفين معهم في مؤسسات الدولة الحيوية، أما المالكي فقد كانت أخطاؤه فادحة جداً، وأبرزها توقيع الاتفاقية الأمنية الاستراتيجية مع الحكومة الأمريكية، وعجزه عن ايقاف الانحلال التدريجي للكيان العراقي، وفشله في القضاء على الإرهابيين، وإعادته أعضاء حزب البعث المنحل إلى وظائفهم، واعتماد معايير غير موضوعية في التوظيف.

ظهر عجز الرئيس المصري المخلوع في تعامله مع أزمة السد الأثيوبي على نهر النيل، وفشل المالكي أيضاً في الحصول على حصة مائية عادلة للعراق في نهري دجلة والفرات من تركيا، وهو متقاعس عن استنقاذ نفط الشمال من الأكراد المتحالفين مع تركيا.

تبجح المالكي بأنه "لن يعطيها" اي السلطة، وهو تصريح يتناقض مع مبدأ تداول السلطة، جوهر العملية السياسية الديمقراطية، التي يكرر حرصه عليها، ولم يصدر حسب معلوماتي تصريح مماثل من قبل الرئيس المصري المخلوع مرسي، لكن معارضيه يشككون في جدية التزام حركة الأخوان المسلمين

بالعملية الديمقراطية وبالتحديد مبدأ التوازن بين السلطات الذي خرقه مرسي بإعلانه الدستوري.

يقدر عدد ضحايا العنف السياسي والمذهبي خلال تولي الرئيس مرسي الحكم بمائة (أي نسبة واحد إلى مليون من السكان)، أما في العراق فقد بلغ عدد ضحايا الإرهاب والعنف السياسي والمذهبي في عام 2012م 4573 (بنسبة واحد إلى 7000 من السكان تقريباً).

اعتراف مرسي بارتكابه أخطاء اثناء السنة اليتيمة التي قضاها في الحكم حدث نادر، في تاريخ حكام العرب من الجاهلية حتى يومنا الحاضر، أما المالكي وعلى الرغم من الكوارث والويلات التي وقعت في عهده على العراقيين بكافة طوائفهم فلم يعترف بتقصيره أبداً، وعادة ما يلقي اللوم على غيره من السياسيين أو مرؤوسيه أو أطراف خارجية.

أخطأ الرئيس المصري فاستحق في نظر غالبية المصريين الاطاحة به، فكان لهم ما أرادوا، لكن وضع رئيس الوزراء المالكي مختلف، فهو يرأس ويرعى نظاماً سياسياً طائفياً فاسداً ومشلولاً، وأداء المالكي كما تبين بالمقارنة أسوأ بدرجات وفي كل المقاييس من أداء مرسي، لكن المالكي ونظامه البائس باقيان، وهنالك من يدعو اليوم لتمديد ولايته، ولو خطرت هذه المقارنة في ذهن مرسي لحسد المالكي، وتمنى لو كان حاكماً على العراق بدلاً من مصر.

7 تموز 2013م

تنحية المالكي وسقوط كسف من السماء

أثار احتمال تنحية المالكي ضجة، أشبه بالهستيريا الجماعية، ذكرتني بحكاية للأطفال، بطلتها دجاجة، ذهبت إلى الغابة يوماً، حيث سقطت عليها ثمرة شجرة بلوط، فظنته كسفاً من السماء، فأصابها الهلع، وعزمت على اخبار الملك – أو رئيس الجمهورية – بأن السماء ستقع، وفي الطريق صادفت طيراً فأخبرته بالحدث الجلل، وهكذا تناقلت مجموعة من الطيور الخبر، والطيور كما يقول المثل على أشكالها تقع، ومضوا سوية حتى التقوا الثعلب، الذي سال لعابه لدى رؤيتهم، وبعد الاستفسار أخبرهم بأنه سيدلهم على الطريق إلى الملك فصدقوه، فقادهم إلى مخبأه حيث التهمهم هو وصغاره (الهجارس).

الحكمة من الحكاية الاحتراس من الافتراض الخاطئ المبني على رؤية غير واضحة أو ادراك خاطئ والتروي في ردود الفعل وتجنب الهلع والفزع لأتفه الأسباب وتوخي التعقل والحكمة في التعامل مع الأمور.

تمنيت لو قرأ الحكاية واتعظ بها بعض العراقيين، الذين ساووا بين تنحية المالكي وسقوط كسف من السماء، فأحدهم وصف المالكي بأنه ممثل الشعب ورمز الوطن، فإن ذهب المالكي ذهب الوطن والشعب، والثاني توقع انهيار العراق برمته، وحتى لا يظن البعض بأنها مجرد تهويلات وتهديدات جوفاء توعد مسؤولون في محافظات وسطى بتشكيل اقليم خاص بها، وكل ما تنتجه هذه المحافظات كميات هزيلة من المحاصيل الزراعية لا تسد حاجة سكانها، ولا يفوتنا ذكر تهديد بعض مناصري المالكي بقطع الطرق الرئيسية، على طريقة العشائر في بداية الحكم الملكي، وقبل أن يذوقوا نار الجيش العراقي الحامية، وبالطبع كان البعبع السعودي-التركي حاضراً، في أذهان أو مخيلة المتخوفين والمحذرين من غياب المالكي، وهو كما يدعون

يتربص بالشيعة ليقضي عليهم كما افترس الثعلب المخادع وهجارسه الطيور البريئة.

هم يهينون العراق وأهله عندما يقرنون بين بقاء العراق واستمرار رئيس وزراء في منصبه، وكأن هذا المسؤول الرباط الوحيد الذي يحافظ على وحدة العراق ويمنع اندثاره، أو هو العراقي الوحيد – ولا عراقي سواه - الذي يمتلك من القدرات والمهارات ما يؤهله لشغل هذا المنصب، أو بالأحرى لا يوجد بين طائفته من يملأ الفراغ الذي سيتركه رحيل رئيس الوزراء، والمحزن أن مصدر هذا القول هم من نفس الطائفة أيضاً، أما تخويف أهل الجنوب بالغول التركي- السعودي فهو استهانة مهينة بهم، وهم بالتأكيد ليسوا بحاجة لحامي حمى أمريكي أو بطل صنديد يقلدونه رئاسة الوزراء ليبرز لمقارعة الأعداء عند المجابهة.

في النظم الملكية المطلقة تهدد وفاة الملك استمرارية الحكم وتثير احتمال نشوء فراغ في السلطة ولو لزمن قصير، لذا يكون الإعلان عنه بالصيغة التالية: "مات الملك(أي السابق) عاش الملك (أي ولي عهده ووريثه)" وفي نفس الوقت، والواجب على أعضاء التحالف الوطني – وبدلاً من التهويل بالويل والثبور وعظائم الأمور فيما لو رحل المالكي - طمأنة انصارهم والعراقيين أجمعين بأن خليفة المالكي حاضر لتسلم مسؤولياته، من دون تأخير أو بلبلة، وهناك من هم أقدر من المالكي على تولي هذا المنصب بفاعلية وكفاءة.

في التاريخ كما الأدب تجارب وعظات مفيدة، منها على سبيل المثال سيرة تشرشل وديجول، إذ قاد ونستون تشرشل البريطانيين في سنوات الحرب العالمية الثانية، وله دور بطولي في صمود جبهة الحلفاء وانتصارها النهائي في الحرب، ولكن ما أن وضعت الحرب أوزارها حتى سقط في الانتخابات وحل محله رئيس وزراء من حزب العمال، وفي فرنسا أيضاً توحد الفرنسيون تحت قيادة تشارلز ديجول اثناء الحرب العالمية الثانية لكنهم لم ينتخبوه رئيساً لهم إلا بعد مرور ثلاث عشرة سنة على انتهائها، لقد حظي المالكي بفرصته في رئاسة الوزراء في العراق، وفرط بها، وقد تسنح له فرص أخرى – لا قدر الله،

والأهم من ذلك كله أن لا يقترن في أذهاننا بقاء العراق واستقراره وتقدمه بفئة سياسية معينة أو بفرد.

5 حزيران 2012م

فؤاد المالكي ونوري السنيورة!

ليس من قبيل الصدفة أن يتزامن وجود المالكي والسنيورة، ولا أقصد ذاتيهما على وجه التحديد، بل كان المطلوب وجود المالكي أو صنوه والسنيورة أو شبيهه، وأجزم بأن المالكي والسنيورة متطابقان، في الفكر والسلوك، ليس مهماً انتماءهما الطائفي، فلو كان السنيورة شيعياً والمالكي سنياً لكانا متماثلين أيضاً، ولو جيء بالسنيورة للعراق وابتعث المالكي إلى لبنان لتبادلا الأدوار بيسر ومن دون مشقة، لأن الاثنين مادة هلامية، لا صلابة فيها، ولا قوة ممانعة ذاتية، بل مجرد أدوات طيعة بأيدي صناعها.

الاثنان رؤساء وزراء، في نظامين ديمقراطيين، أو هكذا يقول الختم الأمريكي على أوراق استيزارهما، وحكومتيهما بفعل استقالات وانسحابات الوزراء منهما ساقطتان، ولو كان أي منهما يتحلى بالحد الأدنى من المسئولية أمام الدستور والناس لاستقالا فأراحا وارتاحا، ولكنهما آثرا الاحتفاظ بمنصبيهما، تشبثاً بالسلطة التي لم يحلما يوماً بنيلها، وامتثالاً للأوامر، فالسنيورة كما وصفه السيد حسن نصر الله مجرد موظف عند وزيرة الخارجية الأمريكية، ولو قيل نفس الكلام عن المالكي لكان عين الصدق والحقيقة، فالاثنان منقادان تماماً للأمريكان، فلا السنيورة يستطيع قراراً أو حراكاً بدون موافقة مسبقة من السفارة الأمريكية ولا المالكي يجرأ على شن صولة واحدة أو تحريك حظيرة جنود أو حتى دخول مكتبه في المنطقة الخضراء من دون استئذان ضابط أمريكي.

يعرف المالكي والسنيورة بأن مصيرهما مرتهن بأمريكا، وحضورها في المنطقة، لذا فما أن اضطربت الأمور في لبنان، وتجرأت المعارضة على التصدي للسنيورة وجماعته، حتى حركت أمريكا المدمرة (كول) وبعض قطع من أسطولها ليهدأ قلق السنيورة وينام قرير العين، وعندما كبا فرسان صولة

المالكي في البصرة أرسلت أمريكا أسطولها الجوي ودباباتها لنجدته ولهرس لحوم أباة البصرة الفقراء، انتقاماً لإذلالهم صنيعتها المالكي.

عندما يكيل الرئيس الأمريكي الإمعة بوش المديح لعملائه وحلفاءه في المنطقة لا ينسى المالكي والسنيورة، ولو بحصة قليلة، فكلاهما في نظر الرئيس الأمريكي شجاع وحكيم وقوي و"ديمقراطي"، ولا بد أن ينتشي الاثنان لذلك، فأغلب المرؤوسين يطربون لسماع اطراء رؤسائهم، ولكن إذا كانت المذمة التي تأتي من "الناقص" بوش لإيران وحزب الله والصدريين هي شهادة لهم بالكمال فأي شهادة يعطيها الناقص بوش للمالكي والسنيورة بمديحه لهما؟

المالكي والسنيورة متماثلان، إلا في أمر واحد، ينتمي السنيورة لطائفة صغيرة في بلده، ويستعين بالأجنبي لتعزيز مكانته ومكانة جماعته الطائفية والحزبية، أو هكذا يظن، وعلى الرغم من كون المالكي من الأكثرية الطائفية في العراق فقد ضحى هو وحلفاؤه بمصالح طائفته والعراق واستعانوا بالأمريكان من أجل السلطة والمناصب، لذا فالاثنان ساقطان في عرف الشعوب والأديان والقيم والمبادئ العليا، لكن هنالك درجات في الهاوية، والمالكي في درك أسفل لأنه أساء للمتدينين وللحركات الدينية الشيعية باستغلاله التدين في سبيل بلوغ مصالحه الدنيوية الرخيصة.

17 أيار 2008م

ما أفسده الاحتلال والإرهاب لن تصلحه المحكمة الدولية

غابات العالم كلها مهددة بالزوال إلا غابة السياسة الدولية، فهي عصية على الانقراض، لأن سكانها حريصون على ديمومتها، وهي نفس الغابة الموروثة من زمن المغول والتتر والفايكنغ والاستعمار والعبودية، حيث الحكم للقوي، وهو وحده يبين الحقوق، ويسن الشرائع، ويصدر الأحكام، وينفذ العقوبات.

لولا غابة السياسة الدولية لما شن النظام البعثي البائد الحرب على إيران، في مأمن من الحساب والعقاب، وحكم الغابة نفسه تصدى لعدوانه على الكويت، لا إحقاقاً للحق وإزهاقاً للباطل، بل لأن مصالح الأقوياء في الغابة اقتضت ذلك.

ولولا أن الحكم للأقوياء في غابة السياسة الدولية لما احتل الأمريكان العراق فعاثوا فيه فساداً، بحجج مختلقة واهية، وقتلوا أو تسببوا في قتل مئات الألاف من الأبرياء العزل، ولما يستمر احتلال الصهاينة لفلسطين وتقتيلهم لأهلها العزل، ولأن البقاء لأهل الغابة لا للأصلح، تقصف القوات الأمريكية والأوروبية قرى الأفغان العزل، ولا نسمع كلمة اعتذار واحدة من القتلة أسياد الغابة..

نفس الغابة انتجت الإرهابيين، لكن من أجمة مختلفة، فهم وإن كانوا على طرفي نقيض من الهمج "المتحضرين" من أمريكا وأوروبا، لكنهم يستخدمون نفس الأساليب، ويقدمون نفس التبريرات، وهدفهم واحد، وهو الهيمنة على أجسادنا وعقولنا، فإن اطعناهم استحيونا، وإن عصيناهم قتلونا.

لذا ليس غريباً اقتران قدوم الاحتلال الأمريكي مع ظهور الإرهاب السلفي والبعثي في ربوع بلدنا، ولنفس السبب لن نستطيع خلاصاً من أحدهما إلا بالتخلص من الآخر، فالاحتلال لن يرحل متعذراً بالإرهاب، والإرهاب لن يتوقف

متعللاً بالاحتلال، لذا لا خلاص للعراق إلا بنفي الثلاثي الجهنمي من أرضه: الاحتلال الأمريكي والإرهاب السلفي والتخريب البعثي.

كل حدث على الساحة الدولية محكوم بقوانين الغاب، بما في ذلك طلب حكومة المالكي تشكيل حكومة دولية لمعاقبة الإرهابيين، فإن رضت عنه أمريكا وحلفاؤها أقروه، وإن تضارب مع مصالحهم وسياساتهم وأدوه، ولنا في محكمة قتلة الحريري المثال الذي يقاس عليه، والهدف منها لا الاقتصاص من قتلة الحريري المجهولين وإنما إخراج لبنان من دائرة النفوذ السوري ليتسنى لأمريكا والصهاينة وحلفاؤهم في المنطقة، أي السعودية ومصر والأردن، تقليص دائرة جبهة الممانعة والتخلص من حزب الله، لذا عمل المحكمة بين مد وجزر، أو بالأحرى عصا وجزرة، وقد فتر الحديث مؤخراً عن المحكمة، ووجهت أصابع الاتهام بعيداً عن الحكومة السورية، لأن أمريكا وحلفاؤها يأملون باستمالة سورية إلى صفهم، أو على الاقل اقناعها بالتخلي عن دعم إيران وحزب الله.

هنالك احتمالان لا ثالث لهما بشأن المحكمة الدولية التي تريدها حكومة المالكي، أولهما أن يكون الطلب بوحي ومباركة أمريكية، والاحتمال الثاني أن يكون بقرار مستقل من الحكومة العراقية، وفي كلتا الحالتين خرج الطلب من أفواه المسؤولين العراقيين وغدا مصيره بيد سادة الغابة الدولية، وهم سيتداولون أمره فيما بينهم، ولو كان لأمريكا مصلحة في تشكيل المحكمة فستتفاوض مع الأطراف الأخرى، لإخراجها إلى النور، وقد يتطلب ذلك منها بعض التنازلات بخصوص أزمة جورجيا أو الدرع الصاروخية مثلاً، ولكن الدافع من ذلك ليس إسناد الحكومة العراقية أو الحرص على حقن دماء العراقيين الأبرياء، بل تحقيق مصالح أمريكية.

العقدة في الطلب العراقي تركيزه على سوريا بالذات، وإغفاله للدور السعودي في التحريض على الإرهاب وتصديره وتنفيذه، مما سيعرض حكومة المالكي لتهمة الانحياز لمعسكر "الاعتدال" العربي الذي تتزعمه السعودية، ويعزز الافتراض بأن طلبها لتشكيل محكمة دولية يندرج في اطار التنافس الساخن بين هذا المعسكر وجبهة الممانعة التي تقودها سوريا

وإيران، أما إذا طالبت الحكومة العراقية بتحرك المحكمة الدولية ضد كافة مصادر الإرهاب، أي السعودية أيضاً، فلن توافق الحكومة الأمريكية على الطلب العراقي، وبالتالي سيودع سلة مهملات مجلس الأمن، لأن أمريكا لن تفرط بعملائها السعوديين المخلصين إرضاءً للمالكي.

في كل الأحوال لن يجني العراق من المحكمة الدولية خيراً، وكل ما أفضى إليه هذا الطلب حتى الآن استعداء الحكومة السورية التي كانت حكومة المالكي بالذات تأمل في استمالتها لصفها في الحرب على الإرهاب، كما ان رفض تشكيل المحكمة سيعتبر فشلاً ذريعاً آخر للحكومة العراقية يضاف إلى سجلها الحافل بالإخفاقات، على الصعيدين المحلي والدولي، وبالنتيجة ستقوى شوكة الإرهابيين الذين سيطمئنون بانهم في مأمن من الحساب والعقاب.

كان الأجدر بالحكومة العراقية اللجوء إلى وسائلها الذاتية في إيصال رسائل قوية للإرهابيين وحماتهم ومناصريهم، والأولى بها تطبيق الإحكام القضائية الصارمة بحق الألاف من الإرهابيين المدانين، وسوق الموقوفين منهم إلى المحاكم من دون تأخير أو مماطلة، وما دامت تؤكد بأن لديها أدلة دامغة تدين العشرات من الإرهابيين البعثيين القاطنين في سوريا والأردن ومصر فلتقدم هذه الأدلة للمحمة المختصة، لكي تنظر فيها وتصدر قرارات الاتهام والمطالبة بتسليمهم وفقاً للاتفاقات الدولية، كما فعلت المحكمة الدولية في قضية الرئيس السوداني، ولو كان لدى حكومة المالكي الشجاعة والجرأة لما ترددت في محاكمة أصحاب الفتاوى التكفيرية من السعوديين وغيرهم واصدار الأحكام الغيابية بحقهم، على الأقل لإحراج الحكومة السعودية.

الفائدة الوحيدة التي جناها العراقيون من قضية المحكمة الدولية هو توفر برهان آخر على أن المسؤولين العراقيين في الحكومة والبرلمان والدرجات العليا الإدارية هم أقل الناس جدارة بتسيير شئون هذا البلد والدفاع عن مصالحه وحماية أرواح مواطنيه.

11 أيلول 2009م

توقعنا من شيخ الدليم الاعتذار لا التهديد بقطع الأيدي

نقلت مصادر الأخبار عن المدعو أمير عشائر الدليم علي حاتم السليمان تصريحاً يتهدد فيه حزب الدعوة بقطع اليد إن لم تسلم السلطات الأمنية مجموعة من المتهمين بالإرهاب إلى محافظة الأنبار، التي يقطن فيها هذا الشيخ وأتباعه.

ما يهمني هنا ليس حزب الدعوة، فأنا لست عضواً فيه ولا راضياً عن أداءه لأنبري للدفاع عنه، ولكن لتصريحات شيخ الدليم مغزى خطير يمس واقع ومستقبل هذا البلد، فلا يجوز السكوت عليها.

من يقرأ تصريحات شيخ الدليم يظن أن له منصباً رسمياً أو حزباً سياسياً، وفي الواقع هو مجرد مواطن عادي، مثل غالبية العراقيين، في نظر الدستور والقانون، ولا قيمة أو وزن البتة لكونه شيخ الدليم أو أمير أو حتى ملك شيوخ الدليم.

لأول وهلة يبدو تصريح الشيخ نشاز على معطيات الزمن الحالي والظروف الموضوعية الراهنة، إذ اندثر النظام الملكي عندما كان لشيخ القبيلة رأي مسموع، وولى حكم البعث الطائفي، الذي خص شيوخ وسكان الأنبار بمزايا ومكانة خاصة، وضعتهم فوق أهل جنوب العراق، فهل كلام الشيخ بالفعل خارج على سياق الزمن؟

مقابل المكانة العالية والمزايا الكثيرة التي أغدقها النظام الملكي على شيوخ القبائل الموالين ألزمهم بقواعد وضوابط سلوكية، وإن غض النظام النظر عن نشاط شيخ معارض أطلق هوسات ناقدة أو اكتفى بإرسال "المسلحة" (سيارة شرطة تحمل بندقية رشاشة) لتخويفه فهو بالتأكيد لم يتهاون مع أي عمل تخريبي أو تحريض على التخريب، آنذاك يرسل الجيش.

ولكن هل استعمل الجيش العراقي لمجابهة تمرد قبلي في الدليم أو غيرها من مناطق السنة؟ يبين الملحق العسكري البريطاني الأسبق في العراق أنثوني بارسون في مذكراته الموسومة (يقولون الأسد: They Say The Lion) بأنه في الخمسينات ضم الجيش العراقي فرقتي مشاة ولواء مدرع، وكان الجنود في الفرقة الأولى ومقرها في الجنوب من الشيعة وضباطها سنة، وكان معظم ضباط وجنود الفرقة الثانية ومقرها في الشمال من الأكراد (ص 11)، ولم يطرأ تغيير على التركيبة الطائفية للجيش العراقي أثناء العهد الجمهوري، وفيما عدا الحرب على إيران واحتلال الكويت ومشاركات محدودة في حروب العرب مع الكيان الصهيوني استعمل الجيش العراقي غالباً لقمع تمردات عشائرية وإثنية في الجنوب والشمال، وكان آخرها قمع الانتفاضة في 1991م.

إذن تصريح شيخ الدليم غير مستغرب لو صدر عنه قبل 2003م ولكن هل تغير الوضع اليوم بحيث يصبح هذا الكلام مستهجناً؟ من المؤكد بأن تمثيل الشيعة على المستويات القيادية في الجيش العراقي الحالي قد ازداد، ولكن وكما في الماضي استعمل هذا الجيش في عمليات عسكرية ضد جماعات مسلحة، معظمها في جنوب العراق ووسطه، وكانت عمليات الجيش في مناطق الأنبار محدودة، على الرغم من استيطان الإرهاب في هذه المنطقة وفداحة خطره على السلم الأهلي والعملية السياسية.

نستنتج من هذه المعطيات بأن لسكان الأنبار حصانة، تجعلهم في منأى من سطوة الجيش ومحاسبة القانون، فلا غرابة لو صدرت من شيخهم هذه التصريحات، ومصدر هذه الحصانة هم المحتلون الأمريكيون والكيانات المشاركة في العملية السياسية، وعلى رأسها حزب الدعوة، فهم سكتوا على استهتار مثل هذا الشيخ والكثير من أتباعهم بالسلطة والنظام، وشجعوهم بصورة مباشرة وغير مباشرة على مخالفة القوانين.

يتهدد شيخ الدليم حزب الدعوة بقطع اليد، والمعنيون بذلك هم زعيم حزب الدعوة رئيس الوزراء المالكي وكل عضو في الحزب، وكما هو معروف فإن حرية الرأي والتعبير مكفولة دستورياً بشرط التقيد بضوابط مثل الامتناع

عن التهديد بالعنف أو التحريض عليه، وشيخ الدليم يلوح باستعمال العنف وحتى قطع اليد لحزب بأكمله مخالفاً بذلك القوانين المرعية، والواجب على رئيس الوزراء المالكي ووزراء وكوادر حزب الدعوة تقديم شكوى للشرطة والقضاء للقبض على شيخ الدليم تمهيداً لمحاكته وفقاً للقانون، فهل سيحدث هذا؟

كنت أتوقع من شيخ الدليم، وبدلاً من التهديد بقطع اليد، الاعتذار للشعب العراقي، ولأهالي ضحايا مجزرة النخيب على وجه التحديد، فالقتلة من سكان محافظته، وينتمون لطائفته، وما اقترفوه شائن في كل النواميس والعقائد والأعراف، وهي وصمة عار كبرى تضاف إلى سجل أسود ملطخ بالعار، فهل من شيم العرب المسلمين أن يغدروا برجال عزل مسالمين مروا بديارهم فيقتلونهم ويأسرون نساءهم وأطفالهم ؟ أليس تلك الفعلة وأمثالها بالمئات إن لم يكن بالألاف تنم عن خسة ودناءة وهمجية ومروق من الملة بل الإنسانية؟

إن لم يتفق شيخ الدليم مع هذا الحكم فلنسأل ذلك الشيخ الذي كان يرأس واحدة من كبرى القبائل العربية، ويروي أحد المصادر - وأظنه كتاب القبائل العراقية للعزاوي - قصة هذا الشيخ، الذي صعق لدى معرفته بأن ابنه وثلة من قبيلته أغاروا على قافلة مرت بديرتهم، فقتلوا وسلبوا، فماذا فعل الشيخ؟ هل سأل عن هوية الضحايا الإثنية أو الطائفية أو القبلية؟ وهل هدد بقطع اليد التي تمتد لابنه بالعقاب؟ لا لقد أمر بقتل ابنه، فلذة كبده، عقاباً له على فعلته الشنعاء، ولم يكتفي بذلك، بل رحل هو وقبيلته عن أرض العراق عائداً إلى الجزيرة العربية لأن تلك الجريمة قد دنست شرفهم وثلمت سمعتهم أمام العراقيين، هذا هو فعل شيوخ القبائل الذي يستحق منا جميعاً الثناء.

18 أيلول 2011م

يا شيوخ الأنبار والدليم احرقوا مضائفكم!

ما أكثر العرب الذين لا يفرقون بين الضاد والظاء اليوم، وبعض غير العرب أكثر اتقاناً للغة الضاد من أهلها، لذا لا تقاس العروبة اليوم باللغة وحدها.

كما لا يعرف العرب بملابسهم التقليدية، وهم أصلاً تخلوا عنها، والشماغ العربي أكثر حضوراً على أعناق شبان أوروبا منه على رؤوس شباب العرب.

ولا يعرف العرب بسيماهم، والقليل القليل منهم ترك السجود أثراً في وجوههم، والله أعلم بمن سيؤخذون بالنواصي والأقدام منهم في يوم الحساب.

وبعد ضياع الأحساب والأنساب واختلاط العرب بالأتراك والأكراد والشركس والنبط والأحباش فالأجدر ألا يتسلق الكثيرون شجرات عوائلهم لئلا يصطدموا بسلف سحنته غريبة ولغته أغرب.

ولكن من المؤكد بأن العرب يعرفون بثقافتهم وتراثهم وقيمهم وأخلاقهم، وأبرز قيم العرب النخوة واغاثة الملهوف والكرم، وهم تفاخروا على غيرهم من الأقوام بها، واعتبروا ممارستها شرطاً ضرورياً لطالبي الرئاسة عليهم والمكانة العالية بينهم.

من عادة العرب أيضاً الاستشهاد بالقصص، ومن القصص المتداولة نزول المجاهد أدهم خنجر الصعبي لدى أمير الدروز سلطان الأطرش في سورية عام 1922م، أدهم خنجر عربي من جنوب لبنان، قاوم الاحتلال الفرنسي، وقاد محاولة اغتيال المندوب السامي الفرنسي الجنرال هنري غورو، الذي اتقى الرصاصات المسددة له بيده الصناعية فنجا من الموت، لجأ أدهم خنجر لبيت سلطان الأطرش الذي كان وقتها في رحلة صيد، وبعد علم الفرنسيين بذلك اقتحمت قوة منهم منزل أمير الدروز واقتادت أدهم خنجر إلى السجن، بعد

رجوع سلطان الأطرش استقبلته أمه وهي تقول: "عشرات ألاف الذبائح التي نحرها أبوك واجدادك ونحرتها أنت ذهبت هدراً، وانكسر خاطري في آخرتي." فتأملوا هذه السيدة العربية التي تذكر ابنها بقيم أجداده وأباءه وتدعوه للحفاظ عليها.

وبعد معرفته بما حدث كتب سلطان الأطرش رسالة إلى قائد الفرنسيين يسأله فيها الإفراج عن ضيفه المسجون، وخاطبه فيها بهذه الكلمات: " لا تجعلني مضغة في أفواه العرب!" وزاد على ذلك فكتب: " إن موتي وإهانة ضيفي مثل بعضهما"، لكنهم لم يستجيبوا لطلبه وأعدموا المجاهد الشهيد الشيعي أدهم خنجر.

أول رد فعل لسلطان الأطرش هو احراق البيت الذي قبض فيه جند الفرنسيين على أدهم خنجر، ولم يمض وقت طويل حتى أعلن أمير جبل العرب انطلاقة الثورة السورية الكبرى ضد الاحتلال الفرنسي.

سلطان الأطرش عربي أصيل، وجبل العرب اسم على مسمى، وحقائق التاريخ شواهد على ذلك، ومن أراد التفاخر بعروبته فليقس أفعاله على سيرة أدهم خنجر وسلطان الأطرش ووالدته.

ضحايا مجزرة النخيب ومن قبلهم الألاف من المسلمين الذين اضطرتهم السبل للمرور بالأنبار وصلاح الدين وديالى وبعض ضواحي بغداد رجال ونساء وأطفل عزل من عابري السبيل، مروا مرور الكرام، لم يسألوا أهل تلك المناطق طعاماً ولا ماء، فكان مصيرهم القتل والتمثيل بالأجساد واغتصاب الأعراض.

يا شيوخ الأنبار والدليم ومن شاكلهم لقد قسنا أفعالكم على المعيار العربي الأصيل الذي وجدناه في سيرة سلطان الأطرش فوجدنا أفعالكم مخلة تماماً بكل قيم وأعراف العرب لذا نقول لكم احرقوا مضائفكم!

26 أيلول 2011م

(ثأر القائد محمد) اسم معتل لفعل ناقص

قبل أسابيع أعلن رئيس الوزراء العراق المالكي عن بدء عملية أمنية "لتطهير محافظة الأنبار من الإرهابيين"، ويبدو بأن العملية قاربت نهايتها، أو هكذا يستدل من خبر إذعان المالكي لكافة مطالب أهالي الأنبار.

اسم العملية معتل لسببين رئيسيين، أولها كلمة ثأر، فالقبائل تثأر، وكذلك القبليون، في العراق وغيره من المجتمعات القبلية، حرمها الإسلام قبل أكثر من 1400 عاماً، لكن العرب القبليين تشبشوا بها، ويبدو بأن عدوى الثأر والعادات القبلية الموروثة من عهد الجاهلية سرت إلى الحكومة العراقية الحالية، لذلك اختارت تسمية الثأر لعمليتها الأمنية الكبرى في الأنبار، والحكومات المتحضرة لا تثأر من جماعة أو فرد وإنما تحاسب وتعاقب، فهل نسي رئيس الوزراء المالكي أنه رئيس كتلة "دولة القانون" وأي قانون هذا يبيح الثأر؟

العميد الركن محمد الكروي شهيد الواجب بحق، ومثله الألاف من العسكريين والشرطة، كما هناك عشرات وربما مئات الألاف من المدنيين قضوا بفعل الإرهاب، وهؤلاء المدنيون عزل، ومنهم أطفال ونساء، وتتحمل الحكومة وساسة المنطقة الخضراء المسؤولية عن التقصير في حماية أرواح المدنيين، كما تلام القوى الأمنية من جيش وشرطة على ذلك، لكن مسمى العملية الأمنية يذكر العميد الكروي فقط، وكأنه أهم من كل الأعداد الجرارة من ضحايا الإرهاب، ولولا استشهاده لما تحرك رئيس الحكومة العراقية وأمر بتنفيذ عملية أمنية كبرى للقضاء على الإرهاب، وحتى لو لم يكن هذا هو القصد فالتسمية بالتأكيد تنم عن سوء اختيار وتقدير من المالكي بأبشع صوره.

الأدهى من اعتلال مسمى العملية أن فعلها ناقص، وفي الأساس هي متأخرة جداً، باعتراف المالكي نفسه، وعندما يتأخر الفعل أو في هذه الحالة رد الفعل على الإرهاب بصورة عامة – لا مقتل ضابط أثناء تأديته واجبه – تقل فاعليته، وتكون نتائجه قاصرة، وتعظم الرزية والسخط بمعرفة سبب التأخير، فهو سياسي بحت، ناتج عن تجاذبات ومساومات حزبية مصلحية بين المالكي والقوى السنية في مجلس النواب ومحافظة الأنبار، وعندما يقر المالكي بأنها متأخرة يحمل نفسه وأعوانه شطراً كبيراً من المسؤولية عن دماء المدنيين وكذلك العسكريين من ضحايا الإرهاب بما فيهم العميد الكروي الذين قضوا بسبب هذا التأخير.

من يتابع أخبار عملية "ثأر القائد محمد" يخرج بانطباع بأنها لم تكن تنفذ وتحقق بعض أهدافها المتواضعة من دون مشاركة عشائر الأنبار، أي أن الجيش العراقي غير قادر بقدراته الذاتية لتولي هذه العملية، وهذا انتقاص كبير للجيش العراقي وامتهان لسمعته المهنية وتشويه لصورته في أذهان العراقيين، وهي أيضاً رسالة خطيرة للإرهابيين وأعوانهم وبقايا النظام الطاغوتي تشجعهم على مواصلة إرهابهم وتمردهم، وتفتح المجال واسعاً أمام رؤوساء عشائر الأنبار لفرض شروطهم وكسب المزيد من التنازلات المذلة من الحكومة العراقية ورئيسها المالكي، ولو انسحب الجيش العراقي من الأنبار تاركاً مقاتلة الإرهابيين للقبائل كما صرح به أحد هؤلاء القادة العشائريين فسيكون ذلك الانسحاب نكسة كبرى للدولة العراقية ومؤسساتها السياسية والعسكرية يتحمل المسؤولية عنها المالكي وحكومته.

20 شباط 2014م

كل الأيادي ملطخة بالدماء

من يشكك في تلطخ أيدي الإرهابيين السلفيين التكفيريين بدماء العراقيين العزل، وهم قد شهدوا على أنفسهم، وتبجحوا بجرائمهم، وتفاخروا بفظائعهم؟ ولا جدال في أن احمرار أيادي البعثيين ليس بفعل صباغ بل هي دماء العراقيين القانية، التي سفكوها من قبل وبعد الاحتلال، وهم ماضون في تحقيق هدفهم، اما أن يعود العراقيون عبيداً لهم أو لا يكونون، ولسنا بحاجة لتحاليل مخبرية وأدلة جنائية لنبرهن بأن الأيادي ناصعة البياض للجنود الأمريكان تحمل اثاراً للدماء العراقية، فقد اعترف الأمريكان أنفسهم بضلوع قوات احتلالهم في سفح انهار الدم العراقي، بصورة مباشرة وغير مباشرة.

وللنظام السياسي أيدي سوداء لخنوعه لمشيئة الأمريكان المحتلين وعجزه عن مقارعة الإرهابيين ومهادنته البعثيين، وصفراء ملوثة بالمال الحرام من الرواتب والمخصصات غير المستحقة والعمولات والاختلاسات والرشى، وحمراء أيضاً بدماء كل الأبرياء الذي هلكوا في التصفيات الدموية بين المكونات السياسية المتصارعة على المناصب.

وإن كان أحد لا يعلم حكم الله في قاتل المؤمن فليقرأ ما قال رسوله العظيم في ذلك: (لزوال الدنيا وما فيها أهون عند الله من قتل مؤمن)، ثم تأملوا في قوله عليه وآله الصلاة والسلام: (ألا لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض) وانتبهوا فهو لم يقل لا تعودوا كفاراً بعبادة غير الله أو الشرك به أو بترك الصلاة أو التهاون في دفع الزكاة بل بضربكم رقاب بعضكم بعضاً.

الحزبان الكرديان الرئيسيان تقاتلا في الماضي على حفنة من الدنانير، فأراقا دماء الألاف من الاكراد، وهما اليوم يهددان بقية العراقيين بالويل والثبور وأنهار الدماء لو لم تلبى كل مطالبهم، وبعد أن ضمنا جانب الإرهابيين والبعثيين تفرغا لمقارعة بقية العراقيين، وايديهما ليست نظيفة تماماً، إذ يرى

عليها حمرة داكنة، هي لون الأرض العراقية، التي عقدا العزم على تقطيعها، بالتنازلات من الحكومة إن أمكن، وبالسلاح إن استدعى الأمر.

ولغير هؤلاء نصيب وافر من المسئولية عن الدماء العراقية، وأولهم الذين ناصروا وساندوا الإرهابيين سراً وعلانية، فانبروا لتوفير المأوى لهم واحتضانهم واخفاءهم عن أعين السلطات، وهم يعلمون علم اليقين بولوغ هؤلاء القتلة الفجار بدماء الأبرياء العراقيين، متذرعين بحجج واهية وفتاوى باطلة، اختلقها لهم وعاظ سلاطين آل سعود، ولينظروا في كتب الأحاديث المعتبرة لديهم عن جزاء افعالهم الرديئة، أخرج ابن عدي والبيهقي عن ابن عمر قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم : (من أعان على دم امرئ مسلم لينظر كلمة كتبت بين عينيه يوم القيامة" آيس من رحمة الله تعالى")، ووفقاً للحديث الشريف قاتل المؤمن البريء ومن يأويه ملعونان: (من أحدث حدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين).

وكلنا سمعنا وقرأنا عن تستر بعض القادة السياسيين وأعضاء البرلمان على الإرهابيين، وهؤلاء أيضاً مشاركون في الإثم، وايديهم مخضبة بدماء الأبرياء بشهادة الصادق الأمين: ففي الحديث النبوي الذي رواه أحمد عن ابن عمر : (من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في حكمه)، وبعد أليس كل السياسيين الذين عطلوا تنفيذ أحكام القصاص على السفاح الكيماوي وغيره من عتاة البعثيين والإرهابيين قد ضادوا الله في حكمه؟ ومثلهم الذين تغاضوا عن معاقبة الإرهابيين السعوديين وسلموهم إلى حكومتهم، الراعية الاولى للإرهاب الموجه ضد العراقيين؟ والسكوت على بقاء هؤلاء المسئولين الحكوميين ونوابهم في البرلمان وشركائهم في التحالفات الانتخابية في مناصبهم وإعادة انتخابهم مشاركة لهم في عصيانهم للمشيئة الآلهية العادلة.

وإذا كانت جرة قلم لصالح حاكم ظالم حرام واثم كبير فما بالك بالذين وقعوا على قرارات إعادة البعثيين إلى مناصبهم المدنية ومراتبهم العسكرية؟ أليس هؤلاء أيضاً مسؤولون عن دم العراقيين الذي أهرقه البعثيون من قبل وبعد الاحتلال؟

تلك هي الأحكام العادلة بحق القتلة ومعاونيهم ومناصريهم والمتشفعين لهم والمتسترين عليهم والمتهاونين في معاقبتهم والراضين بذلك فمن تبقى منكم؟ الساكتون على قتل الأبرياء، وهؤلاء أيضاً محاسبون لأنهم تجاهلوا الأمر الالهي: إنما المؤمنون أخوة، وخالفوا القاعدة الإسلامية: كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، والتي الغت التمييز الجاهلي السلطوي بين الحاكم والرعية، وساوت بين الجميع في المسئولية، فلا يجوز لأحد بعد ذلك الاعتذار بكونه من الرعية عديمي القوة، ومن منا يريد أن يكون المقصود بالآية الكريمة :(إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً) النساء/ 98 ؟

عن البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: (ولو أن أهل سماواته وأهل أرضه اشتركوا في دم مؤمن لأدخلهم الله تعالى النار) ولقد اشترك كل هؤلاء العراقيين في سفك دماء أخوان لهم أبرياء، أما بالفعل أو التحريض أو المعاونة أو التستر أو التشفع أو السكوت، ألا فليحذروا غضب الله في الدنيا والآخرة، فقد روى سعيد بن المسيب عن عمر أنه قتل سبعة من أهل صنعاء قتلوا رجلا وقال: لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعا .

عندما تتوجهون بعد أسابيع قليلة لصناديق الاقتراع، إن سمحوا لكم بذلك، تذكروا بأنكم لو انتخبتم أو أعدتم انتخاب القتلة أو شركائهم أو العافين عنهم أو الساكتين عليهم فإن لون اصابعكم الدالة على اشتراككم في الانتخابات لن تكون بنفسجية اللون بل حمراء قانية بدم العراقيين الأبرياء.

6 تشرين الثاني 2009م

مرة أخرى ماذا فعل جند السماء ليستحقوا الإعدام؟

بعد شن القوات الأمنية العراقية بمساعدة القوات الأمريكية المحتلة غارة على مساكن جماعة جند السماء على تخوم النجف في مطلع العام الحالي وقتلها المئات منهم في ظرف ساعات من دون أن تتكبد خسائر تذكر كتبت مقالة ضمنتها بعض التساؤلات حول هذه العملية ونتائجها المأساوية على الصعيد الإنساني وكذلك أبعادها السياسية المقلقة، في حينها اتهمت الحكومة المركزية والإدارة المحلية جند السماء بالتآمر لاغتيال مراجع الدين الشيعة وإثارة أحداث عنف وشغب وفوضى بغية الاستيلاء على السلطة، ولكي تكتمل الصورة الشريرة لجند السماء التي أرادت الجهات الحكومية المركزية والمحلية زرعها في أذهان العراقيين والشيعة على وجه الخصوص ألصقت بهم تهمة الارتباط بحركة القاعدة الأصولية الإرهابية، وبعد انتهاء العمليات العسكرية وعدت الحكومة بإجراء تحقيق قضائي مستقل وإعلان النتائج على الملأ العام.

كعادتها لم تفي الحكومة بوعودها للبرلمان العراقي والعراقيين، فلا تحقيق تم ولا تقرير حول نتائجه نشر، وبقيت التساؤلات المطروحة حول مبررات عملية إبادة حركة جند السماء بدون إجابات وافية، فلازلنا نجهل حقائق أساسية حول فكر هذه الحركة ومرجعيتها الدينية وهيكل قيادتها، ولا بد من التذكير بأن كل الأدلة التي سوقتها الحكومة العراقية والإدارة المحلية في النجف الأشرف ضد جند السماء واهية وغير مقنعة، فلم يثبت امتلاكهم للمقومات التنظيمية والفكرية واللوجستية لتنفيذ مؤامرة صعبة وخطيرة تستهدف مراجع الشيعة وأمن مدنهم الرئيسة، كما أظهرت الصور التي بثتها وسائل الإعلام العراقية عن جند السماء واستعداداتهم العسكرية المزعومة بعض الأسلحة القديمة المتفحمة وسدة ترابية قيل بأنها تحصينات عسكرية وبيوت مزرية من طين وجثث أعضاء جند السماء المقتولين على أيدي القوات الأمنية والقوات الأمريكية المحتلة، ولم تقدم الجهات الحكومية المسئولة أي

أدلة وبراهين على ارتباط جند السماء بتنظيم القاعدة السني الإرهابي، وهو ادعاء واه وغير مقنع تماماً لأن القاصي والداني على يقين من استحالة موافقة القاعدة على التحالف أو حتى التنسيق مع أي فصيل شيعي، وبالأصل فإن تهمة التآمر هي تاريخياً وسيلة الحكومات الديكتاتورية المفضلة للتخلص من معارضيها، تحت غطاء "قانوني" مزيف، وقد استخدمتها الحكومات التسلطية التي تعاقبت على حكم العراق منذ سقوط الحكم الملكي مرات عديدة للتخلص من معارضيها.

هنالك حقائق معروفة للجميع حول تعدد انتماءات العراقيين الدينية والمذهبية والمدارس الفقهية ضمن المذهب الواحد، ومن المؤكد بأن نشوء حركات دينية مبتدعة منغلقة أو باطنية، نتيجة فشل المؤسسات الدينية، أمر مستهجن، ولكن ليس من حقنا منع ذلك بالإكراه أو العنف، ويفرض مبدأ سيادة القانون واحترام الحريات والحقوق على الحكومة العراقية، لو توفرت لديها شكوك قوية حول النوايا العدوانية لجند السماء، استصدار أمر قضائي باستدعاء الأشخاص الذين تحوم حولهم هذه الشكوك للمثول أمام القضاء، ومن ثم إرسال قوة من الشرطة للقبض عليهم، ولو امتنعوا عن تسليم أنفسهم فإن الخطوة التالية هي التحاور معهم مباشرة أو من خلال طرف ثالث، ومن ثم فرض حصار حولهم ودعوة غير المسلحين منهم إلى الخروج من مواقعهم، ولا يكون اللجوء إلى القوة لإلقاء القبض عليهم سوى البديل الأخير والمكروه، ولكن القوات الأمنية العراقية والجيش الأمريكي المحتل بدأوا من حيث يجب أن ينتهون، أي بالهجوم على جند السماء واستعمال الأسلحة الثقيلة في قتل المئات منهم، فهل كانت مقاومة جند السماء الهزيلة دفاعاً عن النفس أم استماتة أصحاب عقيدة؟ لو كان قتالهم للقوات العراقية أشبه بقتال تنظيم "فتح الإسلام" الإرهابي للجيش اللبناني الذي لم يستطع القضاء عليهم إلا بعد ثلاثة أشهر لربما تعززت الادعاءات الرسمية ضدهم، لكن دفاعهم الهزيل الذي انتهى في سويعات يثير الشكوك في صحة تهمة التآمر الموجهة لهم ويرجح بأنهم كانوا في حالة دفاع عن النفس بعد مباغتة القوات العراقية والأمريكية لهم.

على الرغم من وحشية النظام البعثي البائد وعدم اكتراثه بالرأي العام وبحقوق العراقيين فقد كان يعمد بعد إعلانه عن اكتشاف مؤامرة حقيقية أو مزعومة إلى استعراض بعض المتهمين بالمشاركة فيها في وسائل الإعلام ليدلوا بـ "اعترافاتهم" حول ضلوعهم بالمؤامرة، والتي حصل عليها بالتعذيب والترهيب، قبل محاكمتهم صورياً وتنفيذ أحكام الإعدام بحقهم، ولكن الحكومة العراقية المنتخبة استهانت بعقول وضمائر العراقيين تماماً حينما لم تقدم لهم الأدلة على جرم جند السماء ثم بدأت حملة اعتقالات ضد أعضاء الحركة في وسط وجنوب العراق.

بالأمس القريب أصدرت المحكمة الجنائية في النجف أحكاماً قضائية بإعدام عشرة من أعضاء الحركة وبالسجن المؤبد أو لمدد مختلفة على مئات آخرين، بتهمة اشتراكهم في" أحداث الزركة"، وهي واقعة هجوم القوات الحكومية على مساكن هؤلاء الجماعة الذي انتهى بمقتل المئات منهم والقبض على المتبقين وتشرد نسائهم وأطفالهم، وتعيد هذه الأحكام إلى الأذهان ودائرة الاهتمام كل التساؤلات حول الجرائم المنسوبة لجند السماء، والتي لم تبرهن الحكومة على صحتها، وقد قابل الرأي العام العراقي هذه الأحكام بعدم اكتراث، وفيما يكتب مثقفو العراق يومياً حول كل المواضيع العراقية الساخنة وأحداث المنطقة والعالم لم يتطرق أحد منهم لهذا الموضوع من بعيد أو قريب، ومن الواجب على جميع العراقيين المنصفين مسائلة الحكومة حول هذه القضية ومطالبتها بإيقاف تنفيذ الأحكام الصادرة بحق هؤلاء المتهمين للتأكد من عدالتها واستيفاء إجراءات التحقيق والمحاكمة للشروط القانونية وعدم تأثرها بالضغوط السياسية، وفي حالة عدم استجابة الحكومة لهذه المطالب المشروعة فستتعزز الشكوك بأن الموضوع برمته مؤامرة حكومية لتصفية مجموعة ذات صبغة دينية وسياسية تخوفاً من تعاظم حضورها الشعبي وتحولها إلى منافس رئيس للأطراف المحلية الممثلة في الحكومة.

هذا تحدي كبير للمثقفين العراقيين النشطين في الحقل السياسي، وبالأخص المنادين باحترام الحقوق والحريات وسيادة القانون، ويحتم عليهم

التصدي لهذه القضية لكشف كافة جوانبها، لأن بناء المجتمع الديمقراطي العادل لا يتحقق بالتمني أو بالاعتماد على قوات الاحتلال فلا بد من وقفة شجاعة وموقف صلب، وأذكرهم بدفاع الروائي الفرنسي المشهور أميل زولا عن الحقوق الدستورية لدرايفوس، الضابط المفصول ظلماً، والذي أفضى به لدخول السجن، ليس حباً بدرايفوس، وإنما لحماية الديمقراطية وتأسيساً لمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات، ولو اختار مثقفونا السكوت على هذا الأمر فلا يعتبون إن لم يقرأ أو ينصت لهم أحد.

8 أيلول 2007م

المريخيون وراء التفجير في مدينة الصدر

لكل انفجار إرهابي شريط مكرر، من الصور والكلام والأرقام، الصور لجثث وأشلاء، في مدينة أو قرية مهملة، أمام حسينية أو وسط سوق شعبي، والدماء المسفوحة لأبرياء دائماً، ومن سكان الأحياء الفقيرة، إلا بعض الاستثناءات، الصور ناطقة من دون صوت، لكن سرعان ما يضاف لها الكلام، بيانات استنكار وشجب روتينية، وتصريح ممل لرئيس الحكومة، ولا جديد في الاتهامات، وفي خلفية الصورة عداد أرقام، تجاوز المليون ، ويتسع للمزي

لكي نحدد القتلة ونشخص الأسباب والدوافع لا بد من اكتشاف الجانب المظلم للعملية السياسية، فهي وإن صورها المحتلون والمتحمسون لها من المتهافتين على السلطة والتسلط بأنها اكثر بهاءً واشراقاً من البدر في السماء فهي أيضاً لها وجه خفي، مثل القمر، مشوه وقبيح، والشر الذي يتحول إلى متفجرات تحصد أرواح الأبرياء نابع من هذا الوجه المظلم للعملية السياسية.

أول الحقائق مفتاح لمعرفة الجناة، وهي إن قواعد اللعبة السياسية، وابرزها التوزيع الطائفي والإثنية، انتاج واخراج أمريكي صرف، لذا نستنتج بأن مقاصدها حتماً شريرة وتخريبية، ويكفي دليلاً ما عاناه العراقيون حتى الآن من حرب طائفية وفوضى سياسية وفساد إداري وتدهور خدماتي وانحدار اقتصادي وحتى شح ماء دجلة والفرات.

وبما إن اللعبة السياسية طائفية وإثنية بحتة فلا بد من أن يكون التنافس فيها طائفي وإثني أيضاً، لذا فقد تمحور التنافس والصراع السياسي بين المكونات العنصرية والإثنية الثلاثة، أو من يمثلها في العملية السياسي، وبالذات الأحزاب الشيعية والسنية والكردية المشاركة في الحكومة، وهذه هي الحقيقة الثانية، ولأن الوضع

العراقي مائع بصورة عامة، وهو ما أراده المحتلون الأمريكان من خلال الفوضى الخلاقة، وما أكده مؤخراً الرئيس أوباما في دعوته للحكومة العراقية للتفاهم حول المصالحة والمشاركة في النفط، فإن كل مكون يسعى للحصول على أكبر قدر من المكاسب على حساب المكونين الآخرين، أو على الأقل الاحتفاظ بما لديه أو تقليل خسائره وتنازلاته، وهذه هي الحقيقة الثالثة، والعنف الطائفي والعنصري جزء لا يتجزأ من هذه العملية السياسية المشوهة، وهذا العنف أما مصنوع من قبل الأحزاب الطائفية والإثنية المشاركة في الحكومة أو هو يحظى بدعمها وتغطيتها، أو أن هذه الأحزاب تستغل العنف لصالحها، وهي الحقيقة الرابعة.

الجانب المظلم من اللعبة السياسية أشبه بلعبة الفيديو، اللاعبون الرئيسيون فيها هم الأحزاب الكردية والسنية والشيعية، التي ارتضت المشاركة في الحكومة وفقاً للمحاصصة الطائفية والإثنية.

وقبل التطرق لآليات الجانب البشع من العملية السياسية من الضروري الإشارة لمشاركة أطراف خارجية فيها، ولكن بصورة غير مباشرة، ومن أبرز هذه الأطراف الخارجية الأمريكان والسعودية ودول الخليج وغيرها من القوى الخارجية المؤثرة، والوسائل التي تستعملها هي الحملات العسكرية والعمليات الإرهابية والضغوط الاقتصادية والدبلوماسية.

من الواضح أن قوات الاحتلال الأمريكية تعمل ما في وسعها للهيمنة على العراق للمدى الطويل من خلال اسناد الفئات والأحزاب الموالية لها أو المتحالفة معها، وقد استعملت القوة العسكرية لحماية حلفائها الأكراد، وقمعت معارضي هذه الهيمنة، وبالتحديد التيار الصدري، واستعملت الأموال والوعود لكسب ولاء الصحوات والعشائر السنية، وتستخدم الضغوط والاغراءات المتنوعة لدفع الحزبين الشيعيين لتقديم المزيد من التنازلات لتقوية المكونين الأصغر، أي الأكراد

والسنة، على حساب المكون الأكبر، حتى يبقى العراق مقسماً وضعيفاً وتابعاً للأمريكان.

أما السعودية فمن المعروف استخدامها للتحريض والعنف الطائفي بالفتاوى الوهابية التكفيرية، وارسال الانتحاريين للقيام بعمليات إرهابية طائفية، ولأن السعودية لا تجرأ على اقتراف مثل هذه الكبائر من دون موافقة الشيطان الأكبر لذا فإن مقاصدها من ذلك متطابقة تماماً مع الأهداف الأمريكية الخبيثة في اضعاف العراق من خلال تقسيم ولاءات العراقيين بين الطوائف والإثنيات المتنافرة والمتخاصمة، مع التنويه بأن الأحزاب السنية في الحكومة قد استغلت هذا العنف لتجني بعض المكاسب السياسية الآنية من دون اكتراث لنتائجها الكارثية على المدى البعيد

برز أخيراً لاعب خارجي خليجي مهم، كان حتى الأمس القريب يمارس تأثيره في الخفاء، وهو الكويت، التي لها مصلحة استراتيجية في استمرار الضعف العراقي، ولها أطماع في نفطه، لذا تصر على بقاء العراق تحت طائلة عقوبات البند السابع، ولأن الكويت لا يمكن أن تخالف ربها الأمريكي، الذي أنقذها من الاحتلال الصدامي، فمن المحتم أن الضغوط الكويتية الاقتصادية على العراق تجري بتنسيق تام مع الحكومة الأمريكية.

هؤلاء هم أبرز اللاعبين بصورة غير مباشرة في لعبة الفيديو السياسية في العراق، أما اللاعبون المباشرون فهم الأحزاب الشيعية والسنية والكردية في الحكومة العراقية، في الجانب الواضح و"المشرق" من اللعبة يستخدمون الحوار والمباحثات والتصويت في البرلمان واحياناً التهديدات، ولكن الذي يهمنا هنا هو الجانب الخفي والمظلم من اللعبة، فما هي غايات ووسائل المشاركين فيها؟

الأهداف التي يتصارع عليها المشاركون في العملية، سوا في العلن أم الخفاء، هي ذاتها، السلطة والمناصب والأرض، فمن الواضح

السعي الحثيث للأحزاب الكردية للسيطرة على أكبر حصة من الأرض العراقية وضمها لإقليمهم الانفصالي قيد التكوين، وهم يستعملون مناصبهم في الحكومة من اجل ذلك، وصولاً إلى حلمهم بتكوين دولة كردية على رقعة جغرافية كافية لضمان بقاءها، وهو ما يحظى برضا وقبول الأمريكان وأعراب الجزيرة والكيان الصهيوني والدول الأوروبية.

لربما تراود بعض الجماعات السنية أحلام النكوص بالتاريخ للوراء لتعود لهم السيطرة على العراق، لكن يرجح بأن غالبيتهم قد تقبلت الوضع الجديد، على مضض، وقبلت بالمشاركة في العملية السياسية، ولكنها تجد في ميوعة الوضع السياسي فرصة ذهبية للحصول على أكبر قدر من المكاسب الجغرافية والسياسية، جغرافياً هم حريصون على الحفاظ على ما لديهم من أراضي، بما فيها تلك التي استحوذوا أو تمددوا عليها آبان العهد البعثي البائد، وهم ايضاً مهتمون بأن يكون لهم الصوت "المعطل" في العملية السياسية من خلال التأسيس لمبدأ الديمقراطية التوافقية، كما ضمنوا عودة البعثيين إلى وظائفهم المدنية والعسكرية لخلق نوعاً من التوازن الطائفي، ويصرون على المصالحة من خلال اصدار عفو عن المتهمين بالضلوع في الإرهاب سابقاً.

أما الحزبان الشيعيان المشاركان في الحكومة، اي الدعوة والمجلس، فلا هم لهما سوى الاحتفاظ بمكاسبهما السياسية، أي المناصب السياسية والوزارية، وقد ابديا مرونة كاملة أو شبه كاملة في التعامل مع الإملاءات الأمريكية ومطالب السنة والأكراد مقابل ضمان هذه المناصب، وحتى على حساب مصالح طائفتهما، مما يفسر أيضاً استغلال أتباع هذين الحزبين للمناصب الوزارية والإدارية واهمالهم للخدمات والتنمية.

والآن بعد أن حددنا المشاركين المباشرين وغير المباشرين في الجانب المستتر من اللعبة السياسية وبينا أهدافهم يتبقى أن نحدد آليه هذه اللعبة، وهنا يتضح لنا بأنها لعبة دموية، مادتها أرواح البشر، وكل

طرف في هذه اللعبة مستفيد من هذه الدماء بصورة أو اخرى، فمن صالح الأحزاب الكردية الانفصالية والجماعات السنية سفك الدم الشيعي لكي يضعف موقف الشيعة في اللعبة الطائفية والإثنية مما سيقوي الاحزاب الكردية والسنية، وحتى لو لم تكن هذه الأحزاب مسئولة عن اقتراف العمليات فيكفينا أن نعرف باحتضانها للإرهابيين التكفيريين والبعثيين، وتقديم الدعم السياسي لهم، ومنع أو تعطيل محاكمتهم والاقتصاص منهم، وهو ما حدث ويحدث بالفعل.

في الجانب الآخر يقف الحزبان الشيعيان المشاركان في الحكومة، وهما أيضاً استعملا الدم الشيعي في لعبة جني المكاسب الحزبية من خلال صولاتهم الحكومية على الصدريين، واصدار أحكام الإعدام بحق المئات منهم إرضاءً للأمريكان والدول العربية ولضمان بقاءهم في مناصبهم، كما قايضوا الدماء الشيعية بالمناصب، واحجموا عن تقديم الإرهابيين المعترفين على أنفسهم للمحاكمة والقصاص العادل، في سلسلة من التنازلات المتواصلة للسنة والأكراد والأمريكان مقابل استمرار تأييدهم للحزبين.

المسؤول الأول عن سفك دماء الأبرياء هو العملية السياسية ذات الوجه الخفي القبيح، والتي أرسى قواعدها الأمريكان الشياطين، والمتواطئون في ذلك هم الراضون بهذه الوضع والمشاركون في الحكومة والمحتلون وأعراب الجزيرة وجبهة الاعتدال الأمريكية والصهاينة والإرهابيون السلفيون والبعثيون وغيرهم من الطائفيين.

وللموضوعية لا بد ان نشير إلى الرأي الآخر المختلف، أي الموقف الرسمي، الذي يتهم البعثيين والتكفيرين، ونرد عليه بأنه لو كان هؤلاء البعثيون هم وحدهم المجرمون فلم أوقفتم اجتثاثهم واعدتموهم إلى مناصبهم ووظائفهم؟ ولو كان التكفيريون هم أيضاً يقتلون الشيعة من دون شركاء امريكان وعراقيين فلم سلمتم الإرهابيين السعوديين لسلطات بلادهم معززين مكرمين؟ في المرة القادمة قولوا بأن

الفاعلين بعثيون وتكفيريون نزلوا من المريخ في مركبة فضائية، ثم عادوا إليها مستخفين، لكي نصدقكم!

27 حزيران 2009م

هل ابتلع الحوت الهلال الشيعي؟

الخمسينات في القرن الماضي، ليست بالزمن السحيق، المكان الشامية، مدينة صغيرة في جنوب العراق، ما أن بدأ الحدث الاستثنائي حتى امتلأت شوارعها، وكأن كل سكان المدينة كانوا على موعد مسبق، حملوا في أيديهم أواني منازلهم المعدنية، طناجر ومقالي وصواني وغيرها، لم يقصدوا شرائع النهر لغسلها، بل وقفوا خارج بيوتهم وعيونهم مرفوعة للسماء، ثم بدأ الطرق على المعدن، وارتفعت اصواتهم بالصراخ: " هدي قمرنا هديه يا حوت البلاعة"، كانوا يخاطبون حوتاً مفترضاً في السماء، يلتهم قمرهم العزيز، لعل الضجيج يدفعه لترك القمر، وبالفعل كان لهم ما تمنوا، وانتهى خسوف القمر.

بعد ستين عاماً تقريباً حذر ملك الأردن الحالي من خطر هلال شيعي، يمتد من إيران غرباً حتى حزب الله في لبنان، كل ما يخشاه الأردن والكيان الصهيوني والأنظمة الرجعية وراعيهم الأمريكي نشوء دولة قوية أو تحالف قوي من دول المنطقة مهدد لوجودهم ومصالحهم، ليس المهم الهلال وإنما صفته، وعلى أي حال فقد مرت الأشهر والسنون ولم يبزغ هلال شيعي، فهل ابتلعه الحوت؟

في النهاية الغربية للهلال الشيعي المفترض حزب الله، ولا جدال في أنه شيعي، وهو كيان متماسك وقوي، بل لعله الأقوى في المنطقة، في ميزان القوى الإقليمي، من يجرأ على المس به يدفع الثمن، وما زالت مرارة الهزيمة على أيدي حزب الله تعكر صفو حياة الصهاينة، ولم تخفف منها كل رسائل التعاطف والمؤازرة من حكومات الغرب والخليج وحلفائهم اللبنانيين.

الحلقة الثانية في الهلال الشيعي المفترض هي سورية، والظاهر عكس ذلك، إذ السلطة في سورية بيد حزب البعث، وهو حزب علماني، وانتماء

الرئيس السوري للطائفة العلوية المحسوبة على الشيعة وكذلك ثلة من كبار ضباط المخابرات لا يغير جذرياً في طبيعة النظام، إذ لا تتوفر فيه أغلب مقومات وثوابت التشيع، وحتى اصطفافه ضمن ما يعرف بمحور المقاومة أو الممانعة نابع من عقيدة قومية ووطنية لا دينية أو مذهبية، وقبل اتهام النظام السوري باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق الحريري واخراج القوات السورية من لبنان كان النظام السوري حريصاً على نسج أفضل العلاقات مع النظام السعودي، العدو التقليدي للشيعة في المنطقة، ولولا رضا الرئيس الأسد الأب وأعوانه لما استطاع الحريري الأب وأتباعه احكام سيطرتهم على المشهد السياسي في لبنان والهيمنة على الطائفة السنية فيه، وكان النظام السوري يضغط على الشيعة في لبنان ويفرض عليهم التخلي عن بعض استحقاقاتهم السياسية والتضحية بمصالحهم إرضاءً للطرف السعودي، وكل التوافقات السياسية في لبنان بعد الحرب الأهلية بدءاً باتفاق الطائف تمت وفقاً لما يسمى بمعادلة الـ(س- س) أي التفاهم بين السعودية وسورية، وما كان لشيعة لبنان من خيار سوى التنفيذ، وفي المحيط الإقليمي سعى النظام السوري لتوطيد علاقاته مع تركيا الأردغوانية، وهي بالتأكيد خارج أي محور شيعي، وقد قاربت العلاقة بين النظامين مستوى الشراكة الاستراتيجية قبل أن تنهار تماماً وتتحول إلى عداء سافر بعد بدء القتال بين الحكومة والمعارضة السورية المسلحة ومؤازرة النظام التركي للمسلحين، وبالنتيجة لم يتبقى للنظام السوري بعد تخلي السعوديين والأتراك والقطريين عنه من حلفاء في المنطقة سوى حزب الله وإيران.

قبل أن يكتمل الهلال الشيعي المفترض عند إيران لا بد أن يمر بالعراق، فهل الحكومة العراقية ضمن المحور الشيعي؟ رئيس الحكومة العراقية المالكي شيعي، وهو يجأر بالشكوى من عداء بعض الدول المجاورة بسبب انتماءه الطائفي، ولكن المالكي حريص على النأي بنفسه عن أي محور شيعي حقيقي أو مفترض، ويردد أن حكومته تنتمي لمحور "الاعتدال" الذي يضم حلفاء الغرب، وسعى جهده للتقرب للأنظمة الطائفية المعادية للشيعة في الخليج، وحتى وقت قريب كان يتوسل رضا السعوديين وموافقتهم على

فتح سفارة لهم في بلده، وما زال يزود النظام الأردني الذي حذر من الهلال الشيعي بالنفط الرخيص ويقدم له الدعم المالي، كما سعى للتودد للنظام المصري، وتركيا أكبر شريك تجاري للعراق، والأهم من كل هذه الحقائق التحالف بين العراق وأمريكا والدور الأمريكي الواضح في تسيير التوجهات العامة للحكومة العراقية، وقبل فترة غير بعيدة صرح مستشار للمالكي بأن حكومة المالكي أقرب لأمريكا منها إلى إيران، وكل حليف لأمريكا هو بالضرورة معادي لنشوء تحالف شيعي يكون لإيران وسياساتها المناوئة لأمريكا والكيان الصهيوني دور فاعل فيه، لذا فإن من السخف القول بأن حكومة العراق يمكن أن تكون طرفاً في حلف شيعي.

لم تجاهر إيران يوماً بسعيها لتكوين هلال شيعي، ولم تنصب نفسها مدافعة عن الشيعة وحامية لمصالحهم وحقوقهم، وهي لا تنحاز لطرف لمجرد انتماءه للمذهب الشيعي، والأمثلة على ذلك عديدة، فأثناء المرحلة النهائية من الحرب الأهلية في لبنان وقفت ضد حركة أمل الشيعية المدفوعة من النظام السوري لقتال بعض الجماعات الإسلامية السنية، كما مالت لجانب أرمينيا في حربها مع أذربيجان الشيعية المدعومة من أمريكا والغرب والكيان الصهيوني، ولم تساند المقاومة العراقية الشيعية المحدودة للاحتلال الأمريكي، وينتشر الاعتقاد بأن استمرار المالكي في رئاسة الوزراء ثمرة تفاهم بين إيران وأمريكا، ولا تقدم إيران للمعارضة البحرينية وشيعة السعودية سوى الدعم الإعلامي، وبالتأكيد فإن لإيران مصلحة حيوية في دعمها لحزب الله، إذ يشكل الحزب الشيعي القوي خط الدفاع الأول لإيران في المنطقة، وتشكل قدراته الصاروخية والقتالية الأخرى مصدر قلق عميق لدى الصهاينة وأتباعهم في البيت الأبيض والكونغرس الأمريكي، وقد يكون ذلك السبب الرئيسي لتردد امريكا والكيان الصهيوني في الهجوم على إيران وتدمير منشآتها النووية والعسكرية والاقتصادية، ولكل هذه الأسباب يمكن الاستنتاج بأن إيران لم تكن متحمسة يوما ما لإنشاء هلال شيعي، وهي بعد فوز الإصلاحيين بالحكم اقل حماساً من أي وقت مضى.

لو كان البعض وبعد كل هذه الأدلة مصرين على تلمس رؤية هلال شيعي فأقول لهم ابحثوا عنه في جنوب لبنان وضاحية بيروت الجنوبية، هنالك من ألهم أنصار الله في اليمن، وهم من قالوا: نحن لا ندافع عن لبنان فقط، وقد برهنت الأحداث على ذلك، فها هم اليوم يدافعون عن سورية الممانعة التي أمدتهم بالسلاح والعتاد، ويمنعون أعداء إيران من الاعتداء عليها.

عود على بدء في جنوب العراق وحوت خرافي يبتلع هلالاً فعلياً، لكن الحقيقة معاكسة لذلك تماماً، فالهلال الشيعي لم يولد، ولم يكن في نية قادة الشيعة تكوين حلف على أساس مذهبي، وبعض الشيعة مثل المالكي وأتباعه وحلفاءه غير معنيين بذلك أبداً، بل هم متحالفون مع أمريكا عدوة الشيعة مقابل الحفاظ على مناصبهم، والواقع أن المستهدف من تحذير الملك الأردني هم الشيعة المقاومون للهيمنة الغربية والاحتلال، ولو رضي النظامان السوري والإيراني بالتخلي عنهم لسكتوا عنهما، ولذلك وعلى الرغم من أن الهلال الشيعي وهم اختلقه عملاء أمريكا بأمر من عندها فقد جاؤوا بحوت فعلي ليبتلع أعدائهم ومعارضيهم في المنطقة، وهذا الحوت هو الذي احتل العراق لا لإسقاط النظام الصدامي الفاشي فحسب بل لمنع تمدد الفكر المقاوم إلى شيعة العراق، وفي 2006 هاجم الحوت انطلاقاً من الكيان الصهيوني المحتل لبنان فكانت هزيمته النكراء، وكان من المحتم أن يستهدف سورية عاجلاً لا آجلاً، ولعل قادة شيعة العراق وأتباعهم مندهشون من خذلان أمريكا لهم في حربهم ضد الإرهاب وامتناعها عن تزويد الحكومة العراقية بالسلاح، وهم قد وصفوا احتلالها بالـ "التحرير" ووقعوا اتفاقية استراتيجية معها ولا يخالفون أمراً لها فيأتيهم الجواب لأنكم شيعة وأمريكا وأسيادها الصهاينة يظنون بأن كل الشيعة معرضون لعدوى فكر المقاومة ورفض الهيمنة الغربية.

في النتيجة سينتصر المقاومون، وسيجلل العار كل من خذلهم، وستهلك كل حيتان أمريكا والصهاينة والرجعية العربية.

29 كانون الثاني 2014م

المساواة بين الشيعة والسنة في الحقوق النفطية في السعودية والبحرين قبل العراق

صرح الرئيس العراقي، شفاه الله، مؤخراً بأن ما يزيد على سبعين بالمئة من ضحايا العنف والإرهاب في العراق للعام المنصرم هم من الشيعة، وهذه شهادة من أهلها، في كل المقاييس، فالرجل أولاً مسؤول كبير في الحكومة العراقية، ومحاسب على كلامه، ولا بد أن يكون استقى معلوماته من احصاءات رسمية، كما ينتمي إلى مذهب السنة، وقد أبدى من المواقف اللينة تجاه أعداء الشيعة مثل رفضه لتصديق أحكام الإعدام وجهره بقرابته من عائلة الرئيس المقبور مما يضعه على مسافة واحدة من الشيعة وأعدائهم، وهو وحلفاؤه من الكرد ثاني المستفيدين من إضعاف الشيعة في العراق، التي يأملون بجني ثمارها بدءً بضم كركوك وانتهاءً باستقلال كوردستان الكامل أو شبه الكامل، ويبقى الموقف الكردي في دائرة الشك من المنظور الشيعي ما دام الإرهابيون وبقايا النظام المقبور يحجمون عن ضرب الكرد الذين لا يخفون صلاتهم القوية بالأمريكان وحلفائهم في المنطقة ورغبتهم بالانفصال، لذا فمن حق الشيعة تضعيف صحة الرقم الذي أورده الطالباني لأنه أقل من الرقم الفعلي، ولكن بدلاً من الرجم بالغيب سنقبل بالرقم.

تصاعدت في الآونة الاخيرة دعوات من داخل وخارج العراق تطالب بإعطاء سنة العراق نصيباً عادلاً في موارد العراق النفطية المستخرجة من حقول النفط الجنوبية، وكان من أبرز الناعقين بهذا المطلب حكومة الرئيس الأمريكي والحكومات العربية وغيرها من الحكومات العربية السائرة في فلك المصالح الأمريكية والصهيونية في الأردن ومصر، فقد سارعت الحكومة الأمريكية لإدراج هذا المطلب كشرط ملزم على الحكومة العراقية ضمن خطة الرئيس الأمريكي، وقبل أن تسارع الحكومة العراقية لاستصدار قانون يضمن

حصة "عادلة" للسنة في نفط الجنوب لنسأل إن كانت الحكومات المؤيدة لهذا المطلب قد أنصفت الشيعة؟ و حري بالمطالبين بالعدالة والانصاف التمثل بهما أولاً في القول والفعل، ولنبدأ بالأمريكان، فهل سجلهم في المنطقة سوى صفحات مسودة بالظلم ونصرة الظلمة من الحكام الذين تعسفوا في التعامل بالشيعة، وقبل أن يطالب الرئيس بوش حكام العراق بإنصاف الأقلية السنية فليأمر أتباعه من حكام الخليج بذلك، ففي البحرين حيث يشكل الشيعة ما يزيد على الثمانين بالمائة يسيطر السنة على الحكم والمصالح الاقتصادية الرئيسة ويحتكرون المناصب الإدارية، ومن المعروف تاريخياً بأن حكام البحرين من آل خليفة غزاة وثبوا عليها من جزيرة العربان، وفيما يعاني شيعة البحرين من بطالة مزمنة يفضل أرباب العمل السنة توظيف الوافدين من العرب والهنود وغيرهم، كما تمارس الحكومة السنية سياسة حرمان الشيعة من الوظائف الحكومية، بحيث يواجه خريج الجامعة الشيعي صعوبة بالغة في الحصول على وظيفة بسيطة براتب غير مجز، وقد اثرت حكومة بوش وغيرها من الحكومات الغربية الصمت على اضطهاد الحكومة البحرينية للشيعة وسعيها الدؤوب إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للبحرين، من خلال توطين عشرات الألاف من الأردنيين وغيرهم من السنة. ومن المؤكد بأن الحكومة البحرينية مجحفة أشد الإجحاف بحقوق مواطنيها من الشيعة، كما بينا سالفاً، أما حكومة السعوديين الوهابيين فهي آخر من يحق له المطالبة بإنصاف السنة في العراق، فمن المعروف بأن المنطقة الشرقية من مملكتهم هي مصدر ثروتها النفطية، كما هي موطن الشيعة، الذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان هذه المنطقة وحوالي خمس سكان الدولة الوهابية، فماذا هو نصيب الشيعة من ثروات السعودية؟ الفتات أو دون ذلك، وقد اطلعت خلال عملي في ذلك البلد لأكثر من عشر سنين بصورة مفصلة على أحوال الشيعة، وتأكد لي من شهادات زملاء من الشيعة ومن الإحصاءات الرسمية ومشاهداتي الميدانية فداحة الظلم الواقع على الشيعة، وسأفصل ذلك في مقالات لاحقة بإذن الله، ويكفينا هنا الإشارة إلى الحظر شبه العلني المفروض على توظيف الشيعة في الوظائف الحكومية، وفيما يحرم الشيعة من التوظف في الجيش والشرطة لا نجد

شيعياً في منصب إداري رفيع، فلا وزير شيعي ولا وكيل وزارة ولا مدير عام، كما لا نجد موظفاً شيعياً واحداً بوظيفة إدارية عليا في شركة أرامكو السعودية، التي تختص باستخراج وتصدير النفط من منطقة الشيعة وعلى الرغم من تفوق الشيعة في المؤهلات والأداء الوظيفي، وقد نقل لي أحد الأخوة الشيعة السعوديين بأن مالك إحدى الشركات الخاصة، من الذين يضعون حسابات أرباحهم قبل الاعتبارات الطائفية، جاهر بتفضيله توظيف الشيعي على النجدي لتميزه في الأداء والسلوك الوظيفي والانتظام في الدوام والتعاون، وتكفي جولة واحدة على مدن وقرى الشيعة في المنطقة الشرقية ليتأكد لك مدى الحرمان والاهمال الذي يتعرض له سكانها، فحتى وقت قريب كان سكان القرى يشربون مياه الابار الملوثة، ولا يزال مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية بأدنى مستوى، وتظهر نتائج دراسات ميدانية بأن مستوى الخدمات في القرى الشيعية هي الأدنى في البلاد، كما يقطن غالبية سكانها في مساكن تفتقر للمقومات الأساسية للسكن الصحي حسب مواصفات الأمم المتحدة، ومع أن إحصاءات دقيقة حول توزيع الناتج الإجمالي بين المناطق غير متوفرة لكن البيانات المتوفرة تؤكد تدني حصة الشيعة السعوديين من الناتج القومي الإجمالي، وهي بالتأكيد أقل بكثير من نسبتهم السكانية، أي الخمس، فإذا كان أصحاب النفط في بلاد الوهابية لا يحصلون على نصيبهم العادل من عوائد النفط فكيف يجرأ حكام السعودية على المطالبة بنصيب عادل لسنة العراق؟ وماذا سيكون رد فعل هؤلاء الحكام المتسلطين لو دعوناهم لإنصاف الشيعة؟ ومن المؤسف جداً سكوت الحكومة العراقية على هذه الدعوات الباطلة والتدخل السافر في شؤوننا الداخلية، خاصة بعد أن أصبح معلوماً للجميع، على الرغم من تستر وتكتم الأمريكان والصهاينة، بأن قادة ودعاة وممولي الإرهاب وأعداد كبيرة من كوادره هم خليجيون، وغالبيتهم العظمى من السعوديين.

ومن المؤكد بأن الدم المسفوح في العراق، أي دم الأبرياء من الشيعة وغيرهم وليس دم الطاغية صدام وأعوانه والإرهابيين، أغلى من النفط

العراقيون في الاقامة الجبرية

أفقت قبل يومين من حلم غريب، اقتصر على خبر، تنازل سلطان عمان عن الحكم، واقرار النظام الجمهوري فيها، أضغاث أحلام، لأن تخلي السلطان قابوس عن الحكم شبه مستحيل، وهو الذي يرفض حتى تسمية ولي عهد له، شطط من عقلي الباطني، شجع عقلي الواعي على التفكير بما هو أقل استحالة.

وثيقة الشرف آخر ما تفتقت به عقول ساسة العراق، تعويذة سحرية هكذا حاولوا اقناعنا، ولكن سرعان ما ثبت بطلانها، ولا يفلح الساحر حيث أتى، لكن ذلك لم يكن كافياً لدفع العراقيين إلى التمرد على فراعنة السياسة، ولو بمظاهرة واحدة، للتعبير عن رفضهم للواقع المرير وسخطهم على الساسة الفاشلين المخادعين وتخوفهم مما يخبئه لهم المستقبل القريب من احتمالات مرعبة.

التغيير الجماهيري، سواء سميته ثورة أم غير ذلك، لم يعد احتمالاً مستبعداً، حدث مرة في تونس ومرتين في مصر، وخلال مدد زمنية قياسية.

وعلى الرغم من انسداد الأفق العراقي بالدماء والأشلاء لا أتوقع خروج مليوني للعراقيين مطالبين بالتغيير ورفضاً للإرهاب، لسببين رئيسيين: التطبع والإقامة الجبرية.

العراقيون متطبعون على الرهبة من السلطة الحاكمة، التي تعاملت معهم وعلى مر الأزمنة بالقهر والتعسف والتنكيل، وتكفي نظرة سريعة على تاريخهم الحديث لتؤكد ذلك، فكل تغيير من فعل أدوات السلطة نفسها، أي القوى الأمنية من جيش ومخابرات، التي تنشق على السلطة الحاكمة وتحل محلها، لذا انتظر العراقيين معجزة لتخليصهم من الطاغية البعثي، وهم اليوم ينتظرون فرجاً من نفس النوع.

كل العراقيين اليوم في إقامة جبرية، يقبع كل واحد منهم ضمن أسوار طائفته أو فئته الإثنية، يرى بمنظار الطائفة أو الفئة، ويدرك كما تدرك، وينعكس ذلك في أفكاره وقراراته وتصرفاته، فهو وإن كان لا يرتبط بالمالكي أو النجيفي أو برزاني بصلة قرابة أو انتماء عشائري أو تنظيم حزبي أو مصلحة مشتركة لكنه سينحاز له عندما ينتقده عراقي آخر من فئة طائفية أو إثنية مختلفة، لذلك ليس مستغرباً بقاء التحالف الوطني الشيعي على الرغم من الصراع المستمر بين أطرافه الرئيسية الذي بلغ حد التقاتل في الأمس القريب والحرب الإعلامية الشعواء في الوقت الحاضر، ولا يختلف الوضع كثيراً ضمن الائتلافات السنية والكردية.

من دون مشاركة الشيعة لن يحدث التغيير، ولكن الشيعة يتخوفون من أن تكون الدعوة للتغيير خدعة، يخسرون فيها مكاسبهم القليلة، ولو كانت رمزية فقط، وخداع عمر بن العاص لأبي موسى الأشعري ماثل في أذهانهم.

وهذا النمط الفكري والسلوكي موجود حتى لدى المتضررين من هؤلاء الساسة ونظامهم الفاشل، لذلك العراقيون بصورة عامة تحت الإقامة الجبرية وبرضاهم ضمن طوائفهم وأعراقهم، ولن يتحرروا من ذلك إلا بتغيير النظام الطائفي التحاصصي واكتساب الثقة بالنفس، وحتى ذلك الحين سيبقى الساسة صامدين في منطقتهم الخضراء، يعبثون بحاضر ومستقبل البلاد.

التغيير المطلوب في الوضع العراقي أقل من معجزة بكثير وأكثر من حدث عادي، فهل سيقدم عليه العراقيون أم ينتظرون الظروف القاهرة التي ستفرضه عليهم؟

29 أيلول 2013م

(للإسلام غايتان عظمتان هما الإحياء والاصلاح، ووسيلة كبرى وهي التعلم)

ابن الإسلامي العامري صنو ابن البعثي أحمد البكر

تأخر راكب في الوصول للمطار فأقلعت الطائرة من دونه، حدث اعتيادي يتكرر كل يوم، إلا إذا كان الراكب ابناً لوزير النقل العراقي هادي العامري، فيسارع الابن متسلحاً بسلطة أبيه لإصدار الأمر بمنع الطائرة اللبنانية من الهبوط بمطار بغداد فتعود الطائرة وتذهب الرحلة أدراج الرياح.

مهزلة مضحكة مبكية من تأليف وإخراج وتمثيل حكام العراق الحاليين، ذكرتني بمهزلة أخرى في أول عهد الرئيس البعثي أحمد حسن البكر.

كنت طالباً في الجامعة الأمريكية في بيروت عندما سمعت بالخبر، أمر صادر من الحكومة العراقية يقضي بمغادرة كافة العراقيين لبنان من دون تأخير، لم يهدأ بالي حتى أكد لي زميل عراقي أن الطلاب مستثنون من هذا القرار، تقصينا خلفية القرار فكان السبب العجب، تبين أن ابن الرئيس أحمد حسن البكر كان يقضي سهرة حمراء في أحد ملاهي لبنان الليلية حيث تسفح زجاجات الخمر ويتنافس السكارى على الفوز بـ "الفنانات"، ولسبب أو أخر غير نزيه تعارك ابن الرئيس مع لاهين سكارى، وخرج من المعركة مهزوماً ومغتاظاً، وعندما سمع أباه الرئيس بالخبر اصدر قراره بمغادرة العراقيين لبنان فوراً، وأتذكر بث التلفزيون اللبناني شريطاً مصوراً لمصطافين عراقيين حزانى لاضطرارهم لمغادرة لبنان على عجل ولما تكبدوه بسبب ذلك من خسائر مالية ومعاناة.

انتقدت هادي العامري في مقال سابق لدعوته الشيعة للتأسي بهابيل ابن آدم، وهو ما يعني سكوتهم على القتل الجماعي شبه اليومي على أيدي الإرهابيين، وهي دعوة باطلة ومناقضة للأمر القرآني للمسلمين بالدفاع المشروع ورد العدوان إحياءً للأنفس البريئة، وبالأمس تأكد لنا وبالدليل المادي ابتعاد هذا المحسوب على التيار الإسلامي المشارك في حكم العراق

عن قيم الدين السامية، والساكتون عليه من أرباب المنطقة الخضراء شركاء له في الخطيئة، وهم وأبناؤهم لا يختلفون جذرياً عن العامري وولده.

تربى ابن العامري وابن أحمد البكر في بيئتين مختلفتين، أو هكذا يبدو على الأقل، هذا في بيئة إسلامية أو متأسلمة وذاك في بيئة بعثية علمانية، اي أنهما سقيا من ماء مختلف افتراضاً، لكنهما صنوان في الفكر والسلوك، مما يثير التساؤل إن كانت البيئتان مختلفتين فعلاً، وفي تقديري اختلفت الواجهات والجوهر واحد، فكلا الجماعتين نابعتان من المحيط العراقي القبلي المتطبع على الأنانية والاستعلاء والعجرفة واستبداد القوي والنفاق، وكل زرع ينبت وينموا في هذه التربة الموبوءة والملوثة وإن اختلف في الصنف أو التسمية هو صنوان.

(للإسلام غايتان عظمتان هما الإحياء والاصلاح، ووسيلة كبرى وهي التعلم)

8 اذار 2014م

فقاعة وزير النقل العراقي هادي العامري

ما أن فرغت من نشر مقال حول ابن العامري قارنت فيه بين سلوك حكام العراق الإسلاميين أو المتأسلمين وأسلافهم البعثيين حتى بلغني خبر وصول وزير النقل العراقي إلى لبنان في زيارة قصيرة ومفاجئة، وتعجبت من وصف العامري لقضية منع الطائرة اللبنانية من الهبوط في مطار بغداد من دون فلذة كبده على متنها بـ "الفقاعة"، وأضاف بـ "أن هذه الفقاعات كلها ستنتهي"، ولعلها بشرى بظهور فقاعات جديدة أو إشارة إلى فقاعات قديمة لا نعلم بها.

وكأن فقاعة ابنه وغيرها من الفقاعات المبهمة التي تحدث عنها العامري في بيروت لم تكن كافية فقد أطلق فقاعة كبرى مدوية، مرت من دون أن يرصدها العراقيون المتفاخرون بحدة البصر والبصيرة وحاسة الشم، فقد صرح العامري قائلاً:

"أنا أعطيت موافقات على زيادة رحلاتها (يقصد طيران الشرق الأوسط اللبنانية) على مسؤوليتي الخاصة قبل أن نوقع العقد فيما بيننا، ومن ثم توقيع العقد لهذه الغاية"، وهكذا أقر العامري بأن الوزارة وما تمثله من مصالح عراقية "مسؤولية خاصة"، يقرر بشأنها ما شاء ومتى ما شاء ويطلق الوعود نيابة عنها لا جزافاً مثل فقاعات هواء وإنما وعداً مسؤولاً، ومتى ما عقد الوزير العزم فلا حاجة لاجتماع الطرفين العراقي واللبناني ليتباحثا حول الموضوع ويتوصلا إلى اتفاق يحقق مصالحهما الوطنية ويضمنا محتوياته في عقد بينهما، ويبدو بأن هذه الخطوات والاجراءات الفنية والقانونية والدبلوماسية المتعارف عليها بين كل دول العالم مجرد شكليات في قاموس الوزير السياسي والإداري، فهو يؤكد بذلك بأنه المتصرف الأول والأخير في وزارة النقل وكافة نشاطها وكأنها إرث أباءه وأجداده وعلى "مسؤوليته الخاصة".

لا بد لنا من الاتفاق مع العامري في توصيفه لما حدث بإنه فقاعة، لسبب بسيط وهو غياب الرقابة على سلوك ساسة العراق الذين يرفضون حضور جلسات مجلس النواب والرد على استجوابات النواب وأسئلتهم واستخفاف المشاركين في العملية السياسية بمصالح وأراء العراقيين، وفي الوقت الذي يستعد العراقيون المحكومون بالطائفية والقبلية لإعادة انتخاب نوابهم الفاسدين يتضح بأن الفقاعة كبيرة ولا تقتصر على العامري ووزارته ولا ساسة العراق فقط بل تحوي النظام السياسي الحالي بأجمعه، وهي كما يستدل من رائحتها الكريهة فقاعة خرجت من مؤخرة الكيان العراقي المريض.

(للإسلام غايتان عظمتان هما الإحياء والاصلاح، ووسيلة كبرى وهي التعلم)

9 اذار 2014م

يوم واحد لملكة بريطانيا وسبعة أيام لحكام العراق

في شهر أيار من هذا العام ستحتفل بريطانيا بمرور ستين عاماً على اعتلاء الملكة إليزابيث العرش، واحتفاءً بهذه المناسبة تقرر أن يكون الخامس من ذلك الشهر عطلة وطنية.

في العراق عقد مؤتمر قمة الدول العربية في آذار من هذا العام، ومن اجله قررت الحكومة العراقية تعطيل العمل في المؤسسات الحكومية بالعاصمة لمدة اسبوع كامل.

منذ بدء التحضير لاحتفالات بريطانيا تركز الاهتمام على كلفة فعاليات الاحتفال وطريقة تسديدها، وحرص الساسة ومنظمو الاحتفال على تقليص ما تتحمله الميزانية الحكومية من تكاليف الاحتفال، والاعتماد بدرجة كبيرة على التبرعات ومصادر التمويل الأخرى.

أما تكاليف مؤتمر قمة بغداد فقد تحملتها حكومة البلد المضيف وحدها، كما جرت العادة في قمم سابقة، وهي أموال الشعب لا القابعين في المنطقة الخضراء، وتراوحت التقديرات الحكومية والبرلمانية للتكلفة بين نصف مليار إلى مليار وربع مليار دولار أمريكي.

حذر حاكم البنك المركزي البريطاني السير مرفن كينج من التأثُيرات السلبية المباشرة ليوم العطلة الإضافي المقرر للاحتفال بعيد جلوس الملكة على العرش، وفي اجابته على سؤال في مجلس اللوردات حول هذا الموضوع لم يستبعد تقلص الناتج القومي البريطاني في الربع الثاني من السنة الحالية نتيجة ذلك، وقدرت وزارة الثقافة البريطانية خسارة الاقتصاد البريطاني بسبب عطلة اليوم الواحد ما يقارب الملياري دولار بأقل تقدير، مع احتمال ارتفاعها إلى اكثر من خمسة مليارات دولار.

في العراق تعطل الدوام في المؤسسات الحكومية في بغداد أسبوعاً كاملاً، لا يوماً واحداً كما هو مقرر في بريطانيا، ولا يبدو أن الحكومة العراقية تكترث للنتائج الاقتصادية السلبية الناجمة عن هذا التعطيل، إذ أغفلت ذكرها واكتفت بعرض الكلفة المباشرة للمؤتمر.

ورد في أحد التقارير الصحفية المنشورة على الإنترنت بأن الخبير الاقتصادي العراقي ماجد الصوري قدر تكلفة تعطيل الدوام بملياري دولار، على أساس أن عدد العاملين في القطاعين الحكومي والخاص عشرة ملايين والدخل اليومي لكل واحد منهم عشرون دولاراً ومن عملية ضرب الرقمين حصل على مبلغ الملياري دولار.

من المعروف أن معظم الموظفين الحكوميين يعملون في العاصمة بغداد، وهؤلاء قبضوا رواتبهم لأسبوع كامل من دون عمل، ويقدر مجموع هذه الرواتب على أساس أرقام الميزانية العراقية بحوالي نصف مليار دولار، وهذا جانب واحد من التكلفة.

في بريطانيا يبلغ اجمالي الناتج المحلي أثنان وربع التريليون دولار، أي أن كل يوم من أيام السنة يضيف حوالي ستة مليارات دولار إلى الإجمالي، وهو رقم قريب من تقديرات الحد الأعلى لوزارة الثقافة البريطانية لتكلفة عطلة اليوم الواحد الإضافية.

لو طبقنا نفس الطريقة على عطلة الأسبوع في العراق الذي يبلغ إجمالي الناتج المحلي فيه حوالي اثنان وثمانون مليار دولار، لكانت النتيجة خسارة مليار ونصف من إجمالي الناتج المحلي بافتراض أن تعطيل الدوام في بغداد تسبب بشلل شامل أو شبه شامل للإنتاج في العراق برمته، وهو افتراض مقبول.

مهما كانت تكلفة مؤتمر قمة بغداد فقد كانت باهظة جداً، في أعين العراقيين، وبالأخص الملايين العاطلين عن العمل وملايين الأرامل واليتامى والملايين الذين يعيشون تحت خط الفقر، وهؤلاء جميعاً لم يجنوا أي فائدة مباشرة أو غير مباشرة من انعقاد المؤتمر في عاصمة بلادهم. كما خابت

الآمال العريضة للحكومة العراقية في الكسب المعنوي من المؤتمر بسبب غياب معظم ملوك ورؤساء العرب وتدني مستوى مشاركتهم، وتأكد بأنها حدث هامشي، إذ جاءت مقرراتها متطابقة تماماً مع مشيئة القوى الفاعلة في تطورات المنطقة، من القوى الغربية وبعض الحكومات العربية، ومستنسخة لقرارات صدرت عن اجتماعات سابقة، وما أن انتهى المؤتمر حتى استقبلت السعودية وقطر نائب رئيس الجمهورية الهاشمي المتهم بالإرهاب الطائفي، في رسالة بليغة للحكومة العراقية بأن عزلتها لم تنتهي بانعقاد المؤتمر.

في بريطانيا اعتمدوا عطلة يوم واحد للاحتفال بعيد التتويج الستين على الرغم من كلفته الباهظة لأنهم يتوقعون من ذلك فائدة معنوية جمة ستكون لها نتائج إيجابية واسعة فيما بعد، وفي العراق انعقد مؤتمر القمة بكلفة باهظة أيضاً، مباشرة وغير مباشرة، ولم يجنى العراقيون وحكومتهم أي فائدة تذكر منه، والمسؤولية عن هذا الإخفاق تتحملها الحكومة العراقية.

ما زال بعض الكتاب يدافع عن المؤتمر ويعدد محاسنه، على الرغم من كل الأدلة بالضد، وهم ذكروني بأيام الصبا، عندما كان عبد الكريم قاسم زعيماً أوحد للعراق، وكنا نتحمس لخطبه، ونتحمل طولها الممل، وكلماتها المكررة، ونغالب النعاس حتى تنتهي، لسبب واحد، وهو معرفة إن كان الزعيم الأوحد سيعلن اليوم التالي عطلة مدرسية، وهو لم يخيب آمالنا في اكثر من مناسبة، وتمادى الزعيم الأوحد في سعيه لكسب رضانا نحن الطلاب فاصدر قرار "الزحف " المشهور الذي أتاح للطالبين الراسبين الانتقال إلى الصف التالي مما تسبب في تدهور السمعة العلمية للمؤسسات التعليمية العراقية.

هل فرح طلاب المدارس في بغداد بعطلة الأسبوع؟ من الصعب تصور ذلك في الوقت الذي يكابد أهاليهم مشاعر الاحباط والكآبة التي خلفتها في نفوسهم أوضاع العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

قال تعالى: (أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَسالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِها فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَداً رابِياً وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتاعٍ زَبَدٌ مِثْلُهُ كَذلِكَ يَضْرِبُ

اللَّهُ الْحَقَّ وَالْباطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفاءً وَأَمَّا ما يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثالَ) الرعد:17.

انفض مؤتمر قمة بغداد وذهب جفاءً ولم يمكث منه شيئاً في أرض العراق، فما اشبهه بزبد السيل.

15 نيسان 2012م

هل العراق بلد سائب؟

قادني الشوق لرؤية الأهل المشردين إلى بيروت، فوجدتها تعج بالعراقيين، لا تكاد تمشي خطوات في شوارع بيروت الرئيسية حتى تسمع لهجتهم المميزة، وترى ملامحهم الفارقة، بدت على البعض منهم مظاهر النعمة، فيما البعض الأخر جاء طمعاً بالأمن ولقمة العيش، ذات يوم لمحت أحدهم يتصفح واجهات محلات الملابس في شارع الحمراء، تلاحقه فتاة صغيرة بتوسلاتها، من أجل ألف ليرة فقط، هكذا كانت تردد، مشيت وراءهما، متوقعاً في أي لحظة أن يفقد صبره وينهرها أو يزجرها، لكنه فاجأني ببرودة أعصابه، قال لها: دعيني أشتري حذاء، من المؤكد بأن المتسولة الصغيرة لم تفهم معنى كلمة "حذاء"، لو لم يكن جديد العهد ببيروت، لاستعمل كلمة "سباط"، لكن ليس كل العراقيين الميسورين جاؤوا للبنان للتبضع، وشراء الأحذية أو الملابس الفاخرة، فيما عدا ذلك الرجل ونساء عراقيات لا يسأمن من ارتياد محلات الملابس في الحمراء وغيرها، "أتدري من هم الأكثر استثماراً في لبنان هذه الأيام؟" سألني سائق الأجرة، أكثر الأحاديث إمتاعاً في بيروت تسمعها من سواق الأجرة، بالمناسبة معظمهم من أهل الجنوب، هم التيجان فوق رؤوسنا، أجبته: الخليجيون بالطبع ومن غيرهم هذه الأيام يمتلك الثروات الفاحشة؟ هز رأسه وقال: سابقاً نعم، لكن هذه الأيام، إنهم العراقيون، لقد سبقوا السعوديين والإماراتيين وغيرهم من الخليجين، العراقيون يشترون المباني والشقق والأراضي، كل شيء! قلت لنفسي لعله يبالغ، ولكن حتى مع الكثير من المبالغة فمن أين لهؤلاء العراقيين المال لشراء المباني بعشرات الملايين من الدولارات والشقق بملايين الدولارات، وبعض الشقق على الكورنيش تباع بعشرين مليون دولار، أو هكذا قيل لي.

عند سقوط النظام البعثي الطاغوتي، هرب بعض أركان النظام وأزلامه محملين بأموال العراقيين المنهوبة والمسروقة، وقيل وقتها بأن الأمريكان

جادون في تعقبها، وتحدثوا عن اكتشاف مئات الملايين من الدولارات في حسابات مصرفية سرية، لكن بقي مصيرها مجهولاً، حينها كان أعضاء الحكومة العراقية ومجلسها النيابي لاهين عن الأموال المسروقة، بل وحتى عن دماء العراقيين المسفوحة، ومنهمكين في تحصين أنفسهم في المنطقة الخضراء وجني المصالح والمناصب للأقارب والأعوان، وبعد عودة البعثيين للظهور العلني، بمباركة المحتلين الأمريكان، راحوا يتنافسون مع الإرهابيين الوهابيين في حصد أرواح العراقيين الأبرياء العزل، تساءل العراقيون يومها عن مصدر التمويل لتلك العمليات؟ قيل لنا الأموال المنهوبة لا غيرها، التي لم تحفظها قوات الاحتلال ولا الحكومة، فانتهبها البعثيون وهربوها إلى خارج العراق، لتعود بصورة قتلة مأجورين ومتفجرات وأسلحة فتاكة لقتل العراقيين، قلنا لو لم يكن البلد سائباً لما حدث ذلك.

أعود إلى حكايات بيروت، حيث يغضون الأبصار عن المال السحت الآتي من البلاد السائبة، ولنعرج سوية على مركز صرافة، في حي رأس بيروت، قصدته لاستلام مبلغ يسير من المال، أرسله لي قريب من العراق، هو استحقاقي عن عائد القليل من أرضي الزراعية المتبقية والتي لم يستولي عليها الأقارب والأباعد، الذين اعتبروها أملاكاً سائبة، وطيلة مكوثي في المنفى لأكثر من ربع قرن أكلوا ريعها لا هنيئاً ولا مريئاً.

لكي تدخل مركز الصرافة عليك أن تدق الجرس، ومن وراء القضبان الحديدية التي تقف حائلاً بينك وبين الدخول سيتفحصك حارس أمني، ليقرر بعدها فتح الباب المصفح والسماح لك بالدخول، والأعجب أن بجوار مركز الصيرفة فرع لمصرف كبير، ليس له قضبان حديدية ولا باب مغلق يفتح بالتحكم من بعد، توكلت على الله ودخلت متوجساً، بينت لهم سبب مراجعتي فأرشدوني لموظفة شابة محجبة ، طلبت مني تعبئة استمارة بالاسم والعنوان ورقم الهاتف، وبعد ان تأكدت من هويتي بحثت في جهاز الحاسب ثم أكدت لي وصول الحوالة، فحمدت الله وشكرته، وبعد توقيعي بالاستلام حولتني لأمين الصندوق الذي أبلغها بأنه لا يوجد في الصندوق سوى أوراق عملة من الفئات الصغيرة وبأنهم بانتظار وصول الأموال، فطلبت مني

المراجعة بعد نصف ساعة، واصررت على استعادة الوصل الذي يحمل توقيعي بالاستلام مما أغضب الموظفة المحجبة.

عند عودتي وجدت المكان مكتظاً بالمنتظرين، وكان معظمهم إن لم يكن جميعهم عراقيين، وقفت في صف الانتظار فجاء شاب عراقي ودس نفسه أمامي، فعاتبته بحدة، فاستحى واعتذر مفسحاً المجال لي، لكن ذات الحجاب الأبيض كانت لي بالمرصاد فأنجزت معاملته قبلي، وسكت على مضض، خوفاً على مصير حوالتي المتواضعة، وما أن وقعتني بالاستلام مرة ثانية حتى أعلن أمين الصندوق وصول المال، فتنفسنا الصعداء. نادى أمين الصندوق على أول المنتظرين، وناوله بضع مئات وكسور من الدولارات، وهكذا الثاني، ثم جاء دور الثالث، ويا ليتني انتبهت لاسمه وحفظته، وتقدم عراقي آخر إلى الصندوق، ومعه مرافق يحمل حقيبة يدوية كبيرة، كان الاول يستلم رزمة النقود من فئة مئة دولار، ثم يسلمها للثاني الذي يضعها في الحقيبة، واحدة، اثنتان، خمس رزم، عشرة، عشرون..، واستمرت رزم النقود، آنذاك عرفت سبب تأخير تسليم النقود، كانوا بانتظار وصول نقود كافية لدفعها لهذا العراقي ومرافقه، وتساءلت عن مصدر هذا المبلغ المحول من العراق أتراها عوائد وأرباح أم رأس مال للتجارة أو الاستثمار؟ وتذكرت ما سمعته من سائق التاكسي عن الأموال الطائلة التي يستثمرها العراقيون في لبنان، لم استطع احصاء المبلغ لكني قدرته بمئات الألاف من الدولارات، لعله نصف مليون أو يزي

آخر رزمة من الدولارات لم يودعها في الحقيبة بأكملها، استل صاحبها ورقة بمئة دولار منها، وسلمها لأمين الصندوق، الذي بدت على وجهه ملامح الحيرة، ثم استل الرجل مئة دولار آخرى وناولها لذات الحجاب الأبيض، أرادت إعادة المئة دولار، ولكن الرجل نظر إليها مؤنباً، وسحب ورقة آخرى من الرزمة ووضعها في يدها، ثم التفت إلى مرافقه وسلمه ما تبقى من الرزمة، وغادرا مركز الصيرفة. جرت العادة على مكافأة من يسلم لقية أو يسترجع مالاً مسروقاً، وينصح أرباب العمل بمنح موظفيهم المنتجين جانباً من الأرباح السنوية، وكلنا قرأنا عن تبذير الطغاة من أمثال هارون الرشيد وصدام حسين

الأموال على مادحيهم وجلاوزتهم، لكني لم أسمع عن أحد أو أراه يتكرم بمبلغ غير يسير على موظفي صيرفي إلا في ذلك اليوم، وحتى أمراء وشيوخ الخليج لا يتكرمون بأموال المسلمين المغصوبة بحماقة إلا إذا تعتعهم السكر وأطارت صوابهم الغانيات، وبعد استبعاد ان يكون هذا العراقي سفيهاً استنتجت بأنه لص أو مختلس أو مرتشي، اشتد فرحه باستحواذه على غنيمته المحرمة فتكرم بمئات الدولارات منها على موظفي الصيرفي، إذ من المستحيل أن يكون قد تعب في جمع وتحصيل المال بالحلال. راودتني نفسي بالخروج وراءه لأساله من أين لك هذا، لكني خفت من ضياع مبلغ حوالتي، التي وقعت باستلامها مقدماً.

خرجت من الصيرفي بعد استلام حوالتي، وقد تملكني الغضب، فانهال سيل اللعنات من فمي، ولم اكترث أن يسمعني المارة، ويظنوا بي الظنون، بدأت بلعن الطاغية صدام وحزبه، فلولاهم لما خرب العراق وتفشى بين أبناءه الفساد والرشوة، ثم لعنت الأمريكان وكل الدول التي شاركت في احتلال العراق، وتركوه نهباً للفساد والفوضى، ثم لعنتهم ثانية لأنهم استدرجوا الإرهابيين الوهابيين وسكتوا عن بقايا القتلة البعثيين، ولعنت كل مسئول عراقي لم يقم بواجبه لحماية أرواح العراقيين والأموال العامة ولم يأمر بقطع دابر المختلسين والمرتشين والمفسدين.

تمنيت لو ارتقي دكة أمام أحد المقاهي المكتظة بالناس، لأقول لهم وبأعلى صوتي، أنا عراقي، مالنا سائب، أيها الناس، وقد رأيته بأيدي اللصوص بأم عيني، وهذا ليس كل شيء، فسيادتنا سائبة أيضاً، ولو لم تكن سائبة لما سيطر علينا الأمريكان المحتلون، وبدلاً من الاستماتة في قتالهم وقعنا معهم اتفاقية استراتيجية لإدامة الاحتلال، يزهق أرواحنا الإرهابيون ويسفك دماءنا البعثيون من دون حامي ولا رادع، وقضائنا وعدالتنا سائبة أيضاً لذا البعثيون مطلقو السراح يتقلبون في الوظائف العليا، والإرهابيون الوهابيون يسلمون لسلطات بلدهم.

أيها الناس كل ما في العراق غنيمة سائبة، الأرض والسيادة والمقدسات والأنفس والمال والثروات والعدالة وكل شيء، فماذا تنتظرون؟ لماذا أنتم

جالسون؟ هلموا لتفوزوا بحصة من الغنيمة، قبل أن تنتهب الغنيمة برمتها، ويصبح العراق نسياً منسيا.

6 أيار 2009م

أوقفوا الاستعمار الإماراتي للعراق!

قرأت قبل أيام تصريحاً لمسؤول عراقي، يعنى به ويستاء منه كافة العراقيين الوطنيين، خلاصة التصريح المقتضب قرب التوقيع على صفقة تأجير أراضي زراعية عراقية لشركة إماراتية، وبالكاد لجمت قلمي من الانقياد وراء مشاعري المتألمة، وكلما كتبت كلمتين ملتهبتين مسحت واحدة وهذبت الأخرى، حتى عادت للعقل سيطرته، فاتفق مع القلب على دراسة الموضوع بموضوعية وتجرد، وإليكم النتائج.

يتبين من استطلاع تجارب الدول الأخرى بأن العراق ليس أول دولة لجأت لتأجير اراضيها الزراعية لشركات أجنبية، فقد سبقته إلى ذلك دول عدة، منها مدغشقر وغانا ومالي والسودان وأثيوبيا، كما يتضح أن هذه المشاريع حديثة التاريخ نسبياً، لم يمضي على معظمها سوى أقل من عشر سنوات، وبشكو الباحثون في الموضوع من ندرة المعلومات المتوفرة عن هذه الصفقات، مما يستدل على ان الأطراف فيها حريصة على إبقاء جوانب منها طي الكتمان، وهو أمر مثير للريبة.

يري المختصون وجود عدة عوامل باعثة على القلق تجاه هذه الصفقات، ويشيرون على وجه التحديد إلى عدم التكافؤ بين الدول المؤجرة والأطراف المستأجرة، فمن ناحية يلاحظ بأن الدول التي اجرت أراضيها الزراعية هي كلها فقيرة، ومتخلفة اقتصادياً، ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والرقابية ضعيفة وحديثة التكوين، كما أن نظامها القضائي متدني الفعالية، وبالمقابل تمتلك الأطراف المستأجرة القوة السياسية والاقتصادية أو المالية.

ويحذر المراقبون من استمرار هذه الظاهرة، مما سيدفع المزيد من الدول الفقيرة للتفريط بالمورد الثمين الوحيد المتبقي لديها، وهي الأرض الزراعية، فتقدم على بيعها أو تأجيرها للأجانب بعقود طويلة الأمد مقابل منافع آنية،

غير آخذة بالاعتبار الخسائر والأعباء الناجمة عنها على المدى الطويل، وتبدو وكأنها أشبه بالجائع الذي يقدم على بيع بيته أو مساحة منه مقابل أرغفة خبز.

يقول الخبير الأوروبي ستيفانو مانسرفيسي وهو المدير العام للتنمية في المفوضية الأوروبية:

" نحن قلقون جداُ لأنها طريقة أخرى لاستغلال الدول النامية، إن الدول الأكثر فقراً تبيع المواد الأولية وتصدر المهاجرين، والآن هم يبيعون أراضيهم من دون الحصول على أي نوع من الفائدة من حيث المواد الغذائية وغيرها."

عندما يزرع قوم يحصدون ويأكلون، ولكنهم إن أجروا أراضيهم الزراعية فالقليل منهم سيزرع والمحصول للغريب، ولكن الأمر لا يتوقف عند ذلك، فماذا بعد انتهاء عقد التأجير أو عندما يصبح الاستثمار فيه غير مجد بالنسبة للطرف المستأجر؟ سيرحل الأغراب تاركين وراءهم أرضاً قفراً، خصوبتها مستهلكة تماماً نتيجة الزراعة المكثفة، ومصادر مياهها السطحية والجوفية مستنفذة تماماً، ناهيك عن التلوث بالمواد الكيماوية الخطرة على الصحة والبيئة، نتيجة استعمال المبيدات والمخصبات على نطاق واسع، لضمان أعلى مردود اقتصادي، باختصار سيتركونها أرضاً اشبه بالصحراء، غير صالحة للسكن.

أقوى رد فعل على صفقات " نهب الأراضي" حدث في مدغشقر، وكان رداً عنيفاً بشكل انقلاب عسكري، وأول قرار لحكومة الانقلاب إلغاء صفقة تأجير الأرض مع شركة دايوو الكورية الجنوبية، والتي كانت ستمنح الشركة الكورية السيطرة على مليون هكتار من أراضي مدغشقر.

لا يوجد فارق بين الصفقة المزمع إبرامها بين الحكومة العراقية الحالية والشركة الإماراتية وتلك الفاشلة لتأجير الأراضي في مدغشقر، سوى الشك بأن غايات الإماراتيين تتعدى حيز الاقتصاد إلى مجال السياسة، إذ إن السعودية والإمارات وغيرهما من الدويلات الخليجية متهمات بالتآمر للسيطرة، أو على الأقل التأثير، على القرار السياسي في العراق، بالطرق المباشرة وغير المباشرة، فهل هذه الصفقة جزء من المؤامرة الخليجية على العراق وشعبه وموارده؟ والسؤال الأهم هل سيثبت العراقيون بأنهم لا يقلون

حرصاً على وطنهم وأراضيهم وكرامتهم من المدغشقريين، وسيهبوا لإجهاض صفقة تأجير الأراضي المشبوهة قبل التوقيع عليها؟ وهل سيتعظ الساسة في الحكومة والبرلمان من المصير الذي حاق بالمفرطين بأراضي وطنهم في مدغشقر؟ أسئلة ستجيب عليها وقائع الأيام القادمة.

15 تشرين الثاني 2009م

ثلاثة ينبغي أن يصعدوا إلى المشنقة مع سفاحي التاجي

كانوا حاضرين، من الوهلة الأولى، وحتى ما قبلها، لم يخافوا العقاب، ولم يتواروا عن الأنظار، ولم يتنصلوا من المسئولية، وتستر عليهم الجميع، هم مقيمون معنا، بالهيئة أو الصورة، بالفعل أو الفكر، حتى تظنهم من أهل البيت، ننام ونفيق على ذكرهم، كلامهم مسموع، وأمرهم مطاع، قلة من يجرؤون على انتقادهم، والحاضر والماضي شاهدان على سطوتهم ونفوذهم المتغلغل حتى العروق.

ثلاثة اشتركوا في مجزرة التاجي، القبلية والتاريخ وكهان السوء، واشهد على مشاركتهم في الجريمة، بالكلمة واليد، بالتحريض والفعل، وهذه هي أدلتي.

القبلية هي تراث مرحلة الهمجية في تاريخ الإنسانية، وهي العدو الأساسي للإسلام وقيمه السمحاء، وعندما خير الأجداد بعد وفاة الرسول الأعظم بين قيم الإسلام في العدالة والمساواة والحرية والأمة وأن لا تزر وازرة وزر أخرى وبين أعراف القبلية في تسلط الأقوياء وظلمهم الضعفاء والغزو والنهب والسلب والطبقية والتفاخر بالأنساب والتنابز بالألقاب وسخرية قوم من قوم والاستعباد وظلم المرأة والعصبية القبلية والنخبوية وفي الجريرة تشترك العشيرة اختار الغالبية العظمى منهم القبلية واعرافها، وفضلوها على الإسلام وقيمه الإنسانية، تلك هي الردة الأخطر، التي وضعت تطبيق الرسالة الإسلامية على مسار منحرف، وهي قائمة حتى يومنا هذا، لذا القبليون أقرب لدين القبلية منه إلى دين محمد، والقبلية كانت حاضرة بكل ثقلها الهمجي في التاجي حينما وقعت المجزرة، وأجزم أن السفاحين لبوا نخوة القبلية، وطبقوا أعرافها، وجاشت نفوسهم بعصبيتها، ورفعوا بيارقها، وكانوا مهووسين بهوساتها، هي العشيرة المشتركة في الجريرة، وهو عرفهم والدليل على جرمها، لذا تستحق الصعود إلى المشنقة مع السفاحين.

يعرف التاريخ بأنه سجل أفعال الأقوياء، لذا كل صفحاته تقريباً سوداء بالجور، حمراء بالدم، وكذلك تاريخ العرب، إلا ما ندر، وعلى الرغم من سواده وحمرته تفاخروا به، لذا كان لا بد لهم أن يصابوا بعمى الالوان، صيروا الاسود ابيضاً، وصبغوا الأحمر أخضراً، لولا أن زوروا التاريخ لما استطاعوا زيارته، فالسلف صالح ولو فتحوا واستعبدوا وغنموا، وهم مبرؤون ولو اثاروا الفتن، وسفكوا الدماء، وانحازوا للباغين، وأسسوا ملكاً عضوضاً، وهم خير القرون على رغم سوء الأفعال، كانوا ومازالوا يسقطون سقطاتهم واخفاقاتهم على الغير، أفشوا الفحشاء في مجتمعهم وألقوا باللائمة على الموالي، فرقوا دينهم شيعاً وأحزاباً واتهموا غيرهم بذلك، سيطر عليهم عبيدهم الأتراك فجأروا بالشكوى من الفرس، خان سلطانهم الأمانة فألصقوا الخيانة بوزيره، نبذ الأتراك حروف لغتهم العربية لكنهم لا يرون غير الفرس شعوبيين وعنصريين، هم أصحاب المنهج الانتقائي في قراءة التاريخ، يوافقون على ما يوافق أهواءهم ومصالحهم ومذاهبهم، ويرفضون ما عداه، لذا كانت دعوة صنمهم الطاغية التكريتي إلى إعادة كتابة التاريخ، ليمحوا الأسود ويخضروا الأحمر، وسفاحو التاجي من صنع هذا التاريخ، هم ورثة الخوارج وتلاميذ قتلة الحسين وأجدادهم صلبوا زيد بن علي، وإذا كان سلفهم الصالح يقتل وينهب ويغتصب ويسبي فهم على آثارهم سائرون، تباً لهم ولتاريخهم، لذا يتوجب التفاف حبل المشنقة حول هذا التاريخ المشوه ورموزه القبيحة.

قبل الإسلام كان هنالك كهان في الجزيرة، وبعد الإسلام ظهر كهان، ولكن بمظاهر مختلفة، كهان ما قبل وبعد الإسلام تجمعهم المصالح، وخدمة الأقوياء، وطاعة الحكام، أولهم أفتى بطاعة أولي الأمر ولو جاروا وقتلوا ونهبوا، فكانت البداية وسار على ضلاله كثيرون، ليكملوا ما بدأه، حتى أفرغوا الدين من جوهره وهو العدل، ولم يبقوا منه سوى هيكل من الشعائر والطقوس وأحكام الأحوال الشخصية، وكان كهان السوء بل الشيطان أول المسارعين لنصرة الحكام الجائرين بالفتاوى التكفيرية، وكل من تجرأ على انتقاد حاكم متحالف معهم أفتوا بكفره، وكل من حاول كشف ضلالهم ودجلهم أحلوا ماله وعرضه، وكل من رفض انحراف تاريخهم وصموه بالرافضي، وإن

اهملهم الحكام ولم ينصاعوا لرغباتهم قالوا: "اقتلوا فلاناً فقد كفر فلان!"، وسفاحو التاجي هم اتباع هؤلاء الكهان، والمطيعون لأوامرهم، والمنفذون لفتاويهم، لذا لا غرابة لو رددوا الله أكبر وهم يرمون بالأطفال الأبرياء في النهر، وأن يترحموا على ابن تيمية وابن عبد الوهاب وهم يذبحون الرجال العزل، وهم وكهانهم أهانوا أم المؤمنين عائشة ساعة اغتصابهم العروس وتقطيع جسدها، وبعد كل هذا قليل وقليل جداً على كهان الشيطان في العراق والسعودية وغيرها لو شنقوا مع شركائهم سفاحي التاجي.

اقول للسياسيين الذين ارتضوا المصالحة مع الإرهابيين، وقبلوا بعودة البعثيين، وعطلوا الاقتصاص من السفاحين، وامتنعوا عن التوقيع على أحكام الإعدام حذار حذار فأنتم تخاطرون بالصعود إلى المشانق معهم، ونحن اهل الضحايا لن نعفوا ولن ننسى، وإن غداً لناظره قريب.

22 حزيران 2011م

باسم من قدمتم العزاء؟

تألمت وصدمت وغضبت لنبأ توجه قادة العراق إلى السعودية لتقديم العزاء بوفاة الملك فهد وأسائل المشاركين في وفود العزاء العراقية، بأي وجه كسير، مكلل بالعار ذهبتم إلى بلد قتلة شبابكم، وأي مشاعر حزن وأسى نقلتم إلى الذين لا يكنون لبلادكم وشعبها سوى الحقد الأسود، وهل قلتم لهم بأنكم تمثلون شعب البوابة الشرقية الذي اختارت له القوى الإمبريالية وحلفاؤها المحليون التضحية بالنفس والغالي والنفيس لكي يستمر الحكم القبلي الخليجي الموروث من زمن أبي جهل وأبي سفيان، ومن أجل أن تحيا شعوب الخليج بأمن ورغد ورفاهية، وتبقى مواخير دبي والبحرين عامرة باللحم الرخيص، قولوا لشعبكم أيها السادة باسم أي من هؤلاء قدمتم واجب العزاء:

- ما ينيف على نصف مليون قتيل عراقي، هلكوا في حرب صدام القبلية الطائفية العنصرية ضد إيران الإسلامية التي مولها حكام الخليج ولهم في كل قطرة دم عراقية اريقت فيها حصة الغالبية، لأن المساهمين بأموالهم يسبقون في ترتيب العذاب الباذلين لدمائهم.
- قرابة نصف مليون من الإيرانيين المسلمين الذين قضوا دفاعاً عن دينهم وأرضهم، وإذا كان قتل مؤمن واحد عمداً يستحق غضب الله ولعنته والخلود في ناره فما جزاء من يقتل هذه الجموع الغفيرة المؤمنة؟ وما استحقاق من يقدم فيه العزاء؟
- مئات الألاف من معوقي حرب صدام وحلفائه الخليجيين والعالميين ضد إيران.
- مئات الألاف من العراقيين الذين استشهدوا في انتفاضة شعبان وما تلاها من تقتيل وجرائم ضد الإنسانية لأن دول الخليج فضلت بقاء صدام على وصول "الروافض" إلى الحكم.
- كبرى الجرائم الجماعية ضد الأكراد.
- مئات الألاف من السجناء المغيبين والمعذبين.
- مئات الألاف من أرامل وأيتام حروب النظام البعثي الطائفية وبطشه.

- عشرات الألاف من شهداء ومعوقي اعتداءات التكفيريين القادمين من مدارس التكفير والحقد الخليجي الطائفي.
- سجناء معتقل رفحا السيء الصيت الذين لا يزال مئات منهم يرزحون داخل أسلاكه الشائكة لأنهم شيعة، ويا ليتكم تسألون "أخوتكم" السعوديين لم أسكنوا اللاجئين العراقيين صحراء رفحا القاحلة في حين وضعوا لاجئي بورما السنة في مكة المكرمة وسمحوا لهم بالعمل وحرية التنقل.
- مئات الإيرانيين الذين قتلوا في الحج لا لشيء إلا لكونهم معادين لأمريكا سيدة حكام الخليج.
- كل من قرأ فتوى عبد العزيز بن باز الذي كفر فيها "الروافض" وأحل سفك دمائهم واستباحة أعراضهم واستلاب أموالهم وغيرها من الفتاوى والكتب الشيطانية التي يستحق واضعوها عقاباً أشد مما أفتى به الإمام الخميني بحق سلمان رشدي.

إن من صفات المؤمن الحق ألا تأخذه في الحق لومة لائم، وأنتم قادة لشعب انتخبكم لتعبرون عن صوته، تغضبون لغضبه وترضون لرضاه، تدافعون عن حقوقه وتقتصون من ظالميه، فكيف سولت لكم انفسكم إلغاء إرادة العراقيين والاستخفاف بشهدائهم، والتفريط بحقوقهم ومستقبلهم بمهادنتكم أعدائهم والتهافت على كسب رضاهم بتذلل لا يقبله ذو النفس الأبية، وختاماً أقول بأن شعب العراق يستحق قادة أفضل منكم، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

بروفيل لإرهابي سعودي وهابي: حالة واقعية

" تمنيت أن يقتلوه"، فاجأتني كلماته القاسية، تألمت لسماعها، استنكرتها بصمت، فعاد ليكرر بنبرة حادة أمنيته المنكرة: " لو مات لارتاح الجميع!" تهزك الكلمات لو سمعتها من مظلوم يطالب بإنصافه من ظالم فما بالك لو كان المقصود بها أخ القائل، " صحيح إنه أخي ولكنه أذاقنا المر بحيث أصبحت أتمنى موته!" قبل بيان أسباب غضب هذا القابيل على أخيه الهابيل لابد من رسم صورة سريعة للخلفية.

كنت أراه يومياً، نعمل سوية في نفس المؤسسة، مكتبه مجاور لمكتبي، لا تنقضي ساعات كثيرة من وقت الدوام اليومي قبل ظهوره على باب مكتبي، غالباً ما يكون لديه موضوع عمل يريد استشارتي حوله، وأحياناً لمجرد كسر رتابة العمل المضجرة، وكثيراً ما يتطرق بحديثه لأمور شخصية، بهذه الطريقة تعرفت على أفراد عائلته، من دون الالتقاء بأي منهم، من حديثه علمت بأن لزوجته مزاج حاد وإن كانت "متفهمة" بدرجة تجعلها لا تعارض زياراته المتكررة لدبي وحتى دول جنوب شرقي أسيا، بصحبة "الربع"، وكانت آخراها بعد ولادة ابنهم الثالث بعشرة أيام، والعارف بالخليجيين وعاداتهم يدرك بأن غالباً ما يكون وراء سفر الرجال الخليجيين مقاصد آخرى غير السياحة، ولم تعد تنطلي على زوجاتهم والغير ذرائع الحاجة للاستشفاء وغيرها من الحجج الواهية.

من ثرثرة زميلي في العمل تعرفت أيضاً على أولاده، وتلمست التباين في شخصياتهم، ولقد اصغيت من باب الأدب وحتى السأم لوصفه المطول لشقاوة ابنه الأكبر وغيرته من الأصغر، ولم يخف عني معاناة أخته في إيجاد زوج، وتكرر حديثه عن الموضوع حتى خشيت أن يكون جساً لنبض استعدادي

للزواج بها، وأبلغني في أحد الأيام بقرارها ترك الرياض والعودة إلى مسقط رأسها في شمال المملكة بعد يأسها من مجيء الزوج المنتظر في العاصمة.

كنت اختبر فراستي كلما دخل مكتبي، عندما تكون أسارير وجهه متهللة أرجح بأنه سيتحدث عن أولاده، وعندما تكون ملامحه جادة جداً فعلى الأغلب ستكون زوجته أو والدته أو والده المتوفي مؤخراً مدار حديثه، أما التجهم والغضب المكبوت فهي مقدمات لتذمر مرير من أخيه.

أخوه الأكبر متزوج، كل وقته لعمله وعائلته وسوق الأسهم، في الفترة الأخيرة لا حديث له سوى خسارته لنصف مليون ريال بسبب الهبوط الحاد لأسعار الأسهم، نادراً ما يزور بيت العائلة، حيث لا تزال والدتهم واخيهم الأصغر يسكنان بعد رحيل أبيهم، يحمل معه حاسوبه المنقول، وبعد سلام مقتضب ينهمك بمتابعة بورصة الأسهم على شاشة حاسوبه.

الأخ الأصغر هو المغضوب عليه، فاشل في الدراسة، عاطل عن العمل، ومدمن للمخدرات، دخل المصح الحكومي لمعالجة الإدمان، وبعد خروجه بفترة قصيرة عاد لتناول المخدرات، كالعادة يضع أهله كل اللوم على رفاق السوء، وينتقدون برامج معالجة الإدمان التي تديرها الجهات الصحية الحكومية، حاول أهله بكل السبل إدخاله المصح مرة أخرى فلم يوفقوا، حالات الإدمان على المخدرات في تصاعد مستمر، لا توجد إحصائيات رسمية بعدد المدمنين، ولكن ترجح التقديرات أن يكون العدد كبيراً جداً، وبسبب قلة الأسرة المخصصة لعلاج الإدمان تحتاج وساطة قوية لتأمين سرير، لا تقل عن أمير من الأمراء الكبار، أي أولاد عبد العزيز، أما إذا كنت موسراً فالأفضل لك أن تختصر الطريق وتحفظ كرامتك وتبحث عن علاج لقريبك في الأردن أو غيره من الدول العربية المجاورة.

تمنى زميلي في العمل الموت لأخيه المدمن على المخدرات لأنه في اليوم السابق تعدى على أخيه الأكبر، شتمه وأهانه وهدد بضربه، حدث ذلك في بيت العائلة، لم يكن زميلي حاضراً أثناء المشادة.

لم يمر وقت طويل حتى عادت ملامح الغضب الشديد والاكفهرار على وجه زميلي، لتنذر بفصل مؤلم آخر من فصول سلوك أخيه المدمن، أخبرني بأن جارهم دق باب بيتهم بالأمس، ليسلمهم أخيه، كان الجار في بيته مع زوجته وأطفاله عندما فوجئوا بوجوده وسطهم، لا بد أن يكون قد تسور الدار لأن بابهم كان موصداً، يعلق زميلي: "لو قتله لما لامه أحد! تصور رد فعل أي رجل لدى رؤيته رجل غريب في منزله، وبأي مظهر! لقد كان عارياً تماماً ربي كما خلقتني!"

أخبرني بعدها بفترة وجيزة عن مجابهة بين أخيه وشرطة الرياض عند أحد الحواجز، عندما أوقفهم الحاجز رفض أخوه إبراز بطاقة الأحوال المدنية، ويصف زميلي ذهول مرافقي أخيه في السيارة وهم يرون ويسمعون سلوكه الأخرق، فهو لم يكتفي بعدم تنفيذ أوامر دورية الشرطة بل راح يوجه لهم الإهانات بأعلى صوته، ثم فتح الباب وخرج من السيارة متحدياً، توقعوا من الشرطة الرد عليه بشدة، بالصفع ربما، أو على الأقل باحتجازه بتهمة التهجم عليهم والامتناع عن تنفيذ تعليماتهم، لكن عريف الدورية آثر التفرج عن بعد، ثم تركوه يمر، وكان احتقار رفيقي لرجال الشرطة المتساهلين لا يقل حدة عن سخطه على أخيه المشاغب.

بعدها بأسابيع عاد لينتقد بشدة تعامل أجهزة الأمن مع أخيه، في تلك الأسابيع القليلة يبدوا بأن أخاه قد تعرف على رفاق سوء جدد، أقنعوه بالذهاب إلى العراق للجهاد ضد الأمريكان والروافض "الكفار"، وبالفعل فقد شد الرحال وفي غفلة من العائلة وتوجه إلى حدود السعودية مع العراق، وهنالك وبغبائه المطلق لم يخف على شرطة الحدود نواياه فلم يسمحوا له بعبور الحدود، وأبدى زميلي دهشته وخيبة أمله من تصرف الشرطة مع أخيه للمرة الثانية: لماذا لم يلقوا القبض عليه؟ لم تركوه حراً طليقاً وهم يعلمون بأنه كان يريد الذهاب للعراق؟ ألم يشتبهوا بكونه عضواً في جماعات إرهابية مثل القاعدة؟ كان من المفترض أن يسجنوه ويستعلموا منه عن المحرضين الذين شجعوه على فعلته؟

تركت السعودية من غير رجعة، ودعت زميلي وآخر دعواه أن لعنة الله على أخيه الوهابي، المدمن على المخدرات، الناكر لفضل أهله، غير البار بوالديه، جار السوء، والإرهابي، وفارقته على حيرته في فهم سر تهاون السلطات السعودية في الاقتصاص من الإرهابيين المتوجهين إلى العراق للقيام بعملياتهم الإجرامية، أما انا فعلى يقين من أن السلطات السعودية الوهابية متواطئة ومتعاطفة مع الإرهابيين القتلة، وإنها تمدهم بكل أنواع العون والدعم في الخفاء، وتستقبل بالحفاوة والتكريم العائدين منهم بواسطة السلطات العراقية التي كان يجدر بها إعدامهم بقطع الرأس على الطريقة السعودية إحقاقاً للعدل وإنصافاً لدماء الشهداء، لأن الإرهابيين وسائل شيطانية يستعملها آل سعود وكهانهم لقتال من يتصدى لباطلهم ويكشف انحرافهم.

يستدل من هذه الحالة على الصفات التالية للإرهابيين الذين يقتلون الأبرياء منا يومياً بأجسادهم الدنسة وقنابلهم المفخخة:

ـ الاعتقاد بالمذهب الوهابي السلفي المخالف لدين الله وشرعه.

ـ الادمان على المخدرات.

ـ الانحراف النفسي والعاطفي.

ـ تدني مستوى الذكاء.

ـ الانفصام عن المجتمع.

ـ السلوك المضطرب والعدائي تجاه أفراد العائلة.

هذه هي صفات الإرهابيين الوهابيين، ولا أبالغ إن قلت بأن هنالك مئات الألاف منهم، ولا خلاص للشيعة الأبرياء إلا بإعلان حرب شعواء عليهم وعلى الكيان السعودي الوهابي، المنتج والمصدر للإرهاب السلفي، والكشف عن ضلوعه في العمليات الإرهابية وتماديه في ذلك تحت ستار من الحماية الأمريكية المشبوهة، لذا فإن من واجب السلطات العراقية المسئولة إيقاع

أشد العقوبات بحق الإرهابيين الوهابيين الذين يقعون في قبضتها ورفض تسليمهم لمحرضيهم وحماتهم في مملكة الإرهاب السعودية.

29 اذار 2007م

فداك كلهم يا حسين عبد العظيم

مت يا حسين وودت لو ماتوا جميعاً وبقيت، قتلوا أولادك ويا ليت أولادهم قتلوا، هذا حسين آخر وولديه خذلتموه كما خذلتموا ذلك الحسين وأولاده، فأنتم مجبولون على خذلان الأبرياء منذ القدم، وعبادة الطغاة عادة متأصلة فيكم، يعذبكم وجود الذين لم يتدنسوا بعبادة الطاغوت البعثي أو الوهابي أو القبلي أو الأمريكي بينكم فتسارعون إلى ذبحهم.

لو كان الأمر بيدي لافتديتك يا حسين وذريته بأولهم الذي سيأبى التوقيع على حكم إعدام قتلتكم، وأزيد عليه نوابه ومستشاريه، ولو خيرت بين موتك أنت وولديك وحياة رئيس هذه الحكومة المتصالحة والمتوحدة مع القتلة لضحيت به وبكل نوابه ووزراءه ومستشاريه في سبيل أن تحيا ولو ساعة أخرى، ودماء كل نواب البرلمان من شيعة وسنة وأكراد الملوثة بعشق المنصب والنفوذ والتسلط والثروات لا تساوي في ميزان الحق والعدل قطرة واحدة من دم أولادك المسفوك ذبحاً ودمك المسفوح قهراً، وأولى وأجدى عندي أن تعتق رقبة شاة مريضة عجفاء ويضحى مكانها بكل العصابات السياسية التي هي شر خلف لسلفها البعثي المقيت.

لو كان الأمر بيدي لأخذت بحقك يا حسين كما أمر الله، ولاقتصصت من قتلتك كما فعل المختار التقفي بقتلة الإمام الحسين وأكثر، ولقطعت أيادي من مد لهم أيدي العون، ولهدمت بيوت الذين وفروا المأوى للقتلة على رؤوسهم....

أنتم أيها الراضون والفرحون بقتل أولاد حسين وقهر الأبرياء وانتهاك الحرمات، وتكافؤون القتلة وتوقرونهم ابشروا بالذل والعيش النكد والهلاك العاجل في الدنيا والغضب الآلهي في الآخرة، أما الشياطين الخرساء الساكتون على سفك الدماء البريئة والداعون إلى السكينة والصبر والتآخي مع القتلة فأنتم وأخوتكم" القتلة وجهان لعملة واحدة، فهم الرأس الشرير وأنتم الذيل الملوث الخاضع الخنوع، والنار الآتية ستذيب عملتكم الفاسدة وتطهر أرضنا منها.

بالأمس جاء القتلة إلى دارك يا حسين عبد العظيم، فلم يجدوك فقتلوا ولديك التوأمين وصاحبهما، وبعدها بأيام فاضت روحك قهراً وحزناً، لم أعرفك في حياتك يا ابن ابن العم، بل لم أسمع حتى باسمك من قبل، وعذري إني كنت هارباً من القتلة لأكثر من ربع قرن، ولكني سألت فقيل لي كان حسين عبد العظيم أستاذاً لأدب اللغة الإنجليزية وإنساناً طيب الأخلاق، وهو لا يشبه من قريب أو بعيد الطالح من عشيرته الذين أهدروا من قبل دم ابن عم لأنه انتقد معبودهم الطاغية صدام من قناة الجزيرة، وهم من بعد ذلك لم يحركوا ساكناً على قتل أخ لي وابن أخ وغيرهم، لأنهم كالبقية أشبه بالرجال، فضلوا الذل من قبل وبعد على الحياة الحرة الكريمة، وراحوا يتذرعون بفتاوى لن تعفيهم عن العذاب الأبدي لأنهم شياطين ساكتون عن الحق.

سواء عندي إن كنت يمينياً أم يسارياً، ولا ينقص من حزني عليك إن كنت علمانياً أم متديناً، ويكفيني أن تكون بريئاً لأغضب لموتك.

لعن الله أمتك قتلت ولديك وصاحبهما واماتتك كمداً وقهراً.

ولعن الله أمة أمدت قتلتكم بالعون والمال والسن

ولعن الله أمة أفتت بقتلكم ودعت لقتلتك بالتوفيق في مساجد تعبد فيها أحبار الشياطين.

ولعن الله أمة سمعت بقتلكم ورضيت به.

ولعن الله أمة أخفقت في الذود عنك.

ولعن الله أمة نهت عن الاقتصاص العادل من قتلتكم.

ولعن الله أمة دعت إلى التأخي والمصالحة مع قتلتكم.

ولعن الله أمة تهاونت وقصرت في تطبيق الحكم الآلهي بقتلتكم.

ولعن الله أمة سمعت بقتلكم ولم تخرج يومها لتأخذ بثأركم الآلهي من دون تأخير.

ورحمة الله عليك وعلى ولديك وصاحبهما وعلى العراقيين الأبرياء.

20 اب 2007م

هؤلاء بعثيون ظلموني وتتستر عليهم حكومة العراق

في مقالات سابقة اشتكيت من تستر الحكومة العراقية على البعثيين الذين اضطهدوني بين 1978م وحتى مغادرتي العراق إلى المنفى الطوعي في 1982م، ودورهم في منع تجديد جواز سفري، مما أفضى إلى تشريدي وعائلتي في المنافي وحتى اليوم، فقد رفضت الجهات المسؤولة في هذه الحكومة تزويدي بنسخ من محتويات ملفي الوظيفي، المحفوظ لدى المركز القومي للاستشارات والتطوير الإداري، والتي تكشف عن الظلم الفادح الذي تعرضت له وعلى مدى ثلاث عقود من السنين نتيجة الإجراءات التعسفية الكيدية للمسؤولين وبعض العاملين البعثيين في هذا المركز.

من هم البعثيون الذين تتستر عليهم حكومة المالكي:

1. المديران العامان للمركز اللذان عاصرتهما أثناء عملي، ولا أتذكر اسميهما، الأول شيعي متعجرف، متملق، لم يشفع له نفاقه فاستبدلوه ببعثي منافق من الموصل، كان يشغل وظيفة رئيس مؤسسة تجارة الحبوب ثم غضبوا عليه بسبب سوء تدبيره فنقلت خدماته إلى المركز "وحسب تنسيبه" أي بأي وظيفة يختارون، وبالفعل فقد ظل زمناً يتجنبه البعثيون كما لو كان مصاباً بمرض معدي، فكان يجلس في كافتيريا المركز لوحده، ثم كانت المفاجأة تعيينه مديراً عاماً للمركز، وتبين بأنها كانت مكافأة على قصيدة امتدح فيها الطاغية المقبور صدام.

2. ضابط أمن المركز المدعو شاكر الخفاجي، ومنذ الأيام الأولى لعملي في المركز اصطدمت به فناصبني العداء، وكان يتوعد بإرسال التقارير عني إلى مديرية الأمن العامة، وأخبرني أحد المديرين في المركز بأنه وأثناء اجتماع حزبي مشترك تبجح شاكر الخفاجي أمام الحاضرين بقتله امرأة عجوز وجدها في قصر شيرين بعد اضطرار سكان المدينة الإيرانية الحدودية لمغادرتها نتيجة العدوان العراقي على إيران، وكافأه النظام البعثي فيما بعد بتعيينه

مديراً عاماً للمواصفات والمقاييس، وبعد سقوط النظام أقدم مجهولون على قتله أمام بيته.

3. نائب مدير عام المركز، وفي أحد الاجتماعات امتدح النظام البعثي قائلاً بأنه أفضل من النظم الديمقراطية التي قد تأتي بالمخادعين إلى الحكم، فهل هذا يستحق التستر عليه يا أيها المنتخبون بالطرق الديمقراطية أم أن وصفه كان صحيحاً ومنطبقاً عليكم؟

4. مدير البحوث وكان يقوم وبالإضافة إلى وظيفته بالمركز بتدريب العاملين في مديرية الأمن العامة، ودعاني للاقتداء به مقابل مكافأة مجزية، وأثناء حديث خاص بيننا تطرقت بعفوية إلى المشاكل الجذرية التي بتقديري تعوق نشاط المركز، وتبين فيما بعد بأنه قام بنقل أرائي إلى إدارة المركز في تقرير شفهي أو تحريري، وفي خطاب العقوبة الإدارية التي وجهتها لي إدارة المركز فيما بعد وردت إشارة صريحة إلى مضمون الحديث الشخصي بيني وبين هذا المدير المخبر.

5. أحد البعثيين العاملين في إدارة البحوث، وهو من النجف وينتمي لعائلة معروفة في حوزتها، وكان ينقطع عن الدوام فترات غير قصيرة ليعود بعدها ملمحاً إلى مساهمته في عمليات تخريبية ضد الإيرانيين أثناء الحرب، كما اخبر زملاءه بمشاركته في دورة استخبارية تمهيداً للعمل في وزارة الخارجية عندما قام النظام الصدامي الطاغوتي بتحويل الوزارة إلى وكر للبعثيين، وقد اشتكت إحدى الموظفات، وهي مسيحية، من قيام هذا البعثي بالتحرش الجنسي بها، واخبرت إدارة المركز بأنه ينتهز فرصة استعمالها المصعد اثناء الدوام للتحرش بها، ولم تجد شكواها أي صدى لدى إدارة المركز، وهو الآن يمتلك مؤسسة تدريب في الإمارات، ولن اتعجب لو تبين أن الحكومة العراقية تستفيد من خدماته التدريبية الرديئة جداً.

6. بعثي آخر يعمل في إدارة البحوث، وهو من سكان بغداد، وتفاخر يوماً بأنه وزميله البعثي النجفي واثناء قيامهما بواجب الخفارة في مبنى المركز اعتديا جنسياً على أطفال كانوا يلعبون في ساحة المبنى... وكان يصطحب أحياناً

ابنه الصغير إلى العمل ويطلب منه اسماع زملاءه ما يحفظه من أصناف السباب والشتائم البذيئة، واخبر زملاءه متفاخراً بأنه علم ابنه الشتم لأنه يؤمن بمبدأ: إن لم تكن ذئباً أكلتك الذئاب.

7. بعثيون آخرون مارسوا أنواع الضغوط لإجباري على الانتماء لحزب البعث فرفضت تلطيخ اسمي وشرفي بهذا العار، وحذروني من مغبة عدم المشاركة في الانتخابات الصورية التي نظمها النظام البائد وبأني سأخسر كافة منزلي وما أملك من حطام الدنيا في العراق فلم أبالي، ولاحقوني باستمارة التطوع للقتال في الجبهة فرفضت حتى استلام الاستمارة.

هؤلاء بعض البعثيين الذين عاصرتهم في العمل لثلاث سنوات وعانيت منهم الأمرين واليوم تتستر عليهم الحكومة العراقية، واعتبرها وكل من يقف معها ويدافع عنها شركاء لهم في ظلمهم وجرائمهم اللاأخلاقية.

14 شباط 2012م

لا تستنجدوا بالأيوبيين!

لا يكاد يمر وقت طويل حتى نسمع بخبر انعقاد مؤتمر جديد لنصرة العراق والعملية السياسية والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار وغيرها من الأهداف البراقة، أو نقرأ عن زيارة مسئول عراقي كبير أو سفر وفد حكومي لاستجداء تعاون بعض الدول، وبالأخص دول الأعراب التي ثبت ضلوعها في الإرهاب وتدبيرها للمؤامارات المستهدفة أمن واستقرار ووحدة العراق، ليتشبث العراقيون المسحوقون من جديد بأهداب قشة أمل في بحر مظلم متلاطم الموج أياماً أو أسابيع، وقد طال انتظارهم لخلاص قادم من مؤتمرين في شرم الشيخ أو عمان أو مكة المكرمة أو البحرين، حتى لم يبق من عواصم الدنيا الحقيقية سوى تمبكتو ومن مواقع الخيال غير جزر الوقواق لم ينعقد فيها بعد مؤتمر مصالحة أو إعادة إعمار أو عهد دولي، وما بين مؤتمر وعهد ووفد حكومي وآخر يسوء الوضع الأمني في العراق، وتضعف الحكومة، وتتفكك العملية السياسية، وتضمحل المصالحة الوطنية، ويقترب المشهد العراقي من نهايته المفجعة، التي تبدو شبه محتومة ولا تحتاج لبيان وتوضيح.

اللافت للانتباه استنجاد الحكومة العراقية بدول الجوار العربية والخليجية لمساعدتها في الخروج من محنتها، ويبدوا بأنه كلما اصطدمت العملية السياسية بطريق مسدود، وكلما تصاعد عديد العمليات الإرهابية وضحاياها من المدنيين الأبرياء، وكلما ضج الناس بالشكوى من انعدام الأمن، فرت الحكومة من مواجهة نيران الجبهة الداخلية، لتستجدي البرد والسلام من أحفاد النمرود وفرعون وهامان ومسيلمة الكذاب، وكأن قوى الخارج فقط لا عوامل الهدم الداخلية مسئولة عن حمامات الدم وعمليات التخريب والفساد، فبينما تصرح معظم الأطراف السياسية التي تشارك في العملية السياسية بأنها لم تفقد الثقة بها بعد كقنطرة خلاص يعبر عليها العراقيون أجمع إلى بر الأمان، ولم تتبدد بعد تماماً ثقتها بالأمريكان كشركاء استراتيجيين، أو على الأقل شر لابد منه، في إعادة الأمن والاستقرار، تسعى الأطراف نفسها التي يعول عليها

في ديمومة ونجاح العملية السياسية لإضعافها وانهيارها بالكامل، من خلال وضع شروط تعجيزية وتخريب العملية السياسية من داخلها، وكذلك بتعاونها المستتر مع الإرهابيين، فالسنة يشترطون لمشاركتهم في العملية بإخلاص والتخلي عن الإرهاب استئثارهم بالحكم من جديد، ويريد الأكراد الاستقلال التام ضمن كيان عراقي مهلهل يأخذون منه أكثر من استحقاقهم من المنافع ويصدرون له مشاكلهم مع دول الجوار، والأمريكان ساعون إلى توطيد مصالحهم الاستراتيجية والنفطية ولو على جماجم ملايين العراقيين، أما قادة الشيعة فهم يتصرفون وكأنهم أصحاب حق الهي بالتسلط على رقاب الشيعة والتلاعب بمصائرهم والتفريط بدمائهم والتنازل عن حقوقهم، وأدى تقصيرهم الفادح في حفظ حقوق الشيعة إلى تخلخل المعادلة الطائفية والإثنية العراقية، مما ساهم في تعميق وإطالة أمد حالة الفوضى السائدة.

لو تصفحنا كتب التاريخ لتبين لنا بأن كل من استعان بغريب على قريب انتهى ضحية أو عبداً للغريب، فيروى بأن طائفة من أهالي أصفهان، وهم من السنة الشافعية، اختلفوا مع مواطنيهم من السنة الأحناف، فاستعانوا بالتتار وأغروهم بالقدوم إلى المدينة لمعاونتهم على قتال الأحناف، فقام التتار بذبح الشوافع قبل الأحناف، ويروى بأن آخر الخلفاء العباسيين، المستعصم بالله، هو المسؤول عن سقوط بغداد وذبح مئات الآلاف من سكانها وتدميرها، إذ راسل المغول لإقناعهم بالهجوم على الطائفة الإسماعيلية، وعندما لم يفلح الجيش المغولي في اقتحام قلاع الإسماعيليين الحصينة في إيران عاد إلى بلاده بأخبار مغرية عن ثراء وخصوبة بلاد الرافدين المجاورة، وبعدها بفترة وجيزة ارسلوا حملة جديدة تستهدف العراق، وبسبب تخاذل قادة الجيوش العباسية من الأتراك وتآمرهم مع المغول استبيحت بغداد واسدل الستار على دولة العباسيين.

لم يتعظ آخر الخلفاء الفاطميين، العاضد، بهذه الدروس والعبر التاريخية البليغة، فعندما تعرضت الدولة الفاطمية لحملات صليبية شرسة كتب للأيوبيين في سوريا وفلسطين مستنجداً بـ"أخوانه" المسلمين ضد عدوهم المشترك، وبالفعل فقد أمدوه بقوات لصد الغزاة الصليبيين، لكنهم في

الوقت ذاته خانوا الأمانة وانقضوا على الخلافة الفاطمية، وكان صلاح الدين الأيوبي أحد القادة الذين عملوا على تقويض حكم الفاطميين والاستيلاء على دولتهم، واستعمل الأيوبيون أقسى السياسات والاجراءات التعسفية لاستئصال الوجود الفاطمي في شمال أفريقيا، فكانوا فرعوناً لا عوناً للفاطميين.

بالأمس أرسلت الحكومة العراقية وفداً رسمياً رفيع المستوى للتباحث والتنسيق مع الحكومة السعودية حول محاربة الإرهاب، وفي الوقت الذي تيقن القاصي والداني بتورط النظام السعودي الوهابي في العمليات الإرهابية، فإذا كان مصدر التحريض المذهبي على الإرهاب سعودي، والأموال التي تحرك الآلة الإرهابية سعودية، ونصف عدد الإرهابيين عابري الحدود في العراق ولبنان وغيرها من المناطق الساخنة هم سعوديون فكيف لا تدرك الحكومة العراقية، بل دول العالم كلها، وأولها أمريكا التي تدعي عدائها للإرهاب، بأن السعودية هي مصدر وبؤرة الإرهاب العالمي؟ وهل من المعقول أن تتغاضى الحكومة العراقية عن هذه الحقائق الدامغة ليخرج علينا المسئولون العراقيون بتصريحات وقحة، يمتدحون فيها مساندة حكومة الإرهاب الوهابي لهم في مجابهة الإرهاب

من لم يتعظ بالتاريخ أصبح عظة لغيره، وهذا كتاب الله العزيز زاخر بالأمثلة عن الأمم والأقوام الغابرة التي لم تتعظ من أخطاء غيرها، ولو نطقت كتب التاريخ لصرخت بكم: يا حكام العراق لا تستنجدوا بأعراب الجزيرة ولا بالنظم المتحالفة معهم، ولا بالأمريكان، فكلهم أيوبيون!! لستم فئة قليلة محاصرة في موقع ناء على رأس جبل أو في غابة، أنتم متواجدون على معظم الأرض العراقية، ولديكم الرجال والأموال، اخرجوا من حصن المنطقة الخضراء اللاحصين وتوكلوا على الله وعلى العراقيين المخلصين! ولو فعلتم ذلك فابشروا بفتح من الله ونصر قريب على كل أعداء أمن واستقرار ورفاهية العراق، فهل ستفعلون ذلك؟ كلا! لأنكم من جنس المنقرضين، الذين أما لم يقرأوا التاريخ، أو قرأوه ولم يتعظوا بدروسه.

20 تموز 2007م

مواقف حكومة العراق في الجامعة العربية مخزية

ثلاث قرارات رئيسية أسفر عنها اجتماع وزراء الخارجية العرب المنعقد في الثالث عشر من أيلول الجاري، وما يهمنا بالذات القراران الخاصان بالبحرين وإيران.

في القرار الخاص بالبحرين أكد المؤتمرون التزامهم باستقرار وأمن مملكة البحرين و"أيدوا" و"ساندوا" ليس الشعب البحريني - كما أيدوا وساندوا الشعب السوري - وإنما "الخطوات الحكيمة التي اتخذها الملك حمد بن عيسى آل خليفة لإعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد"، أي أنهم أشادوا باستقدامه قوات النظام السعودي ودول خليجية أخرى لقمع المتظاهرين البحرينيين المسالمين لمطالبتهم بنظام دستوري ديمقراطي يحترم حقوقهم وحرياتهم.

وأطنب الوزراء العرب في كيل المديح لحكام البحرين، فهللوا للانتخابات المخطط اجراؤها هذا الشهر، متوقعين إسهامها "في دفع وتعزيز مسيرة الإصلاح والتقدم"، وأثنوا على "النتائج الإيجابية لحوار التوافق الوطني"، واستبشروا "بمبادرة البحرين إلى تشكيل اللجنة الملكية المستقلة لتقصي الحقائق"، متغافلين عن قرار أكبر الكتل في البرلمان مقاطعة الانتخابات، ومتجاهلين كون معظم المشاركين في الحوار لا يمثلون سوى أنفسهم واختيروا لأنهم موالون للحكومة، ومتعامين عن أن "لجنة ملكية" لا تكون مستقلة، لأن الملك نفسه متهم بإصدار الأوامر لأتباعه بقتل وسجن وتعذيب المعارضين وطردهم من وظائفهم ومدارسهم وتدمير دور عبادتهم.

وفي القرار الثاني الخاص بإيران انتقدوا تصريحات حكومتها ووسائل إعلامها تجاه بعض دول مجلس التعاون الخليجي، واعتبروها مخلة بقواعد حسن الجوار وميثاق الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، ودعوا إيران

إلى ايقافها، ومن الواضح أن المقصود هنا استنكار الجمهورية الإسلامية للقمع البحريني-السعودي-القطري-الإماراتي المتواصل لشعب البحرين.

عودتنا الحكومات العربية والكثير من العرب على مساندة الباطل والوقوف مع الظالمين، لذا لا نعجب ولا نستغرب مواقفهم، فهي دليل أخر على خسة نفوسهم واندثار قيمهم وأخلاقهم.

ولا عتاب بالذات على وزراء خارجية دول الخليج والأردن والمغرب، لأن حكوماتها من القرون الوسطى أي قبل زمن الحقوق والحريات، كما من المعروف بأنها خاضعة لأمريكا وبصورة مباشرة أو غير مباشرة للكيان الصهيوني، ألد أعداء العرب والمسلمين.

ثلاثة دول مشاركة في الاجتماع، حكوماتها من نتاج ما يعرف بالربيع العربي، مصر وتونس وليبيا، وافقت على هذين القرارين ولم تتحفظ عليهما، وبذلك ثبت لنا بأنها حكومات أما مسيرة بالأهواء الطائفية وخلافاً لقيم ومباديء العدل والحق، أو إنها مازالت خاضعة لأمريكا وعملائها الصغار من دول الخليج الفارسي، وتنفذ وهي صاغرة ما تمليه عليها الحكومة الأمريكية الصهيونية، وهم ينطبق عليهم المثل الفرنسي: يقال بأن هنالك تغيير والوضع كما هو .

الأشد إيلاماً هو موقف وزارة الخارجية العراقية، التي حضرت الاجتماع ولم نسمع بأنها تحفظت على بعض قراراته، أي أنها وحكومة المالكي التي تمثلها تؤيد حكومة البحرين الطائفية المعادية لطائفة المالكي، وتناهض جمهورية إيران لأنها دعت لإنصاف غالبية سكان البحرين، إنه برهان آخر على أن المشاركين في هذه الحكومة والأحزاب التي يمثلونها لا يمتلكون الحد الأدنى من الشجاعة والتمسك بثوابت الدين والحق والعدالة.

14 أيلول 2011م

السواديون والعيارون

أصل تسمية العراق بأرض السواد معروف للجميع، وكانت هذه التسمية دارجة أيام أبي الفرج الأصفهاني، صاحب كتابي الأغاني، الذي كشف في مجلداته الحقائق المخجلة والمخزية عن سلوك خلفاء الأمويين والعباسيين والانحرافات العقائدية والسلوكية المتفشية في المجتمعات العربية الإسلامية في تلك الحقبة من التاريخ، والتي يرفض المتعصبون القوميون والطائفيون صحة رواياتها، رامين صاحبها بالتشيع أحياناً وبالشعوبية غالباً، وفي تحفته الثانية " مقامات الهمذاني" تسرد إحدى القصص وقائع احتيال عياري بغداد على سوادي، أي رجل من أهل سواد العراق، والمقصود بها سكان وسطه وجنوبه، والعيارون عصابات شوارع من أصول إثنية مختلطة، ظهرت في العهد العباسي، تعيشت على السرقة والاحتيال، استعان بهم الأمين في حربه ضد أخيه المأمون، وبلغ بهم الفسوق والتهتك انحطاطاً غير مسبوق حيث يروى بأن الرجل والمرأة منهم كانا يلتقيان في الطريق وفي وضح النهار فيلتثمان غير عابئين بالمارة من حولهما، وقد تسبب لي شمول منهج درس اللغة العربية في كلية بغداد في الستينات على تدريس هذه المقامة حرجاً شديداً لأن اسم والدي سوادي، وتندر علي بعض زملائي الطلاب من أهل بغداد ذوي الأسماء التركية والرومية بسؤالي إن كان السوادي المذكور في مقام الهمذاني هو والدي رحمه الله؟ في حين نأى بعض زملائي من أبناء الجنوب عني وكأنني مصاب بالطاعون وتبرأوا من "سوادهم" كما لو كان الكفر الصراح، ولم أدرك في حينها بأنهم كانوا يشتموني بأحسن وأنبل الأسماء التي تطلق على عراقي وهي: سوادي ومعيدي وشروقي.

منذ ذلك الزمن تيقنت بأن بعض سكنة بغداد المعاصرين هم عيارون أيضاً، ولا أقول سكان بغداد لأنهم غرباء وطارئون على بغداد والعراق عامة، والمعروف أن أباءهم وأجدادهم تخاطبوا بالتركية تعبيراً عن تمسكهم واعتزازهم بأصلهم العنصري والثقافي، وتفاخروا بذلك علناً، ومنذ العصر

العباسي الذي شهد تدفق الأتراك والمغول والتتر والأكراد وغيرهم من الأقوام الرحل على العراق واستيطان الكثير منهم في شماله وغربه وتكيفهم مع البيئة الاجتماعية والثقافية لأهل العراق الأصليين، تعامل هؤلاء العيارون الطارئون مع العراقيين من أهل السواد بتعال وتكبر واحتقار، وتمكن العيارون الذين امتهنوا اللصوصية والاحتيال في آخر المطاف من سرقة العراق برمته وإخضاع سكانه لسيطرتهم بعد استعانة الحكام العباسيين بهم كجند مرتزقة، واستمروا على هذا الحال أكثر من عشر قرون متواصلة حتى سقوط آخر الحكام العيارين صدام حسين، الذي ينتمي لعشيرة البيكات، والعجب العجاب أن تجد قبيلة تدعي العروبة وأسمها غير عربي مثل البيكات أو القراغول أو الكرد، لأن أسم القبيلة دليل على أصلها، كما يفصح اسم المرء عن بيئته الثقافية، ولن يرضى سوادي عربي بتسمية أبناءه بأسماء أجنبية، فلم أسمع في حياتي كلها بأن أحد الجنوبيين أسمه حكمت أو شوكت أو بهجت، ولكنها أسماء شائعة بين العيارين لأنهم غير منتمين لثقافة أهل السواد الأصيلة.

أثناء فترة سيطرة العيارين على العراق أبعدوا أهل السواد الأصليين من سكان الوسط والجنوب عن مراكز الحكم والسلطة، وحرموهم من المناصب الإدارية، وحالوا بينهم وبين الوظائف البسيطة، ويروي الشاعر الجواهري في مذكراته التي نشرت قبل وفاته بسنين قلائل تجربته المريرة في الحصول على وظيفية تعليمية، ويلقي باللائمة في حرمانه من تلك الوظيفة على ساطع الحصري، ويجزم بأن السبب الوحيد كونه من أهل السواد، ولم تفلح محاولات الوزير السوادي الوحيد في وزارة تلك الفترة من الحكم الملكي، وهو عبد المهدي، ووزير المعارف، والد نائب رئيس الجمهورية الحالي الدكتور عادل عبد المهدي، في ثني الحصري عن رفع الحظر الذي فرضه على توظيف أهل السواد في الوظائف التعليمية، ويشهد الجواهري بأن هذا الحصري، المعروف بين أوساط العيارين القوميين، بأب القومية العربية، لم يكن يتقن اللغة العربية، وكانت التركية لغته المفضلة، حدث ذلك في عهد الملك الأجنبي فيصل الأول (وجدير بالذكر أن هذه العائلة "الهاشمية" متزاوجة مع الأتراك والألبان والشركس بحيث لم يبق من دمائها العربية ولا

حتى الرائحة) الذي فرضه المحتلون البريطانيون على شعب أهل السواد، وأفلح هذا الملك الغريب وبمعونة الحصري وغيره من العيارين المستوطنين أرض العراق والأجانب فرض طوق عزلة على أهل السواد، وجعلوا الحكم والإدارة والقضاء في العراق حصراً عليهم.

منذ انقلاب 1958 اعتمد العيارون أساليب جديدة في قمع واضطهاد أهل السواد في محاولات يائسة لدرأ خطر مطالبتهم بحقوقهم المشروعة في بلادهم وثرواتهم، الا وهي الحكومات العسكرية المدعومة بأحزاب عروبية وقومية مستوردة من خارج أرض السواد، وكلما فشلت فئة من العيارين العسكريين أو المدنيين، في احكام قبضتها على أهل السواد استبدلوها بفئة أخرى، وبالرغم من تنوع الواجهات بين عسكرية ومدنية وبين وطنية وبعثية وقومية وناصرية اتفقت جميعها على هدف اضعاف قوة أهل السواد ومنعهم من الوصول إلى سدة الحكم، وأصيب العيارون وحلفائهم بالذعر من انتشار عدوى الثورة الإيرانية إلى أهل السواد فشنوا حرباً ضروساً عليها بتمويل ودعم من حلفائهم العالميين والإقليميين، وعندما فشلت كل محاولات العيارين المحليين في إحراز نصر على الإيرانيين سعت القوى المتحالفة معهم من أدعياء العروبة وأعراب الجزيرة إلى توريط مرتزقة شركات النفط من الحزب الجمهوري الأمريكي في تنفيذ مخططهم، وهكذا تشكلت جبهة عريضة مؤلفة من دول الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والصهاينة المحتلين والعيارين وأدعياء العروبة والنواصب الطائفيين من أعراب الجزيرة حول هدف منع أو تأخير وصول أهل السواد للسلطة لا غير، لأن أهل السواد، وعلى النقيض من العيارين والمستعربين وأحفاد أبرهة الحبشي في جزيرة العرب، أباة كرام يرفضون الذل والخضوع للأجنبي ويحرصون على أمن بلدهم والاستفادة من خيراتها.

ها نحن نشهد اصطفاف أعداءنا في جبهة واحدة على الرغم من التنافر الواضح بينهم، فلا موضوع للأمريكان هذه الأيام سوى الانتقاص من أهل السواد بصورة عامة، وفي الوقت الذي يفجر الإرهابيون سياراتهم المفخخة في مدينة الصدر الصامدة تنهال على منازل فقراءها صواريخ وقنابل

المقاتلات الأمريكية، ولا يتوقف الأمريكان عن مطالبة حكومة المالكي، التي عطلتها مشاركة الإرهابيين، بإلغاء المليشيات الشيعية بدلاً من اجتثاث الإرهاب، وتقديم المزيد من التنازلات للسنة، وبعد أن لم يبقوا لأهل السواد سوى الجنسية فهل يريدون منهم التخلي عنها ليستحل العيارون أحفاد هولاكو و انكشارية وغلمان ومماليك العثمانيين وجواريهم أرض السواد؟ ولا ينفك ملك الأردن الذي تعلم العربية بعد تسلمه للحكم من التحذير من هلال أهل السواد، فإذا أتاك مثل هذا التحذير من ذلك المملوك - ومن قبله أبيه- فتيقن بأنه مجرد ترجمة عن العبرية لسياسة ومشيئة الصهاينة، وهؤلاء الصهاينة لم يخفوا موقفهم المعادي لأهل السواد، فقد أفصحوا من قبل عن ذلك عندما أكدوا بأن عدوهم الحقيقي ليس صدام حسين وإنما إيران، وبالأمس فقط خرج الصهيوني نتانياهو بتصريح من قناة السي أن أن بأن الهدف الحقيقي من احتلال العراق هو مجابهة إيران وما صدام حسين سوى "شقي من السهل تأديبه" على حد تعبير رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق، ولعل أشد الحلفاء عداوة لأهل السواد هم حكام السعودية، ولا أظن سوادياً مخلصاً وعاقلاً يشكك في هذه الحقيقة، ويأتي مقال أحد أمراء آل سعود المنشور مؤخراً في صحيفة أمريكية حول استعداد النظام الوهابي للدفاع عن السنة إذا قامت الحرب الأهلية ليؤكد مرة اخرى النوايا الشريرة التي لا يخفيها هذا النظام تجاه أهل السواد، ولا تكتمل هذه الجبهة الشيطانية بدون أدواتها من داخل أرض السواد.

إن المعركة الحاسمة بين أهل السواد والعيارين من بقايا النظام الطاغوتي البائد والإرهابيين وحلفائهم العالميين والمحليين قادمة، وهي معركة مفروضة عليهم، لم يسعون لها ولم يحرضون عليها، بل قدموا كل التضحيات الممكنة لدرأ وقوعها، وتنازلوا عن الكثير من حقوقهم لإطفاء نارها، ولكنهم أبوا وأصروا على عدوانهم، وهم وحدهم يأجون المشاعر الطائفية ويقترفون أشنع الجرائم، بحيث لم يتبقى لصبر أهل السواد من بقية، ولم يتركوا لهم من بدائل سوى الاستسلام للإبادة الجماعية على أيديهم أو الدفاع المشروع.

30 تشرين الثاني 2006م

هل ارتكبت الحكومة العراقية الخيانة العظمى بتسليمها الإرهابيين للسعودية؟

تعرف قواميس علم السياسة الخيانة العظمى بأنه أي فعل يقترفه فرد أو جماعة يتهدد أمن ومصير موطنهم بالخطر، ومن أبرز الأمثلة على ذلك معاونة حكومة أو أطراف أجنبية بما يتعارض مع المصالح العليا للوطن ومساعدة المحتلين والتجسس لحساب دولة أجنبية، ويعاقب الخونة بشدة بالغة، وغالباً ما يحكم عليهم بالموت أو السجن المؤبد، كما يزدري أفراد المجتمع كل خائن لوطنه، وتظل خيانته حاضرة في ذاكرة الأجيال المتعاقبة، يستذكرونها في كل حين، ليستمطروا اللعنات على رؤوس الخونة، فلم ينسى العرب والمسلمون خيانة أبي رغال، الذي قبل بأن يكون دليلاً لأبرهة الحبشي وجيشه الذي استهدف هدم الكعبة، وتشبيه أحد بأبي رغال هي أسوء مذمة أو مسبة على الإطلاق، حتى أن أبي رغال غدا كلمة مرادفة للخائن، وعندما وقع الرئيس المصري السابق أنور السادات معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني صارت كنيته لدى بعض العرب أبي رغال.

ومن المؤكد بأن احتقار الخيانة ومقترفيها خاصية مشتركة بين أمم وشعوب العالم، ويزداد مقت الخائن والخيانة أثناء الأزمات التي تعصف بالأمة، وبالذات عندما تتهددها الأخطار الخارجية أو الداخلية، ولدى الأوروبيين الذين عانوا من الاحتلال الألماني النازي آبان الحرب العالمية الثانية أبو رغال خاص بهم، فما أن انقضت الحرب حتى ازدادت اللغة الإنكليزية كلمة جديدة وهي "كويزلنج" Quisling، وأصل الكلمة اسم لسياسي نرويجي، وهو فيدكون كويزلنج، الذي ساعد القوات النازية على احتلال وطنه النرويج، ولم ينسى الأوروبيون خيانته، فخلدوه كما خلد العرب أبي رغال ليكون اسمه مصطلحاً دالاً على خيانة الوطن.

لسنا هنا بصدد إجراء محاكمة للحكومة العراقية وإصدار الأحكام عليها، ومعاذ الله أن أكون مثل أقطاب هذه الحكومة التي تدعي حرصها على فرض القانون وهي في الواقع تخرقه كل يوم في تسخيره لأغراضها ومصالحها السياسية وإملاءات الاحتلال الأمريكي، ولكن من الضروري التذكير بإخلاف هذه الحكومة لوعودها بكشف نتائج التحقيق في أحداث قتل الآلاف من العراقيين على أيدي قواتها، في النجف وكربلاء والبصرة والعمارة والديوانية ومدينة الصدر، والتستر على الحقائق دليل ظرفي على اقتراف فعل مخالف للقانون، وكل ما أرميه من وراء هذه المقالة استكشاف احتمال ارتكاب الحكومة لجريمة الخيانة العظمى في تسليمها لعدد من الإرهابيين السعوديين إلى حكومتهم مؤخراً.

لا حاجة لتقديم البراهين على واقعة تسليم الإرهابيين، فقد أكدتها الحكومة في تصريح رسمي، وتناقلت خبرها وسائل الإعلام، والحقائق المعلنة من قبل الحكومة العراقية هي أن ستة سعوديين قبضت عليهم القوات العراقية داخل أراضينا سلموا للسلطات السعودية مؤخراً أثناء زيارة رسمية لمستشار الأمن القومي موفق الربيعي لمملكة آل سعود، وأضافت المصادر الرسمية للنبأ بأن التحقيقات أثبتت عدم ضلوع هؤلاء الموقوفين بعمليات إرهابية، وبعد الاتصال بالسلطات السعودية اتضح بأنهم من "المطلوبين أمنياً"، وهو مصطلح يستعمله السعوديون للإشارة إلى المتهمين بالإرهاب.

تسقط الشبهة عن الحكومة العراقية بارتكابها فعل مخالف للقانون إذا ثبتت صحة ادعاءها بعدم ضلوع السعوديين الموقوفين بتهمة الإرهاب، مع الأخذ بالاعتبار بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وبأن البينة على المدعي، وليس من السهل تقمص دور المدعي في هذه القضية في ظل عدم توفر نتائج التحقيق، ولكني على يقين بأن هنالك من الأدلة الملموسة والظرفية ما يؤيد وبدون أدنى شك تورط هؤلاء السعوديين بجرائم الإرهاب أو تآمرهم لتنفيذ عمليات إرهابية أو المشاركة فيها، ومن أبرز هذه الأدلة ما يلي:

- من الواضح بأن هؤلاء السعوديين دخلوا الأراضي العراقية خلسة، وهذا الفعل لوحده يشكل خرقاً كبيراً للقانون، ويكتسب درجة عالية من الجرم في الوقت الحاضر بسبب الهجمة الإرهابية الشرسة على العراق.
- لو كان غرض هؤلاء السعوديين من دخول العراق مشروعاً مثل الزيارة أو التجارة أو حتى الصيد والقنص لحصلوا على التأشيرات اللازمة وولجوا أرض العراق من نقاط الدخول الرسمية، لذا فالمرجح أن يكون قصدهم ارتكاب عمل محرم قانوناً، وهو على الغالب عمل إرهابي أو متصل بالإرهاب.
- تبين الاحصاءات الرسمية الصادرة عن سلطة الاحتلال والحكومة العراقية بأن الغالبية العظمى من مرتكبي العمليات الإرهابية، وبالذات الانتحارية، التي أزهقت أرواح عشرات الآلاف من العراقيين المدنيين العزل هم سعوديون، مما يعزز الاشتباه بوجود نية مبيته لدى السعوديين المقبوض عليهم لاقتراف عمليات إرهابية.
- يحرض رجال الدين السعوديون أتباعهم على قتل العراقيين الشيعة لأنهم كما يدعون منحرفون عقائدياً ومتعاونون مع المحتلين، وقد طالب مسئولون عراقيون مراراً وتكراراً الحكومة السعودية بمنع إصدار الفتاوى المحرضة على الإرهاب ولكن من دون جدوى، مما يجعل من الحكومة السعودية شريكة بالتحريض على الأقل في الإرهاب، كما تجدر الإشارة إلى تعامل الحكومة السعودية باللين مع الإرهابيين الذين أعادتهم قوات الاحتلال والحكومة العراقية في السابق، والمثال على ذلك الإرهابي السعودي الذي فجر بنفسه صهريج وقود مما تسبب في استشهاد العشرات من العراقيين المدنيين، ونجا هو من الموت، فكافأته قوات الاحتلال والحكومة العراقية بتسليمه للسعودية.
- إن تواجد المشبوه في مسرح الجريمة دليل ظرفي على احتمال تورطه فيها، والعراق كله مسرح لجرائم إرهابية، والقبض على هؤلاء السعوديين على الأرض العراقية دليل إضافي على احتمال تورطهم في الإرهاب.
- ينتفي احتمال براءة هؤلاء السعوديين استناداً إلى البيان العراقي الرسمي الذي كشف بأنهم مطلوبون بتهم أمنية، أي الإرهاب، في السعودية.

- إن تذرع الحكومة العراقية بعدم ثبوت تهمة الإرهاب على هؤلاء السعوديين سخيف ومرفوض لأن من المعروف بأن الكثير من العمليات الإرهابية التي نفذت في العراق انتحارية، لذا كان لزاماً تركيز التحقيق على تهمة التآمر أو التخطيط لتنفيذ عمليات إرهابية، وفي هذه الحالة تؤيد كل الوقائع المتوفرة إدانة هؤلاء السعوديين.

إن تسليم الإرهابيين أو المشتبه بارتكابهم عمليات إرهابية أو بعقد النية على ارتكابها مخالف للمصالح العليا للعراق والعراقيين، فهو من ناحية استهانة فادحة بالقانون الذي يلزم الحكومة بمعاقبة المجرمين، وهو كذلك تفريط بحقوق العراقيين من ضحايا العمليات الإرهابية بصورة مباشرة وغير مباشرة، كما يشجع الإرهابيين على اقتراف المزيد من العمليات الإرهابية، وفي ظل الضرر الفادح الذي وقع على العراق نتيجة العمليات الإرهابية وما كادت أن تؤدي إليه من حرب أهلية واحتمال تفكك كيانه لذا يعتبر تسليم الإرهابيين من دون عقاب خيانة عظمى للعراق وأهله، ولا يخامرني أدنى شك بأن ذاكرة العراقيين تختزن هذه القضية، وسيأتي يوم قريب تتكشف فيه كل الحقائق ويلقى المفرطون بمصالح العراق جزاءهم العادل.

25 أيار 2008م

يموت صدام... يعيش العراق

في القدم تقربت بعض الأقوام البدائية إلى أربابها بالأضاحي البشرية، فكان عرب شمال الجزيرة العربية يقتلون بعض أسراهم تزلفاً لآلهتهم من النجوم والكواكب، وعمد قدماء المصريون إلى قذف فتاة إلى النيل أثناء موسم فيضانه لإطفاء غضبه، ومبتدعو هذه الممارسات الشيطانية هم كهان الديانات الوثنية الباطلة الحريصون على إحكام سيطرتهم على عقول ونفوس أقوامهم من خلال ترويج هذه الأضاليل بينهم، وإلزامهم بتطبيقها، ولعل هؤلاء الكهان تعللوا في تبرير الحاجة للقرابين البشرية بأن التضحية بفرد أقل ضرراً من التفريط بمنفعة الجماعة لو حل بهم سخط آلهتهم، وهي محرمة في المنظور الإسلامي والإنساني لمخالفتها الصارخة للشرع الآلهي والوضعي الداعي إلى إحياء الجميع، أفراداً وجماعات، ولكن عندما يقدم فرد على التضحية بأرواح ومصالح شعب بأكمله في سبيل إرضاء شهوات أنانية وأهواء مريضة للعظمة والجبروت فإن من الجلي بأن ضرره على الناس أشد من ذلك الكاهن الوثني الممارس لطقوس التضحية بفرد أو أفراد تقرباً لآلهته، لقد كان صدام حسين وثناً من الأوثان وكان أعوانه أسوء من كهان الديانات الوثنية الهمجية، وكان أعضاء حزبه عبدة وثن وأتباع ضلالة، ولم يتردد هذا الطاغية الفرعوني من التضحية بالأبرياء من الشعب العراقي وبالكثير من أتباعه البلهاء في سبيل تأسيس حكم تسلطي وتحقيق أحلام هلوسة توسعية...

استلب صدام الحكم مدعوماً بفتوى ابن عمر بن الخطاب وأتباعه القاضية بطاعة الحاكم الظالم ولو امتلك رقاب المسلمين بحد السيف، وكان فاسقاً فاجراً مثل العديد من الحكام المتسلطين برقاب المسلمين، وتمثلت فيه كل الصفات التي دعا ابن عمر للتغاضي والتجاوز عنها في الحاكم الجائر، وزاد عليها بالبغي، وبدلاً من أن يحاربه ادعياء الإسلام من أعراب الخليج وعلى

رأسهم السعودية والكويت امتثالاً للأمر الرباني وقفوا معه وأمدوه بالمال والسلاح في حربه الباغية ضد إيران، لأنهم ايضاً حكام بفضل الفتوى المضللة لابن عمر بن الخطاب.

أدعوا جميع العراقيين لأخذ العبرة من نهاية هذه الطاغية، تتذكرون عنجهية هذا الطاغية أيام حربه العدوانية على إيران، وتشدقه بقدرته على تدمير إيران واحتلال حواضرها، ألم يهدد علانية وفي مؤتمر صحافي بتقسيم دولتهم إلى دويلات على أساس عرقي إن لم يذعنوا لشروطه المجحفة لإنهاء الحرب؟ واسألكم جميعاً ألم يرتد مكر صدام حسين السيء عليه وعلى أبناءه وأعوانه، بل على العراق كله، وها نحن نرى عراقنا محتلاً من قبل القوات الأمريكية وحلفائها، وقد دبت الخلافات بيننا واستشرت حتى بتنا لا نأمن على أرواحنا من جيراننا لأنهم من طائفة اخرى، وبلادنا مهددة بالتقسيم إلى إقليم شيعي وآخر كردي وثالث سني.

كل من انتمى لحزب الفساد البعثي مشارك ومشترك في جرائمه، وإن كان ذلك بدرجات مختلفة، وعليهم جميعاً الاتعاظ من مصير الطاغية، وسيطال البعض منهم نفس العقاب العادل آجلاً أم عاجلاً، ولو تعلقوا بأذيال الأمريكان وغيرهم، وعلى أعوان صدام إعلان توبتهم الآن وعلى الملأ والتبريء من أفعاله، قبل أن يأسرهم المؤمنون المجاهدون، وآنذاك سيفوت آوان التوبة ويحق عليهم الجزاء العادل.

استحق صدام حسين الإعدام لأن إزهاق روحه الشريرة إحياء للعراقيين وجيرانهم الذين وقعوا ضحية لظلمه وقهره وتعسفه لثلاث عقود من الزمن.

القضاء على صدام مثل التخلص من جرثومة، وبعدها تتحسن احتمالات تعافي الجسد العراقي الذي كان موبوءاً بهذه الجرثومة.

إعدام صدام حسين انتصار للعدالة وإحقاق للحق وإزهاق للباطل والظلم.

عذاب صدام راحة للثكالى الذين قتل صدام حسين ذويهم وللمظلومين الذين زج بأحبائهم في السجون.

تعليق صدام على حبل المشنقة رسالة للإرهابيين والظالمين وخاطفي الأطفال ومغتصبي النساء بأن عقابهم آت عاجلاً أم آجلاً.

حياة صدام انتصار للجهل والتخلف والطغيان والعدوان وموته انتصار للمعرفة والتطور والحرية والسلام.

27 كانون الأول 2006م

رفع اجتثاث البعثيين اجتثاث للرفعة

الكلمة الخبيثة مثل شجرة خبيثة، ولم يكن البعث مجرد كلمة، بل هو اختزال لكل كلمات الخبث في كافة قواميس الأمم والشعوب، والأصح هو أن البعث قاموس فواحش، حوى كل مفردات السباب والشتم والنميمة والغيبة والخيانة والفجور والعصيان والمنكر والغدر والبغي.

وكل كلمة يندى لها جبين شريف مدونة في قاموس البعث، لذا ترفع عنه الشرفاء واقتناه السفلة.

وكل حرف عبد الله عليه منافق أو ضعيف الإيمان مخطوط وبالأحمر في قاموس البعث، لذا كفر به المؤمنون من كل الأديان والطوائف، وقدسه المنافقون.

كان قاموس البعث الكتاب المقدس لدى المخبرين الوشاة، وإن تاهت عن لسان لعان فحاش المفردات بحث عنها في موسوعة البعث تحت باب خطب وكلمات الصنم.

كل كتاب البعث ريب، بل هو المثل الأعلى في الارتياب، ولأن كل ما فيه ظن فهو عديم الفائدة، بل هو منهاج للضلال.

فرق البعث بين العربي والكردي، وبين السني والشيعي، وبين الحضري والريفي، وبين الجنوب والشمال، وبين الوسط والشرق، بين النجف الأشرف وسامراء وحتى بين تكريت وعانة، وبين الموصل والرمادي، وبين قبيلة وآخري، وحي وآخر، حتى الزوج والزوجة فرق بينهما، وبث الشقاق بين الأب وابنه، وبين الأخ وأخيه، وكل ما يستعمل للتفريق بين الأهل والأقارب والجيران هو سحر خبيث، أو من جنسه، لذا كان البعثيون اشبه بالسحرة المشعوذين، وكان كتاب البعث مثل كتب السحر المحرمة، بل أشد ضرراً منها.

ولأن البعث كان موسوعة الخبث نستنتج بأنه ليس مجرد شجرة خبيثة واحدة، بل هو غابة من الشجر الخبيث، والغابة الوحيدة التي لا يحزن البشر لفنائها، بل تتعطر البيئة باحتراقها، فقد كان حزب الغابة أو الغابة الحزبية سبباً في تلوث بيئة العراق، الطبيعية والمعنوية، الاجتماعية والنفسية، الدينية والعلمية، السياسية والاقتصادية، حتى أشرف العراق على الهلاك والفناء، ولو لم يكن شراً كاملاً ومستطيراً لما صبر العراقيون على مرارة وهوان الاحتلال ساعة واحدة.

الشجرة الطيبة معطاء، ويقال أنها النخلة، وهل ينكر أحد فضل النخل على العراق؟ والنخل هبة الله للعراق، أما الشجرة البعثية الخبيثة فهي نقمة السفلة على العراق، وهي تأخذ ولا تعطي، وكان من المحتم أن يحدث الصراع، بين الطيب والخبيث، والإيجابي والسالب، وعندما حكم البعثيون العراق مات النخل، لا بالعشرات أو المئات بل بالملايين، لأن شجر البعث الخبيث لوث التربة، وأهدر المياه، واستنفذ الهواء الطلق، ، لذا مات النخل إهمالاً وجوعاً وعطشاً، ولقد تعمد البعثيون قتل النخل عمداً وقصداً وترصداً، ولأن الشجرة الخبيثة نقيض الشجرة الطيبة اقتلع البعثيون النخل وقطعوا رؤوسه، وتركوه شاهداً على خبثهم وكفرهم بنعمة الله.

كل أشجار البعث الخبيثة مجتثة من قرار، فلم يكن لها جذور في أرض العراق، لا في ديانات شعبه، ولا ثقافته، ولا تراثه، ولا حتى فولكلوره الشعبي المتوارث، والقول بعكس ذلك انتقاص من العراق وشعبه، بل هو شهادة على أن العراق لا قرار، فهو بالنتيجة كيان وهمي لا حقيقي.

كل البعثيين خبثاء، القادة منهم والأتباع، الملتزمون فيهم والمنافقون على حد سواء، وبدرجة أو أخرى، لأن حرفاً واحداً خطه أحدهم نصرة للخبث البعثي مشاركة في جرائمه، وهم بالتالي كلهم مستحقون للاجتثاث، مثل كل الشجر الخبيث، بحرمانهم من حقوقهم السياسية مدى الحياة ومعاقبة المجرمين منهم أشد العقاب، وما استثناء الأتباع المنافقين من الاجتثاث تبرئة لهم، ولا هي بمثابة صك غفران، لأن الغفران ليس من حق أي حكومة، فهو من حق الله في التجاوز عن سيئات المخالفين لأوامره ونواهيه، ومن حق المظلومين

الذين لهم الخيرة في الاقتصاص أو العفو عن ظالميهم، وكان الأجدر بصغار البعثيين الانتفاع من هذه الفرصة النادرة، لتنقية أنفسهم من أدران الخبث التي علقت بها، والتكفير عن الظلم الفادح الذي اقترفوه بحق العراق والعراقيين، لكنهم بدلاً من ذلك ازدادوا خبثاً وسعوا لتدمير القليل المتبقي من أطلال العراق، والذي لم تطاله معاول خبثهم والاحتلال.

إن إعادة انتخاب بعض البعثيين عودة للخبث، والذين صوتوا لهم من جنسهم، ورفع الاجتثاث عنهم حافز لهم ولأمثالهم، وتثبيط واحباط للعراقيين الطيبين، الذين صدقوا وعود الساسة، وشاركوا بأصواتهم في العملية السياسية، وسكتوا على اهراق دمائهم بسببها، وصبروا على الحرمان والعوز، ولم يعارضوا خوفاً من أن يتسببوا بإضعاف النظام السياسي، وبالتالي ازدياد احتمال عودة الخبث البعثي أو خبث مشابه، لذا أقول بأن رفع الاجتثاث عن البعثيين اخلاف من السياسيين للوعود التي قطعوها على أنفسهم لناخبيهم، و خذلان فادح لمشيئة ومصالح الغالبية العظمى من العراقيين، وانتصار للخبث.

فليحذر النخل وأهله.

13 كانون الثاني 2011م

استعينوا بالمغنية "أ" لإنقاذ العراقيين في سجون السعودية

هنالك عراقيون معذبون في سجون آل سعود، مهددون بقطع الرؤوس، ولا من معين إلا الله، فلا الحكومة العراقية ومؤسساتها المنتخبة تململت، ولا سلطة المحتلين الأمريكان "حامية الحمى" استنكرت، ولا مؤسسات حقوق الإنسان اكترثت، ولم ينتخي لنصرتهم سوى نفر من العراقيين النجباء، الذين لا يكلون ولا يملون من المناشدة والاحتجاج السلمي، ولا من مستجيب.

في 1982م استشهد مسئول سعودي كبير أمامي بالمثل اللبناني: "فخار يكسر بعضه"، في تعليقه على الحرب العراقية على إيران الإسلامية ، وهذا باختصار تعبير دقيق عن مدى حقدهم على العراقيين والإيرانيين، لذا لا يتوقع أحد منهم عدلاً أو رحمة وشفقة بالسجناء العراقيين المظلومين، وهم بالتأكيد لن يستجيبوا للضغوط الدبلوماسية أو المظاهرات الاحتجاجية أو المقالات الاستنكارية، لماذا؟ لأنهم يحملون صك غفران مفتوح من أسيادهم الأمريكان والصهاينة، ولولا ذلك لأبادوا نظامهم بعد الهجوم الإرهابي في 2001م، لذا لا يكترثون لمطلب أو مظلمة، إلا إذا كان صاحبه ذي قوة، أو كان من خاصتهم، فلو كان السجين من دولة غربية ومدان بأبشع الجرائم لأفرجوا عنه، بل لاشتروا له تذكرة ليغادر إلى بلده معززاً مكرماً، والحكومة العراقية وباعتراف المالكي مؤخراً ضعيفة أمام السعوديين، بفعل حماقاتها المتكررة في التعامل مع الإرهابيين الوهابيين، إذ بدلاً من إعدامهم في الساحات الرئيسية للمدن العراقية قامت بتسليمهم لحكام آل سعود.

المعروف عن آل سعود بأن لهم خواص، يستمعون لهم ويلبون مطالبهم، وهم قلة، من أهل نجد وغيرهم، وسأدلكم اليوم على أقرب الناس لهم، وللموضوع قصة.

تعرفت عليه في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، عندما قصدت السعودية باحثاً عن عمل، بعد مغادرتي العراق هارباً من تعسف النظام

الصدامي الطاغوتي، ومعارضاً لسياساته الرعناء، كان لقاءنا عابراً، والده سعودي متجنس، أصله فلسطيني، أثرى من التجارة حتى غدا من أصحاب الملايين، وله صلات قوية ببعض أمراء آل سعود، يمتلك سلسلة من المتاجر الضخمة والوكالات التجارية والمباني، وفي إحدى هذه المباني سكنت أسابيع معدودات، وهنالك التقيت بابنه، وكانت معرفة سطحية.

بعدها بسنوات وصلني خبر حبسه بتهمة الاتجار بالمخدرات، وعلى ذمة الناقل للخبر، والمؤكد مكوثه في الحبس سنوات، بذل فيها والده الثري محاولات مضنية لإطلاق سراحه، لم يترك أميراً إلا قصده، ولم تنفعه التوسلات ولا الاسترحامات ولا كل الوساطات، وظل ابنه قابعاً في الحبس.

تذكرته بعد سنين، فسألت عنه، أخبروني بأنهم اطلقوا سراحه أخيراً، بفعل وساطة، تهيأت بمحض الصدفة، أثناء لقاء أحد معارف السجين ومدير أعمال المغنية "أ"، وأثناء تبادلهما الأحاديث قال لمدير أعمال المغنية بأن لصاحبه السجين فضل كبير في نجاح المغنية، لما له من صلات واسعة في الأوساط الفنية، إذ إن مؤسسة والده التجارية وكيلة لإحدى كبريات الشركات اليابانية المتخصصة في صناعة أجهزة ومعدات التصوير السينمائي والتلفزيوني، وقد استثمر هذه الصلات لتهيئة الفرص لها، وانصت مدير الإعمال لبقية القصة، وبدوره قام الرجل بنقلها للمغنية، التي سارعت بالاتصال بأمير أو أمراء سعوديين، ولم ينقض وقت طويل حتى اطلقوا سراح السجين، بفضل وساطة المغنية الوفية.

لم يفز الرجل بحريته لأنه بريء، ولا لأن الرحمة اقتحمت قلوب آل سعود فجأة، ولا شفقة بأبيه الذي أضناه الحزن على ابنه السجين، ولكن عندما اتصلت المغنية المشهورة أنصت حكام السعودية، ولم يرفضوا طلبها، ولو قارنا سلوكها بسوكهم لاستنتجنا بأنها انسانة أفضل منهم، فهي لم تجحد الجميل، بينما خان آل سعود الأمانة الكبرى والمسئولية العظمى التي تطوق اعناقهم بإطلاقهم سراح السجين المدان والمحكوم عليه بالحبس، فخالفوا أحكام الشرع والعدالة، وهم بذلك قد رفعوا شأن وأهمية المغنية فوق كل

شيء، وسعوا لرضاها على حساب الدين والقيم العليا، واثبتوا خستهم وعدم استحقاقهم لتولي أمر المسلمين.

باختصار شديد، لن ينقذ العراقيين المغيبين في سجون آل سعود سوى معجزة ربانية، أو التخويف بالانتقام، والصاع بعشرة، أو وساطة مغنية أو راقصة مشهورة.

2 حزيران 2009م

لا تمنوا علينا بإعدام السفاح الكيمياوي!

من عادة الطغاة أن يمنوا على رعاياهم بكل شيء، ليس فقط الأمن والخدمات والوظائف بل حتى الغذاء والماء والهواء، وهكذا كان الطاغية صدام ومن سبقه من حكام العراق، لا يكلون ولا يتعبون من ترديد الترهات بأنه لولاهم لما شبع العرقيون، بل لما هطل المطر، وأخضوضر النبات، وأينعت الثمار، وساحت مياه دجلة والفرات، ومن دون بركات حكمهم لفقد الأمن، ولاستباح الأجانب بلدهم، فكان من سخرية الأقدار أن تنقلب أوهام الطغاة عليهم، فتحيق بالعراق كل هذه المصائب نتيجة استبدادهم واستعلائهم وحماقاتهم.

لذا نقول لا تمنوا علينا بإعدام السفاح الكيمياوي، ولقد تأخرتم طويلاً، حتى خشينا من عدم تنفيذ الحكم بسبب معارضة الأمريكان المحتلين، أو فيتو الرئيس العراقي طالباني لصلة القرابة بينه وبين طغمة تكريت، وظن البعض بأن وراء تأجيل التنفيذ صفقة مريبة خفية، تقايضون فيها الابقاء على حياته والسماح للبعثيين بمزاولة العمل السياسي مقابل توقفهم عن المعارضة المسلحة والعمليات الإرهابية، فلما كان جوابهم المزيد من الإرهاب سارعتم لإعدامه.

لا تمنوا علينا بإعدامه! فماذا يستحق هذا السفاح غير الإعدام؟ بل هو أقل ما يستحق، وأقل القليل، ولو عوقب وفق قاعدة ضربة بضربة لتوجب أن يموت ألف ألف مرة أو يزيد، ويعذب ألف ألف مرة أو أكثر، وكما رأيناه يرفس كالبغل عراقياً جنوبياً أعزل، مشتبه بمعارضته النظام، كنا نتمنى أن يرفس مراراً وتكراراً حتى يكاد يلفظ أنفاسه، وكما أمر باستعمال السلاح الكيمياوي ضد المدنيين الأكراد العزل استحق استنشاق المواد الكيمياوية الفتاكة لكي يجرب بعض عذاب تلك الأم الكردية في حلبجة التي قتلها وهي تحمل طفلها الرضيع، وأليس الكيمياوي المسئول عن عمليات الأنفال؟ فهل يكفي أن

يموت بحبل المشنقة من دون أن يدفن حياً كما فعل بالرجال والنساء والأطفال؟

نحن ضحايا الكيمياوي وسيده الطاغية صدام وجلاوزتهما، الأموات منا والأحياء، نصرخ بأن إعدام الكيماوي جاء متأخراً وناقصاً وغير كاف، وستبقى جرائمه محفورة في أذهاننا ومسطرة في الكتب والمقالات التي كتبناها وسنكتبها، ومرور السنين بل القرون لن تنسي أجيالنا القادمة جرائم الكيمياوي وبقية البعثيين، المعدومون منهم وغير المعدومين، القابعون في الزنزانات أو الماكثون في بيوتهم، المجتثون منهم وغير المجتثين، لذا إن كنتم تريدون الحفاظ على مناصبكم لا ترجعوهم إلى العملية السياسية بل ولا حتى الوظائف الحكومية، فهم لا يستحقون حتى الصفة الإنسانية.

عندما ستعدمون بعثياً مداناً اخر سنقول لكم أيضاً بأن ذلك غير كاف، ولن نرضى عنكم حتى تعدموا البعث كله.

28 كانون الثاني 2010م

حتمية سقوط الطاغية ولو بدون احتلال أمريكي

هنالك ترتيب منطقي للظواهر والأحداث في الطبيعة، لكن صدام حسين كان استثناءً على الطبيعة، بكامل معنى التعبير، فالعادة أن يطاح بحكم الطاغية ثم تحطم تماثيله، لكن الذي حدث هو أن أصنام صدام هوت كلها قبل القبض عليه، وكان العراقيون يعتقدون بأن نظام صدام لن يزول حتى يُقتل صدام وخليفتاه، ولابد أنهم مندهشون من انهيار وتبدد النظام قبل تصفية قيادته بالقتل أو الحبس، فلا عجب أن يحفر صدام قبره ويختبئ فيه قبل موته، ولعل هذه الوقائع تشجعنا على إعادة النظر في كثير من مفاهيمنا وممارساتنا السياسية.

لم يكن صدام حسين قائداً، بل كان طاغية، وشتان ما بين الإثنين وأساسا لم يمتلك صدام الحاكم المطلق أي شرعية، فسلطته لم تكن مستمدة من شخصية كاريزمية تحظى بقبول جماهيري واسع، مثل المهاتما غاندي، ولا تتوفر فيه مقومات السلطة التقليدية المبنية على أعراف وتقاليد اجتماعية مثل شيوخ القبائل، كما كانت الانتخابات والاستفتاءات التي ينظمها صورية ولا يعتد بنتائجها المقررة سلفاً في اضفاء ولو غلالة من شرعية الانتخاب على حكمه.

ولا يمتلك صدام صفات القائد الناجح، مثل الذكاء والحكمة والصدق وانفتاح الّذهن ونقد الذات والتعلم من التجارب، ولم يكتسب مهارات صنع القرار والتفاوض واقناع الأخرين التي يحتاجها كل قائد سياسي وإداري ناجح، وباختصار لو استعرضنا صفات الخليفة الراشد أو الإمام العادل في الإسلام والملك الفيلسوف في جمهورية افلاطون لوجدنا نقائضها لدى صدام حسين.

ولأنه لم يكن قائداً ولا حاكماً شرعياً كان من المحتم أن يقترف أخطاءً جساماً، من أسوئها ما يلي:

1. التخريب السياسي والاجتماعي من خلال افشاء الطائفية والعنصرية بين أفراد المجتمع العراقيين- وبالضد من شعاراته العقائدية القومية والعلمانية- مما أضعف الكيان السياسي العراقي إلى درجة أثارت المخاوف لدى الكثيرين من تقسيم العراق وأعادت إلى السطح الانتماءات والولاءات العنصرية والطائفية التي يمكن استغلالها في اشعال الفتن والصراعات الداخلية.
2. المغامرات العسكرية المدفوعة بأهواء السيطرة والعظمة والتي أدت إلى نتائج كارثية على العراق وشعبه، من حيث الخسائر البشرية والمعنوية والمادية، وتهديد استقلال العراق ودول المنطقة العربية والإسلامية، وتقديم الذرائع لقوى الهيمنة العالمية لاحتلال العراق.
3. استعمال العنف بأسوأ أشكاله من قتل جماعي وتعذيب واغتصاب للأعراض وتشريد وحبس وإرهاب كوسيلة أساسية في التسلط على كافة فئات الشعب العراقي من معارضين ومحايدين، فاستحق أن يعد نظامه أسوء كارثة حلت بالعراق منذ الغزو المغولي، كما شوهت هذه الممارسات البربرية صورة العمل السياسي في نفوس العراقيين، وعمقت نفورهم منه، مما قد يثنيهم عن ممارسة دورهم السياسي بالكامل في ظل النظام التعددي المنتظر.
4. التخلف الاقتصادي الناتج عن سياسات وبرامج متخبطة، فتارةً اقتصاد موجه اشتراكي وتأميم للأراضي الزراعية وانخفاض الإنتاجية وتضخم بيروقراطي وبطالة مقنعة، ثم طفرة غير مدروسة إلى اقتصاد السوق وخصخصة مترددة وارتفاع لمعدلات البطالة، وخلافاً لما يمكنه ثراء العراق بموارده البشرية والنفطية والمعدنية والزراعية تراجعت مؤشراته الاقتصادية إلى درجة تضعه بين مصاف الدول الأكثر فقراً في العالم.
5. ترسيخ الأعراف والممارسات المناهضة للعمل والتعاون والإنتاج والإبداع في الإدارة العراقية كنتائج حتمية لاعتماد الولاء السياسي والانتماء القبلي والفئوي كمعايير في تعيين وتقييم أداء المسؤولين الإداريين، مما شجع على انتشار الانتهازية والوصولية والمحسوبية والمنسوبية، وانحسار تأثير القيم الإيجابية المضادة لها.

وأخيراً ليكن مصير صدام نذيراً لكل الطغاة والذين تسول لهم أنفسهم الطموح للتسلط، احفروا جحوركم اليوم قبل ان يطاح بكم!

حتى لا يؤخذ العراق غلاباً لابد للأغلبية أن تخرج عن صمتها وتستعيد ذاكرتها

يعاب على النظم الديمقراطية صمت الأغلبية، والتي لا تشارك في عمليات الاقتراع، ولا تبدي اكتراثاً بالسياسات الحكومية، حتى تلك المؤثرة في حقوقها ومصالحها، ويعتبره علماء السياسة مؤشراً قوياً على ضعف الثقة بالنظام السياسي وتعبيراً احتجاجيا سلبياً عن العجز من امكانية التأثير في قراراته ومؤسساته وأساليبه، أما صمت الأكثريات في النظم العربية اللاديمقراطية فهو، وحتى يثبت العكس، صمت المقهورين، من أباءهم تأدباً ومن حكامهم طاعة مفروضة لأولي الاستبداد.

بعد سقوط النظام البعثي المستبد في العراق زالت مبررات صمت الأغلبية، بل أصبح لزاماً عليها المبادرة إلى التعبير عن مطالبها، بأعلى الأصوات دون خشية من أتباع النظام السابق، حفاري قبور الصمت الجماعية، ولا من القوات الأمريكية المحتلة، والتي عليها أن تبرهن عملياً على صدق ادعاءاتها باحترام الحريات والحقوق، وفي مقدمتها حرية التعبير عن الرأي والتظاهر السلمي.

قبع الكثيرون منا، نحن العراقيين، في أعشاش الصمت بعد أن قرأنا البيت التالي من قصيدة خبيثة مغلفة بحكمة مصطنعة في أحد كتب القراءة للصفوف الابتدائية:

فخرجت من عشها الحمقاء   والحمق داء ما له دواء

والضمير يعود على حمامة، خرجت من عشها لتقع فريسة صياد، والحكمة الخادعة أن نخلد إلى أعشاشنا حتى نموت جوعاً وقهراً، وهذا بالفعل ما حل بنا في القرن العشرين، وكل عقد فيه طوق أعناقنا بسلاسل وأغلال جديدة.

ظل تمثال الجنرال مود النحاسي، يرمق باحتقار واستعلاء العراقيين من فوق صهوة جواده العربي الأصيل شاهداً على صمت العراقيين حتى الانقلاب العسكري في 1958، وكان السكوت على ادعاءه الأجوف بأنه دخل العراق محرراً لا محتلاً علامة الرضا والتصديق. ولم يحتج العراقيون على نصب تمثال لعبد المحسن السعدون، أول رئيس وزراء عراقي، وتخليد ذكراه بوضع اسمه على شارع رئيسي، وهو الذي أنهى حياته بيده منتحراً، والانتحار خطيئة عظمى في شرع الله، ومخالفة خطيرة للقوانين الوضعية، وبأي معيار قيست وطنيته وبطولته، وقد كتب في وصيته باللغة التركية لا العربية، بأنه اختار الانتحار لفشله في التوفيق بين أوامر المحتلين البريطانيين ورغبات الشعب العراقي بالاستقلال الفوري وانسحاب القوات الغازية؟ ولايزال حتى اليوم تمثاله الأصم يضج بالشهادة على الصمت المعيب.

وشجعهم الصمت شبه المطبق على تأسيس جيش، لا للدفاع عن العراق بالمقام الأول، وإنما لقمع تمردين متزامنين، واحد في الشمال وآخر في الجنوب، وبالفعل وعلى مدى ثلاث عقود من السنين كان الجيش العراقي، أو بالأحرى قادته، أما شركاء في الحكم أو متنافسون عليه مع النخبة الحاكمة من ضباط الجيش العثماني السابقين من أمثال نوري السعيد والعسكري والهاشمي، ولم يتردد هؤلاء القادة العسكريون في قصف مواطنيهم المدنيين بالطائرات والمدافع الثقيلة، كلما تجرؤا على الاحتجاج على قرار مجحف لوزير أو امتنعوا عن دفع رشوة لحاكم إداري، واستمروا على ذلك المنوال حتى 1958 حينما قرروا الاستئثار بالسلطة، فاصبحوا هم وحلفاؤهم من النخب المدنية سيوفاً مسلطة على أعناق العراقيين اللائذين بحمى الصمت.

وقد سبق الأمير عبد الإله قاسم وعارف الأول والبكر وصدام إلى التفريط بمصالح العراق العليا في سبيل تحقيق مآرب شخصية، وهو المعروف بطموحه إلى اعتلاء عرش سوريا حتى الهوس، واقحامه العراق في مؤامرات وأحابيل وتنافس مع قوى محلية، أتت ثمارها، مع غيرها من شجرات الفئوية والأحلاف الاستعمارية الخبيثة التي زرعها النظام الملكي البائد،

انقلاباً عسكرياً متخلفاً، كان أول غيث المطر الأسود الذي أغرق العراق في فيضان دم وخراب على مدى أربعين عاماً، وعلى الرغم من كل أخطاء الأمير عبد الإله فقد كان السكوت على قتله والتمثيل بجثته خطيئة.

وشجع صمت الأكثرية قاسم على التمادي، في إلقاء خطبه الماراثونية الجوفاء، وفي تحويل العراق إلى ملهاة للعالم المتفرج على محكمته الثورية، وتسليطه الشيوعيين المدججين بحبال السحل على المواطنين، الصامتين منهم والمتكلمين، وكان نصيبي من إرهابهم، وانا طالب في العاشرة من عمري، وضع حبل السحل في عنقي من قبل معلم شيوعي أمام مدير ومعلمي وطلبة المدرسة أثناء الاصطفاف الصباحي اليومي، وهم بين مهلل وصامت ،ولازلت أتذكر كلماته: هذا مصير كل الإقطاعيين وأولادهم، وهذه مجرد لمحة خاطفة من الشريط التسجيلي لرعب لتلك الأيام السوداء.

وكان على قاسم أن يتعظ من التاريخ، فقد تكون مصادفة أن يقتل الملك غازي في حادث سيارة إثر مشروعه الوحدوي مع الكويت، وكذلك زوال النظام الملكي بعد أشهر معدودات من مطالبة نوري السعيد بضم الكويت إلى الإتحاد الهاشمي، ولكن ما أن تجرأ قاسم على تكرار المطالبة بضم الكويت، هذه المرة كمحافظة، حتى بدأ العد العكسي لزوال نظامه، والتهيئة لإحلال البعثيين محله يقلهم قطار أمريكي، كما وصف أحدهم انقلابهم في عام 1963،وكانت تلك أول لدغة من الثعبان البعثي، ولو قبلنا بأنها فلتة، فكيف نفسر لأنفسنا وقوعنا ضحية لذلك الجحر الموبوء مرة ثانية؟ ولا حاجة لكم بالتذكير باحتلال الكويت ونتائجه المفجعة التي لم تنقضي بع

ولأن صدام ومن سبقوه روضونا على الصمت لم نعترض على عدوانه السافر على إيران الإسلامية، والذي يعترف "محررونا" من صدام بأنهم كانوا محرضين عليه وشركاء فيه، وقد لا يعلم البعض منكم بأن العراق كان دائماً في حسابات القوى الاستعمارية والإمبريالية حارسها للبوابة الشرقية، وقد كشف أنثوني إيدن، رئيس الوزراء البريطاني آبان العدوان الثلاثي على مصر، عن هذه السياسة الاستعمارية في مذكراته المنشورة باللغة الإنكليزية في 1960:

The whole Middle East،including the Persian Gulf،required to be defended on the frontiers of Iraq and this could only be done in co-operation with local forces. (p.244)

وليس سراً بأن التمرين السنوي لكلية الأركان العراقية، وفي عهود مختلفة، صد هجوم إيراني على وسط العراق، وانسجاماً مع مخططات القوى الاستعمارية وأتباعها فقد بادر صدام بالهجوم على إيران المتحررة من الهيمنة الأمريكية، مضحياً بأرواح مئات الألاف من أبناء الأكثرية الصامتة من العراقيين، على اختلاف أعراقهم ومذاهبهم.

ولم سكت العراقيون على إلحاد صدام في اسم الله، تبارك وتعالى، بزيادة الهمزة على اسم الجلالة، عندما خط بيده (ألله) بدلاً من الله على العلم العراقي جاهلاً أو متعمداً؟ والهمزة كما أكد سيبويه ليست من أصل الاسم، وإنما تدخل عليه في القسم والدعاء، فهل الصمت على ذلك يليق بموطن جهابذة العلماء وفطاحل الشعراء ووارثي مدرستي الكوفة والبصرة في النحو واللغة؟

وحتى يدرك العراقيون فداحة الخسائر، التي سيتكبدونها فيما لو تلفلفوا بعباءة الصمت، واسدلوا الستار على المرير من ذكرياتهم، لابد أن يؤمنوا بأن الذهب الذي يوعدون به اليوم مقابل سكوتهم سيتحول إلى معدن رخيص أو حتى تراب، ليس بالمفعول العكسي لحجر الفلاسفة، وانما بالمكر الذي تزول منه الجبال، آنذاك لن ينفع الندم، وحينها ستسقط درر الكلام من الأفواه اللامفضوضة فحماً أسوداً، وسنضيف أنات وحسرات جديدة لسجل أحزاننا اللامتناهي، فهل سنتذرع غداً بحمارة القيظ، وزمهرير الشتاء، فتسقط الكوفة مرة أخرى بأيدي الطامحين إلى ربوبية البشر؟ أم سيتكرر انخداع الرؤوس اليانعة بالإيمان والعدل والتقى إلى سلطان فاسق جائر آخر؟ وإذا كان من الأفضل التعلم من أخطاء غيرنا فلا عذرلنا في عدم الاتعاظ من مصائبنا، والتاريخ يعيد نفسه عندما لا نتعلم منه، فهل هنالك من يريد عودة الاستعمار

المباشر أو غير المباشر ليوظفنا حراساً للبوابة الشرقية، أو إعادة بعث حكم الأحزاب النخبوية والفئوية وقادتها المتسلطين الدمويين، وهل تقبلون التخلي عن الثوابت الدينية والقيمية والأخلاقية؟ اخرجوا من آسر الصمت قبل أن يظهر دعي جديد ناصباً نفسه ناطقاً باسمكم، واسمحوا لي بأن أدلي بصوتي: لا استقلال وسيادة مع الاحتلال، ولا ديمقراطية دون سيادة كاملة وانتخابات حرة، وأخيراً حذار حذار فالمؤمن تعريفاً هو من لا يلدغ من جحر مرتين، لذا يتوجب أن نتقصى مواطن الجحور في التاريخ، ونحصن أنفسنا وأخوتنا باللسان، الذي هو درجة واحدة فقط فوق أضعف الإيمان.

من أجل كرامة العراق قاطعوا البضائع التركية

تركيا بلد جار، حسن الجوار معها مفقود، من الطرف التركي غالباً، للأتراك مآخذ واحد على العراق، وهو حزب العمال الكردي، والتقصير من الحكومة العراقية المركزية، العاجزة عن وضع قواتها على الحدود، بسبب معارضة ادارة اقليم كردستان وميليشياته المسلحة، كما يتحمل الجانب التركي شطراً من المسؤولية عنها، نتيجة مسعاه المتواصل لإضعاف حكومة بغداد واظهارها بمظهر العاجز الذليل.

فيما عدا هذه المشكلة الموروثة من عهود سابقة حافظ العراق على أفضل العلاقات مع جارته الشمالية، سياسياً واقتصادياً، ولعل افضل معيار لقياس حسن النوايا العراقية الشراكة الاقتصادية بين البلدين، إذ تتصدر تركيا قائمة الدول في حجم التبادل التجاري، الذي بلغ في عام 2011م 12 مليار دولار، وهو للمعنيين بالمقارنات حوالي ضعف حجم التبادل التجاري بين العراق وإيران، ومن المتوقع تنامي العلاقات التجارية والاقتصادية مع تركيا لتبلغ 20 مليار دولار في الاعوام القادمة، وحالياً تنشط 600 شركة مقولات تركية في تنفيذ مشاريع عراقية، وجاء تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين البلدين في 2008م مؤشراً قوياً على حرص العراق على تطوير وتمتين علاقاته مع تركيا.

للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية أولوية في حسابات الدول، حتى الرئيس الأمريكي أوباما اقر بأن حكومة بلاده تضع مصالحها أحياناً قبل مبادئها وقيمها، وإن كنت لا ارى دليلاً واحداً على أن لأمريكا قيماً ومبادىء، ولكن الحكومة التركية هي الاستثناء على هذه القاعدة، إذ لم تنفك من اختلاق الازمات للحكومة العراقية، وتأجيج الانقسامات الطائفية، والتدخل بالشؤون العراقية الداخلية وانتهاك سيادة ودستور العراق، مما يعرض افتراضاً لمصالحها الاقتصادية في العراق للخطر.

حزب العمال الكردي مشكلة تركية داخلية، فرضت على العراق والغالبية العظمى من شعبه، ولا يوجد مبرر قانوني أو اخلاقي لتركيا لإرسال طائراتها وقواتها لتقصف وتدمر البنى التحتية العراقية، وفي الشأن السياسي خرق رئيس الوزراء التركي أردوغان كل الأعراف السياسية والدبلوماسية في التعامل مع الحكومة العراقية ورئيسها، موجهاً الانتقادات والنصائح المتكررة لهما، ومتجاهلاً أن للعراق مجلس نيابي وصحافة حرة وطبقة مثقفة، والأخطر في الأمر تركيز اردوغان على البعد الطائفي في الخلافات السياسية، متناسياً استضافة بلاده لاجتماعات رفعت فيها شعارات طائفية معادية للشيعة، وامتناعه عن تسليم المتهم الهارب الهاشمي أو على الاقل ابعاده عن الأراضي التركية.

هدد أردوغان حكومة بلاده لن تقف صامتة ومتفرجة فيما لو حدث صراع طائفي داخل العراق، والمعنيون بالتهديد هم الشيعة، لكن وقاحة العثماني أردوغان لم تقف عند هذا الحد فأرسل وزير خارجيته لزيارة كركوك من دون استئذان الحكومة العراقية كما تقتضي الأعراف الدبلوماسية والاتفاقات الدولية ومبدأ حسن الجوار، ثم خرج أردوغان مبرراً هذا التصرف الأخرق بقوله أن وزير خارجيته زار "أهلنا" في كركوك.

من الواضح أن أردوغان وحكومته يشنون حرباً نفسية على العراق، الهدف منها ارهاب وابتزاز الحكومة العراقية لدفعها إلى تقديم المزيد من المكاسب الاقتصادية والتنازلات السياسية لحلفاء وأتباع أردوغان الطائفيين والعنصريين في العراق، ويبدو بان المنطقة الخضراء عاجزة عن مجابهة الصلافة التركية الطورانية وايقافها عند حدها ومنعها من التطاول على السيادة العراقية والتدخل في الشؤون العراقية الداخلية، وهنالك طرفان رئيسيان مسؤولان عن هذا الوهن العراقي الرسمي: ساسة المنطقة الخضراء والاحتلال الأمريكي والنظام السياسي التحاصصي الفاشل الذي اشتركوا في تأسيسه.

إن لعجز الحكومة العراقية عن مقارعة العنجهية التركية تبعات وآثار خطيرة، إذ يغري الأتراك المهووسين بأوهام التفوق العنصري والطائفية بالتدخل في

العراق، ويشجعهم على احداث فتنة كبرى في العراق كما فعلوا في سورية، لذا لا بد من رد يقنع الأتراك وصنائعهم بأن في العراق شعب ابي يرفض الوصاية العثمانية الجديدة، وقادر على رد الصفعة بعشرة أمثالها، وذلك من خلال حملة شعبية واسعة لمقاطعة البضائع والمنتجات التركية، والضغط على المؤسسات الحكومية للتوقف عن ارساء المشاريع على الشركات التركية، وحجب التأييد عن مسؤولي الإدارات المحلية الذين لا يساهمون في المقاطعة وتعميم أسماء المنتجات التركية التي يتوجب الامتناع عن شرائها والشركات التي ينبغي عدم تقديم التسهيلات لها، كلنا ومن مواقعنا في العمل والشارع والمنزل مدعوون للذود عن كرامة العراق وعزة العراقيين من خلال المشاركة في هذه المقاطعة الشعبية وانجاحها.

حتى السجين أوجلان لا يقيم وزناً لحكومة وشعب العراق

اتفق حزب العمال الكردي مع الحكومة التركية على ايقاف العمليات المسلحة وسحب مقاتليه وهم اكراد يحملون الجنسية التركية إلى الأراضي العراقية.

أوجلان يرزح في سجن تركي، محكوم عليه بالسجن المؤبد، بتهمة الإرهاب، ولولا طموح الحكومة التركية لعضوية الإتحاد الأوروبي لكان رميماً تحت التراب، وحزبه منظمة إرهابية، ومدرج على قائمة المنظمات الإرهابية لدى الأمم المتحدة والحكومة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

سيترتب على الاتفاق المبرم بين حزب أوجلان وحكومة أردوغان دخول الألاف من المقاتلين الإرهابيين، وفقاً للتصنيف الدولي، لينضموا إلى الألاف المؤلفة من الإرهابيين، العلنيين مثل منظمة خلق أو منافقي خلق الإيرانية، والمتوارين من بقايا النظام البعثي والقاعدة وغيرها من المنظمات والجماعات الإرهابية.

يرجح أيضاً جلب مقاتلي حزب العمال أسلحتهم الثقيلة والخفيفة، وحتى لو لم يحدث ذلك فهؤلاء المقاتلون متمرسون على حرب العصابات، ولا يتورعون عن استعمال الوسائل الإرهابية لتحقيق أغراضهم، ويشهد على ذلك سجلهم الدموي، ومسؤوليتهم عن تفجيرات وسط المدن وعمليات اغتيال، كما أن حصولهم على السلاح في العراق ليس بالأمر الصعب، وهم بالتالي يشكلون تهديداً قائماً أو كامناً لأمن العراق.

والخطر الناجم عن دخول مقاتلي أوجلان لا يهدد الأمن فقط بل وحدة واستقرار العراق، إذ يتزامن مع احتدام الخلاف المستعصي بين الحكومة المركزية وكردستان العراقية والتهديد المتكرر للأخيرة بالانفصال من طرف

واحد عن العراق، وما يثيره من احتمال نشوب صراع مسلح بين الطرفين حول الأراضي والحقوق النفطية.

الحكومة العراقية اخر من يعلم، مثل الزوج المخدوع، أو على الأقل اخر من يكترث، إذ لم ترفع عقيرتها بالاحتجاج والاستنكار إلا بعد بدأ دخول أتباع أوجلان، فكان رد فعل الاتراك صمت الازدراء والإرهابيين الاكراد اللامبالاة الوقحة.

ليس مستغرباً أن يتعامل الأتراك مع العراق وأهله باستعلاء وعجرفة، فهم مجبولون على العنصرية كما يبدوا، أو الكثير منهم على الأقل، إذ يقدسون الصنم التركي العنصري أتاتورك، ويصوتون لأردوغان الحالم بإحياء دولة سلاطين آل عثمان، ليعيد أمجادهم الاستعمارية الدموية المبنية على جماجم وأشلاء ودموع الملايين من المسلمين وغيرهم الذين ابتلوا بالحكم العثماني على امتداد قرون عجاف، ولا ينفك أردوغان من التدخل في الشؤون العراقية وتوجيه الإنذارات والتحذيرات والتهديدات العلنية لحكومتها.

ويبدو بأن اوجلان واتباعه الإرهابيين لا يقلون عجرفة واستهانة بحقوق الآخرين من أخوتهم الأتراك، ولعلهم أصيبوا بالعدوى من اخوتهم في كردستان العراق، وافترضوا خطئاً بأن حلمهم بدولة كردية غنية بالنفط تتشكل من أشلاء العراق وسورية قد غدا قريب المنال، وقد نسوا بأن الأتراك وبعد أن استخدموهم لتصفية الأرمن وغيرهم من الأقليات غير المرغوبة بها انقلبوا عليهم ونكلوا بهم.

أما الحكومة العراقية فهي الجانية على نفسها وشعبها، وتستحق ازدراء الأتراك ولامبالاة إرهابيي اوجلان، لأنه من يهن يسهل الهوان عليه، وقد اهان الأتراك وحزب العمال الكردي حكومة العراق وسيادته مرات ومرات، فلم ترد عليهم هذه الحكومة بغير الشكوى والاحتجاج.

إن دخول مقاتلي حزب العمال الإرهابي إلى العراق باتفاق مع حكومة تركيا انتهاك سافر وخطير لسيادة العراق بل هو عدوان من تنظيم إرهابي بمساعدة دولة عضو في الأمم المتحدة، ويحتم جملة من الإجراءات على الحكومة العراقية، أولها أن تتحمل مسؤوليتها عن حماية الحدود العراقية

بالكامل، ومن دون أي اعتبار لمواقف حكومة اقليم كردستان، وعليها اصدار الأوامر الفورية للقوات العراقية بإيقاف دخول الإرهابيين، والتصدي لهم ولمن يساندهم بالقوة إن تطلب الأمر، كما ينبغي على حكومة العراق تعليق روابطها الدبلوماسية مع تركيا، واغلاق حدودها معها، وايقاف علاقاتها التجارية معها وتصفية أعمال الشركات التركية العاملة في العراق والبدأ فوراً بإيجاد خط بديل لنقل النفط العراقي، وتقديم شكوى إلى مجلس الأمن ضد تركيا، ودعوة الجامعة العربية لاجتماع طارئ للبحث في هذا العدوان، وفي حالة رفض الجامعة القطرية (العربية سابقاً) التجاوب مع الطلب العراقي فيكون الرد بسحب سفيرها المعتمد من الجامعة وتعليق مشاركتها وطرد ممثلي الجامعة من العراق.

هل تجرأ الحكومة العراقية على اتخاذ هذه الاجراءات المحقة رداً على العدوان التركي – الإرهابي على سيادة وأراضي العراق؟ على الأغلب والأرجح ستكتفي الحكومة العراقية بالشكوى والاحتجاج من خلال وسائل الإعلام، فهي متعودة على الهوان، والأكراد في كردستان يفرحون بهوانها، وكثير من سنة العراق أيضاً لأن رئيسها شيعي، وكذلك دول الخليج والجامعة العربية ورئيستهم المطلقة قطر، وهم أقرب إلى تركيا مودة منها إلى العراق، فلا يكترثون لهوان العراق بل يتمنون تقسيمه واندثاره.

ليس وحدها حكومة العراق تهان من قبل تركيا واتباع أوجلان، وليس المالكي وحده ساكت على الهوان، بل كل العراقيين، ومن يهن يسهل الهوان عليه، ولا افتخار إلا لمن لا يضام، وبعد فماذا بقي من هيهات منا الذلة؟

12 أيار 2013م

هل أنا مواطن يا حكومة المالكي؟

لو كان هذا سؤال مطروح في امتحان على ساسة العراق لفشل جميعهم في الاختبار لأن معظمهم أثبتوا للعراقيين بأنهم فاشلون في مادة السياسة، والمواطنة موضوع أساسي في السياسة، وفي القانون أيضاً، وهنا أيضاً اخفاق ذريع لساسة العراق.

قبل زمن قصير كتبت طلباً لرئيس وزراء العراق المالكي بتزويدي بنسخ من محتويات ملفي الوظيفي في مؤسسة عراقية عملت فيها حوالي ثلاث سنوات قبل هجرتي من عراق الطاغية صدام فجاءني جواب أعوانه بالرفض، وليس موضوعنا هنا الرفض واسبابه وإنما مخاطبتهم لي بـ (المواطن) وهو ما أعتبره بعض اتباع الحكومة اطراءً عظيماً، ولكن السؤال المطروح فعلاً: هل أنا فعلاً مواطن عراقي؟ وبتعبير أكثر دقة هل أنا مواطن في نظر الحكومة العراقية؟

من المؤكد أنني عراقي، بالولادة لا التجنس، ومن أبوين عراقيين، واحمل شهادة جنسية عراقية قديمة، من النوع العثماني، الذي يعترف بها جميع العراقيين، وقضيت حوالي نصف سنة في الخدمة العسكرية في 1970م مجبراً قبل دفعي البدل النقدي، كما حصلت على جواز سفر عراقي، انتهت صلاحيته أواسط الثمانينات، فرفضت الحكومة العراقية تجديده، ومن ثم وعدني قريب بتجديده في السفارة العراقية في لندن ولكنه فشل فعاد لي مقصوص الأطراف ومدموغاً بوصمة الإلغاء.

في العراق يكتسب أولاد الأب العراقي جنسية أبيهم بصورة تلقائية، وفقاً لما يعرف بقاعدة

jus sanguinis، وأجزم بأن معظم ساسة العراق إن لم يكن جميعهم لم يسمعوا بهذا المصطلح السياسي - القانوني من قبل، ولأن أولادي عاشوا في المهجر لا يمتلكون وثائق عراقية غير جوازات سفرهم القديمة.

عندما رفضت حكومة البعث تجديد جواز سفري أصبحت وافراد عائلتي stateless (من دون دولة) وبالتالي فلم أعد مواطناً بالمفهوم التام للمصطلح، وكان بيني وبين اسقاط الجنسية عني جرة قلم من الحكم البعثي الجائر.

لعل البعض يتوقع بأنه وبعد سقوط النظام البعثي سارعت الحكومة العراقية الحالية لتعويضي عن حرماني وعائلتي من الوثائق الأساسية التي هي حق أساسي مشروع وبالحد الأدنى لكل العراقيين، وبدونها لا تعتبر مواطناً بالفعل، فسارعت إلى تسهيل حصولي عليها، إذا كنتم افترضتم ذلك فأنتم مخطئون جداً.

الحقيقة هي أن استعادة وثائقي العراقية التي تثبت بأني مواطن عراقي قد اصبحت بعيدة المنال، وهاكم الدليل.

لو ذهبت إلى سفارة عراقية وطلبت منهم تجديد جواز سفري فسيرفضون من دون "نسخة ملونة" من كل من شهادة الجنسية وهوية الأحوال المدنية، ولكن شهادتي الجنسية قديمة وغير مقبولة، وليس لأولادي هويات أحوال مدنية ولا شهادات جنسية لأنهم ولدوا لأب معارض للنظام البعثي عاش ثلاثة عقود من السنين في المهجر.

ولو زرت موقع سفارة عراقية فستجد بأن حصول أولادي على هوية الأحوال المدنية يتطلب ما يلي:

- إثبات واقعة الزواج في دائرة الأحوال المدنية (في العراق)
- تأشير شهادة الولادة لدى دائرة الأحوال المدنية وفي العراق بالطبع

أي باختصار إن حصول أبنائي على هوية الأحوال المدنية متعذر من دون عودة للعراق، ولكم أن تتصوروا مدى صعوبة إن لم تكن استحالة الحصول

على شهادة جنسية جديدة لي ولأولادي، وبالنتيجة فأنا وهم عراقيون بالاسم فقط مع وقف التنفيذ، ومع تقادم الزمن ستنتهي صلتهم ببلادهم.

ربما يقول البعض من أنصار هذا النظام البائس لم لا تزور العراق لتحصل على الوثائق المطلوبة، ولقد زرته بالفعل في 2004م وكان الوضع متأزماً بسبب الاحتلال الأمريكي وبدء الصراع الطائفي وعمليات الخطف، فاكتفيت برؤية احبتي بعد فراق لعقدين من السنين، وهنالك التقيت بأخ لي هاجر إلى النرويج في بداية السبعينات ثم قرر العودة بعد سقوط النظام البعثي فاقدم على بيع منزله في النرويج واشترى له أرضاً وباشر بتشييد منزل له عليها، وتوسط له قريب ذو منصب رفيع في النظام الجديد فتوظف في وزارة النفط، ولم تمض سوى فترة قصيرة حتى سمعنا بخبر اختطافه، ولم يعثر له على أثر منذ ذلك الحين، واعتبر في عداد الموتى، وهو واحد من عشرة من الأهل والأقارب الذين قضوا نتيجة انعدام الأمن والإرهاب في العراق، فهل من المعقول أن يتحمل العراقي كل هذا العناء والمخاطر لكي يجددوا جواز سفره؟ ولو كانت الحكومة البعثية ما زالت قائمة والعياذ بالله وكانوا راضين عني لما تطلب ذلك سوى زيارة أو زيارتين للسفارة.

اخبرني ابن عم لي بأنه وقبل زمن قصير أراد استخراج جواز سفر جديد وكان أمامه اختياران: الانتظار إلى ما شاء الله للحصول على الجواز أو دفع مبلغ ألفي دولار ليكون الجواز في يده في ظرف أيام، فاختار البديل الثاني، والويل ثم الويل لي ولكل العراق لو دفعت رشوة للحصول على جوازات سفر ووثائق المواطنة الأخرى لي ولأبنائي.

إن لم يكن لديك مال للرشوة فهنالك الوساطة، هكذا ينصحون، والشاهدة على ذلك قريبة لي، عاشت هنا سنين عدة، ارادت استصدار جوازات سفر لبناتها فاتصلت بأهلها، الذين سارعوا لتزويدهن جميعاً بشهادات جنسية جديدة من دون زيارة واحدة للعراق أو سفارته هنا في كندا، أما أنا فلا وساطة لي سوى الله، وما أشد بؤسي لو استعملت الوساطة أو الرشوة بعد عمر قضيته في تعليم الألاف من الموظفين والطلاب ضرورة اعتماد الجدارة والابتعاد عن المحاباة والرشوة.

لماذا تعرقل حكومة المالكي حصولي على وثائقي القانونية التي تثبت كوني مواطناً عراقياً؟ هل لأنها تريد التخلص منا نحن المعارضين الذين لم ننضوي تحت كياناتهم السياسية الكرتونية المصطنعة؟ أم لعلها تريد افساح المجال لمستوطنين جدد من دول أخرى استكمالاً لخطة النظام البعثي البائد في تغيير التركيبة الديمغرافية للعراق كما يجأر البعض كلما سمعوا بخبر دعوة مسؤول عراقي لمصريين أو غيرهم بالقدوم للعراق؟

رب قائل بأن الحكومة العراقية تشددت في فرض اجراءات استخراج وثائق المواطنين بسبب تفشي التزوير، وانا أتفهم هذا التخوف، وهذه الحكومة وبالذات المشاركون فيها من العائدين للعراق بعد الاحتلال الأمريكي اكثر الناس معرفة بتزوير الوثائق العراقية كالجوازات وغيرها، لسبب بسيط هو أن البعض منهم عملوا بالتزوير، ما قبل سقوط النظام، وكان لكياناتهم الحزبية خبراء بالتزوير، بارعون في تزوير الجوازات العراقية وتقليد الأختام الرسمية، مقابل مبلغ يسير من المال، كما أقدم الأكراد وبعد اعلان منطقة كردستان محمية ببيع أعداد غير معروفة من الجوازات العراقية الأصلية، وهم اليوم بقدرة مغير الأحوال قيمون على منع التزوير، ويخشون من أن أكون مزوراً، فتأملوا!

من دون وثائق تثبت مواطنتي تنتفي عملياً حقوقي السياسية، فلا يحق لي الترشيح للانتخابات ولا التصويت أما الحقوق الأخرى مثل الحق في العمل وغيرها فأغلب العراقيين محرومون منها فلا جدوى لذكرها.

هنالك عراقيون يعيشون اليوم في العراق ويعتبرون وثائقهم العراقية التي حرمت منها ذات فائدة مؤقتة وينتظرون بفارغ الصبر اليوم الذي تنتفي حاجتهم لها فيكون مصيرها الحرق أو الرمي في القمامة، وهؤلاء شركاء في الحكومة العراقية.

وبعد يا حكومة المالكي ويا أتباعه فهل أنا بالفعل مواطن؟

21 شباط 2012م

درس في أصول العلاقات العامة واللياقة للأمانة العامة لمجلس الوزراء

كتبت رسالة إلى رئيس وزراء العراق المالكي أطلب فيها الموافقة على تزويدي بنسخ من محتويات ملفي الوظيفي في ما يعرف بالمركز الوطني للاستشارات والتطوير الإداري في الفترة بين 1978 و1982م لغرض الاطلاع على التقارير الصادرة من إدارة المركز آنذاك والتي تسببت في حرماني من العمل لسنين طوال وتقويض مساري المهني وعدم تجديد جواز سفري والتسبب في معاناة شديدة لأفراد عائلتي، وكانت إدارة المركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات التي حلت محل المركز القومي قد رفضت طلبي لأسباب "قانونية" كما لم ترد وزارة التخطيط وهي المرجع الإداري للمركز الوطني على طلب مماثل، فلم يتبقى لي سوى اللجوء لرئيس الوزراء العراق باعتباره المسؤول الأول في الجهاز التنفيذي الإداري في العراق.

خاطبت رئيس الوزراء العراقي بما يلي: (السيد رئيس وزراء جمهورية العراق المحترم) وأتبعت ذلك بسلام المسلمين (السلام عليكم ورحمة الله وبركاته) وختمتها بالعبارات التالية (أرجو منكم التفضل بالموافقة على تزويدي بنسخة كاملة ومصدقة من ملفي الوظيفي. مع خالص الشكر والتقدير. الدكتور حامد سوادي العطية)

فوصلني الرد منهم كما يلي:

(المواطن / حامد سوادي نهديكم أطيب تحية ...

إشارة إلى طلبكم المقدم إلى معالي الأمين العام لمجلس الوزراء المحترم، والمؤرخ في 2012/1/8، نود إعلامكم انه بإمكانية تقديم طلبكم عن طريق

قسم شؤون المواطنين في وزارتكم مستصحبين معكم المستمسكات الخاصة بطلبكم ليتسنى لهم النظر فيه واجراء ما يلزم.

تنتهز دائرتنا الفرصة للإعراب عن شكرها لكم مع وافر التقدير

الأمانة العامة لمجلس الوزراء – دائرة شؤون المواطنين والعلاقات العامة)

محط الاهتمام ليس فحوى الطلب والرد، فلذلك مقال آخر، ولكن يهمني هنا التعليق على أسلوب الرد من دائرة شؤون المواطنين والعلاقات العامة، ومدى التزامها بالأصول المهنية في التخاطب.

ولنقارن بين طريقة مخاطبتهم لي وإشارتهم للأمين العام لمجلس الوزراء، فأنا في نظرهم لا أستحق أكثر من صفة (المواطن) اما أمينهم العام فقد أشاروا إليه بـ (معالي)، وبما أنهم يتذرعون بالقانون في رفضهم طلبي أطالبهم ببيان الأساس القانوني لاستعمالهم لقب (معالي) في الإشارة لرئيسهم.

استعمال مصطلح (مواطن) في التخاطب بدعة جديدة في العراق، ولا أدري إن كان غيري قد حظي بمثل هذا التكريم الفائق، ولا يرد إلى ذهني سوابق استعمل فيها هذا التخاطب إلا في الأيام الأولى للثورة الفرنسية عندما كان الثوار يستعملون كلمة (مواطن) citoyen في التخاطب بينهم، واتفق مع الروائي العظيم الكسندر دوماس الأب وغيره في اقتناعهم بأن الثورة الفرنسية صنيعة الماسونية، وكما يعرف الجميع فقد اعتمد الشيوعيون والبعثيون من بعدهم تسمية (الرفيق) في التخاطب، أما المسلمون فقد تعارفوا على استعمال (الأخ) تأكيداً على رابطة الأخوة بينهم.

سأتجاوز عن اغفالهم المتعمد لوضع اللقب العلمي (الدكتور) في الرد وذلك لكثرة حملة الشهادات المزورة من بين العاملين في السياسة هذه الأيام وأتباعهم، ولعلمهم شهادتي أصلية ومعتمدة، وصادرة من جامعة بريطانية معترف بها، لا أكاديمية أكسفورد للعلوم الدينية أو جامعة إسلامية في البقاع اللبناني.

كما أسقطوا من اسمي الثلاثي (العطية)، والله وحده يعلم ما في الصدور، ولكن من المحتمل أنهم استثقلوا ذلك، لأنه الجد المشترك بيني وبين نائب رئيس التحالف الوطني والقيادي البارز في ائتلاف دولة القانون (خالد العطية) لذلك اكتفوا بمخاطبتي بـ (حامد سوادي)، بالمناسبة أنا أتميز بأن جدي الاخر من والدتي هو من السادة، فليحذروا إذ في كل صلاة أدعو على من ظلمني بالأمس واليوم.

الفرق الجوهري الآخر بين خطابي إلى رئيس الوزراء ورد ممثليه في الأمانة العامة لمجلس الوزراء هو في استعمال كلمة (المحترم) فقد حرصت على ذكرها في خطابي لرئيس الوزراء أما الرد فقد اكتفى بـ (المواطن حامد سوادي) من دون المحترم خلافاً للعرف والأصول، وهم أضفوا صفة (المحترم) على رئيسهم في نص جوابهم إذ أشاروا إليه بـ (معالي الأمين العام لمجلس الوزراء المحترم) مع أن الخطاب ليس موجهاً له وبالتالي فكان من المقبول الاكتفاء بذكر الوظيفة فقط، وللعلم فإن طلبي لم يكن موجهاً للأمين العام أصلاً بل لرئيس الوزراء.

بعد مغادرتي العراق في ثمانينات القرن الماضي وصلني وعبر وزارة الخارجية السعودية تبليغ من الحكومة البعثية، بضرورة العودة إلى عملي خلال سبعة أيام وإلا تعرضت للعقوبات المنصوص عليها في قرار مجلس قيادة الثورة (المقبور) 1687 في 1980/11/12م (السجن عشر سنوات والغرامة) وكانت صيغة التخاطب فيه كما يلي: (إلى الموظف/ العامل: حامد سوادي عطية/ اختصاصي في المركز سابقاً...) هنالك أوجه شبه بين خطابي البعثيين والأمانة العامة لمجلس الوزراء، سوى أن البعثيين لم يغفلوا لقبي العلمي ولا اسم الج

الخلاصة هي أن رد الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي مخالف للأعراف والأصول المرعية في التخاطب وهو مؤشر على افتقار العاملين فيه للمعارف والمهارات الأساسية واللياقة لأداء مهامهم وواجباتهم على اتم وجه، ويتحمل رئيس الوزراء الذي اختارهم لهذه الوظائف المسؤولية القانونية والأخلاقية عن هذا التقصير الفادح.

13 شباط 2012م

عراق 2040م: صومالي أم خليجي أم كوري جنوبي؟

العراقيون اليوم يطاردهم الماضي بكوابيسه، ويعذبهم الحاضر بمخاوفه، وجل اهتمامهم منصب على تدبير احتياجاتهم الآنية، فلا يجدون الوقت للتفكير بالمستقبل، لكنهم ومثل كل شعوب العالم يتمنون مستقبلاً أفضل لأبنائهم وأحفادهم، فما هي احتمالات حدوث ذلك؟ استشراف المستقبل موضوع شائك ومعقد، واحتمالات الخطأ فيه عالية، لكنه ضروري، على الأقل للتوعية بالمخاطر التي ينبغي مواجهتها اليوم والفرص السانحة التي يمكن استثمارها.

مرت عشر سنوات على سقوط النظام البعثي، يمر الزمن سراعاً، وإن كانت أحداثه مفجعة أحياناً، والمرارة التي تخلفها تترسب في النفوس، قبل عشر سنوات دار حديث بيني وبين وكيل وزارة الحج السعودية، على هامش تكليفي باستشارة إدارية للوزارة، قال لي الوكيل الذي ترقى فيما بعد لمنصب وزير: سلموا زمام أموركم للأمريكيين لعشرة أعوام وسيحيلون بلدكم إلى جنة! من يعرف نوايا الأمريكيين لا يصدق ذلك، وها قد مضت السنوات ولم تتحقق نبوءة الوزير السعودي، بل العكس منها بالضبط، والعراق اليوم بنظامه السياسي الفاشل ووضعه الأمني الهش واقتصاده المتخلف وإدارته الفاسدة أبعد ما يكون عن الجنة الأرضية الموعودة.

ما بين اليوم و2040م سبع وعشرون سنة، وهي فترة زمنية كافية، سيتضح بنهايتها مصير العراق ومدى نجاح حكوماته وشعبه في إعادة بناءه أو تركه نهباً للاضمحلال والخراب، يمكن استشراف ثلاثة صور متباينة لمستقبل العراق في 2040م: أن يصبح العراق أشبه بالصومال في انقساماته العميقة المزمنة وضياع سيادته وتقاتل فئاته وتخلف اقتصاده ومجاعة شعبه وهجرة أبناءه، وقد يحدث الأسوأ من ذلك، إذ الصومال ما زال متحداً لكن العراق مرشح للتقسيم إلى دويلات.

الاحتمال الثاني هو أن يصبح العراق مثل بعض دول الخليج، أو بالأحرى كيان هجين، سياسياً أشبه بالنظام السياسي اللبناني الطائفي، واقتصادياً نسخة رديئة من دول الخليج، ليس صنو دبي أو الإمارات العربية في الحداثة والعمران وجودة الخدمات والترفيه كما يتمنى بعض العراقيين، ولا السعودية في حجم اقتصادها وقوة صناعاتها النفطية وعمرانها وسوق خدماتها، بل أقرب إلى النموذج العماني أو البحريني، في اعتماده الرئيسي على عائدات النفط الخام والتوظيف الحكومي مع قطاع زراعي متقلص وصناعة محدودة.

في الثمانينات من القرن الماضي جنت الشركات الكورية الجنوبية أرباحاً ضخمة من مشاريع البناء في السعودية والعراق وغيرهما، وكان الانطباع العام بأن البناء هو أفضل ما يتقنه الكوريون، وعندما اشترى زميل سعودي سيارة كورية رخيصة ورديئة الصنع في حينها سخرنا منه، أما اليوم وبعد مرور ربع قرن أصبحت كوريا الجنوبية قوة اقتصادية، تنافس منتجاتها الصناعات الأوروبية والأمريكية واليابانية، ولو استطاع العراق أن يصل في 2040م إلى ما يشبه مرحلة انطلاق الاقتصاد الكوري الجنوبي في أواسط السبعينات والثمانينات فسيكون ذلك إنجازاً مرموقاً، لكن ذلك يتطلب أيضاً تكرار التجربة الكورية في إصلاح النظام السياسي والإداري والقضاء على الفساد.

بناء المستقبل عملية كبرى، تواجهها قيود وتحديات وفرص سانحة، ولأننا مؤمنون فلا بد أن نضيف أيضاً عامل العناية الآلهية، ويشتمل الوضع الحالي على قيود ومحددات، لا بد من التعامل معها ومحاولة التغلب على اثارها السيئة، كما ستؤدي هذه العوامل والظروف المحددة إلى نتائج على المديين القريب والبعيد، ينبغي الالتفات لها والحد من مضارها المحتملة والاستفادة من مزاياها إن وجدت، وفيما يلي قائمة بالظروف الحالية التي تشكل قيوداً على عملية إعادة البناء والإعمار، وهي على سبيل المثال لا الحصر:

1. اضطراب الوضع السياسي وكثرة الانقسامات والخلافات داخل العملية السياسية.

2. ارتفاع وتيرة العنف والعمليات الإرهابية.

3. تأزم المجتمع العراقي نتيجة التوترات الطائفية والإثنية.

4. ارتفاع مستوى النمو السكاني، ومن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان في 2040م ليصل إلى أكثر من ستين مليون نسمة.

5. تدهور البنية التحتية للاقتصاد العراقي بسبب العقود المنصرمة من الحروب والحصار والاحتلال والاهمال.

6. تدني مستوى قطاعات الكهرباء والنقل والمواصلات والمياه والخدمات الحكومية الأساسية.

7. وجود أزمات مزمنة في قطاع الزراعة مثل شح المياه وارتفاع نسبة الكثافة السكانية في المناطق الزراعية وتفتت الملكية الزراعية وسوء الإدارة الزراعية.

8. اضمحلال القطاع الصناعي الحكومي وضعف نمو القطاع الخاص.

9. شح مصادر المياه بسبب تدني حصة العراق من مياه الأنهار والروافد المارة في أراضيه.

10. تنامي النزعة الاستهلاكية في المجتمع العراقي وازدياد الطلب على البضائع المستوردة.

11. مشكلة الفقر، وتقدر نسبة الفقراء بـ 18% من مجموع السكان.

12. المستويات العالية نسبياً للأمية والتسرب من المراحل التعليمية الأساسية.

13. نسبة البطالة المرتفعة التي تقدر بـ 16 %.

لا تبعث هذه القائمة على التفاؤل، فالوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي سيء أو سيء جداً، وتطلعات وتوقعات السكان عالية كما أنهم يتكاثرون بمعدل عال، وعندما يصل عدد السكان إلى ستين مليوناً ستتضاعف احتياجات السكان من الكهرباء وغيرها من الخدمات، وهي في الوقت الحاضر لا تسد نصف الاحتياجات الراهنة، كما ستظهر الحاجة لتوفير ملايين من فرص التوظيف للأعداد الإضافية من المواطنين وللقضاء على البطالة الحالية، وإذا

كان عدد العمالة في الوقت الحاضر يقدر بثمانية ملايين (تقديرات البنك الدولي ووزارة التخطيط العراقية) فلا بد من ايجاد حوالي عشرة ملايين فرصة عمل إضافية بحلول 2040م، علماً بأن نسبة مشاركة المرأة العراقية في العمل حالياً منخفضة وتقدر بـ 13%، ولن يكون التوظيف الحكومي قادراً على استيعاب سوى نسبة ضئيلة من هؤلاء المنضمين الجدد إلى سوق العمل، وعلى صعيد اخر سيواجه العراق صعوبات مضاعفة في توفير المياه لسد احتياجات السكان والزراعة والنشاطات الأخرى، مما يحتم عليه البحث عن مصادر إضافية عن طريق تحلية مياه الخليج وكذلك ترشيد الاستهلاك وتغيير أنماط الزراعة، وسيبقى النفط مورداُ رئيسياً يعول عليه العراقيون بعد الله في معيشتهم وتنمية اقتصادهم، لكنه ونتيجة تسارع معدلات الانتاج والتصدير سيكون من الصعب استخراج المتبقي منه، لذا فإن نافذة الاستفادة من هذا المورد الناضب ستتقلص بمرور الزمن مما يفرض أقصى درجات الترشيد والكفاءة منه ومن عوائده اليوم قبل الغ

بعد كل هذا الوصف المائل إلى التشاؤم هل هنالك ما يمكن أن يتفاءل العراقيون به؟ فيما يلي قائمة بالمزايا والفرص وغيرها من العوامل الإيجابية التي ستخدم التنمية والإعمار لو أحسنا استثمارها:

1. تطلعات العراقيين لاستعادة دورهم الريادي والمتميز بين شعوب المنطقة وهو دافع معنوي ونفسي فعال بشرط استقرار الوضع السياسي وانخفاض حدة الانقسامات الطائفية والإثنية.

2. النمو السكاني الذي يعني اكتفاءً في العمالة، كما سيوفر أحد الشروط الضرورية لنمو الاستثمارات ونشوء سوق محلية واسعة نسبياً للخدمات والمنتجات الوطنية.

3. وفرة الموارد الطبيعية ومن أهمها النفط بشرط ترشيد وتقنين الاستفادة منها والتوجه نحو استغلالها محلياً وتحويلها إلى منتجات صناعية بدلاً من تصديرها كمواد خام مما سيساعد في ايجاد قطاع صناعي نامي.

4. الأراضي المتاحة للزراعة والتي ينبغي تطوير وترشيد الزراعة فيها واعتماد المحاصيل وطرق الزراعة المناسبة في ضوء شح المياه واحتياجات السكان والأسعار العالمية.

5. تحلية مياه الخليج لاستعمالها في سد الاحتياجات المنزلية والصناعية.

6. وجود المراقد الدينية التي يقصدها الزوار وضرورة تنمية ما يسمى بالسياحة الدينية لتكون أحد مصادر الدخل والاستثمار والتوظيف كما هو حال الحج والعمرة في المملكة العربية السعودية.

7. الاستفادة من موقع العراق الجغرافي وانشاء الطرق ووسائط النقل لتسهيل انتقال البضائع والافراد عبر الأراضي العراقية.

لو استمر العراق على ما هو عليه الآن من اضطراب وعنف وانقسام فمن المحتمل أن يتدهور الوضع حتى يصبح مثل الصومال حالياً، أو أسوأ من ذلك فيما لو انقسم العراق وتصارعت الدويلات الناتجة عن ذلك حول الأرض والموارد، ومع الاستقرار النسبي وبقاء النظام السياسي العقيم والفساد فلن يكون وضعه أفضل من أقل الدول الخليجية ثراءاً، أي عمان، في أحسن الأحوال، وسيكون مستقبله بعد ذلك غامضاً ومحفوفاً بالمخاطر خاصة بعد نضوب النفط سهل الاستخراج وشح المياه، لذا فإن البديلين الصومالي والعماني سلبيان ومرفوضان تماماً، ويجب أن يكون نصب أعين المخططين العراقيين النموذج الكوري الجنوبي، أو أي نموذج ناجح آخر، قادر على استدامة التنمية، حتى بعد استنفاذ مورد النفط.

الفترة الزمنية من الآن حتى 2040م مصيرية، بكل المعاني ومن دون مبالغة، ويتحمل العراقيون المعاصرون مسؤولية تاريخية ووطنية ودينية كبرى، ليس تجاه أنفسهم فقط وإنما تجاه الأجيال العراقية القادمة، ولو أرادوا أن يترحم عليهم أبناؤهم وأحفادهم ويرحمهم الله فعليهم من اليوم تحمل هذه المسؤولية والبدء بعملية التنمية والإعمار وتوفير الظروف المناسبة لذلك، وإلا فإن مصيراً حالك السواد ينتظر العراقيين.

26 تموز 2013م

لو خيرت بين يسار معيدي ويمين طالباني

يسار المعيدي عجفاء، ملمسها خشن، أخاديدها عميقة، عظامها ناتئة، أظافرها حادة، قبضتها قوية، مليئة بالندبات، عطرها السنابل والطين، مرحة مثل وجهه الصبوح، لا يصافح ولا يسلم ولا يأكل بها، ولكنها ليست للاستنجاء فقط، فبدونها لا تعمل اليمين، بها يحمل المسحاة، ويغرس الشتال والفسيل، ويحصد المحصول، ويقطف الثمار، ويحمل الصغار، وقد يعض على أصابعها ندماً، وصحيح أنها لا تضع أصبعها على الزناد، ولا ترفع الخنجر في وجه الأعداء، ولا ترفع قبضتها في وجه المحتلين، ولكنها على الدوام حاضرة لنصرة اليمين، ولا تقل حماسة عنها في اللطم على الحسين.

يمين طالباني مكتنزة باللحم والشحم، ملمسها ناعم أملس، عظامها غائرة، أظافرها مقصوصة بعناية، عطرها فرنسي، مرفهة، إن زرعت ففي عيد الشجرة، وإن قطفت فمن حديقة القصر، ولكنها تتقن الإتيكيت، واختيار الشوكة والملعقة المناسبة للصحن المناسب، وتتقن وضع الأصبع على الزناد، واطلاق النار على أعداءها من العرب والأكراد، وفن مصافحة الطغاة، وأولهم السفاح صدام، وآخرهم المجرم الصهيوني باراك، قاتل النساء والأطفال، لذا لا غرابة امتناعها عن توقيع قرار إعدام صدام، ورفضها المصادقة على تنفيذ حكم الله بأعوانه.

لو مد المعيدي يساره لمصافحتي – وحاشاه أن يفعل ذلك- ومد طالباني يمينه، فسأصافح يسار المعيدي فقط.

وصدق الله العظيم إذ يقول في محكم كتابه العزيز: يد الله فوق أيديهم، لربما يد المعيدي مع أيديهم، أما يد طالباني فحتماً لا.

14 تموز 2008م

ما الصلة بين السيرك وسباق الخيل والإرهاب في العراق؟

الموضوع مستوحى من مقال للأستاذ جواد عزيز بعنوان "عندما قرر الملك فيصل الأول افتتاح سيرك في بغداد" والمنشور في جريدة المدى بتاريخ 9 كانون الثاني 2011م.

تضمن المقال واقعتين تاريخيتين حول السيرك وسباق الخيل في العراق، الأولى توثق استقدام سيرك تركي لتقديم عروضه في بغداد، استجابة لاقتراح وزير المالية اليهودي ساسون حسقيل، بهدف صرف اهتمام العراقيين عن المعاهدة العراقية-البريطانية الأولى، والتي أثارت موجة عارمة من الاستياء بين صفوف العراقيين، وبالفعل فقد أنسى السيرك التركي البغداديين - أو بعضهم على الأقل - المعاهدة الجائرة، كما خلفت التجربة انطباعاً قوياً في ذاكرة العراقيين فصار البعض منهم وكلما عصفت بالبلد أزمة يتمنى عودة السيرك للخلاص منها.

حدثت الواقعة الثانية في العهد الملكي أيضاً، وفي العام 1931م على وجه التحديد، حينما اضطربت بغداد بفعل مظاهرات عمالية احتجاجاً على قانون رسوم البلديات، سرعان ما تحولت إلى حملة مناهضة لوزارة نوري السعيد آنذاك، فبادر رئيس الوزراء السعيد لفتح نادي سباق الخيل، والذي كان مغلقاً بسبب العطلة الصيفية، وقدم استقالته لامتصاص غضب الجماهير، وعندما عاد لتشكيل وزارة جديدة كان الشارع العراقي هادءاً تماماً.

السيرك التركي وسباق الخيل العراقي وسيلتان استخدمهما ساسة العراق في العهد الملكي لصرف أنظار واهتمام الناس عن قضايا سياسية هامة، وعندهما توقف مقال الأستاذ جواد عزيز، فهل استمرت سياسة إلهاء العراقيين في العهود الجمهورية؟

استهل النظام الجمهوري بملهاة كبرى، محلية في الفكرة والانتاج والتنفيذ، وهي محكمة المهداوي، وكانت ملهاة على غرار التراجيديا اليونانية الكلاسيكية، تضمنت كل العناصر الدرامية، بما في ذلك الكورس والشعر

والتهريج، وتجاوزت شعبيتها الحدود لتصل إلى معظم الدول العربية، ولتكون موضوعاً لسخرية العرب وغيرهم من العراقيين.

عبد السلام عارف هو الآخر استعمل الملهاة، عن قصد أو نتيجة الغباء، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الاشتراكية الرشيدة والوحدة الثلاثية.

لا تسألوا عن عبد الرحمن عارف فقد كان في غيبوبة، لم يفق منها إلا على قرقعة سلاح حرسه الجمهوري الذي خانه وتحالف مع البعثيين.

تفنن العهد البعثي، بمرحلتيه البكرية والصدامية، في استعمال الملهاة، في البدأ كانت المصارعة الحرة، بطلها عدنان القيسي، ملهاة من الصنف الطريف المسلي، وفي أيامه لم يعد للناس حديث سوى بطلهم القيسي، ومن المعروف بأن هذا النوع من المصارعة استعراضي بحت.

ثم جاء دور أبي طبر، تلك ملهاة من النوع المرعب، استحوذت على اهتمام العراقيين، وأقضت مضاجعهم، وكان آخر فصولها القبض على السفاح واعدامه، ويرى البعض بأنها كانت ملهاة مختلقة من النظام البعثي.

ما زال الجدل قائماً حول العقارين الوهميين "بكرين" و"صدامين" لمداواة السرطان، فبينما يرجح البعض بأنهما ملهاة صنعها النظام البعثي يرى آخرون بأنها خدعة انطلت على البعثيين الجهلة.

أكبر ملهاة وأكثرها مأساوية كانت حرب النظام البعثي على إيران، شارك فيها معظم العراقيين، وكانت أرض العراق كلها خشبة مسرح للملهاة، فعلى الجبهات دارت مشاهد القتال وسالت دماء مئات الآلاف وانتثرت اشلاؤهم، وفي الداخل تواصلت قوافل الجنائز محفوفة بأصوات الطبول والأبواق والزغاريد والبكاء، وكل عراقي دفع ثمن مشاركته في هذه الملهاة بالدم والألم والحزن والمال والعمر الضائع والفرص المتبددة.

بعد ضرب رقم زمني قياسي انتهت ملهاة الحرب على إيران لتبدأ بعدها بسنتين فقط ملهاة من نفس النوع وهي احتلال الكويت، فكانت نسخة قصيرة الأمد من الملهاة الدموية السابقة.

استمر النظام البعثي بسياسة الإلهاء، فكانت الحملة الإيمانية وشحة الغذاء والدواء ومغامرات أبناء الطاغية وأزواج بناته.

جاء الأمريكيون المحتلون، فأزاحوا النظام البعثي وحلوا محله، وسرعان ما استشعروا الحاجة لملهاة، تشغل العراقيين وتفرقهم، حتى لا يجتمعوا على مناهضة الاحتلال، كما فعلوا في ثورة العشرين، فجعلوا الفدرالية والمحاصصة الطائفية اساساً للعملية السياسية، وتحدوا الإرهاب السلفي لمنازلتهم على أرض العراق، وهكذا حقق المحتلون الأمريكيون هدفهم في اضعاف العراق بفعل التفتيت المناطقي والاستقطاب الطائفي والعرقي والإرهاب المستوطن وعسر العملية السياسية، فهل يدرك العراقيون الذين يقترفون الجرائم الإرهابية وأعوانهم بأنهم مجرد دمى في ملهاة دموية مدمرة يحركهم أعداء العراق في الداخل والخارج؟

سيظل حكام العراق يستقدمون السيرك والحروب والإرهاب وغيرها من الملاهي، البريئة منها والمميتة، لصرف انظار واهتمام العراقيين عن مصالحهم الأساسية في نبذ الفرقة والحفاظ على وحدة وقوة العراق واعادة البناء والاعمار واختيار المخلصين الأكفاء لإدارة مؤسساتهم، وتحذرنا الآية الكريمة التالية من الاستسلام لإغراء الملهاة: [وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضّوَاْ إِلَيْهَا] (الجمعة :11).

20 كانون الثاني 2012م

ما المشترك بين البوكمال في سورية والبومالك في طويريج؟

سيجيب قراء صفحات التسلية وهواة حل الكلمات المتقاطعة بأنها الحروف المتكونة منها الكلمتان: الكاف والميم والالف واللام، وهذا جواب صحيح، ولكنه ليس بيت القصي

أعظم القواسم المشتركة بين البومالك والبوكمال العقيدة، وإن اختلفا في المذهب والانتماء الطائفي، فما تجمعه العقيدة الأسمى لا تفرقه الاختلافات المذهبية، ولو اختلفا فلن يصعب عليهما تجاوز ذلك، لأن اللغة أيضاً مشتركة، بل واللهجتان متطابقتان، ولا تقتصر الأخوة على الدين والعنصر واللغة بل تمتد لأخوة الماء، فالأخوة بالرضاعة شرع رباني وبالماء سنة من سنن الكون، ويشهد على ذلك نهر الفرات.

بالأمس ازدادت قائمة المشتركات، أغارت قوة أمريكية على البوكمال السورية، فقتلت وجرحت ودمرت، بذريعة وجود إرهابيين، ومن قبل تكرر نفس المشهد، ضربة بضربة، في قرية طويريج، بجنوب العراق، وكان الضحايا من البومالك، عشيرة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، ويومها استنكر العراقيون، المسؤولون والمواطنون، الغارة الأمريكية، وكذبوا ادعاءات الأمريكيين بأن الضحايا إرهابيون وخارجون عن القانون، فهل يشترك البوكمال والبومالك في كونهم إرهابيين كما يدعي الأمريكيون أم يشتركون في كونهم ضحايا للأكاذيب الأمريكية ومشاريعهم التسلطية والقمعية في العراق والمنطقة؟

ثلاثة أفرقاء: البومالك والبوكمال ولبو أمريكان، ما المشترك بينهما؟ لا شيء.

يهمنا تمييز الصادق من الكاذب، لو صدق الأمريكيون بخصوص واقعة البومالك لرجحنا بأنهم صادقون أيضاً بشأن غارة البوكمال، ولكن لو صدقنا

اتهامهم لبني مالك بالإرهاب فلابد من تكذيب كل العراقيين، وهذا محال، لذا استنتج المحللون بأنهم تذرعوا بأسباب ملفقة ليغيروا على اخوانهم من بني مالك، وكان هدفهم من تلك العملية الغادرة والجبانة ممارسة الضغوط على رئيس الوزراء المالكي وحكومته، ولم تكن تلك أول كذبة أمريكية، ولا مبالغة لو قلنا بأن الله وحده قادر على إحصاء أكاذيبهم، لذا نرجح أن يكون ادعاؤهم بأن غارتهم بالأمس على البوكمال استهدفت وكراً إرهابياً كذب أيضاً.

السر في التوقيت، عند اشتداد الإرهاب الطائفي، وفي الزمن الذي كان يسقط فيه يومياً المئات من القتلى والجرحى من العراقيين الأبرياء ضحايا للعمليات الإرهابية، وكانت أمريكا توجه أصابع الاتهام للحكومة السورية بالتورط في تسهيل عبور الإرهابيين للحدود الشرقية، أو على الأقل التغاضي عنهم، لم تفعل أمريكا سوى الاحتجاج، ولم تقصف أهدافاً داخل الأراضي السورية، واليوم بعد انحسار حدة العمليات الإرهابية، كما تقول أمريكا، وتحول الحاضنات للإرهاب في المنطقة الغربية إلى صحوات معادية للإرهابيين، أقدمت القوات الأمريكية، ومن دون إنذار أو تحذير أو بلاغ مسبق، بهجوم مباغت على موقع حدودي سوري، بدعوة وجود إرهابيين فيه، ولو كان لأمريكا سوابق في مباغتة الإرهابيين داخل الأراضي السورية لصدقنا ادعاءهم بخصوص الغارة على البوكمال بالأمس.

ما المختلف بين الغارة على البومالك بالأمس والهجوم على البوكمال اليوم؟ المستجد اليوم هي الاتفاقية الأمنية، فأمريكا تريد تذكير الحكومة العراقية بأن العراق محتل، ولا سلطة للحكومة العراقية على قوات الاحتلال الأمريكي، وباستطاعتها متى ما شاءت تأزيم علاقات العراق مع جيرانه وإثارة المشاكل لحكومته بعمليات عسكرية عبر الحدود، فبالأمس سورية ولربما غداً إيران، وهذا الأمر قابل للتكرار مادامت القوات الأمريكية متواجدة في العراق بوضعها الحالي، أي قوة احتلال، وما تريده أمريكا بهذه العملية الضغط على الطرف العراقي لإبرام الاتفاقية الأمنية، التي يفترض أن تمنح الطرف العراقي سلطة مشتركة على العمليات الأمريكية، وبالتالي ينتفي،

نظرياً، احتمال تفرد القوات الأمريكية باتخاذ قرار بشن عمليات مماثلة لعملية البوكمال.

ليس القصد من العملية الأمريكية قتل الإرهابيين في البوكمال، بل إرهاب الحكومة والبرلمان العراقي في بغداد، والضغط عليهم لإبرام الاتفاقية الأمنية، إنها عينة من "العواقب الوخيمة" التي توعد الأمريكان العراق والعراقيين بها، فهل سترضخ الحكومة وأعضاء البرلمان العراقي للابتزاز الأمريكي؟ من الخطأ الافتراض بأن الاتفاقية الأمنية ستقيد القوات الأمريكية، وتمنعها من تنفيذ عمليات مشابهة، بما في ذلك شن عدوان واسع على سورية أو إيران أو كليهما خدمة لمآربها والمصالح الصهيونية، وإقحام العراق في صراعات مسلحة مع جيرانه رغماً عن إرادة شعبه وحكومته، ويكمن الضمان الوحيد لأمن العراق واستقرار المنطقة في رفض الاتفاقية الأمنية والانسحاب العاجل لقوات الاحتلال.

27 تشرين الأول 2008م

نكبتان لكن مختلفتان: العراق والمنجم التشيلي

العراق بلد منكوب، والأدلة كثيرة، أهمها احصاءات ضحايا العنف اليومية، وتصدره لقوائم الفساد والرشوة، وتراجعه على مقاييس النمو والتطور والاستقرار، في الباكستان وأفغانستان والصين وغيرها نكبات، ولكني اخترت واحدة منها لأقارن بينها وبين نكبة العراق إلا وهي حادثة انهيار منجم في تشلي ودفن زمرة من العاملين فيه تحت الأنقاض، لماذا المنجم التشيلي بالذات؟

أول ما دفعني للتفكير بالمقارنة بين النكبتين، الرقم 33، هو عدد العمال المحتجزين داخل المنجم، و33 رقم مهم أيضاً للعراقيين، إذ تشير اخر التقديرات الرسمية بان تعداد سكان العراق بلغ 33 مليون نسمة.

لم يكتفي المكلفون بإنقاذ عمال المنجم بسلامة ابدانهم من الإصابات والأمراض، بل اهتموا أيضاً بأحوالهم النفسية، وقد تبين من دراسة أوضاع العمال التشيليين النفسية بأن عشرين بالمائة منهم مصابون باكتئاب، ومن المحزن بأننا لا نعرف عدد المصابين بمرض الاكتئاب من العراقيين، ولكني لن استغرب لو تبين بأن معظمنا يعاني منه، ولكن من حسن – أو ربما سوء – الحظ لدينا احصائية قد تدلنا ولو بصورة غير مباشرة على الوضع النفسي للعراقيين، فمن المعروف وجود ملايين من الأرامل واليتامى في العراق، وهؤلاء جميعاً مرشحون ومرشحات للإصابة بالاكتئاب وغيره من الأمراض النفسية الخطيرة، والدليل على ذلك الامر الالهي: " وأما اليتيم فلا تقهر" لماذا؟ لأنه يكفيه ما هو فيه من قهر التيتم.

تبين من دراسة احصائية حديثة بأن خمس سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر، وفي تقديري فإن العدد أكبر من ذلك بكثير، ولنتذكر بأن عدد المصابين بالاكتئاب بين عمال المنجم هو عشرون بالمئة أو الخمس، ومن الطبيعي أن يكتأب العراقي الذي يعيش تحت خط الفقر، ومن هذه المقارنة

نستنتج بأن نسبة العراقيين المصابين بالاكتئاب أعلى من أو مساوية لنسبة المصابين بنفس الحالة بين عمال المنجم التشيلي.

لا غرابة أن يصاب بعض عمال المنجم التشيليين بالاكتئاب، فهم مطمورون في حفرة عميقة، تحت أطنان من الصخور، وبينهم وبين سطح الأرض عشرات الأمتار، وما أشبه حال العراقيين بوضع عمال المنجم، العراقيون يعيشون فوق سطح الأرض، ويتنفسون الهواء الطلق، لكن الإرهاب السلفي والبعثي والاحتلال الأمريكي والفوضى السياسية والتقهقر الاقتصادي والتدهور الأخلاقي كانت بمثابة معاول ضخمة احتفرت للعراقيين هاوية سحيقة واردتهم فيها.

العوامل المشتركة بين العراقيين وعمال المنجم مهمة ولكن هنالك فروق بينهم هي جوهرية أيضاً.

عمال المنجم مطمئنون لأن أهلهم وجيرانهم والمؤسسات الحكومية ووسائل الإعلام يمدونهم بالعون، المادي والمعنوي، لكي يصبروا ويصمدوا بانتظار الفرج، ولكن الحال مختلف تماماً بالنسبة للعراقيين، فالمحتلون أتوهم عبر بلاد الخليج العربية، وهذه الدول "الشقيقة" وغيرها من الدول العربية صدرت لهم الإرهابيين، والعرب لا ينفكون من التآمر عليهم، والتدخل في شؤونهم، وبث الفرقة بينهم، وزرع الفتنة المذهبية بين صفوفهم، فذلك عربي يقذفهم بأصبع ديناميت، واخر يفجر نفسه بين الأبرياء العزل منهم، وثالث ينهب أموالهم بواسطة الأمم المتحدة، ورابع يكفر غالبيتهم، ويحلل سفك دماءهم، وانتهاك أعراضهم، ولعل أفضل ما فيهم شامت أو غير مكترث، أما الجيران الأتراك المسلمون فقد زادوا على ذلك بقطع الماء عن دجلة والفرات حتى شح ماء الشرب، وهلكت الماشية، وقل الزرع، ولو كان اهل وجيران عمال المنجم التشيلي على هذه الشاكلة لهلكوا عن بكرة ابيهم بعد أيام معدودات من وقوع الكارثة.

ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل، والأمل يحدوا العمال التشيليين بالفرج القريب، ولو طال الأمد، فمن المتوقع أن تكتمل عمليات الانقاذ قبل نهاية

هذا العام، اي بعد حوالي أربعة شهور من انهيار المنجم، أما العراقيون فقد مرت سبع سنين على الاحتلال الأمريكي، عاد خلالها البعثيون إلى مناصبهم ووظائفهم، وتكاثر فيها الارهابيون، وتكالب فيها السياسيون على المناصب، وأثرى الفاسدون من الرشوة واختلاس الأموال العامة، وها قد مرت سبع شهور على الانتخابات الاخيرة من دون حكومة، ولا بارقة أمل تلوح في الأفق العراقي.

قبل نهاية العام سيخرج العمال التشيليون بإذن الله من المنجم المهدم، ولكن يحتاج العراقيون إلى معجزات ربانية وعقود من الزمن لكي ينتشلوا أنفسهم من ركام وطنهم المهدم فوق رؤوسهم.

24 أيلول 2010م

من يحرم العراقيين من الكهرباء والخدمات الضرورية الأخرى؟

ليس وزير الكهرباء وحده، مع التأكيد على مسؤوليته المباشرة عن ذلك، وقد جاءت استقالته متأخرة جداً، وليس موظفي وزارته فقط، وكنا ننتظر منهم فضح المقصرين، سواء كانوا قادة سياسيين أم وزراء تكنوقراط أم موظفين كبار، وأقل الإيمان أن يبوحوا بما يعرفون من أسرار من خلال كتابة الرسائل والمقالات على المواقع الإلكترونية.

وكل وزراء الحكومة يتحملون وزر المشكلة، فإن لم يشاركوا في صنعها، فهم متسترون على مقترفيها، ويحتم عليهم الواجب الديني والوطني والأخلاقي تقديم استقالة جماعية، والاعتذار للشعب العراقي، والمطالبة بفتح تحقيق برلماني في الموضوع لتبرءة ذممهم.

أما رئيس الوزراء فهو المسؤول الأول والاخير عن حرمان العراقيين من الكهرباء، فهو صاحب السلطة، ومتخذ القرارات، والموجه للوزراء، والمحاسب عن انجازاتهم واخفاقاتهم، وكل وزراءه مقصرون، وتعذره بالمحاصصة الطائفية غير مقبول، وكان الأجدر به تقديم استقالة وزارته، متحملاً المسئولية عن هذا الفشل الذريع.

ولا ننسى الفئات السياسية المشاركة في الحكومة، بما فيها الشيعية والسنية والكردية، فهي مشتركة أيضاً في جريرة فقدان الكهرباء واهدار ثروات العراق، وإن تنصلت منها، والقتها على غيرها، ومن وراءهم كل أعضاء البرلمان الساكتين عنها والمتسترين عليها.

بالأمس كشف الوزير الشهرستاني بأن النخبة السياسية الحاكمة تستهلك في منازلها ومقراتها الحزبية ألف ميغاواط من الكهرباء، ووفقاً لوزارة الطاقة الأمريكية فإن ميغاواط واحد كاف لتلبية احتياجات 778 منزلاً في أمريكا،

وبالتالي فإن ألف ميغاواط تسد استهلاك 778000 منزلاً أمريكياً، ومن المعروف بأن الأمريكان اكثر بني البشر استهلاكاً وتبذيراً للطاقة، بمختلف أنوعها، بما في ذلك الكهرباء، ولو شمل برنامج القطع المنظم منازل ومقرات النخبة السياسية الحاكمة لتوفرت طاقة كهربائية كافية لمليوني عائلة عراقية على أقل تقدير.

ماذا عن الناخبين الذين أوصلوا هؤلاء الساسة - المحتكرين لكل شيء حتى الكهرباء - لمناصبهم من قبل وبالأمس أعادوهم لمقاعدهم النيابية ؟ هم أيضاً يتحملون قسطاً وافراً من وزرها، لذا كلما انقطعت الكهرباء عن منازلهم عليهم أن يرددوا هذا المقطع من كلمات أغنية قديمة لثنائي الريف عبد الواحد جمعة وجواد وادي: "انا شبيدي كله من إيدي"، نعم كله من أيديكم التي انتخبتهم بها.

والذين لم يشاركوا في تظاهرات الاحتجاج على نقص الكهرباء هم أيضاً مسئولون عن استمرار هذه المشكلة، فقد ضاعت حقوقهم لتهاونهم في طلبها، لذا عندما تنطفأ الكهرباء ينبغي عليهم أن يلوذوا بالصمت.

ولنتساءل مرة اخرى ونوجه السؤال لمناصري الاحتلال والساكتين عليه بالذات أين وعود الأمريكان بإعمار العراق؟ وكل هؤلاء يتحملون أوزار الاحتلال كاملة مع المحتلين، بما في ذلك نقص الكهرباء، ولعلها أهون شرور الاحتلال، فهم وأعوانهم في الداخل والخارج لن يبرحوا العراق إلا قاعاً صفصفا.

الإرهابيون السلفيون والبعثيون ومن وراءهم دول الأعراب شركاء في كل الجرائم ضد العراق وأهله، ولولا انهم يعملون لمصلحة الاحتلال ومخططاته التخريبية لما وقفت وراءهم السعودية والأردن ومصر وامدتهم بالأموال والفتاوى التكفيرية.

هؤلاء كلهم مسئولون عن مشكلة الكهرباء وكل مشاكل العراق، لذا نستنتج بأن العراقيين هم أنفسهم أو غالبيتهم العظمى أطفأوا الكهرباء وحرموا أنفسهم منها.

ليذهب إلى الجحيم المترفون المتذمرون من قطع الكهرباء عن منازلهم وحرمانهم من التبريد لسويعات يومياً ولكن ما ذنب كبار السن والمرضى والفقراء الذين يعانون بسببها، وحتى الموت أحياناً؟ والمسؤولية عن عذابهم تطال الجميع.

عندما يغير العراقيون ما بأنفسهم فيطردوا المحتلين ويلغوا الاتفاقية الأمنية مع أمريكا، ويستبدلوا العملية السياسية، وينبذوا الأحزاب والكيانات السياسية الفاسدة، ويقتصوا من الإرهابيين والبعثيين آنذاك فقط ستبدأ نهضة العراق الجديدة.

14 تموز 2010م

هل سيسجل الأمريكان المديرين العراقيين في كتاتيب الإدارة العربية؟

كل يوم يمر يأتي بدليل آخر على قصور معرفة الإدارة الأمريكية بأحوال العراق وخصائص سكانه والقوى المحركة في مجتمعه، وعلى الرغم من أخطائها الفادحة التي أجبرتها على التراجع عن كل قراراتها الرئيسية في العراق تصر على المكابرة واقتراف المزيد من الأخطاء التي ألبت عليها حلفائها المحليين، وأفقدتها رصيدها القليل من رضا العراقيين الذي اكتسبته من اطاحتها بالنظام البعثي المتسلط، وأصل المشكلة ثقتها الزائدة بصحة واكتمال معلوماتها ورجاحة استنتاجاتها ،والتي سولت لها الاستغناء عن مشورة العارفين من أهل البلاد، وحسبت أنها قادرة على إملاء قواعد اللعبة السياسية في العراق والتهيئة لفرض نظام موالي لها، لكن حساباتها انتهت إلى الصفر.

وصورة العراقي لدى المسؤولين الأمريكان ليست واقعية بالأسود والأبيض، وإنما هي صورتان، واحدة سوداء قاتمة والأخرى بيضاء ناصعة، وهم يعرضون هذه الصورة أو تلك حسب مقتضيات مصالحهم، ويلعبون بالصورتين مثل الحواة غير مكترثين لاحتمال انكشاف خدعتهم بافتراض محدودية الحفظ في الذاكرة والاسترجاع منها، فالتمهيد للحرب والاحتلال تطلب استعمال الصورتين، كان العلماء العراقيون البارعين في العلوم والتقنيات الحديثة مواضيع متكررة في الصورة البيضاء، وفي نفس الوقت ظلت وسائل الإعلام الأمريكية ولأشهر تعرض صورة قاتمة لكهل عراقي متعب، يرتدي أسمالاً، ويدفع عربة نقل يدوية في أحد شوارع بغداد، وكلتا الصورتين ضروريتان لتبرير الاحتلال الذي سينقذ العالم من خطر العلماء العراقيين المبدعين ويخلص العراقيين المنهكين من براثن النظام الجائر، وما

صور عمليات السلب والنهب على مرأى من القوات الحليفة اللامبالية سوى لقطات تضاف إلى ألبوم الصور القاتمة، التي يراد الاستدلال بها على حاجة المجتمع العراقي "الفوضوي" وغير الراشد إلى الوصاية الأمريكية حتى اكتمال مشروع "بناء الدولة"، ولتبرير خطة نقل السلطة إلى حكومة مختارة وليست منتخبة تطلب صوراً مشرقة تبرر جدولها الزمني المتفائل وأخرى قاتمة لتسويغ أسلوب التكليف لا الانتخاب في اختيارها.

وبالأمس اضاف وليام لاش، مساعد وزير التجارة الأمريكي، دليلاً آخراً على هذا النهج الخاطئ عندما خاطب جمعاً من رجال الأعمال الخليجيين:

" وهو (أي الشعب العراقي) يحتاج أن يتعلم منكم مهارات مثل التسويق والإدارة."

نقص المهارات الإدارية في العراق صورة أخرى قاتمة، والتبييض هذه المرة يأتي حسب الوصفة الأمريكية بعلاج خليجي أو عربي، لا أظنه يختلف في الأسلوب والفاعلية عن "تبييض" وجه المغني الشهير مايكل جاكسون، وتستند هذه الصورة أو المقولة إلى افتراضين، أولهما امتلاك العرب والخليجيين لمهارات إدارية جديرة بالنقل، وثانيهما احتياج المديرين العراقيين لهذه المهارات، وسأسوق القرائن على بطلان هذين الافتراضين من نتائج أبحاثي وخبراتي كمستشار إداري في العراق ودول الخليج لأكثر من خمس وعشرين عاماً.

لم تتعرف دول الخليج على الإدارة الحديثة إلا في ستينات القرن الماضي، أي بعد خمسين سنة من بوادرها في العراق، وعلى الرغم من انقضاء نصف قرن على تلك البداية لم تنجح الدول الخليجية، بمؤسساتها الحكومية والخاصة، من تنمية وتطوير تجربة إدارية أصيلة، متكيفة ومتجانسة مع القيم الإسلامية الراقية لتراثها المحلي، ومستفيدة من دروس التجارب الإدارية العالمية الناجحة في الدول الصناعية والأقل نمواً وذلك للأسباب التالية:

1. ضعف استراتيجيات القوى العاملة:

2. الاعتماد على القدرات الإدارية الأجنبية: وبدلاً من تنمية قدرات إدارية محلية من خلال الممارسة والتدريب اعتمدوا بصورة شبه تامة على توظيف مديرين أجانب
3. التأثيرات السلبية للنزعات الفئوية اللاموضوعية مثل الطائفية والمناطقية والقبلية
4. ضعف قيم العمل الإيجابية
5. مقاومة التغيير

تزامن بدء الإدارة الحديثة في العراق مع إنشاء الحكم الملكي ، واكتسب المديرون العراقيون في الأجهزة الإدارية الحكومية مهارات إدارية متنوعة، مكنتهم من إدارة الموارد المالية المحدودة آنذاك وتقديم الخدمات العامة المختلفة للعدد المتنامي من السكان، وفي نفس الوقت نشط المستثمرون المحليون في إنشاء وإدارة الشركات الصناعية والخدمية، وفرضت اعتبارات الحجم في بعضها إحلال مديرين متخصصين ومتفرغين مكان المالكين، وأبرز الأدلة على تطور ونضج القوى الإدارية نجاحها في تجاوز الأزمة التي خلفتها هجرة اليهود، ومن ضمنهم أعداد كبيرة من الإداريين والمحاسبين الماهرين، في أواخر أربعينيات وأوائل خمسينيات القرن الماضي، ولم تتأثر القوى الإدارية بالتطفل العسكري في بداية العهد الجمهوري، ولكن السياسات "الاشتراكية" للنظام البعثي قلصت نشاط القطاع الاقتصادي الخاص، وأعاقت نمو قدراته الإدارية، وأدى تسيس الإدارة وتغليب الاعتبارات والمصالح الحزبية والأمنية الضيقة للنظام على الضرورات الإدارية العقلانية إلى هجرة واسعة للقدرات الإدارية، باتجاه الدول الغربية ودول الخليج العربية، ومن المتوقع أن تتحقق الكفاية الذاتية في القدرات الإدارية بعد عودة هذه الكفاءات النادرة، ومساهمتها في نقل الممارسات الإدارية الحديثة والناجحة، التي أهملها النظام البعثي المنشغل بإدارة وتنفيذ مغامراته العسكرية وسياساته القمعية.

اثبت هجائي وأمحو ثنائي على ساسة العراق

منذ سقوط النظام البعثي واحتلال العراق كتبت المئات من المقالات حول الشأن العراقي، وتطرقت في بعضها لشخصيات سياسية عراقية، غلبت عليها صبغة الانتقاد، ونادراً ما كتبت مادحاً، وقد مرت على نشر هذه المقالات سنين، مليئة بالأحداث والتطورات والمواقف، تسنى لي خلالها توثيق معرفتي بالأشخاص والكيانات السياسية، ولو من بعيد، مما دفعني لإعادة النظر في مواقفي منهم توخياً للإنصاف والموضوعية وخلصت من هذه المراجعة إلى نتيجتين رئيسيتين أود تثبيتهما في هذا المقال.

تأكد لي وبما لا يقبل الشك أو الجدل أن كل من انتقدت أداءهم وقراراتهم وسلوكهم السياسي هم مستحقون لذلك، اليوم كما بالأمس، فلم اجني عليهم بنقد في غير محله أو أكثر مما يستحقون بل لربما كنت متهاوناً ومتسامحاً في ذلك، واحياناً يعجز الفكر عن ايجاد الكلمات المعبرة عن الاستهجان والاستنكار، وكل ما في قاموس اللغة العربية من هذه الكلمات غير كاف لوصف مدى السخط الذي أكنه لهؤلاء الأشخاص والكيانات، فقد ثبت لي وللكثيرين بأن هؤلاء السياسيين يفتقرون للوطنية، ولا يمتلكون الكفاءة الشخصية والمهنية ولا الحس بالمسؤولية التي تتطلبها مناصبهم كما أن الكيانات التي يترأسونها مصطنعة وخاوية تفتقر إلى البرامج الواضحة لذا وبعد كل هذه السنين التي انقضت منذ سقوط النظام لم يسجل لهؤلاء الساسة وكياناتهم سوى الفشل الذريع، وهذا التعميم ينطبق على الجميع، من كافة الطوائف والعنصر.

امتدحت قلة قليلة من الساسة العراقيين، رأيت في كلامهم وسلوكهم بارقة امل تمنيت أن تكبر لتكون خلاصاً للعراق وأهله، لكنها مع مرور الوقت خبت ثم انطفأت، وتأكد لي بأنهم لا يختلفون عن الآخرين في تخبطهم وعدم

استحقاقهم لقيادة العراقيين لذا فقد محوت مديحي لهم الذي كان في غير محله.

توقعاتي واقعية، ومعاييري منصفة، ولا أطلب من ساسة العراق المستحيل، ولا أترقب منهم حل المشاكل بالسرعة الصينية ولا الجودة اليابانية، ولكن ليس من المقبول هذه الخيانات والتهاون والتقاعس والأنانية والقبلية والطائفية والفساد والاستعانة بالمحتلين والتذلل لأعراب الجزيرة والارتعاد فرقاً من الكويتيين ومداهنة الأتراك وبرطلة الأردنيين وممالأة البعثيين ومجاملة الإرهابيين، وتوظيف الاقارب والمحاسيب، لذا كتبت اليوم وحتى اشعار آخر: أثبت هجائي وأمحو ثنائي على ساسة العراق.

20 شباط 2012م